



517.

6739



2060

فرضية الصلوة	٣	اما السنة	٤	واما الشرايط	٥	بالكتاب والسنة	٣
اجماع الامة	٦	فرائض الوضوء	٧	سنن الوضوء	٨	آداب الوضوء	٩
اما المناهي فروع	١٨ ١٩	اما فرائض الفسل	٢٣	والنية لبيت بغير	٢٤	طهارة الكبركة	١٩
وسنة الفسل	٢٨	في الوضوء والفسل	٢٧	والفسل على احد عشر وجها	٢٧	نكس	٢٧
يكن للحدث تقير	٣١	فصل في التيمم	٣٢	فروع	٣١	القران فروع	٣١
والميل اربعة الاف خطوة	٣٥	رجل معه ماء زمزم	٣٧	من لم يجد الا بئذ التيمم	٣٧		٣١
ما فرا صابه مطر	٤٢	من لم يجد الا سؤل الحاد	٣٧	مسئلة العارضي	٣٩		٣٩
فروع لو تيمم بجائ وصال	٤٥	فصل في بيان المياه	٤٧	حوض صغير	٤٦		٤٦
فصل في السج على التيمم	٤٨	فصل في بيان الحوض	٤٧	حوض كبير	٤٧		٤٧
لا يجوز السج فيه خرقا كبيرا	٤٣	لا يجوز السج على العامة	٤٤	مقطوع احد الرجلين	٤٤		٤٤
فصل في نواقض الوضوء	٤٩	والسج على الجبابرة	٤٩	المسح على الجواب	٤٧		٤٧
لو غرض شيئا فرائي اثر ادم	٥٣	القهقهرة ناقض الوضوء	٥٣	حد التيمم	٥٣		٥٣

فصل في بيان الجبابرة

خروما

خر ما يؤكل لحمه	٨٣	ان قهقهة في صلوة الجنان	٨٥	فصل في بيان النجاسة	٨٣
اما الماء للتعجل	٨٤	جلد الكلب والذئب	٨٦	جلد الفيل وعظمه	٨٦
امراة صلت في عنقها قلادة	٩٦	فصل في البئر	٩٧	موت ما ليس له دم	٩٣
فصل في الاثار	٩٤	الشرط الثاني في الطهارة	٩٣	لوصلي على جلد خنزير	٩٣
فروع	١٠٩	اذا حلت الهرة	١٠١	لو وجد على شيء نجس	١٠٩
ندى امراة	١١٤	الشرط الرابع استقبال القبلة	١١٧	فروع	١١٦
اما شبهت على القبلة	١٢٠	الشرط الخامس الوقت	١٢٣	يستحب في صلوة الفجر الكفا	١٢٥
وتأخير العصر وقيل المغرب وتأخير العشاء	١٢٤	بكرة التطوع اذا خرج الامامة	١٢٨		١٢٨
يستحب الا براد بالظهم	١٢٩	اما الاوقات ثمانية نكس فيها الصلوة	١٢٧	الشرط الخامس النية	١٣١
فرائض الصلوة	١٣٧	الثاني من الفرائض القيام	١٤١	امراة خرج من اهل بيوتها	١٤٥
واولادة تاركها	١٤٤	لوصلي في السفينة	١٤٩	الرابعة من الفرائض الركوع	١٥١
فروع	١٤٩	الثالثة من الفرائض القراءة	١٤٩	الخامسة السجود	١٥٣

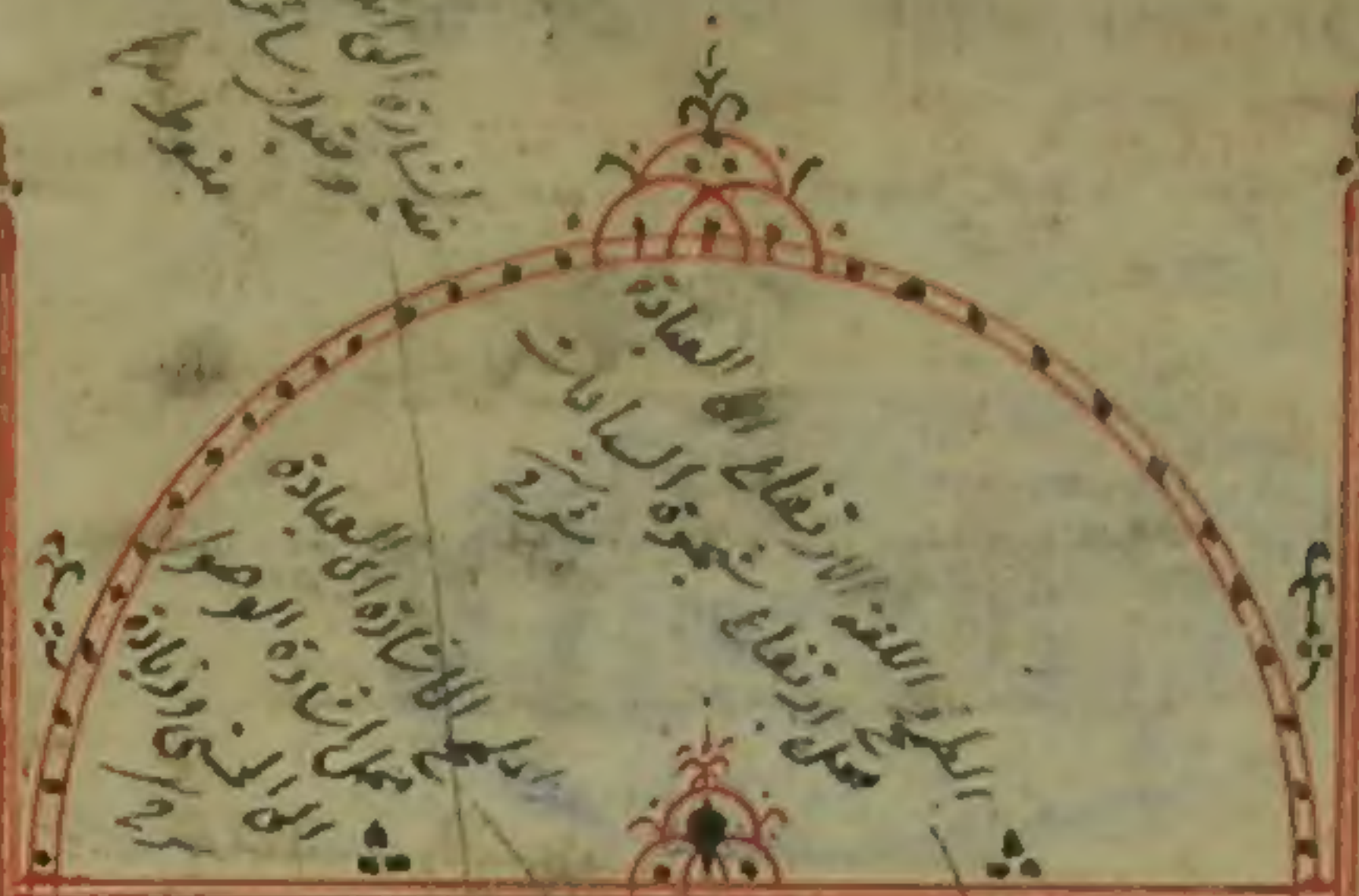
اما الشعر المستتر

اذا اهل الغريضة بالعدر على

لو سجد ولم يرضع قدميه	السابع من الفرض المزوج من الصلوة بفعل المصلي	١٤٤
المصلي اذا ركع	السادس القعدة	١٤٥
بيان صفة الصلوة	باب ما يشاء اى اذكره مبوق	١٤٦
تكبيرات العيدين	اما طوال المفضل	١٤٧
مع كل مؤمن ستون ملكا	مسائل اطالة الركعة الثانية	١٤٨
استقبال الناس بوجهه	فصل في بيان ما يكون عليه	١٤٩
يكون ان يروح	لو صلى قباء او مطرف	١٥٠
فروع	يكون ان ينفذ الامام	١٥١
فروع	فصل في السنن	١٥٢
مسئلة ملقبة بالثمانى	مسئلة مذكورة	١٥٣
ومن السنة للوكيل التراويح	الاحتياط في نية التراويح	١٥٤
فروع	الوقت ثلاث ركعات	١٥٥

منها صلوة الاستقاء	ركعتا شكر الوضوء	ومنهما ركعتا تحية المسجد
صلوة الاولين بعدك	ركعتا الاستحسان	ركعتا السفر
ركعتا القدوم مع السفر	صلوة التبيح	صلوة الحجة
فصل فيما يقصد التعلق	سواء لتمنيها ان فتح على امامه	ان يصر حتى يندى امرأه
ان صاغ المصلي وهو في الطلوع	فروع	تذليل في الحجة
فصل في سجدة السهو	ينبغي للسجود ان يقوم	رجل صلي ولم يدرك ثلثا
فوائد صلاتي ركعتين	فصل في بيان احكام آلة القاري	تنبيه
فوائد شتمات	استماع القرآن ختم القرآن	سجدة التسلوة
المحققات	اولى الناس بالامامة	لا يقتدى المفتري بالتفعل ح
نهي ما لا يمكن فيه الزنوق	فصل فيما يتبع المقتدى فيه	فصل في قضاء الفوات
ثم الفوات نوعان	فصل صلوة المسافر	فصل في الجمعة
شروط الاداء	شروط الثاني	شروط الثالث

التداعي يكون



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العباد مفتح السعادة و
مطمح السيادة وطمح الحسني والزيادة وجعل الصلوة
عمود قيامها وزروة سامها وعمدة احكامها والصلوة
والسلام على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعل
في الصلوة قوة عيشه وعلى آله واصحابه الذين فازوا
بما معدن الدين بلجيته وعيشه فيقول المفق
الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي
قد كنت شرحت كتاب منية المصلي شرحا وسميته بمنية
المصلي لكن راي في بعض الاطالة التي ربما اوجبت
للبندي والقاصر من الملافة فلجيت ان اختصر من
فرايد دلائله وازيد في فوائده مسائل تسهيلا

للطالبي

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة

الطالبي وتنويع الراغبين والله سبحانه هو
الستعان على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد
وهو حسبي ونعم الوكيل قال المص رح بسم الله الرحمن الرحيم
يتمنا وتبركا واقتداء بالقرآن وكذا قوله الحمد لله رب
العالمين واتبع ذكر الله بذكر رسوله فقال والصلوة
على رسوله محمد وآله اهل اجمعين اعلموا خطاب عام
لمن يطلب الاستفادة وفقكم الله اي جعلكم موفقي
وايانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالتحصيل
متعلق باهم مسائل الصلوة لانها واجبة على الغني والفقير
بخلاف الزكاة والحج ومنكررة كل يوم وليلة بخلاف الصوم
فلما دأبت رغبة المقتسبين جمع مقتبس اسم فاعل من
اقتبس اي اخذ القبس وهو شعلة نار تؤخذ من
مُعظمها شبه العلم بالنور العظيم وطالبه بالمقتسبين
من ذلك النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير
للمسائل التي تقطعت جواب لما اي انتفيت ما كثر وقوعه
للمصليين ومالا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين
متعلق بالتقطعت وهي مختارات المتأخرين نحو الهداية

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة
هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة
هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة

الله عليه ثلاث الحق سبحانه والرب الملك والرازق والمعالون
تق ربهم يستلزم ثبوتهم في جميع الخلف لان الاشياء
تبع للعقل والمخلوق لا لخالقه الا لاجلهم فربهم اذا لعب
لوا

ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن افضل الاعمال افضل
قال الصلوة ثم ما سئل عن افضل ما قال صلى الله عليه وسلم
يا ايها ربه وقال اقرب ما يكون العبد بربه في الصلوة
ورايه ان الصلوة اجتمعت فيها من العبادات
ثم ما سئل عن افضل ما سئل عن افضل ما سئل عن افضل ما
ثوابا ومصلحا والصمت والقيام والركعة والركعة
الاستفتاح بالبكس والركعة والسجود والصلوة
والسجود والتسليم والركعة والسجود والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء على كافي
المسلمين في بابي بعد وساجدة الرب والتضرع
والخضوع والخشوع وترك ما سوى الله تعالى
بجميع اعضائه وجميع اشواق الدنيا عن
الفكر وجمع الهمة الى الله تعالى وخروجها من الدنيا
والسلام الى الناس والملائكة وغير ذلك فري
مجموع عبادات والتسليم والدعاء والركعة
والسجود والصلوة والصلوة على النبي عليه
السلام بجملة عبادته ولولا خشية الاطالة
لبسطنا الكلام في اسرارها وتوارق انوارها
وهذه هنا كافية والحمد لله رب العالمين

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة
هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة
هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه المصلون في الصلاة

النسخ

والحيط وشرح الاسيما على مختصر الطحاوي والغنية
بالغنى المضمومة في اكثر النسخ وفي بعض بالقاف المكسورة
والملتقط والذخيرة وفتاوي قاضي خان وجامعية
الكبير والصغير وسميته اي سميت الكتاب الذي التقطت
منية المصلي اي ما يتمناه وغنية المبدئي اي ما يستغنى
عن غيره واسئل الله تعالى وانا اسئل الله تعالى الاول
للحال ان يجعل ما اعتمدته اي قصده خالصا لوجهه
وذاؤه ومكفرا اي سببا لتكفير ذنوبي اي سترها بعدم
التأخذ بها بفضل اي بفضل لا باستحقاق وان يغفر لي
ولو ادي ولا ستاذي بتشديد الياء مفتوحة جمع استاذ
وهو الموفق للسداد بفتح السين اي الصواب
وعدم الخطاء ومنه الهداية اي خلق الاهتداء
والرشاد اي الاستقامة على طريق الحق اعلم
خطا بعامة لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة
بانه الصلوة فريضة اي مفروضة مقطوعة بالحكم بها
ثابتة صفة لفريضة بالكتاب اي القرآن والسنة
اي الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم

اي الطريق المستقيم

ط
ودعي بن الله تعالى
ذن هدايت
دلون

واجماع الامة اي بقوله اجتهاد المجتهدين اما الكفا
فقوله تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب
والمراد باقامتها اداؤها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين
اي صلوات قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او
مطيلين القيام وقوله تعالى حافظوا اي داوموا
على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر وقيل
غير ذلك وخصا بعد التعميم لزيادة شرفها والاهتمام
بها اذ هي مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثرة الانشغال
الاشتغال وقوله تعالى فسيحان الله حين يسون في
حين تنحطون الضاحية وهي صلوة الفجر
حين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا
وحين تظهرون اي سجدوا لله في هذه الاوقات
والمراد صلواتا على ياروي عن ابن عباس رضي
انه قيل له هل تجد ذكر الصلوة في القرآن قال نعم
وتلا هذه الآية تسون صلوة المغرب والعشاء
وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين
تظهرون صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله
حين تسون وله الحمد في السموات والارض اعراض

حين تنحطون الضاحية وهي صلوة الفجر

يعصني الله تعالى امر بحافظة
تجس صلوات

والمراد من الامر بالتسبيح في هذه الاوقات
الامر بالصلوة فربا على طريق ذكر الجدة
وارادة الكل كانه قيل صلوات الله
في هذه الاوقات للتسبيح اجمداوي
والمراد بهذه الالتي بيان
اوقات الصلوات في هذه الاوقات
وتسبيح النفس

اي حين تدخلون
الظهر وهي صلوة
الظهر
اي حين تدخلون
الماء وهي المغرب
والعشاء

اسم اقيم مقام المصدر وهو التسبيح
منسوب بفعل مضارع قد يره اسبح تسبيحا
اي انزهك تنزيها من كل السوء والفتنة
وابعدك عما لا يليق بحضرتك من اوصاف
المخلوقات من الاصل والولد ابن

فأما ما قيل من أن الصلاة فرض لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من العبادات...
 ثم قيل من أن الصلاة فرض لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من العبادات...
 ثم قيل من أن الصلاة فرض لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من العبادات...

بينهما ومعناه أن على الميزين كلهم من أهل السموات والأرض أن يمدوا كذا في الكشاف وقوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أي فرضاً موقوتاً محدوداً بأوقات لا يجوز إخراجها عنها وأما السنة فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أنه قال بني الإسلام أي الإيمان فإتباعاً شياً واحداً عند أهل السنة على خمس أي خمساً شهادة أن لا إله إلا الله بحرارة بدلاً عن خمس وبسفرها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها وإن محمد رسول الله عطف على أن لا إله إلا الله فهذه الشهادة واحدة من الجزأين وأقام الصلاة أي أقامها ثانياً وآيات الزكاة ثالثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت خامسة من استطاع إليه سبيلاً محل الرفع لأنه فاعل المصدر المضاف إلى المفعول والاسطوانة عند الجمهور القدر على الزاد والراحلة فاضلين عن الحوايج الأصلية والتوازم الشرعية وقوله عليه السلام كل شيء علم أي علامة دالة على تحققه وعلم الإيمان الصلاة فهي علامة لوجوده في القلب

يعني الله تعالى لجعل الصلاة فرضاً لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من العبادات...
 لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من العبادات...
 لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من العبادات...

أما الشهادة شرط بالكتاب والسنة أي الكتاب...
 فقولنا تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين أمّا السنة فما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور...
 وفي الكبير يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أتى الصلاة بغير طهارة لم يقبل الله منها...

قال من أتى الصلاة بغير طهارة لم يقبل الله منها...
 الغوايض وتسمى بها بالغايض حرم الشتم حرم الأخت بامارتا منسوبة

السبب في معرفة هذه المسئلة موضع على أربعة أنواع أحدها أن يكون السبب متحداً والمكان متحداً ينقض الوضوء بالاتفاق وأما الثاني أن يكون السبب مختلفاً والمكان متحداً لا ينقض الوضوء بالاتفاق وثالثه أن يكون السبب متحداً والمكان مختلفاً ينقض الوضوء عند جمهورهم وعند أبي يوسف لا ينقض والرابع أن يكون السبب مختلفاً والمكان متحداً لا ينقض الوضوء عند جمهورهم وعند أبي يوسف ينقض هذا

الخشوع قريب في المعنى من الخضوع لأن الخضوع في البدن فقط والخشوع في البدن والبصر والصوت قال الله تعالى وخشعت الأصوات لله رب العالمين

باعتبار الظاهر وقوله عليه السلام الصلاة عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين كما أن الخيمة تقوم بإقامة عمودها وتسقط بسقوطه وقوله عليه السلام خمس صلوات مبتدأ افتقرهن الله تعالى على العباد خبره من أحسن وضوءهن بأسبغهن والآتيان بسننه وأدابه وصلأهن لوقتهن وأتم ركوعهن وسجودهن بالطهانية فيه وخشوعهن أي خضوعهن باحضار القلب وجمع الهمة وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كان له على الله عهد أي وعدهم كذا أن يغفر له أي يبيح له ذنوبه وقوله عليه السلام الفرق بين العبد وبين الكفر أي بين العبد وبين أن يصل إلى الكفر ترك الصلاة أي أن يترك الصلاة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد أي بينك وبين بلوغ مرادك أن تجتهد فإذا اجتهدت بلغت وأما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لأنه ترك الصلاة ليس فرقاً بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد

فعله وخشوعهن لما تزل قوله تعالى قد أفالج المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون قال أبو طهارة الله تعالى خشوعهم بصل الصلوات والقيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى طهر قدميه وفي السجود إلى أرضه انقذ في القعود إلى جهه وفي التسليم إلى منكبيه

أي يقال بينك وبين

بهذا الحديث وامثال التارك اعتقاداً وهو انكار
 وجوباً ولما اجماع الامة فان الامة قد اجتمعت على
 رسول الله عليه السلام على فرضين من غير تكريم مكر ولا
 سارعة وكان ذلك اجماعاً واجماع المسلمين حجة لقوله
 عليه السلام لا يجمع امتي على الضلالة ثم اعلم بعد ما علمت
 ثبوت فرضية الصلوة بان للصلوة شرائط قبلها جمع شرطية
 بمعنى الشرط والمراد به ههنا ما لا تصح الصلوة الا بتقدير
 عليها فقولها قبلها صفة موضحة ومبينة لمعنى الشرط
 وفوايف جمع فريضة بمعنى الغرض والمراد به ههنا
 ملازمة للصلوة بدونه سوى الشرائط واركانها
 جمع ركن والمراد به ههنا ما يكون جزء من
 الصلوة واجبات جمع واجب والمراد به
 ههنا ما لا تصح الصلوة بتركه بل ان تركه
 سهواً يجب سجود السهو وان تركه عمدًا تصح
 الصلوة مع النقصان فيجوز اعادة ركعها وان لم يعدها
 يكون فاسقاً وانما وسناً جمع سنة والمراد بها
 ههنا ما يشاب بفعله في الصلوة وان تركه

في اللغة العلامة اللازمة وفي الشرع
 ما يتعلق بالوجود دون الوجوب
 والشروط

يكون

تكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب
 سجود السهو بتركه سهواً او آداباً جمع ابي وهو
 دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه وكراهية
 تخفيف الياء والمراد بها ما يتضمن ترك سنة
 وهو كراهة التنزيه او ترك واجب وهو كراهة
 التحريم ومنها هي جمع منزه وهو محل الزه والمواد
 ما يفسد الصلوة فيها اي في الصلوة اما الشرائط
 التي قبلها المجمع عليها فستة الطهارة من الحدث
 اي ما يوجب الفسل والوضوء ويسمي الخباصة
 الحكيمة والطهارة من الخباصة الحقيقية وستر
 العورة واستقبال القبلة والوقت والسنة
 اما الطهارة من الحدث فلا غتسال من الجنابة
 ويسمي الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر والوضوء
 ويسمي الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الاصغر
 عند وجود الماء والقدره اي مع القدرة عليه
 اي على استعماله لا غتسال او الوضوء وعند
 عدمها اي عدم الوجود والقدره او عدم احدها

في شرائط الصلوة

فالتطهارة الواجبة هي التيمم ولكل واحد منهما الى
 لكل واحد من الاغتسال والوضوء في ايض وسخن
 واداب ومنه وليس للغسل ولا للوضوء واجب فلذا
 لم يذكره اما في ايض الوضوء قد مر بكثرته تكرر وهو
 ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند ارادة
 الصلوة ولوجيزة او سجدة التلاوة او مثل المصحف
 وواجب وهو الوضوء للطواف ومندوب وهو
 الوضوء للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء و
 المحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما احدث و
 الوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر
 وبعد القهقهة في غير الصلوة والوضوء لغسل
 الميت كذا في فتاوى قاضيان والحلاصة
 فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وغسلوا ايديكم
 فغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدها عندها
 ان يتقار الماء ولو قطرة وعند ابي يوسف راح
 يجري ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح

في انواع الوضوء

تفقد تعاد اذا قرأت القرآن اي اذا اردت الاشياء
 باستعد بآية فعتبر عن الاداة الفعل بان يفعل
 لا يمسب عنها فاقم مقام السبب للملازمة
 من ما طلب اليها في تقديره وانتم محدثون
 من النوم لا بد من دليل الحدث شروح كبير

افتح الكتاب بهذه الآية تيمنا ولا دليل اصل
 والحلم فرع والاصل مقدم بالسنة ثم لما كانت
 الآية دالة على فرائض الوضوء ادخل في التفسير
 في قوله فغسلوا العضو غسل الوجه منته

في حد الغسل

الهداية

الهداية لابن همام وحد الوجه ما بين قصاص
 الشعر واسفل الذقن وتحتي الاذنين وايدكم الي
 المرفق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس
 وهو مفضل الذراع في العضد ومسحوا برؤوسكم
 المسح في اللغة اموار الشيء على الشيء وهو الوارد في التيمم
 واريد به في الوضوء اصابة اليد المبتلة ما من مسح
 وارجلكم الى الكعبين قري بالنصب وبالجر فقبل النصب
 بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار والجمع ما
 ذكرناه في الشرح وجوز الشيعة المسح على الارجل
 بلا خفي ويترده ما في الصحيحين ان رسول الله لم
 راي قوما توضؤا واعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال
 ويل للاعقاب من النار والمرفقان والكعبان و
 هما العظامان الساتيان في جانبي القدمين يدخلان
 في فرض الغسل خلا فالزفر وكذا ما بين العذار
 بكسر العين وهو ما سأل على الحد من اللحية مأخوذ
 من عذار الفرس والاذن يجب غسل لما ذكرنا
 من دخوله في حد الوجه خلا لابي يوسف

قوله في السبعة بالنصب والجر والمشهور ان النصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار والصحيح ان الارجل معطوفة على الرأس في
 التوازي ونصبها على الجوار جرحا على اللفظ وذلك لاستناع العطف على المنصوب للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بحلة
 اجنية والاصل ان لا يفصل بينهما بالمراد فضلا عن الجملة ولم يسم في الصحيح نحو ضربت ذرا ومردت يعم ويكره بعطف بكر على زيدا
 واما الجر على الجوار فانما يكون على قوله في النعت فتقوله بعضهم هذا جر صواب بجر ضرب او في التأكيد كقوله الشاعر
 يا صاع بلع ذوى الزوجات كلهم ان ليس صل اذا
 اخلت عوى الثابت بجرهم على ما حكاه الفراء
 واما عطف الشق فلا يكون لانه العاطف
 يمنع الجادرات قال ايكشاف الارجل من بين
 الاعضاء الثلاثة المعطولة تغسل بغير الماء
 عليها فكانت مظنة الاسراف والذموم المنهى
 عن فعضفت على المسوح لانه لا يمسح ويكن
 ليتنبه وجوب الاقتصاص وهو صواب في
 صفة الماء عليها شرح كبير

الماء على الماء
 الاول
 اي نظمت بعين طبع الماء
 اليه زين العبد

قال في ايراد الماء على موافقة ورأي رجلا
 يتوضأ ولم يوصل الماء الى كعبيه فقال
 ويل للاعقاب من النار وامر بغسلها احيا

فانه يقول سقط غسل ما تحت العذار فيسقط
 ما وراءه لانه ابعد من العجز عنه فلما سقط
 ذلك لم يبق الا ما حائل وهذا فيبقى على
 كان قبل النبات شجرة

ربح وأما الحجية فعن أبي حنيفة ربح يفرض منها
 مع ربعاً قياساً على مسح الرأس وهو رواية الحسن
 وعنه يعرض مسح ما يلاقي بشر الوجه واختاره
 في المحيط القاض خان وصححه وأظهر الرواية
 عنه فرض غسل ما يلاقي البشرة واختاره في المحيط
 والبدايع وقال في معراج الدراية وهو الأصح
 وفي فتاوى الظهري وبه يفتي وجدانه لما سقط
 غسل ما تحته انتقل فرض الغسل إليه كشارب و
 الحابس حيث انتقل فرضية غسل ما تحته إليها و
 أما ما ستر سيل من أظفار فلا يجب غسله ولا مسح لانه
 ليس من الوجه وعن أبي يوسف يفرض استيعابها
 بالمسح وعنه سقوطه أصلاً وهو أيضاً رواية
 عن أبي حنيفة ربح ولو امتز الماء على شعر الذقن
 أو الرأس أو الشارب أو الحابس ثم حلقه لا
 يجب تخليله ووجهه أن قطعة مسنونة فلا
 يعتبر قيامه في سقوطه غسل ما تحته بخلاف
 الآية فإن أعفائها هو المسنونة والمفروض

فإن أظفار الحائل

لا يغسل ما تحته وفي البقاء الوقت في الشارب

في

في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا
 وقال مالك وأحمد مسح الكل فرض وقال الشافعي الفرض
 أدنى جزء منه ولو بعض شعرة وقد حققنا الدليل في الشرح
 وما جعلته قوله لما روى الفيرة ابن شعبة رضي الله عنه
 أن سباطة قوم قال وتوضأ ومسح على ناصية وخفيه
 السباطة بضم السين الكساسة ثم فريضة مسح مقدار الربع
 هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قدر ثلث
 أصابع وصححه بعض أصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح
 وإن مسح بأصبع أصبعين وأمرهما لم يجز حتى يعيد
 إلى الماء ويستوفي مقدار ربع الرأس وثلث أصابع
 خلافاً للزوني وكذا في مسح الخف ولو كان له ذؤابتان
 من بوطتان حول رأسه كما تفعله النساء فمسح عليهما
 لم يجز سواء رسل أو لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز إذا
 لم يرسل كذا في الحدادي ولو بقي لمعة في بعض أعضاء الوضوء
 قبلها من بله عضو آخر لا يجوز وأن بلها من بله عضوها
 جاز وفي الحنابلة يجوز بلها من بله عضو آخر لأن البدن
 في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا إذا كانت

له أي أن فراد الماء لا يعطى له حكم إلا
 ما دام في محله وجميع الرأس محل الرأس
 فيجوز مسح جميعه

ففضض ثلثا واستنشق ثلثا يأخذ لكل واحد ماء
جديداً ويصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجيين
سنة ايضاً تكبيلاً للفرض لان غسلهما في وضوء كان
كتخليل الحية والاصابع وعدة في التجنيس من الآداب
ومسح ما استرسل انزل من الحية تكبيلاً للفرض
ايضاً وتخليلها اي الحية لما روي في عملة السلام كان
يخلل حيته وهذا قول اني يوسف وعند اني
حنيفة ومحمد تخليلها مستحب وفي رواية جازي
ودرج في البسوط قول اني يوسف وهذا اذا كانت
كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان
تري بشرتها لزم غسل ما تحتها كما في الظهريتين واستيعاب
جميع الواس في كل موضع المسح الواظبة عليه السلام عليه
مع الترك في بعض الاوقات بماء واحداً روي
اصحاب السنن عن علي رضي في حكاية وضوئه
عليه السلام انه مسح مرة واحدة والادلة على
عدم تثليث المسح كثيرة ذكرناها في الترح وكيفية
الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه

وكيفية تحليل اللحية ان يدخل اصابع اليد
بعد تثليث الفلدين شعرات
اللحية مما اسفل الخفوق بحيث يكون
جهة كف اليد الى الخارج وتظهرها
الى الموضوع شرح

4

ثم يُلصق الاصابع اى يضمها ويضع على مقدم رأسه
من كل يد ثلث اصابع الخنصر والنصر والوسطى و
يمسك ابراهيمية وبتابقيه مرفوعات ويجعل اى
يباعد بطن كفيه عن رأسه ويمدّها اى يديه الى القفأ
ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحها اى جانبي الرأس
بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابراهيمية وباطن
اذنيه بباطن مستجتيه وهما المراد بالتبائتين
فيما تقدم يقال للاصبع الذى تلى الابراهيمية
بكر الباء لا ترا يشاد بها الى التوحيد عند التشهد
ويقال لها التباينة لانهم كانوا يشيرون بها الى التبا
نى فى الخاصّة ونحوها و مسح الاذنين ايضا سنة كذا
ذكره اى المسح بهذه الكيفية فى المحيط وغيره وليست
فى الشرح وما ذكر من مسح الاذنين مع الرأس بما يراه
اذ لم يمتس العمامة بان كانت موضوعة ولما ان مشراها
فلا بد ان يأخذ لهما ماء جديدا ويمسح الوقبّة
بظهور الاصابع الثلث المقدّم ذكرها وقوله
بماء جديد لا حاجة اليه لان البلّة التى على ظهور

القفا ومقصود مؤثر الفنى صحاح

وفا الغنية اذا ترك الاستعجاب وداوم على
يايتم وقيل لداوم بغير عذر يايتم قـ

باب في كيفية امره لازماً والمقصود الاستيعاب
باب في كيفية امره لازماً والمقصود الاستيعاب

مسح الرقعة قبل سنة وقيل مستحب يقع قوة
ويخرج عن عمدة البعض احتياطاً
وقال الزبيري وهذا لا يفيد إذا لا بد من الوضع
والمذاهب كان مستعملاً بالوضع الأول فكذا
بالثاني فلا يفيد تأخير انتهى وإيضاحاً
انفقوا أن الماودام في العضوم يكن مستعملاً
انفقوا أن الماودام في العضوم يكن مستعملاً

اولی ان یضع کفیه واضع یمنه علی یساره
فقاء علی وجهه یستوی علی جمیع الارض ثم یسج اذینیه
والماء مستقلاً کان الاستیعاب بماء واحد
وفاو ورافض خان وصوراً ذلك ان یضع یدیه
یترکهما علی فقاء و اشار بعضهم الى طریق آخر

الاصابع باقية فلا حاجة الى التجديد وقال بعضهم
 هو اي مسح اليقة ادب ليس سنة وقال في فتاوي
 قاضي خان ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم
 هو سنة وعند اختلاف الاقوال يكون فعله اولى
 من تركه واقتصر في الكافي على انه مستحب وهو الاصح
 لانه روى فعله عنه عليه السلام في بعض الاحاديث
 دون غايتها وتخليل الاصابع سنة ايضا في
 اليدين والرجلين لقوله دم للقيط بن صبرة اذا
 توضأت فاسبع الوضوء وخلل بين الاصابع وانما
 يكون التخليل سنة بعد وصول الماء وكيفية في
 الرجلين ان يخلل بخصر يده اليسرى مبتدأ من خنصر
 رجله اليمنى من اسفل ويختم بخصر رجله اليسرى
 وتكرار الفسل الى التلث سنة ايضا لما روى انه دم
 توضاء مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
 الا به وانه توضاء مرتين مرتين وقال هذا وضوء
 من يضاعف الله الاجر مرتين وانه دم توضاء
 ثلثا ثلثا في غالب احواله فكان سنة لا فوضا

لقوله دم خللوا اصابعكم قبل
 ادب يخللها نار جهنم تحفه ابن مالك

وتلث الفسل سنة ان النبي دم توضاء
 ثلثا ثلاثا وقال هذا وضوء في وضوء
 الانبياء من قيل والثالثة اكمال السنة
 اختيار

ويكون الزيادة على الثلث الاضروغ طمانينة القلب
 عند حصول الشدة ثم المدة الاولى فرض والثانية
 سنة والثالثة دوزخ في الفضيلة وقيل الثانية
 سنة والثالثة اكمال السنة كذا ذكر في الاختيار
 الاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتا هما سنتين
 لانه التلث الذي هو سنة انما يجعل بهما والية
 سنة ايضا هو الصحيح وقيل مستحب ومحلها
 القلب ويستحب ان يضيف التلفظ باللسان اليه
 فيقول نويت رفع الحديث او نويت الوضوء وقرتها
 عند غسل الوجه والترتيب المذكور في آية الوضوء
 سنة وليس بفرض لانه العطف فيها بالواو وهي
 لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب والدالك ايضا
 سنة لانه اكمال الفرض في محله والمؤالة وهي ان
 يفصل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما
 بحيث يحقق السابق عند ابدال الهوى سنة
 ايضا لمواظبة عليه السلام عليها وانما آداب اداء
 الوضوء فهو ان يتأهب للصلوة بالوضوء قبل

السنة والترتيب في الوضوء مستحب وقيل انهما
 شتاو وهو الاصح لمواظبة النبي
 عليها اختيار

وقت من كل طلوع شمس با طهر كمد وباقى غيبي
 من كل سنة

لا نافية انتظار الصلوة ومنظر الصلوة كمن هو
 فيها بالمجديت الصالح شوق كبير

في آداب الوضوء

والوقت المهل بعد طلوع الشمس
الى ذوال فقط وغيرها كلها وقت
غير مهمل ذكر

تشبط عن الامر تشبطا
اذا شغل عنه توجان

هذا ايصال البلة الى موضع الحقنة
تكون قليلا فهو لا يدرى

2 الاستنجاء

دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير
مهمل لانه فيه قطع طمع الشيطان من تشبیط غيرها
وان يجلس للاستنجاء وهو ذالة الخوض وهو يخرج
من البطن من النجاسة متوجها الى يمين القبلة
او الى يساره فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
فاستقبالها واستدبارها حالة الاستنجاء ترك
ادب ومكروه كراهة تنزيه كما في مذهب الرجل اليه واما
حالة البول والتغوط فمكروه كراهة تحريم ثم اذا
جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس مفرجا اي
متوسعا بين رجليه ويرحم مفعله ما يمكنه مبالغة
في التنظيف الا ان يكون صايما فلا يفرج ولا يرخي
كبلا تنفذ البلة الى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا
ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه
لا يصل بالتنفس شي الى الداخل مع ما فيه من المخرج
على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع
الحقنة ولما يكون ذكره في الخلاصة وان يفصل
مخرج النجاسة بعد الا حجارا ودونها

او تاحير

يعني ان لا يتنفس حالة الاستنجاء

او غير

مبالغة

مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان ادبا لكن
قد اديت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم
تجاوز النجاسة مخرجها انما اذا جاوزت مخرجها
ولم يكن المجاوزة قدر الدرهم فغسله سنة وان كان
قدر الدرهم فغسله واجب والدليل قترناه في الشرح
وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج على قدر الدرهم
فغسل اي الخس او المخرج في وض اجماعا والادب في
الفصل المذكور ان يغسل اي يخرج النجاسة حتى ينقيه
ويُنظفه لان المقصود هو الانقاء وليس فيه اي
في الغسل عدد مسنون من ثلثة او سبع او غير ذلك و
منهم من شرط الثالث ومنهم شرط السبع ومنهم
مع شرط العشر ومنهم من عيى في الاحليل الثلث
وفي المفعول الحسن والصحيح انه مفوض الى ذاي
فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون
موسما فيقدر في حقه بالثلث كما في كل نجاسة
غير مرئية وقيل بسبع وفي التوازل حتى يعود
من اللبنة الى الخشونة ويغسل بطن اصبع

واحد دخل الماء الاول والثاني او الثالث
داخل الخفاف او الكعب يتنجس ولا يلحق
بالجن خف والمفاقة بطهارة موضع الاستنجاء
ولا يتنجس الاستنجاء اذا كان صائما
واذا خرج دبره وهو صائم ينبغي ان لا يقع
من مفاقه حتى ينشف ذلك الموضع بخ
كبلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه

ط فانه مطلقا سنة لا على سبيل التخييل
من توبه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب
مع كونه سنة ومثل هذا كثير في الشرح
كالقائمة والسوا مع كونها واجبة لله
فرضا شريح بغير

لانه القليل من النجاسة عفو دفعها
المخرج لانه ما عت بلية بهانت فضيته
والنجاسة عن القليل فيه خرج وقدر
بالدرهم لانه محل الاستنجاء مقدس

لا يغسل يديه قبل الاستنجاء وبعد
هو المختار كذا ذكره في الفتاوى
ولو استنجى بجر واحد وحصل الانقاء
يكون مقبولا للسنة عندنا ولو استنجى
بثلثة اجاروا لم يحصل الانقاء لم يكن
مقبولا للسنة

او اصبعي او ثلث لبرق راحوا عن الاستمتاع و
 المرة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجار
 ليس فيه عدد سنون عندنا بل يمسح حتى يقيه وعند
 الشافعي لا بد في اقامة السنة من ثلث مسحات
 وفي فتاوى قاضي خان في كيفية الاستنجاء بالاجار
 يدبر بالجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان
 بالصف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني
 ويقبل بالثالث لان في الصيف خصيتاه متدليتان
 فلو قبل بالاول يتلطمان ولا كذلك في الشتاء والمرة
 تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الارمان كلها قال
 في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعله على وجه يحصل
 المقصود يعني الانقاء وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا
 خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في
 الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كما في
 فتاوى قاضي خان وفي رواية ان استنجي في الشتاء
 بماء سخي اي حار كان بمنزلة من استنجي في الصيف
 اي في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء

ثم ينتقل من ذلك الموضع الى موضع آخر
 ويستنجي بالماء بان يقيضه باليمين على
 محل النجوة ويترك اليسرى حتى لا يبقى
 اثر نوره الكف بحسب المراسخ الحياء العلوم

وان حصل الانقاء واد لم يحصل الانقاء
 الا بالاربع يستحب الخاتمي يكون
 وتوايسر

البارد

البارد ومن الادب ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة
 بعد الغسل قبل ان يقوم ليحول اثر الماء المستعمل بال
 كتيبة وان لم يكن معه خرقة بحقيقة اي موضع الاستنجاء
 بيده مرة بعد اخرى قليلا للماء المستعمل في المكان
 ومن الادب ان يستمر عودته حين فرغ من
 الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان بضرورة و
 قد زالت وكشف العورة في الخلوة لغیر ضرر في خلوة
 الادب لقوله ومن الله احق ان يستنجي منه ومن
 الادب ان يتولى اي يباشر امر الوضوء بنفسه ولا
 يامر غيره بان يهتدي له وضوءه او يستعجله لاروي
 انه لم قال انا لا استعجل في وضوءي باحد وعن
 الوبري لا بأس بصب الخادم وهو لا ينافي ترك
 الادب اذا كان بطيئ النفس ومجته بدون امر تكليف
 كما روي انه عليه السلام كان يصب عليه الوضوء و
 يرتأ له ومن الادب ان يجلس المتوضي مستقبل
 القبلة عند غسل سائر الاعضاء اي باقي الاعضاء
 سوى موضع الاستنجاء لانه عبادته او مقدته

ولا منافاة بين كون الادب عدم الاستنجاء
 وبين انه لا بأس بصب الخادم لان الادب
 مالا بأس بتركه كما تقدم استبان ان كان بطيئ
 قلب ومجته من العيين ما غير تكليف
 من التوضي كما في صفه ومن علم انه لم يصر
 منه استغناء بل الظاهر ان كان يصب
 عليه الماء من غير طلب منه صلى الله عليه
 وسلم عليه من غير طلب عليه من غير كبير

لها فيختار له خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة
ومن الادب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل
عرقه الابريق ثلثاً وان يكسل يضعه على يساره وان
كان شيئاً يغترف منه فعن يمينه وان يضع يده حالة
الفصل على رقبته لا على راسه ومن الادب ان لا يتكلم
وانشاء الوضوء بكلام الدنيا بل بالدعوات الماثورة
وان يتشهد عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاض خان
يسمى عند غسل كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمداً عبده ورسوله وان يدعو عند غسل
كل عضو بما جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول
بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً وعند
المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كأساً
لا اظماد بعده ابداً او اللهم اعني على ذكرك وشكرك
وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمي
رايحة نعيمك وجنتاك او اللهم ارجني راحة
الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترجيني راحة
النار وعند غسل الوجه اللهم بيقض وجري يوم

تبيض

تبيض وجوه وتسود وجوه او اللهم بيقض وجهي
بنورك يوم تبيض وجوه او ليالك ولا تسود وجهي
بذنوبي يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل اليد
اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً
يسيراً وعند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطني كتابي
بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم
حرم شعري وبشري على النار واظلني تحت ظل
عرشك يوم لا ظل الا ظلك او اللهم غشني بحمك
وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم اح
اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه
وعند مسح الرقبة اللهم اعتق رقبتى من النار
والرقبة هنا عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى
فتحرر برقبة اى مملوك واحفظني من التلاسل
والاغلال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدي
على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا
عند غسل الرجل اليمنى واما اليسرى فيقول اللهم
اجعل لي سعيّاً مشكوراً وذنباً مغموراً وعملاً

مقبول لا وجادة لي تبور ومن الادب ان يخفض اي
يتهمض والمضمضة تحريك الماء في الفم والواد هنا ان يدخل
الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في انفيه
بيده اليمنى لانهما من جملة الطهورين ويمتخط ويستنشق
بيده اليسرى وينبغي ان ياخذ لكل واحد منهما ماء
جديدا لانه من ازالة الاذي قالت عائشة رضي كانت
ببرسولة الله دم اليمنى لطهوره وطعامه وكانت
به اليسرى لحذائه ومكان من اذى ومن الادب
ان يستاك اي يدلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود
الذي يستاك به كالمسواك وقد عده القديس
والاكثرون من السنن وهو الاصح كما ذكرنا في الشرح
ثم المستحب ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة
تغير الفم قالوا ويتاك بكل عود الا الرمان و
القصب وافضلها الادراك ثم الزيتون وان يكون
طوله شبرا في غلظ الخصر ومن فوائده انه مطهرة
للفم مرضات للرب مطردة للشيطان مفرجة
للملأنة وكيفية الخطية ويزيد في الحسنات ويذهب

ط
ل قوله عليه الصلوة والسلام
الصلوة بالمسواك افضل
من غير مسواك وسبعين ركعة
ابو الليث

في فوائد استعمال المسواك

انما ينفع من فمك
بما ينفع من فمك
بما ينفع من فمك
بما ينفع من فمك

البلفم والجف و يستد الاسنان ويقوى المعدة
ويطيب نكهة الفم ويجلو البصر ويتأكد استجاب
في خمسة مواضع عند اصفرار الاسنان وتغير اللون
والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء
قال في الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية
البرقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء
وفي تحفة الفقهاء وزاد الفقهاء انه سنة عند
حالة المضمضة تكبلا للنقاء وفي مبسوط شيخ
الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك
انتهى وهذا ان كان له مسواك والا ادى وان
لم يكن له مسواك فبالاصبع اي يستاك بالاصبع
قال في المحيط قال علي رضي عنه التشويش بالمسحاة و
الابرام مسواك ولا يقوم الا اصبع مقام المسواك
عند وجوده ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض
الاسنان الذي هو طول الفم لا العكس خشية
الحاق الضرر باللثة ويبدأ باليمين من العليا
ثم باليسر منها ثم باليمين من السفلى ثم باليسر منها

في فوائد استعمال المسواك

البلفم

ويد لك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها وتبيل
المسواك ان كان يابسا ويفسله عند الاستيقاظ
وعند الفراغ منه ومن الادب ان يبلغ في المضمضة
والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة فيها سنة
لكن الظاهر انها مستحبة والمصدق اطلق الادب على
كثير من المستحبات الا ان يكون صائما فلا يبلغ فيها
خشية الحاق الفسا بالصوم والمبالغة في المضمضة
قال بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده هي
الغريزة تريد الماء في الخلق وقال صدر الشهيد
هي تكثير الماء حتى يلاء الفم وقال في الخلاصة حدة
المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل
الماء الى راس حلقه والمبالغة في الاستنشاق هي
جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى منخرم بفتح الميم و
الحاء وبكسرهما وبضمهما كجلس والراد به هنا
الخيشوم وقال في الخلاصة وحده الاستنشاق
ان يصل الماء الى المازين والمبالغة فيه ان يجاوز
المازن ومن الادب ان يدخل اصبعه الخنصر

بالكراف

في

جاء في نسخة

في صماخ اذنيه اي ثقبهما عند المسح قال في فتاوى
قاضي خان لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في
صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك
انتهى وهو المأخوذ لما روي انه عليه السلام ادخل
اصبعه جري اذنيه في الوضوء واختصر ابلغ في
الدخول لصغرهما ومن الادب ان تخلل اصابعه
اي اصابع رجله بخصر يده اليسرى على ما قد مناه
ومن الادب ان يحرك خاتمه ان كان واسعاقبا
في الاسباغ وان كان ضيقا لا يدخل الماء تحته
بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة
لا بد من تحريكه او ثقله ليحصل الاستيعاب وبلوغ
الماء الى كل جزء من اليدين يقيى هكذا ذكر في
المحيط واحتوز بظاهر الرواية عما روي الحسن عن
الحج و ابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز
وان لم يحركه ومن الادب ان لا يسرق في الماء كان
ينبغي ان يعتد في المناهي لان ترك الادب لا بأس
به والا سرفا مكره بل حرام وان كان او لو كان

المتوضيء على شطى جانب نهر جار لقوله تعالى
 ولا تبتر تبذيرا ولما روي عن النبي عليه السلام انه
 سئل اذ في الوضوء سرف عن عبدالله بن عمر وقال
 رسول الله عليه السلام بسعد وهو يتوضأ فقال
 ما هذا السرف يا سعد قال اذ في الوضوء سرف فقال
 نعم وتوكت على ضفة نهر جار ضفة الزهر بالصناد
 للبحر مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانبه ومن
 الادب ان لا يقترب في الماء بان يقرب الى حد الذهن
 ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطر
 ظاهرا ليكوه غسلا بيقين في كل مرة من الثلاث
 ومن الادب ان يملأ اناه بعد الوضوء ثانيا ليكون
 اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع
 طمع الشيطان عن تشبيط عنه ومن الادب ان
 يقول عند تمامه اي تمام الوضوء او في خلاله
 اي في اثنا اللهم اجعلني من التوابين اي الكثير
 التوبة واجعلني من المطهرين اي عن قاذورات
 المعاصي او ساخرها واجعلني من عبادك الصالحين

الذين

الذين انعمت عليهم بكرامتك واجعلني من الذين
 لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا
 حزن الناس وان يقول بعد فراغه من الوضوء بحمداك
 اللهم وبحمدك اي يستحكما مدين لك على التوفيق
 لتبيحك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك
 لك استغفرك اي اطلب منك المغفرة واتوب اليك
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله ناظرا الى السماء واجمع
 الحطاعتك عن معصيتك ومن الادب ان يقرأ بعد
 الفراغ من الوضوء سورة انا انزلناه في ليلة القدر
 مرة او مرتين او ثلثا لما روي ان من قرأها في آخر
 الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين سنة ومن الادب
 ان يشرب فضل وضوءه بفتح الواو وبعضه فائما
 قاعدا مستقبلا القبلة كذا في الخلاصة لما روي عن علي رضي
 الله عنه النبي عليه السلام كان يفعل ويقول عقيب شربه
 اللهم اشفي بشفائك وداو لي بدوائك واعطني
 اي احفظني من الوهل بفتح الواو والهاد مصدر
 وهل بكسر الهاء اذا ضعف والامراض عطف الخاص

وروى غيبة ابن عامر عن عبد
 خطاب رضي الله عنه ما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا فرغت احكم وضوءه فقال اشهد ان لا اله الا الله
 ورسوله فقلت لا شريك له وان يحمد
 بخله من اجابته وشبهه الغالبين

مطلب
 دعا بعد الوضوء

ما يتوضأ به

في نهي الله الشرب قائما

على العام والواجب كذلك لان كل مرض ضعف
كل وجع ولا عكس فيها ويكره الشرب قائما الا هذا
اي شرب فضل الوضوء وشرب ماء زمزم لان عليه
السلام شرب ماء زمزم قائما وانما كراهيته قائما
فيما عدا هذين فلقوله عليه السلام لا يشربن احدكم
قائما من نبي فليستقي واجمع العلماء على ان هذا
الكراهية كراهية تنزيه لا تحريم لان الامر طي لا امر
وفي الفتاوى العتابية وكا بأس بالشرب قائما
ولا يشرب ماشيا وخص للمساكين ان يشربوا وقد صح
عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما تقدم
كذا الاكل عن ام ثابت قالت دخل على رسول الله
فشرب من قربة معلقة قائما فمضت الى فراشه ففعلت
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما
قطعت قم القربة ليكون عندها التبرك وعن علي
رضي الله عنه اني سمعت النبي يقول قال راييت
رسول الله عليه السلام فعل كما رايتوني فعلت رواه
بخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان كل على عهد رسول

وذكر في شروح المصالح
ان امره بالقي
للبالغة في الزجر

مطل
في جواز الشرب قائما
في غير ما تقدم وكذا الاكل

رواه الترمذي
في صحيحه
في صحيحه
في صحيحه

الله

في صحيحه
في صحيحه
في صحيحه

الله دم ونحن نمتي ونشرب ونحن قيام رواه الترمذي
وقال حديث حسن صحيح ومن الادب ان يصل الى الوضوء
بسجدة بضم السين اي نافلة اي يصلي عقيبها نافلة ولو
ركعتين لقوله عليه السلام ما من مسلم يتوضوء فيحسن
وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليه بما يقبله
ووجهه الا وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في
وقت مكروه فانه لا يصل في تلك المكروه اولى
من فعل المنسوب ومن الادب ان يتوضوء على الوضوء
لقوله دم الوضوء على الوضوء نور على نور وقوله م
من جدد الوضوء جدد الله نوره يوم القيامة
ولما اهتم عليه السلام على الوضوء لكل صلاة ومعلوم
من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت ومن الادب ايضا
استصحاب النية الى آخر الوضوء وتعاهد ما في العين
وفي الخلاصة يجب اصال الماء اليه وتجاوز حدود
الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها
ويطيل الغرة وحفظ ثيابه من التقاطر واما بيان
المناهي فما يحرم او يكره وقوله فهو راجع الى بيان

لا
في صحيحه

في صحيحه
في صحيحه
في صحيحه

مطل
في بيان المناهي

اذ عدم استقبال القبلة وقت الاستنجاء
ليس هو المني وانما هو بيان المني الذي
هو استقبال القبلة وقت الاستنجاء
ما بعده فليست مثل كسبه

اذ لا بد من تقديره ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة
وما عطف عليه وقوله وقت الاستنجاء وقع سهوا
والصواب وقت قضاء الحاجة لانه قد قدم ان ترك
استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب وانما المني
استقبالها وقت البول والتخلى فانه مكروه كراهة
تحريم سواء كان في الصحراء او في البناء لا إطلاق الذي
في قوله عليه السلام اذا اتيتم الفايظ فلا تستقبلوا
القبلة ولا تبدروها ويكره ايضا ان يمسك ولله
الصغير لقضاء الحاجة وقالوا يكره ان يمد رجله
في النوم وغيره الى القبلة او المصحف او كتب الفقه الا
ان يكون على مكان مرتفع عن المحاذات ولذا يكره
ان يستقبل بالبول او الفايظ الشتم او القمركونهما
ايتين عظيمين من ايات الله تعالى وان يستقبل
الريح بالبول ليلا يرجع عليه الى شامرو لا يكشف
عورته عند احد فان كشفها حرام والاستنجاء
بالماء افضل ان امكنه الاستنجاء به من غير كشف
عند احد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالآ

2 كراهة ان يمد رجله في النوم
وغیره الى القبلة

استيعاب النور ودر الامر

يحب عليه ان يكفي بالأجوار لا يترك المحرم والتعبد
بقوله ولا يكشف عورته اذ لم تكن الجاسة اكثر من
قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بفهومه وهو انرا
ان كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف لا يجوز
الكشف عند احد اصلا لانه حرام بعد زبر في ترك
طهارة الجاسة اذ لم يمكنه ازالها من غير كشف قال
البراذي ومن لا يجد ستة تركه يعني الاستنجاء
لحق على شرطه لان الذي راجح على الامر حتى استوعب
الذي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار وقال في
خا ان قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا
وان لا يستنجي بيده اليمنى لقوله وم اذا شرب احدكم
فلا يفسق في الاناء واذا الى الخلا فلا يمس ذكره
ولا يستنجي بطعام ولا بروت ولا بعظم لقوله وم
لا تستنجوا بالبروت ولا بالعظام فانها زاد انهم انكم
من الجن واذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن في ادانس
اولى بالزنى ولا بعلف الدواب قياسا على زاد الجن
ولا بحق الغير كتوبه ومائه وحجره لان التعرض له

لا يستنجي بيده
لا يستنجي بيده

بغیر رضا حرام ولا یفهم لانه ملوث وزاد فی
 خواتمه الفقه الخوف والاجر لانه ربما جرح كالزجاج
 فانه یكی الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع و
 لا یستنجی بالقصب لانه یورث الباسور وفي الظهور
 ولا یأوراق الاشجار ثم لو استنجی بهذه الاشياء
 یكی ولكن یجوز به لانه المعتبر الانقاء وقد حصل
 یستنجی بالجر والمد والتراب والقل والی مواد الخشب
 والخزقة والقطن واللبد وفي الصیرفة یكی الخشب
 وفي نظم الزندوسی لا یستنجی بالخرقة والقطن ونحوهما
 لانه روى انه یورث الفقر وان لا یتنجم ای لا یلقی
 النخامة وهي ما یدفع من انفا وصدرة الى خلفه
 وكذلك البراق ولا یمتنع ای لا یلقی الخاط في الماء
 لانه النخامة والخاط یستقدر فیؤدي الى منع لا
 نفع بالماء الذی القی فیہ وان لا یتعدی ای لا یجاو
 عن الحد المسنون فی الزیادة علیه والنقصان منه
 فی المراتب الثلاثة بان یجعلها اربعاً او اثنیین لغیر
 ضرورته وفي الواضع بان یفضل به الى الابط

غیره
 وارید ان الوکبة مرقه

او الرجل الى کبة او یقصر عن الرفق والكعب فالاولا مکه
 اذا لم یکن مقدار حصول الطمانیة او نية اطالة الفرقة
 والثانی غیر جائز وان لا یمسح اعضاءه ای اعضاءه
 ضوئه بالخرقة التي مسح بها موضع الاستنجاء تشریفاً لموضع
 الوضوء وان لا یضرب وجهه بالماء عند غسل بل
 یرسل الماء من اعلى جهة ارسله الا وان لا یفزع فی الماء
 عند غسل وجهه ولا یغض فاه ولا عینیه بغضاً شديداً
 بان تکتم حرقه الشفتین ومحا جری العینین ای اطراف
 الاجفان ومنابت الهدب حتى لو بقيت علی شفتیه
 او علی جفینیه لعة ای بقیة ولو قلت لا یجوز وضوؤه
 لوجوب استیعاب الوجه وهي منه ویکي ایضاً الاط
 بالیمین وتثلث المسح بماء جدد **فروء** ووفوا ید ای
 حفص الکبیر لو شلت ید الیسری فلا یقدر علی الماء
 الجاری وان شلت کلتا الیدیین یمسح ذراعیه **مقنی**
 علی الارض ووجهه علی الحائط ولا یدع الصلوة و
 کذا المریض اذا کان له ابن او اخ ویسوله امرأة او
 جارية وعجز عن الوضوء یوضئه الابن او الاخ الا

کربکذا

ان یستنجی بان یجد من یصب علیه الماء
 لا یستنجی بالماء الا ان یقدر رجوعه

لا يشترط فيه الا من يحل له وطرا ويسقط عنه الاستنجاء
 وكذا المنيضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توفى
 ويسقط عنها الاستنجاء مقطوع الرجلان بقي مناشئ
 ان قل من ثلث اصابع غسلة وان قطعت الرجلان
 اليدان اختلف الشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة
 وفي مجموع الفتاوى ان لم يكنه الوضوء او اليتيم لا يصلي
 عندها وعند ابى يوسف ^{لا وضوء} يصلي بالاماء كما في الجوه
 والنووي اذا استنجى ان كان على وجه السنة بان ارخي ^{مقعده}
 انتفض وضوءه والاستنجاء بالاحجار ونحوها انما
 ينوب عن الماء اذا كان الخارج ^{اي خرج} معتادا انما اذا خرج دم
 او قيح فلا واذ اراد دخول الخلا يستحب ان يدخل ثوبا
 غير ثوبه الذي يصلي فيه ان تيسر والا فيجتهد في حفظه
 من النجاسة والماء المستعمل وينحل مستورا الرأس
 يقول عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من ^{النجس}
 والنجاسة ولا يصح مع ما فيه اسم الله او شيء من القرآن
 الا ان يكون مستورا او يتدأ في الدخول برجله اليسرى
 وفي الخروج باليمن ولا يكشف عورته وهو قائم

في الاستنجاء بعد الوضوء

في كيفية دخول الخلا

ولا يصح معها في اسم الله
 الا ان يكون مستورا

ويوتع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله
 ولا يرد السلام ولا يثمت عا طسا فان عطس هو
 يحذر الله بقلبه ولا يترك لسانه ولا ينظر الى عورته الا
 الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يرفق
 ولا يتخط ولا يتنحج الا الحاجة ولا يعث بيده ولا
 يرفع طرفه الى السماء ولا يبطل يطيل القعدة الا ضررا
 فاذا فرغ وخرج من الخلا يقول غفرانك الحمد لله الذي
 اذهب عني ما يؤذيني وامسك عني ما ينفعني ويكون اليك
 والتغوط في الماء سوادا كان راكدا او جاريا وعلى شط
 نهر او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في زرع
 او ظل او في جنب مسجد او مصلى عيدا وبين المقابر
 او بين الدواب او الطريق كذا في الحدادي وكل ذلك
 عند عدم الضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات
 والموااة في الاستنجاء سبيل الى جلد وقد تقدم ذلك وهذا
 الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة
 ببعض الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة
 لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه اي سببه وجوبه

عند ارادة وجوبه ما لا يحصل الا به عدة اشياء منها
 خروج المني من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني
 حاصلًا فانه يجب الفصل بالاجماع اما انفصاله
 عن موضعه من الذكر او الفرج بشهوة فمختلف فيه اعلم
 ان الفصل انما يجب بالمني اجماعا عن امتنا بقيد من احدهما
 ان يكون قد ابتعث عن شهوة فلو سال من ضرب او
 حل بشيء ثقيل او سقوط من علو لا يجب الفصل عندنا
 خلافا للشافعي الثاني ان يخرج عن العضو الخارج
 البدن او ماله حكمه كالفرج الخارج والقلقة على
 فدام في الفرج الداخل او في قصبة الذكر لا يجب الفصل
 عندنا خلافا للمالك واما اشتراط وجود الشهوة
 عند الانفصال من الذكرا ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف
 وجودها عنده شرط وقال لا يشترط حتى ان الختم
 اذا اخذ ذكره اى امسكه حتى سكنت شهوة وخروج المني
 بعد سكون الشهوة يجب عليه الفصل عندها خلافا
 لابن يوسف وكذا ~~ابن كمال~~ بالكفا ومسا ونظر
 فانزل فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى

لو استمنى به

سكنت

سكنت الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او يباح
 ثم سال منه بنية يجب اعادته اغتسل عندها خلافا
 له والفتوى على قوله في حق الصيف وعلى قولها
 في غيره كذا في الحدادى ولو خرج منى بعد ما بال او نام
 لا يجب الاعادة اجماعا وكذا يوجب الغسل الايلاج
 اى ادخال ذكره من يجامع مثله في احد السيلين القبل
 والذكر من الرجل اى الذكر المشتري والمراوة اى المشتراة
 اذا توارت اى غابت الخشعة اى الكثرة او مقدارها
 ان كانت مقطوعة في احد هما سواء انزل المولج فيه
 او لم ينزل واحد منهما وجب الفصل على الفاعل و
 المفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا جاوز
 الختان الختان وجب الفصل واما وجوده على المفعول به
 التى في الذكر فبالقياس وهي بنت ست مطلقا او بنت
 سبع او ثمان اذا لم تكن ~~سبعة~~ فلا يجب عليه الفصل
 ما لم ينزل لقصود الشهوة وعند مالك والشافعي
 واحمد وجب الفصل انزل او لم ينزل وذكره الا يجابى
 انة بالايلاج في الصغيرة التى لا يجامع مثلها

الفتحات رأس ذكره ويرل
 موضع خاتمه واربعه اصرة

ذكر بان ذكره
 ذكره في الذكر
 او المولج

على الفصول به في القبل احتياطاً
 اما الواجب في البرية والمستطاف
 الصغيرة التى لا يجامع مثلها

من استيقظ في منامه
فوجد عينا فورا

يجب الغسل انزلا ولم ينزل والصحيح عدم الوجوب
وكذا يوجب الاغتسال الحيض والنفس بالاجماع
من استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او
تحتة بللا وهو يتذكر الاحتلام فان المسألة على ستة
اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام اولا وعلى كل من التقديرات
ين اما ان يتيقن كونه منيا او مذي او شك فان تذكر
الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذي او شك في كونه مذي
او منيا فعليه الغسل في الحالات الثلاث اجمالا لان الاحتلام
سبب خروج المني فيحمل عليه والمني قد يرق بالهواء او
بحرارة البدن فيصير كالمني اما اذا لم يتذكر الاحتلام
ويتيقن انه مني او شك فلكذلك يجب الغسل اجمالا
ايضا وان يتيقن انه مذي فلا غسل عليه في هذه
الحالة عند ابي يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبه اخذ
خلف بن ايوب وابو الليث وهو قيس وعندهما يجب
وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام
وكم من روى لا يتذكر الا في غير ما لا يبعد انه احتلام
ونسبه والمص لم يذكر قولها مع انه عليه الفتوى وان

استيقظ

من مشربا بيان

استيقظ فوجد في احليله بللا ولم يتذكر حتما ينظر ان
كان ذكره مستغرا قبل النوم فلا غسل عليه لان الاشتراك
ينبغي لزوم المذي فيحمل على انه مذي وان كان ذكره قبل
النوم شكك فعليه الغسل للاحتياط هذا الذي ذكره
عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر مستغرا انما هو
اذا نام قائما او قاعدا لعدم الاستغراق في النوم عادة
اما اذا نام مضطجعا او سيقنا ان اي البلل مني فعليه
الغسل لان الاضطجاع سبب الاستغراق في النوم الذي
هو سبب الاحتلام فيحمل عليه وهذا التفصيل مذکور
في المحيط والذخيرة وقال شمس المنة السرخسي و
الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها
غافلون ولنا فيه اشكال ذكرناه في الشرح حاصله
انه الظاهر عدم وجوب الغسل وان احتلم ولم يخرج
منه شيء اي تذكر الاحتلام ولم يجد بللا فلا غسل عليه
اجماعا وكذا المرأة اي ان احتلمت ولم يخرج منها شيء
فلا غسل عليها الحديث الصحيحين ان ام سلمة قالت
يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على

اي لا يتوكل الحق

وهو ان المني اذا خرج من الشهوة
فانه لا يخرج من دفقة واحدة
تكون البطلان الا في الزكوة
ليس بمني سما والنوم محل الاستغراق
وانما هو في النوم محل الاستغراق
لان الغسل لا يوجب البلل على الفخذ وكفه
والحياء انقباض النفس عن القبح
مخافة الذم فالمراد به التوكل اللازم
لا انقباض فيكون مجازا
در

المراءة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء او المني
 وقال محمد بن عليهما السلام احتياطاً لاحتمال انه خرج
 ثم عاد وبقيت بعض المشايخ وقيل ان كانت مستلقية
 يجب والا فلا والا قول الصحيح للحديث المذكور وبه افق
 الفقهاء ابو جعفر ^{قال} لم يخرج منها من الفرج الدال
 لا يلزم عليها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس
 الامة الحلواني والحاكم الشهيد ولو جامع او احتلم
 واغتسل قبل ان يبوء او ينام ثم خرج منه بقية المني
 وجب عليه الغسل ثانياً عند اتيه ومحمد خلافاً لابي
 يوسف وقد قدمناه ولو اغتسل ثم خرج منها
 الزوج لا يغسل عليها بالاجماع ولو افاق التكرار
 فوجد منياً فعليه الغسل كما في النائم وان وجد
 مذياً فلا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه لان
 الاغواء والسكر ليسا من طهارة الاحتلام بخلاف النوم
 وان استيقظ الرجل والمراءة فوجد منياً على الثوب
 وكل واحد منهما يتكوى الاحتلام اي لا يتذكره وجب عليهما
 الغسل احتياطاً لاحتمال وجوده من كل منهما وقال

يجب

بعضهم

بعضهم ان كان المني طويلاً فعلى الرجل ان منيته يدق
 فيقع طويلاً وان كان مدقراً فعلى المراءة ان منيها يسيل
 فيقع في بقعة واحدة وقال بعضهم ان كان ابيض غليظاً
 من الرجل اصفى رقيقاً من المراءة والاحتياط اولى
 قالت معي جني ^{يا} في النوم مرراً واجد لذة الوقاع
 اتفقوا انه لا يغسل عليها وهذا اذا لم تنزل فان انزلت
 وجب الغسل وان جومعت فيما دون الفرج وصل
 المني رجهما لا يغسل عليها ^{لانه كالاغتسل} فقد الايلاج والانتزال فان
 حبست منه وجب الغسل لانه دليل الانتزال فتعبد ما
 صلت بعد ذلك ^{لانه كالاغتسل} قبل الغسل كذا قالوا وفيه
 نظر لان الخروج من الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل
 ولم يوجد احتلام او عالج كفه فلما انفصل المني عن
 القلب شد ذكره وصلى من غير غسل تحت لتعلق
 وجوب الغسل بالخروج ايضاً صبي ابن عشر جامع
 امراته البالغة عليها الغسل لوجود مودة الحشفة
 بعد توجه الخطاب ^{وجنب} ولا يغسل على الغلام لانعدام
 الخطاب الا انه يؤمر به تخلفاً كما يأم بالوضوء

احتلم او عالج كفه فلما انفصل

مطل
 وجوب الغسل با دخول الاصبع
 في القبل واليد بخلاف اي قبل

مطل
 بال وخرج منه متى ان كان ذكره
 منتشر فعليه الغسل والا فلا

والاولى ان لا يجب في القبل اذا فسد الاستمتاع
 بطلت الشهوة ولا لا الشهوة فربما
 غالبة في مقام التيب مقام التيب
 وهو الا تزال دون اليد ولعلها
 كسرت

فهي سابق على الخطاب

والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة
 مشتركة فالجواب على العكس وذكر صبي لا يشترى منزلة
 الاصبع وفي وجوب الغسل با دخول الاصبع في القبل
 واليد بخلاف وكذا ذكر غير الادمي وذكر الميت وما يصنع
 من خبث وغيره بالخرج منه متى ان كان ذكره منتشر
 فعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا فيقدها راي في
 فومه انه يجامع فانتبه ولم يربل الا ثم خرج منه مذي
 لا يجب الغسل وان خرج متى وجب احتلم الصبي والصبي
 الاحتلام الذي به البلوغ وانزلا على وجه الدفق و
 الشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب انما توجه عقب
 الاثر والغسل سابق للبدن اي باقيه وانما فرضت المضمضة
 والاستنشاق وكذا اذا حاض الحيض الذي به البلوغ
 وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضي خان والا حوط
 وجوب الغسل في الكل **وانما في ريش الغسل**
 فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اي
 باقيه وانما فرضت المضمضة والاستنشاق في الغسل دون
 الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن

داخل

داخلاً اليه والانيف منه وفي الوضوء غسل الوجه وليس
 منه لانه من المواجهة وليس فيها مواجهة وايصال الماء
 الى منابت الشعر فرض وان كشف اي ولو كان الشعر كشيئا
 بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء الحجّة واثناء
 الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبداً ولم
 يصل الماء الى اثناءه لا يجوز الغسل لما في قوله تعالى وان
 كنتم جنباً فاطهروا من المبالغة والراة في الاغتسال كما
 لا وجل في وجوب تعميم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر
 المسترسل اي النازل من زواجر راجع ذواته وهي الخصل
 من الشعر غسله موضع اي ساقط عنها في الغسل اذا
 بلغ الماء اصول شعرها الحديث ام سلمة انما قالت
 يا رسول الله اني امرأة اشده شعر ابي افا نقضه في
 غسل الجنابة فقال لا انما يكفيك ان تحشي على راسك
 ثلث خيالات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين
 في رواية افا نقضه للمحضة والجنابة قال لا اه ولا
 يجب بل زواجرها وفي صلوة البقالي الصحيح انه يجب غسل
 الزواجر وان جاوزت القدمين وفي مبسوط

و...
 برئيد او ستم...
 قات قات او لمشي...

...
 ...
 ...

...
 ...

إلى بكر في وجوب اتصال الماء إلى شعب عقاصرا اختلافا
 المشايخ وفي الهداية وليس عليها بدلا ذواتها هو الصحيح
 وكذا صح غيره وهو الوجه المحمّل المذكور في الحديث و
 الحجج وهذا إذا كانت مضمورة فإن كانت منقوضة
 يفترض عليها اتصال الماء إلى اثنائها اتفاقا لعدم الحجج
 بخلاف الرجل فإنه يجب عليه اتصال الماء إلى اثناء الشعر
 وأن كان مضمورا لأنه لا ضرورة في حقه لا مكان الخلق
 كذا ذكره أي الفرق بين الرجل والمرأة في غنية الفقهاء
 وذكر في المحيط أن الرجل إذا أصغر شعره كما يفعل العلويون
 أي المشبون إلى علي بن طالب رضي وبعضهم يخصهم بها
 كما من غير فاطمة رضي والأتراك جمع ذوي بضم الاء
 جنس العرب وزنا هل يجب اتصال الماء إلى اثناء
 الشعر أي إلى خلال شعره عن الجمع روايتان نظرا إلى
 العادة وإلى عدم الضرورة وذكر في الصدر الشهيد أنه
 أي الشأن يجب اتصال الماء إلى اثناء الشعر في حقيقة
 لعدم الضرورة والاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر
 الرجل يجب اتصال الماء إلى المستوسل ولم يذكر غير ذلك

والمرسل
 جواب السؤال

في وجوب اتصال الماء إلى شعب عقاصرا اختلافا
 المشايخ وفي الهداية وليس عليها بدلا ذواتها هو الصحيح
 وكذا صح غيره وهو الوجه المحمّل المذكور في الحديث و

وهو الصحيح امرأة اغتسلت هل تتكف في اتصال الماء
 إلى ثقب القرم لا والقرم بضم القاف واسكان الواو ما
 يتعلق في ثمة الاذن فلا أي متحد في الاصل وهذه عادة
 صاحب المحيط يذكر ما مراده ذلك تتكف في أي اتصال الماء
 إلى ثقب القرم كما تتكف في تحريك الخاتم أن كان ضيقا
 والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول أن غلب على ظننا أن الماء
 لا يدخل إلا بتكف تتكف وان غلب على ظننا أنه قد وصل
 فلا سواء كان القرم فيه أم لا وأن انضم الثقب بعد نزع
 القرم وصار بحال أن امرأ الماء عليه يدخل وأن غفل لا
 فلا بد من امرأه ولا تتكف لغير الأمر من ادخالعود
 ونحوه فإن الحجج مدفوع فأنما وضع المسئلة في المرأة
 باعتبار الغالب والأفلا فرق بينها وبين الرجل وكذا
 في قوله امرأة اغتسلت وقد كان الثا^{لث} بقى فإظهارها
 عجيب قد جف لم يجز غسلها وكذا الوضوء لا فوق بين
 المرأة والرجل لأن في العجين صلابة تمنع نفوذ الماء وقال
 بعضهم يجوز والاول أظهر ولو بقي الدرع يخرج
 أي الوسخ في الاطفال جاز الغسل والوضوء لتوكلهم

ها

من البدن يستوي فيه أي في حكم المذكور المدنى أي ساكن
المدينة والقروي أي ساكن القرية لما قلنا وقال بعضهم
يجوز الغسل للقروي لأنه درنه من التراب والطين
فينفذ الماء ولا يجوز للمدنى لأنه من التراب فلا ينفذ
الماء والأول هو الصحيح قاله الدبوسي وقال الصغار
يجب ألا يصل إلى ما تحته إن طال الظفر وهو حسن و
الأكلف الذي لم يجزئ إذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل
الجلد قال بعضهم يجوز غسله لأنه خلقى وقال بعضهم لا
يجوز وهو الأصح لأنه حكم الظاهر حتى أنه البول
إذا نزل إليه انتقض الوضوء والمضى إذا خرج إليه وجب
الغسل بالإجماع وكذا صححه الزيلعي في شرح الكثر و
اختاره في التوازل وإن خرج بوله حتى صار في القلفة
فعليه الوضوء بالإجماع وأن لم يلمس ولم يظهر إلى
خارج القلفة رجل اغتسل وبقي بين أصابعه
طعام من خبز أو غيره ^{أو غيره} قال بعضهم إذا كان زائدا
على قدر الحمصة لا يجوز غسله وإن كان قدر الحمصة
أو أقل يجوز اعتباره بفساد الصوم والصلوة بابتلاء أي بتمزق

هذا هو الصحيح
في مسألة الخشاء

ما فوق الحمصة لا يبتلع مقدارها على قول
والصحيح أن مقدارها غير معفو هناك إنما العفو
مادونه فانه قليل وفي القلوي إن كان بين أسنانه
طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل جاز لأن شيء الليف
يصل تحته غالباً قال في الخلاصة وبه يفتى وقال بعضهم
أن كان صلباً بضم الصاد أي قويا ممضوغاً مضغاً متأكداً
أو شديداً بحيث تدخلت أجزاؤه وصار كالعجين الصلب
لا يجوز غسله قل أو كثر كذا في الخبيثة وهو الأصح لا يمنع
نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج وذكر في المحيط إذا
كان على ظاهره بده جلد سمك أو خبز ممضوغ قد جف
واغتسل أو توضأ ولم يصل الماء إلى ما تحته لم يجز وكذلك
الدرن اليابس في الأنف لأن هذه الأشياء تمنع نفوذ
الماء إلى ما تحته ^{من} لصلابته وقال في الذخيرة في مسألة
الخشاء بان بقي من جرمه على بدنهما والطير والدرن
إذا بقيا على البدن يجزئ وضوئهم للضرورة وإن كان
الأشياء لا صلابتها فينفذها الماء وعليه الفتوى
أي على ما في الذخيرة إذا لم يبق في جميع ذلك نفوذ الماء

هذا هو الصحيح
فيما يجزئ في الغسل والوضوء
إذا كان الدرنة اليابس في الأنف

في مسألة الخشاء

مسئلة الشقاق

او وصوله الى البدن واذا كان برجله شقاق فجعل فيه
 الشم او المرهم اذا كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز غسل
 ووضوءه وان كان يضره يجوز اذا امتلأ الماء على ظاهر
 ذلك وايصال الماء الى داخل الشرة فرض لكونه من ظاهر
 البدن وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل وان لم يكن
 اي ولو لم يكن عليه اي على موضع الاستنجاء نجاسة
 حقيقية لانه فيه نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا
 تخليل الاصابع في الاعتسال في الوضوء فرض ان كانت
 الاصابع منضبة بحيث لا يدخلها الماء بلا تخليل
 غير مفتوحة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو
 اي التخليل سنة وكذا انقا البثرة اي ظاهر الجلد
 باسالة الماء عليها وبل الشعر فرض ايضا لقوله عليه
 السلام لا قبلوا الشعر وانقوا البشرة ولقوله عليه السلام
 ان تحت كل شعر جنابة ولو بقي شيء من بدن لم يصبه
 الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك
 الشيء قليلا بقدر رأس ابرة لا فراض استيعاب جميع
 البدن وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا كان لا

يجوز ان يوصلوا الماء بلا طوف

على

على وجه السنة اذا بلغ الماء الفم كله والا فلا وفي واقع
 الناطق انه لا يجوز ولو كان لا على وجه السنة ما لم
 يجره قال في الخلاصة وهذا الحوط ولو تركها اي
 المضمضة وكذا الاستنشاق ناسيا فصلي ثم تذكر
 ذلك يتمضمض او يستنشق ويعيد ماصلا ان كان
 فرضا لعدم صحته وان كان نفلا فلا لعدم صحته
 شرعه وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا نسي غسل
 وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة
 من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح في ظاهر الرواية
 وروى الحسن انه لا يمسح رأسه الا غسل اليدين
 فانه يؤخره اذا كان قائما في مستنقع الماء او على تراب
 بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما الوقوف على حجر
 اولوح بحيث لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤخر
 غسلها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالمنى ونحوه
 عن بدن ان كانت اي ان وجدت على بدن نجاسة
 ثم يصب الماء على رأسه وسائر بدن ثلثا وكيفية ان
 يصب على منكبيه الا بعد ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم على رأسه

في عدم قضاء الغافل بعد
 الشروع جنبا

ان كان اذا نسي غسل يديه

كذلك لا يزاد باصابعه
 الماء ان يملك

لجسده وقيل يبدأ باليمين ثم باليسار وقيل
 يبدأ باليسار ثم باليمين ثم باليسار وهو الأصح ولو
 انغمس في ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد
 كمل السنة والا فلا ثم ينحني عن ذلك المكان الذي اغتسل
 فيه فيغسل رجله ان كان قيامه في مستنقع الماء الا ان
 يكون على حجر او خشب او غير ذلك وان لا يسرف في الماء
 وان لا يفرط لما تقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة
 وقت الغسل ان كانت عورته مكشوفة وان كان مستورا
 فلا بأس به وان يدلك كل أعضائه مبالغة في المرة الأولى
~~في المرة الثانية~~ في المرة الثانية في المراتين الأخريين
 قال ذلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن أبي يوسف
 وان يغتسل في موضع لا يراه أحد لاحتمال انكشف
 العورة حال الاغتسال او اللبس وذكر في القنية
 من عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وأن راو
 يختار ما هو استروا المرأة بين الرجال تؤخره وبين
 النساء لا والراو بقوله وأن راو رواية ماسوي العورة
 فانه كشف العورة لا يجوز عند أحد في الصحيح وفي

الخلوة

الخلوة قيل يائتم وقيل يعفى الزمان القليل دون
 الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل
 ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة
 اذرع او عشرة وان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس
 وغيره لانه في مصب الماء للاستعمل ويستحب ان يسبح
 بل يمد يد بعد الغسل وان يغسل رجله بعد اللبس
 لا قبل مسارعة الى السترو ان يصله بسجدة لما تقدم في
 الوضوء اما النية فليست بشرط في الوضوء والاغتسال
 بل ستيفرهما حتى ان جنب الغسل في الماء الجاري
 وفي الحوض الكبير للبردة قيد بالكيل لانه الصغير يتا
 دى في الخلا في الذي في البروساني ان شاء
 الله تعالى اوقام في المطر الشديد وتضرع واستشقى
 في جميع ذلك يخرج من الجنابة عندنا خلافا للائمة
 الثالثة لان المقصود حصول الفعل المأمور به و
 قد حصل فلا فوق بين كونه من قصد او لا عن قصد
 الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام فيه
 في الشرح والاغتسال على احد عشر وجها خمسة منها فريضة

كشف العورة في
 الخاف وعند أحد

والراو بالائمة الثالثة هنا وهم
 امام الشافعي وامام المالكي وامام
 حنبل رحمه الله تعالى

لنور باب الكتاب والاجماع القطعيين وهي الاغتسال
 من الحيض والاعتسال من النفاس والاعتسال من
 النقاء الختاني اذا كان مع غيبوبة الحشفة
 لا اعتسال من خروج المتى على وجه الدفق
 والشهوة والاعتسال من الاحتلام اذا خرج منه اي
 من الاحتلام او المحتم المتى والمثني وقد تقدم الكلام
 على ذلك كله واربعة من استسنة غسل يوم الجمعة والاصح
 انه مندوب عندنا وعند مالك وهو واجب وهو
 للصلوة عند ابي يوسف ولليوم عند الحسن حتى
 لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن لا جمعة عليه
 يندب له الغسل عند الحسن لا عند ابي يوسف وغسل
 العيدين والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم اجتماع
 الجمعة وغسل عرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذا
 الغسل عند الاحرام مستحب ومن الاعتسال المندوب
 الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة ودخول المدينة
 ومن غسل البيت والحجامة واليلة القدر اذا رآها

اي غيبه جكد رمد

و

وللجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسنه وكذا
 اذا اسلم ولم يكن جنبا ويكفي غسل واحد للجمعة والعيدين
 اذا اجتمعا كما يكفي لغرض جماع وحيض واحد منها
 اي من الاحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل الميت
 هكذا ذكره والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكره
 ابن الهمام والسروجي في شرح الهداية وغيرهما واحد
 منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم وقد تقدم
 هكذا ذكره مطلقا شمس الترمذي في شرحه للبط
 وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح
 يجب عليه الغسل لان الجنابة باقية بعد اسلامه بالي
 اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الغسل
 لان الاتصاف بالحيض ليس باقيا وقال قاضي خان
 الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها ان
 اجنب المرأة ثم ادر كها الحيض فان شات
 واد شات اخرت حتى تطهر وكذا الحائض اذا
 احتلمت او جمعت فهي الحائض واجنب الاخر
 الاعتسال الى وقت الصلوة لا ياتم ولا ياتس للجنب

الا اذا احتلم لم يات اهل
 قبل الاعتسال ددر

وهو كالاغتسل من الجنابة
 من كلف به فكاكف الغسل
 من الاعتسال فان احكامها
 بالنظر الى نفس

والجنب اذا احتلم
 الى وقت الصلوة لا ياتم

مسألة الجنب اذا غسل يديه وضم وانقذه
يجوز قرآن القرآن لانه الاكثر حايم مقامه
الكلل نهائيه

ولا بأس ان يفصل الرجل

قَالَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا
وَرَسُولُ اللَّهِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ بَيْنِي
وَبَيْنَهُ فَيَبْدُرَنِي فَأَقُولُ دَعْنِي
دَعْنِي وَهَاجِبُهَا لَأُرَآهُ مُسَلِّمًا كَبِيرًا
قَالَ أَلَسْتُ كَأَنَّ النَّبِيَّ وَمِيطُونًا
عَمَّا نَأَى بِفُلٍّ وَاحِدٍ مُسْتَقِقٍ
عَلَيْهِ كِتَابٌ يَرْشُحُ

لا يجوز للجنب والحائض
والنفاء قيادة القوان

وَأَنْ قَرَأَ مَا دُونَ الْآيَةِ
بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ أَوْ قَوْلِ الْفَاتِحَةِ
تَحْتَ لَا بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ بَلْ عَلَى
قَصْدِ الدَّعَاءِ صَح

ان ينام ويعاود اهل قبل ان يغسل او يتوضأ
وكن يستحب الوضوء ان اراد المعاورة ولا بأس
بان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد فيكون للجنب
الاكل والشرب ما لم يغتسل يديه وفاه وقال قاض
خان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان يأكل
او يشرب وان تركه فلا بأس به وقيل ان شرب على وجه
الاستهلاكية والاكثر ولا يجوز للجنب والحائض
والنفاس قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا تقرأ الحائض
ولا الجنب شيئاً من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ
آية تامة او قراء الايات التي تشبه الدعاء مثل
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسم
خبرنا ساد فقال الحمد لله او خبر شؤ فقال ان الله
وانا اليه راجعون او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم على
وجه الشفاء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون
الآية فلا انه لا يحد بقرآته قارئاً وهذا اختيار
الطحاوي وذكرنا ان اهدى ان عليه الاكثر واما على

قول

قول الكرخي فلا يجوز قراءه ما دون الآية ايضا وهو
الذي اختاره صاحب الهداية وجماعة وقيل يكون
قراءة ما دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل
لا يكون وهو الصحيح قاله في الخلاصة واما قراءة دعاء
القنوت فلا يكون في ظاهر مذهب اصحابنا لانه
ليس بقرآن وعن محمد رواية تشاذه انه يكون لما روى
عن ابي بكر بن عبيد بن رضى الله تعالى عنه انه كتبه في
مصحفه والصحيح الاول ولا يكون التمجيد للجنب و
الحامد يضي والتفسيء بالقرآن لانه لا يعود به قايما
وكذا لا يكون لهم التعليم للصبيان وغيرهم خوفا
او كلمة كل مع القطع ببي كل كلمتي وعلى قول الطحاوي
اذ اعلم نصوآية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز
المصنف اختار قوله في الاول وهما مشي على قول الكرخي
وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه متهم للقرآن وذكر
في الجامع الصغير المنسوب الى القاضي خا لا باس
للجنب ان يكتب القرآن والصحيفة اى التوح على الارض
او الوساطة ونحوها عند ابي يوسف خلافاً للمحمد لانه

دعوت محمدیلا یحور

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ليس يمتنع القرآن ولذا قيل المكروه من المكتوب لا موضع
 البياض ذكره الامام بالتمثيل في وينبغي ان يفضل فان
 كان لا يمتنع التخييف بان وضع عليها ما يحول بينها
 وبين يده يؤخذ بقول ابي يوسف لا نه لم يمتنع المكتوب
 ولا الكتاب والا فبقول محمد لا نه قد من الكتاب
 ولا يجوز لهم اي للجنب والحائض والنفساء من المصحف
 الا بغلافه وكذا كل ما فيه آية نامة من لوح او درهم
 ونحو ذلك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقوله عليه
 السلام لا يمتس القرآن الا طاهر ولا يجوز لهم ايضا
 اخذ درهم فيه سورة من القرآن هذا بناء على عادت
 من كان يكتب على الدرهم سورة الاخلاص وليس
 بقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك الا بقرته
 وكذلك لا يجوز المتس المذكور للمحدث ايضا لانه غير
 طاهر هذا يعني جواز الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف
 غير مشرذ اي غير مكيوك مشدود بعضه الى بعض
 وان كان مشرذا لا يجوز الاخذ به ولا مته وهو الصحيح
 قاله في الهداية وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي

بما لا يمتنع في المكتوب

عليه فافصح القولين وتصحيح الهداية هو الاحوط
 والا لولى والخريطة اي الكيس احق من الغلاف في ان
 لا يكره اخذ المصحف بالوجود حائلين فان اخذ المصحف
 بكم فلا بأس به اي بالاخذ عند محمد في رواية
 وهو اختيار صاحب المحيط وكرهه بعض مشايخنا
 وهو اختيار صاحب الهداية لان التوبع له اي لما من
 وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف طي اللوح
 الى الصبيان لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان امروا
 بها تحلقا قال في الهداية لانه في المنع منهم تضعيع حفظ
 القرآن وفي امرهم بالتطهير خرج بهم وعن بعض
 انه يكره والصحيح الاقل وقول المصنف الاحوط
 ان ياخذ بكمه ويدفعه لا تحلق له بما قبله لانه
 كلام الجامع الصغير في الوقوع اليه وهو الصبي
 انه لا يكره دفع البالغ المصحف او اللوح اليه لا
 في من الدافع وعدمه فان المتس بالكم قد تقدم
 حكمه وهو يوجب جواز من الدافع بلا طهارة
 لاجل الدفع الى الصبي ولم يقل به احد يكره ايضا

منه في المكتوب
 اولاً في المكتوب
 وفيه جواز

وهذا الفصل من كتب
شروط النجس الطاهر

للمحدث وغيره من تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا
كتب السنن لا تزال تخلو عن آيات وفي الخلاصة والاصح
انه لا يكره عند الحنفية بيع وان اخذ اي التفسير
نحو بكة لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى
اخذ اكثر من تكرار اخذ المحقق اذا قرأ القرآن بقرا حفظا في
الغالب ولا تكرر آية القرآن للمحدث ظاهر اي على ظاهره
وهذا الفقيه انما يجنب اليه على قوله من يكره من القرآن بالكم
حفظا بالاجماع اما الجنب اذا غسل يديه فوجه فروي عن
الحنفية انه لا بأس به ان يمس القرآن او يقرأ والصحيح
انه لا يجوز له المتروكة القراءة لبقاء الجنب لانه لا يتجرى
ثبوتها ولا ذوالا كالحديث اجماعا وتكره قراءة التوراة
والانجيل للجنب وكذا الزبور لانه الكل كلام الله وما
بذل منه بعض غير معيني وغير المبدل غالب فلا
حسب في التحريم على المتروكة واذا اراد الجنب الاكل والشرب
ينبغي له ان يغسل يديه ووجه ثم يأكل ويشرب ويكره
غير غسل لان سورة مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب
الماء المستعمل مكره لانه النجاسة الحكيمة به وحمل الماء
كول على الشرب وقد قيل انه يورث الفقر وهذا

على قول الحنفية لانه لا يستوي ما لا يقرأ
وهو قول الجمهور انما يتبع
لان ما فيه من النجاسة
تؤثر في نجاسته
بذلك ودرغاريق
اصري

بخلاف

بخلاف الحائض لان سورها لا يصير مستعملا ما لم يحا
بالاغتسال ويكون كتابة القرآن واسماء الله تعالى على المصلي
اي السجادة وكذا على المحارب والجدران وما يفرش لانه
تعرض للامتحان ويكره دخول المخرج اي الخلاطين في
اصبعه خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله تعالى
لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فضة الى
باطن كفة ولو كان ما فيه شيء من القرآن او من اسماء الله
تعالى في حبيسه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في شيء و
التمرز او الى وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والحائض و
النفساء قراءة القرآن ولا مسه لا يجوز لهم دخول المسجد
لغير ضرورة سواء دخلوا الى سور فيه او للعبادة اي
المرد لقوله عليه السلام اني لا اُجل المسجد الحائض
ولا جنب وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبادة
وقد حققنا الدليل في الشرح واذا احتلم في المسجد
يتم الخروج اذا لم يخف من لص او غيره لعدم الضرورة
وان خاف يجلس مع التيمم للضرورة ولكن لا يصلي
لا يقرأ لعدم ما هو في تكره قراءة القرآن والذكر

اي لاهاته بين خورقة ثم

والدعاء في المخرج والمغسل والحمام وعند محمد لا تكوم في
الحمام لأن الماء يستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة لا يقرأ
في المخرج والمغسل والحمام إلا حرفا حرفا وفي الحمام انما تكوم
إذا قرأ جهرا فإن قراء في نفسه لا بأس به هو المختار
كذا التمجيد والتسبيح وكذا الإلقاء إذا كانت عورة
مكتوفة أو امرأة هناك تغسل أو في الحمام أحد
مكتوف العورة وففتاوى قاضي خان أن لم يكن فيه
أحد مكتوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن
يرفع صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن قراء في نفسه
ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح التهليل
وإن رفع صوته بذلك وسبأ في تمام ذلك عند
السلام على القراءة أن شاء الله تعالى **فصل في التسليم**
وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد إلى الصعيد
والتطهيت على وجه مخصوص وللتسليم ركبن وشرط
الابتداء معرفة التوقف تحققه عليهما آثار كنه
خضرتان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني اليدين
إلى المرفقين لقوله عليه السلام التسليم ضربتان لضربة للوجه

وضربة للذراعين إلى المرفقين وصورة أي صورة
التسليم على الوجه للسنون أن يضرب يديه على الأرض أو
على ما هو من جنس الأرض وضربة متفرجا أصابعه ويقبل
بهما ويدبرهما ثم يرفعهما ينفضهما بأن يضرب جانب
يديه مما يلي الإبهام أحدهما بالآخر مرة أو مرتين وقيل
الأول عن محمد والثاني عن أبي يوسف ليتناثر التراب
فلا يجع عليه أن يلمس عضوي التسليم بالتراب ثم ويمسح بهما
وجهه ثم يضرب ضربة أخرى ينفضهما ويمسح اليمنى
باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين
بأن يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى
من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى
باطن ذراعيه اليمنى إلى الرسغ ويمر بباطن إبهامه
اليسرى على ظاهر إبهام اليمنى ثم يفعل بيد اليسرى
كذلك هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف والاضاح
جاء ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز كما في الحنفية
والرأس وأقل ما يجزئ ثلاث أصابع ثم الضربة من جملة
التسليم حتى لو ضرب يديه فحدث قبل أن يمسح بهما

..... على ذلك الموضع أو على موضع
آخر كما ذكرنا في صحيح

يعيد الضرب وقيل لا والاو لا حوط واستيعاب
 العضو بالمسح واجب اي فرض عند الكرخي وظاهر
 الرواية او الرواية الظاهرة عن اصحابنا في الكتب المشروعة
 كالجامعين والبسوط حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمسح به
 من مواضع التيمم لا يجرى التيمم كما في الوضوء وروى
 ابن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب ان رواية
 الحسن عن ابي حنيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب
 حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين
 يجرى التيمم وفي نظم الزندوسقي قدر الدرهم عفو وان
 زاد لم يجز وعلى هذه الرواية نزع الخاتمة والسوارق
 تحليل الاصابع لا يجب على تلك الرواية يجب ينبغي
 اي يجب ان يخطا بان يأخذ بالرواية ويستوعب
 فانها هي الصحيح وقال الكفاية ومسح العذار شرط على
 ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون وفي الخلاصة
 لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 روي عن محمد لو ترك ظهر كفيه بلا مسح لا يجرى به
 ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم يمسح

موضع

موضع القطع لانه من جملة المرفق ولما شرط اي شرط
 التيمم فالنية لا يجوز بدورها عندنا خلافا لرواياتنا
 لعناء القوي وهو القصد والقصد هو النية ولو
 اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احدهم
 يكن منيما ما لم ينو التظهر مطلقا او لقربة مقصودة
 تقع منه حالا ولا صحة لها بدون الطهارة ولا شرط
 نية كونه للحدث او للجنبه او نحوها في الصحيح وكذا
 طلب الماء شرط اذا غلب على ظنه اي ظن المحتاج الى الطهارة
 ان هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب ان لم يغلب
 على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك المكان وجب
 الطلب للماء بالايجاع فيطلب يمينا ويسارا قد غلغ
 من كل جانب وهو ثلث مائة خطوة الى اربع مائة و
 قيل قدر مائة سهم ويشترط في المنجر ان يكون مكفرا
 عدلا والا فلا بد معه من غلبته الظن حتى يلزم الطلب
 لانه من الديانات واما الخلاف في وجوب الطلب
 وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه او لم يجر به ممن خرم

هو يقول انه خلف
 من الوضوء فلا يغلب
 في وضوءه ونحوه فاما بان
 في التيمم فلا يغلب على النية
 في التيمم فلا يغلب على النية
 الفقه ناهي عن القصد
 كسب

فلا يغلب انما له ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك
 كسب

مثل الميض والنقاس

القلوب والفتح بين وقتي يوم قدر
 ومنه السهم مقاسره وعند البعض
 وروى يونس في رابع مقدار من جوي غلغ كاهو
 اختار

وغيره لا نسلم هذه القضية الاخرى
 لا باللفظ بعد ما وجد فدا خلق
 على الله تعالى قال الله تعالى انا وجدناه
 صابرا وما وجدنا الا نزلهم من عند
 مع استخانة في الطلب في حق
 عز وجل شرح كسبر

ملزم او كان في الفلوات لا فالمرانات هكذا وقع
 في النسخ بل والواجب ان يكون بلوا وعندنا لا يجب
 الطلب خلافا للشافعي فان عنده يجب الطلب ولا يجوز
 التيمم قبله لقوله تعالى فلم تجدوا ماء ولا يقال ما وجد
 الا بعد ما طلب ونحو نقول قد استعمال ما وجد في
 حق الله سبحانه وهو مؤثر عن ان يقال في حق طلب
 ولو اخبر انسان عدله بعدم الماء عند غلبت الظن ونحو
 جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدد حجة في الدنيا
 وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء فالحاصل ان شرط
 التيمم خمسة النية والمسح والتقصيد وكونه طاهرا والمجرى
 عنه استعمال الماء حقيقة او حكما ^{حق} ان المريض اذا
 خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرك او غيره
 باستعمال الماء او خاف ابطاء السرى من المرض
 ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن
 اماره او تجربه او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر
 الفسق وقيل عدل الله شرط وذكره الا سيحاج في شرحه
 فقال جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره اي

وذا روي عن
 الاسلام والنية
 تجزئ عنه
 لان المراءى منها
 ما تقدم وهو
 نية التقوى
 المقصودة طالا
 وهي لا تقبل
 من غير المسلم
 اكثر

اكثر جسده او جذري بضم الجيم وفتحها مع فتح الال
 فانه يتيم ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه يجمع
 بين الغسل والتيمم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء
 الوضوء كلها او على اكثرها جراحة تيمم ولا يجب غسل
 الصحيح والتيمم لاجل الجرح عندنا خلافا للشافعي
 وان كان الجراحة على اقله او اقل برونه او اعضاء وضوئيه
 واكثر اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه
 بغسل الصحيح ويمسح على الجرح ان لم يضره المسح عليه
 ان كان يضره المسح على الجراحة مكشوفة يشدها بشئ
 ويمسح فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعتبر
 بالعدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه ويديه ووجهه
 ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر من
 الاعضاء بالرجحة صحيحا او جرحا وفيه كراهة لا يباح
 قيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم
 يكن الاكثر من كل عضو جرحا او بوجا كان الصحيح والجرح
 متساويين فالاحوط وجوب غسل الصحيح والمسح
 على الجرح والجنب الصحيح في المراءى خاف بغلبة

ظنه عن القرية الصحيحة ان اغتسل ان يقتل البرد
 ويخرج من يمينه عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما
 والفتوى على قول الامام اذ لم يكن له اجرة الحمام على ما
 حققناه في الشرح وان كان الجنب المذكور خارجا للمصر
 يتم بالاتفاق لعدم تيسر الماء الخارج غلبا وان خرج
 من المروحة مسافرا او مخاطبا اى غير مريد السفر
 وخرج من قرية متوجها الى قرية اخرى يجوز له التيمم
 ان كان بينه وبين الماء نحو الميل اى مقداره تقريبا
 او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن الكرخى ان كان
 يسمع صوت اهل الماء لا يتم لانه قريب والايتم
 وقال الحسى ان كان الماء امامه فالمعتبر ميلان الماء
 قبل الاصح عدم الفرق وعن ابي يوسف لو كان بحيث
 لو ذهب الى الماء وتوضاء تذهب القافلة وتغيب
 عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة
 آلاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف ذراع
 وخمسائة ذراع الى اربعة آلاف والذراع اربع
 عشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعرا

ت
 معذلات

معذلات معترضات وهو اى الميل ثلث الفرج
 على جميع الاقوال سواء خرج من المصر والقرية جوبا
 او جنب بعد الخروج لانه السبب هو ارادة ما لا
 يحل الا بالظاهرة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث
 وناخه وان كان معه اى مع المسافر ماء في رحله اى
 في ثائه وامتنعه فنسيه وتيمم وصلى ثم تذكر ذلك
 الماء في الوقت لم يعد اى لا تلزمه اعادته تلك الصلوة
 عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فان عنده
 تلزمه اعادتها والخلاف في ما اذا كان وضعه بنفسه
 او وضعه غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امر وهو
 لا يعلم جاز تيممه اتفاقا وعن محمد انه على الخلاف ايضا
 ولو كان الماء في اناء على ظهره او معلقا على عنقه او
 موضوعا بين يديه او مقدما كاف مركوبه او مؤخر
 وهو سابق لم يجز تيممه اجماعا بخلاف ما لو كان
 في مقدمته وهو سابق او في مؤخره وهو راكبا
 في أحدهما وهو قائدا فانه على الخلاف ولو طرأ
 ان الماء فنى لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة

القائمة يد جكي ويد جي وچاقش
 وقيون او كيم يورين كوسم ويد كورى
 قيون جمع قداو وقادة كلور من باب قال
 اخشترى

وان تذكر بعد خروج الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا
 مخالفا لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكر في الوقت و
 بعد سواء واذا نيت المسافر وصلى والماء قريب منه وهو
 لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاء ما فعل وكذا لو كان
 على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف
 في هذين روايتان وان كان مع رفيق ماء لا يجوز له
 النية قبل ان يسأل اي يطلب من رفيقه ماء اذا كان
 غالب طئه انه يعطيه اذا سأل وان نيت قبل ان
 يسأل فصلى ثم سأل فاعطى تلزمه الاعادة في الوقت
 وان خرج الوقت لم يعد وحاصل هذا انه اذا نيت من
 غير ان يسأل وصلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه
 الاعادة سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم
 يعط فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل
 النية فمنع ثم بعد الصلوة اعطى فكذلك لا اعادة وان
 نيت وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعد ما قصد
 الى حنيقة يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب
 من ملك الغير وقالا لا يجوز به لان الماء مبذول عادة

وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يعرف فيه الماء ويقولها
 في غيره وتام تحقيقه في الشرح وان كان لا يعطيه
 رفيقه الماء الا بالثمن فان لم يكن له ثمن نيت بالاجماع
 لعدم القدرة وان كان معه مال زيادة على الحاج
 اليه في الزاد ونحوه لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة
 ولو كلبا في ينظر ان باع الماء بمثل القيمة في ذلك الموضع
 او في موضع اقرب اليه او باعه بغير يسر لا يجوز له
 النية لانه قادر وان باعه بغير فاحش نيت للخرج
 لانه تلف المال كتلف النفس والغبن الفاحش مالا
 يدخل تحت تقويم الموقفي وقد روى في العوض بالزنا
 على نصف درهم في العشرة والماء ملحق به لو قال بعضهم
 وعزاه قاض خان الى حنيقة الغبن الفاحش
 ضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين
 وقيل هو ان يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف
 في الوضوء وبدرهمين في الحنابة والا وادون
 لدفع الحرج وعن ابي نصر الصفار ان الساوا اذا كان
 في موضع عز الماء فيه فالأفضل له ان يسأل من ر

مطابق
 في تفسيره

د
 والنصف يسير

الماء لازالة الشبهة وان لم يسأل وتيمم وصلى اجزائه
لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز بغير العين الماء
فيه لا يجزيه ذلك قبل الطلب كما في العمرات لان
الماء مبذول عادة وهذا هو المختار رجل معه ماء
في زمزم في قمحة قدر صور من الاناء وهو يحمل للعين
اي لاجل الاهداء والاستشفاء اي لطلب الشفاء به
لقوله عليه السلام ما في زمزم شفاء لما شرب به لا يجوز
له التيمم للقدر على استعمال الماء ولو وهبه لآخر
وسلمه اليه لا يجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعي
لثبوت القدر على استعماله بواسطة الوجوع عندنا
لا عند كذا ذكر المحيط والجملة فيه ان يختلط به ماء
وردا ونحو حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطروقا
او يهبه على وجه ينقطع به حق الوجوع وان لم يكن
معه دلو ونحو من الات الاستقاء او رشاء بكسر
الواو مع المداي جبل هل يجب عليه ان يسأل عن رقيقه
ذلك قالوا لا يجب ومع هذا لو سأل فقال لا انتظر حتى
استقي او نحو ذلك فعند ابي حنيفة ينتظر استحبابا

فحكم الله احسن

مطلوب
والحنيفة فيه ان يختلط

اي قبل الدلو
كبيرة

الذي ذكر
انما صلى وادعى بها
بكر

الى

الى اخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى و
لو لم ينتظر وصلى صح عنه وعند ابي يوسف ومحمد
ينتظر رجوبا وان خاف فوت الوقت وكذلك خلاف
في العاري اذا اراد الصلوة ومع رقيقه ثوب فقال له
انتظر حتى اصلي وادفعه اليك او نحو ذلك وجعوه
على انه في الماء ينتظر اي لو قال له انتظر حتى اتوضأ
او نحو ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا
لثبوت القدر باباحة الماء دون اباحة غيره وان
فات اي ولو فات الوقت ومن لم يجد ماء الا سورا
الحمار والبقل الذي اتمه انا ان يتوضأ به وتيمم
لانه مشكوك في طهوريته فلا يزول به الحديث المتفق
فيضم اليه التيمم يزول بيقين او بما قدم جازو لكن
الافضل ان يبدأ بالوضوء خلافا للزفر فان عند
لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ
بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس
الخروج عن العهد بيقين باحدهما ومن لم يجد
الماء الا سور الفرس فعند ابي حنيفة في حكمه روايتان

بالفم ونحو حمار اسرها

حمار

بل اربع روايات في ~~الصلوة~~ رواية عنه هو شكوك
 فيتم اليه التيمم كسوء الحمار وفي رواية وهو رواية الحسن
 عنه مكروه كما اتفق له عنده مكروه وفي رواية البخاري
 عنه قال احب الي ان يتوضأ بغيره وفي رواية
 كتاب الصلوة وهو الصحيحة وهو قولها انه طاهر
 ومطهر من غير كراهة لان حرمة الحمار كراهة فلا
 تؤثر في سؤر خبثا ومن لم يجد الا بيذا التمر وهو
 ما لا يفي فيه ثم ظهرت حلاوته ولونه فيه ولم
 يزل رقتو لم يشتر فعند ابي حنيفة يتوضأ به
 ولا يتييم ومثله الغسل به لحديث ابن مسعود ان النبي
 قال له ليلة الجئ ما في ادائك قال بيذا التمر قال نعم
 طيبة وماء طهور فتوضأ منه وعند ابي يوسف
 يتييم ولا يتوضأ به وهو رواية المرجوع اليها عن ابي
 حنيفة وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به
 الوضوء وعند محمد يجمع بينهما احتياطا ومن لم يجد
 الا عصيرا العنب لا يتوضأ به لاجتماعه وما عدا بيذا التمر
 من الانبذة والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء

مطلق
 جنب وجد الماء

بد جنب وجد الماء في المسجد ولم يجد في غيره وليس
 معه احد الا يستعين على اخذ الماء من المسجد
 يتم لاجل الدخول ودخل فان لم يصل الماء بان لم يجد
 الا الاستقاء او بمانع آخر يتم للصلوة ثانيا ان
 اراد الصلوة لان نيته للصلوة شرط لصحة التيمم
 للصلوة ولم ينو لها ولو كان قد نوى لها في هذه
 الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العزم عن الماء
 وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وكذلك لو تيمم لمحدث
 ونحو لمس المصحف او تيمم الجنب ونحو لقراءة القرآن
 عند عدم الماء حقيقة او حكما لا يجوز الصلوة
 به والحاصل ان الصلوة لا تجوز الا بتيمم نويها
 ولقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبارة ولا
 تصح بدو الطهارة فخرج التيمم لمس المصحف والدخول
 المسجد والخروج منه او زيارة القبر والاذان
 والاقامة لانها قرب غير مقصودة بل وسائل و
 خرج تيمم الجنب ونحو لقراءة القرآن فانما قرأه
 مقصودا لكن لا يعقل فيها معنى العبارة وخرج تيمم

التي يجوز بها التيمم

الحديث لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام لمحتسبا
بدون الطهارة خلافا لابي يوسف فالتيمم للاسلام
فان عند تجوز الصلوة به بخلاف سجدة التلاوة
وصلوة النافلة اذ ان تيمم لاجلها فانه يصلي بذلك
التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرائط المذكورة وكذا
لو نوى مطلق الطهارة ولو تيمم لصلوة الجنازة لانه
ان يصلي به المكتوبة وقد مناه ولو تيمم لتعليم الغيبي
لا تجوز به الصلوة وروى عن ابي حنيفة انها تجوز
الصلوة به لانه بمنزلة نية الطهارة رجل في حلة
ماء وهو لا يعلم به فتمم وصلى ان كان وضع الماء بنفسه واستغسل
او وضع غيره بامر فيه فهو على الخلاف الذي
ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا
يصير بالاتفاق واتما مسئلة العاري اذ انسى ثوبا
في المتاع فمن الشايخ ما قال هو على الخلاف المذكور
انه تصح صلوة عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم
من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان نسيان
العبادة الثوب وعدم طلبه اياه في متاعه في غاية

النذر

النذر بخلاف الماء وعن محمد انه قال تجوز ولو تيمم
وهو على شرط زهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف
الذي ذكرناه فعندهما يجوز وعند ابي يوسف في رواية
لا يجوز وفي رواية يجوز لعدم تقدم علمه بخلاف الماء
الذي في حله ولو كفر ~~عن~~ عن ابي حنيفة بالصوم وفي
ملكه رقية تصلح للتكفير او ثياب لكسوة عشرة
مساكين او طعام لاطعامهم فنيه اى نسي المذكور
من الرقية والثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز
وعن محمد ~~يجوز~~ لان الصوم انما يجري عند عدم
كون احد هذه الاشياء في ملكه وقد وجد وحجب
لان ياخر الصلوة الى اخر الوقت اذا كان يربو وجود
الماء فيه بغيره باكمل الطهارةين ولو لم يؤخر وتيمم
صلى جاز ثم ينبغي ان لا يفطر في التاخير حتى لا تقع
الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز
عندنا خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا للوضوء اكثر
خلافا له ولو كان مع الماء يكفي للوضوء او الغسل ولكن
يجوز على نفسه او على دابة ولو كلبا العطش ان

ان استعماله يجوز له التيمم لان المشغول بحاجة للمعذور
 بالنظر الى الطهارة والمحبوس في السجن او غيره اذا منع عن
 الطهارة بالماء يصلي بالتيمم ويعيد عند ابي حنيفة ومحمد
 بعد ما خرج وقال ابو يوسف لا يعيد هذا اذا كان في
 المصر اما لو كان محبوسا في موضع في الصحراء فانه لا يعيد
 بالاتفاق كذا في المبسوط وفي الخلاصة المحبوس في السجن
 اذا كان في موضع نظيف ولا يجدد الماء ان كان خارج
 المصر قال ابو حنيفة يصلي بالتيمم وان كان في المصر
 لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما
 فيفهم منه وفاق ابي يوسف على الاعادة والاسير في
 دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلي
 بالاياء ثم يعيد اذا قدر ولو منع المحبوس من التيمم
 ايضا فعند ابي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بها
 طهارة وقال يصلي ثم يعيد واجمعوا على ان الماشي
 لا يصلي بالاياء وهو يمشي وكذا السابح لا يصلي وهو
 يسبح وكذا القاتل لا يصلي وهو يقاتل لان العمل الكثير
 مناف للصلوة وعند ابي يوسف الجوار حال المشي

بالاياء عند الخوف وهو قول مالك والشافعي
 واحد بخلاف المنهزم وهو اي حال كونه يصلي ركبا
 بالاياء واقفا اي واقفا بدابة غير ساكنها وليس
 المراد انه واقف فوق الدابة او تسير دابة او تعدل
 وقد قيد بالمنهزم اشارة الى ما ذكر في المحيط والتحفة
 انه يصلي وهو ساكن اذا كان مطلوبا وان كان طالبا
 لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاياء خوفا
 عدوا وسبع او مرض اي لمرض او طيب بان لم يجد مكانا
 يابس يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض
 سماوية والمقيد اذ صلى فاعدا لعدم قدرته على
 القيام يعيد اذا قلح عند ابي حنيفة ومحمد وعند
 ابي يوسف لا يعيد كالمحبوس ويجوز التيمم عند
 ابي حنيفة ومحمد بكل مكان من جنس الارض كالتراب
 والرقمل والحجر بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد
 وغيرها والزراخ والحل اي الاثمد والمردسج
 وهو حجر معروف معرب مردسك والنورة اي
 الكلس والنورة بفتح اليم مع سكون الغين وفتحها

كذلك

المذنب بالسكر حجب فلم يدر
 بالسكر اوج دولو اولو بربسته زرينه اخبر
 قول اولو وبو سینه زرينه اصغر در لور و
 اولو وبو سینه زرينه اسود در لور و اولو
 خوان طائفه قبل كذا كذا ايحيون بوعلى
 استعمال ابيد راس آخ

هر زرد که کبود و زرد و سفید و سیاه
 بود

الزبرجد

الزبرجد

ما يشبهها من انواع الاتربة كالطين المحتوم والارمني
 ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الاتربة والارمني
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب و
 عندما لا يجوز حتى بالغيب وبالثلج ولا يجوز عندنا
 بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد
 والبرصا ص والصفير والنجاس ونحوها مما ينطبع وليتي
 بالنار والخطبة وسائر الجيوب والاطعمة من الفواكه
 وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن
 عليها غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز
 التيمم بغبارها عند ابي حنيفة وفي احادي الروايتين
 عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز
 بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة
 لاحال الاختيار ثم عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد
 الشرط في صحة التيمم بجوز المس اي الوضع على الارض او
 على جنس الارض ولا يشترط ان علوق شيء منها باليد
 وهذا احدي الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع
 يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض نديته

بالفتح والضم والكسر
 باش او اش

لا يشبهها من انواع الاتربة كالطين المحتوم والارمني
 ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الاتربة والارمني
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب و
 عندما لا يجوز حتى بالغيب وبالثلج ولا يجوز عندنا
 بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد
 والبرصا ص والصفير والنجاس ونحوها مما ينطبع وليتي
 بالنار والخطبة وسائر الجيوب والاطعمة من الفواكه
 وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن
 عليها غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز
 التيمم بغبارها عند ابي حنيفة وفي احادي الروايتين
 عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز
 بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة
 لاحال الاختيار ثم عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد
 الشرط في صحة التيمم بجوز المس اي الوضع على الارض او
 على جنس الارض ولا يشترط ان علوق شيء منها باليد
 وهذا احدي الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع
 يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض نديته

لا يشبهها من انواع الاتربة كالطين المحتوم والارمني
 ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الاتربة والارمني
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب و
 عندما لا يجوز حتى بالغيب وبالثلج ولا يجوز عندنا
 بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد
 والبرصا ص والصفير والنجاس ونحوها مما ينطبع وليتي
 بالنار والخطبة وسائر الجيوب والاطعمة من الفواكه
 وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن
 عليها غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز
 التيمم بغبارها عند ابي حنيفة وفي احادي الروايتين
 عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز
 بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة
 لاحال الاختيار ثم عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد
 الشرط في صحة التيمم بجوز المس اي الوضع على الارض او
 على جنس الارض ولا يشترط ان علوق شيء منها باليد
 وهذا احدي الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع
 يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض نديته

لا

لا ينفصل منها غبار ولم يعلق بيده شيء جاز عند
 ابي حنيفة وفي احادي الروايتين عن محمد يجوز خلافا
 لابي يوسف واما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة
 وهما اي والحال ان كلا المذكورين من الصخرة ومن
 الذهب والفضة خلقا في الارض هو ان الذهب
 الفضة يذوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف
 الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب ولان الذهب
 والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد الذي هو
 وجه الارض فانها لا يطلق عليهما اسم الارض بخلاف
 الصخر حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على
 صخرة بحيث ولو جلس على فضة او نحوها لا يجتنب
 واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة يجوز مطلقا سواء
 دق او لم يدق لانه من اجزاء الارض وعند محمد
 يجوز التيمم به ان كان مدقوقا والافلا وهذا على
 الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالاجر الذي
 لا غبار عليه فانه الاجر بالطبخ صار كالجر فاعطى
 حكمه فاما كان مدقوقا او كان عليه غبار يجوز

يجره او يمان

لا يشبهها من انواع الاتربة كالطين المحتوم والارمني
 ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الاتربة والارمني
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب و
 عندما لا يجوز حتى بالغيب وبالثلج ولا يجوز عندنا
 بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد
 والبرصا ص والصفير والنجاس ونحوها مما ينطبع وليتي
 بالنار والخطبة وسائر الجيوب والاطعمة من الفواكه
 وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن
 عليها غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز
 التيمم بغبارها عند ابي حنيفة وفي احادي الروايتين
 عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز
 بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة
 لاحال الاختيار ثم عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد
 الشرط في صحة التيمم بجوز المس اي الوضع على الارض او
 على جنس الارض ولا يشترط ان علوق شيء منها باليد
 وهذا احدي الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع
 يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض نديته

والآفلا ولو تيمم بغير ثوبه او غيره اى بغير غير ثوبه
 من الاعيان الطاهرة كالحصير البساط والبدونحوها
 اذهب اليه فان ار الفبار فاصاب وجهه وذراعيه
 فمسحه اى العضو الذى اصابه الفبار من الوجه والذراعي
 بنية التيمم جاز عند ابي حنيفة ومحمد سواه وحدها
 اخو لم يجد وعند ابي يوسف لا يجوز ان وجد ترابا
 اخلا الفبار ليس ترابا من كل وجه فجاز عند الفرقة
 لا عند عدوا ولها انه تراب رقيق فجاز مطلقا كما فى
 الخشن ولو تيمم بالملح ان كان مائيا اى كان ماء فجحد
 لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان جبليا
 يجوز لانه من اجزاء الارض فاستحال ملحا
 من اجزاء الارض وقال شمس الاية السرخسى الصحيح
 عندى انه لا يجوز لانه صار كالماء ولهذا يذوب فى
 الماء ويختل بالبرد ويشتد بالحر فخرج من كونه من
 اجزاء الارض كذا ذكره فى المحيط وصح صاحب الهداية
 وصاحب الخلاصة وقاضى خان الجواز نظر الى اصل
 والستحة بفتح السين مع كسر الباء وسكونها وهى ارض

فان اراد

فيه التيمم

كالماء كبر

جاء فى نسخة اخرى

ذات

ذات نزول ملح بمنزلة الملح فان غلب عليها التزلا
 يجوز التيمم كالماء وان غلب عليها التراب
 جاز كالماء الجبلى خلافا لابي يوسف وذكره الاصحاح
 فى ترجمه يجوز التيمم بالستحة بناء على الغالب وهو
 غلبة التراب ما قواما بد مطر قابل ثوبه وسرجه ولم
 يجد ترابا جافا ولا حرا ولا ماء يتوضا به فانه يلطخ
 ثوبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويجففه ويغرك
 بعد الجفاف وتيمم به وقد كان بعض المحتاطين
 يستحب معه التراب الطاهر فى صرة اذا خرج الى السفر
 ولا يجوز التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه
 تشويه الوجه قال شمس الاية الحلوانى لا يتييم با
 لطين اى لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر
 لحصول المقصود وفيه خلافا لابي يوسف واذا
 خاف ذهاب الوقت يتييم به خلافا له وكذا يجوز
 التيمم بالحصاة والآفات والكيزان و
 الجباب والفضارة وهو الطين الحمر والراد ما
 يعمل منه من السكاكج ونحوها اذا لم تطل لآنك

لا يجوز التيمم بالطين

لا يجوز التيمم بالطين

اي جافا

تو بالفتن المعنى بوبك ضانه ديرو وشن بعض
 بالحقن دورن لى بيقن
 قوم من الجوق
 طين حمر ديرو

التي هي
التي هي

والجيطان من المدا واللبس سواء كان عليه اي على كل
من المذكورات غبار لم يكن عند ابي حنيفة واحدي
الروايتين عن محمد كما في الحجر والاجر ولا يجوز التيمم
بالفضة المطل بالانك بمدا الهرة وضم النون وهو
الرضا من المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم بطن
الفضارة وظهرها على السواء فايرها كان مطليا بالانك
لا يجوز التيمم به وما ليس مطليا به جاز الا اذا كان عليه
اي على الفضارة المطل غبار فانه يجوز كما في الخطة و
فهي على خلاف المقدم ولو تيمم بالخرق اي الفخار
ان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من
الادوية كالغبار والشعر ونحوها مما يجعل في الطين الذي
يتخذ منه البواني جاز التيمم به وان لم يكن عليه
غبار وان كان فيه شيء منها فهو كالمطل بالانك
وان تيمم باليتماد لا يجوز وان اختلط التمداد با
لتراب ان كان التراب غائبا لا يجوز وان كان التمداد
غائبا لا يجوز لان الحكم للغالب وان اصاب الارض
نجاسة كثيفة او رقيقة فحقت بالشمس غيرها وقيد

التيمم باليتماد ووزن جنات ودرهات

جنات
وغيرها
التي هي

التي هي
التي هي

بها

بها باعتبار الغالب وذهب ائرها من اللون واليخنة
جارت الصلوة عليها للحكم بطهارتها ولا يجوز التيمم
منها في طاهر الرواية لعدم طهورتها وتحقيقه في
الشرح وروى عن اصحابنا انه يجوز ايضا وهي رواية
شاذة رواها ابن كاس واذن تيمم الى جل من موضع فتم
آخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز لان السجود
في يده بعد الملح دون غيره والتيمم في الجنابة والحديث
سواء اي صفة التيمم لم عليه الغسل ولم عليه الوضوء
واحدة وهي الضربتان لمح العضوين وهذا باجماع
الامة ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد
لانه اذاها بالقدرة الكائنة له عند انعقاد سببها
والرجل الصحيح في المصرتيمم لصلوة الجنان اذا خاف
الفوت بسبب الوضوء عندنا خلافا للشافعي الا
الولي وذكر في الكافي يجوز للولي ايضا لانه ينتظر فلا
يخاف الفوت ولا حاجة الى استثنائه بعد تقييده
بخوف الفوت لان الولي وغيره في ذلك سواء على
ما حققناه في الشرح وكذا اذا حدث المتوضي اي

بالحكم

من شرع بالوضوء في صلوة العيد يستتم وبني في قولنا
 حقيقة وقال لا يجوز له التيمم لأنه من الفوت إذا اللاحق
 كأنه خلف الإمام وأن فرغ الإمام وله أن الخوف باقي لأنه
 يوم ازدهام فيغلب اعتراض عارض يفسد صلواته
 فتد بالتوضوء لأنه شرع بالتيمم فاحذر يجوز له البناء
 بالتيمم بالاتفاق والخلاف إنما هو فيما إذا شك في الادر
 وعدمه حق لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد
 لا يتيمم أجماعاً وكذا إذا خاف خروج الوقت أي وقت
 الصلوة العيد يستتم وبني بلا خلاف لأنها تبطل بخروج
 الوقت ولا يقضى بعد مجزأ في غيرها ولو خاف
 خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلوة أي
 ما عدا صلوة العيد والجنائز لا يتيمم عندنا بل يتوضأ
 ويقضى ما فاتة إن خرج الوقت وقال الزفريني
 لا يفوت الصلوة وقال الزاهري وقد قال
 مشايخنا أنه يعتبر الوقت وذكر عن الحلواني أن
 المسافر إذا لم يجد مكاناً طاهراً بأن كان على الأرض
 نجاسات وابتلت بالمر وأختلطت فان قدر على أن

يسرع حتى يجد مكاناً طاهراً قبل خروج الوقت فعل
 والأبلى بالأيماء ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني
 خروج الوقت بجواز الأيماء فاعتباره في جواز التيمم
 أولى وحينئذ فلا احتياط أن يصلي بالتيمم
 في الوقت ثم يعيد ليخرج عن العهدتين بيقين وكذا
 لو خاف فوت الجمعة لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظاهر
 أن لم يدرك الإمام لأن فوتها إلى خلف وهو بخلاف
 العيد ولو تيمم من المصحف أو لدخول المسجد عند جواز
 الماء والقدر على استعماله فذلك التيمم ليس بشئ
 معتبر في الشرع بل هو عدم لأن التيمم إنما يجوز
 يعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة أو حكماً كخوف
 الفوت لا إلى خلف ومصر المصحف ودخول المسجد
 عبادة يخاف فوتها **فروع** لو تيمم للجنائز وصلى
 ثم حضرت أخرى قبل أن يقدر على الوضوء وهو يخاف
 فوتها لا يلزم إعادة التيمم بخلاف المحمدي المسافر
 يطأ جاريته يعني يجوز له أن يطأ جاريته وكذا
 زوجته وأن علم أي ولو علم بعدم الماء ويجوز له

التيمم لانه طهور السلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان
 يباشر بيب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجأبة
 اذها سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعها بالتيمم
 عند عدم الماء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء
 وسياق بيان ما ينقض الوضوء ان شاء الله عز وجل
 وينقضه اي التيمم ايضا روية الماء الكافي لطهارته
 ان قدر على استعماله عند رويته وانما قيد بالكافي
 لطهارته لان من عليه الغسل اذا تيمم ثم وجد ماء لا
 يكفي لغسله او الحدث اذا تيمم ثم وجد ماء غير كاف
 لو وضوءه لا ينقض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم
 جاز له التيمم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى
 فلم تجدوا ماء اي ماء كافيا لطهارتكم لانه هو المعتبر
 ولا فائدة في استعمال ما لا تحصل به الطهارة بل هو اضافة
 مال اذ الطهارة لا تتجزي وان رآه في خلال الصلوة
 فسدت صلوة لا تنقض طهارته قبل تمام صلوة
 وان رآه اي المصلي بالتيمم سؤر الحمار او نبذ التمر
 وقد روي على استعماله فسدت صلوة عند ابي حنيفة هذه

الرواية في سؤر الحمار غير موجوبة وتعلل مراده ان تلك
 الصلوة لا تجزئ ما لم يتوضأ ويصليها به ليحصل الجمع بين
 التيمم والتوضي به في تلك الصلوة فان الجمع بين الوضوء
 بالشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في صلوة واحدة
 ولو كانا متفرقين بان يصليها باحدها وحدث ثم بالآخر
 ففي المسئلة المذكورة يمضي على صلوة ثم يتوضأ بالشكوك
 ويعيدها وانما نبذ التمر المذكور قول ابي حنيفة لان
 عنده يلزم التوضي به دون التيمم وعند محمد هو في الحكم
 كسؤر الحمار فيمضي ثم يتوضأ به ويعيدها وعند ابي
 يوسف ^{بعضه} لا يعيد لان نبذ التمر لا يجوز التوضي به وبه
 يفتي ولو رآه المصلي بالتيمم سرا باقطن ^{نحوه} انما يفتي
 فاذا هو سراب فسدت صلوة سواء جاوز موضع
 سجوده او لا لانه قصد القطع بمشيئه ويحل له القطع
 ان غلب على ظنه انه ماء وان شك انه ماء وسراب
 فاستوى الظن ان اي طرفا التردد فانه لا يقطع بل يمضي
 على صلاته اذ لا يحل قطعها بالشك فاذا فرغ منها
 فان كان الذي رآه ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة

اى يعيدها والآفة وكذا يجب الاعادة لو ظن ان المرئي
 سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك
 وانه لا يعتبر بالظن المتيقن خطاؤه المسافر اذا لم يما
 موضع في الجب اى الذن لا ينقض نيته لان الظاهر انه لم
 يوضع للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة
 على انه وضع للوضوء والترجيحا والاولى ان يعتبر في
 ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعورف وضع القليل لمطلق
 الاخذ شرعا او غيره يستقضى وان تعورف تخصيص الكثير
 بالشرب لا وان اشبه العرف يستدل بالكثرة وذكر الاما
 محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء
 والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا يستقضى
 مطلقا والاصح الاول ولو ان النية اذا مر بالماء وهو لا
 يعلم او كان نائما حال المرور لا ينقض نيته وفي رواية
 عن ابي حنيفة انه يستقضى الاول اصح وكذا لا ينقض
 نيته لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول ولا على الوضوء
 من غير نزول اما الخوف عدو او خوف سبع او نحو ذلك
 مما لا يمكن معه الوضوء الا بلزوم ضرر كما لو كان ان نزل

من الماء
 من غير ان
 من غير ان
 من غير ان
 من غير ان

لا يقدر ان يركب ولا يستطيع المشي لرض او ضعف وعدم
 معين جنب غسل وبقيت على بدنه لعة هي بقيت لم يصبها
 الماء وليس معه ماء يغسلها به يتم للعة لان الجنابة
 باقية لعدم التجري وان وجد ماء بعد ما يتم وبعد
 احدث يغسل للعة ويتم للحدث اذا كان الماء يكفي للعة
 ولا يكفي للوضوء لانه كالمعذور بالنظر الى الحدث وان
 كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للعة يتوضا به ولا ينقض
 نيته الجنابة لان الماء في حق العة كالمعذور وان كان الماء
 يكفي لاحدهما اما للوضوء واما للعة على سبيل التوفيق
 ولا يكفي لهما معا فانه يغسل للعة لانه اغلظ الحدين
 ويتم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبداء بغسل العة
 ليصير عادما في حق الحدث ولا يجوز نيته للحدث
 قبله وهذا عند محمد لان صرف ذلك الماء الى العة دون
 الحدث ليس بواجب عليه بل على الاولوية وعند ابي
 يجوز ان يتم قبل صرف ذلك الماء الى العة لان صرفه
 اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعذور في حق الحدث
 ولو كان يتم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد

الماء صح

هذا الماء يكفي لاحدهما فقط ينتقض تيمم الحدث عند
 محمد فيه بعد غسل النعته ولا ينتقض عند ابي
 ولو كان معه اى مع الذى بقيت عليه لمعة او مع الذى
 وجبت عليه الطهارة الحكمة مطلقا ثوب نجس وهو مضطو
 الى تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارةين فقط فانه
 يغسل الثوب بذلك الماء ويتيمم عليه من الحدث لان
 نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث
 فانه يزول بالتيمم متى حدث ثم قوما متوضعين يجوز
 فعله عند ابي حنيفة والحر بن يوسف خلافا لمحمد فان عنده
 طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها
 وعندهما هو عند عدم القدرة على استعمال الماء
 كل وضوء عندنا فلا تكون طهارته اضعف وكذا على
 هذا الخلاف القاعد اذا اتم قوما قائمين عندها
 يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة القائمين اقوى
 ولهم ان اخر صلوة صلاتها النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاتها قاعدا والصحابة خلفه قائمون وانما السامع
 على الخفا وعلى الجبينة فانه يوم الفاسلين بالاتفاق

في اقتداء المتوضعين بالتيمم

للاجماع على ذلك وكذا ذكر في المحرر هو شرح على
 المنظومة وفي شرح الاسيحاى وفي غيرها لا تنفع امامة
 صاحب الجرح السائل وكذا سائر اصحاب الاعتذار للاصحاب
 وكذا لا تنفع امامة الامم وهو الذى لا يحسن قراءة ما يجوز به
 الصلوة للقارى الذى يحسن ذلك وكذا القارى للآبى و
 لو اتم اى صاحب العذر والامم من هو مثل حالهما جائز
 لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه السائل استطرادا
 ومحلها مباحث الاقتداء وسند كرها ان شاء الله
 تعالى **فصل** في بيان احكام المياه ويجوز الطهارة اى
 الوضوء والغسل وازالة الخبث بماء مطلق وهو ماء
 يسمى في العرف ماء من غير حاجة الى ذكر قيد طاهر لحرز
 عن النبي كماء السماء اى المطر وماء الاودية اى الانهار
 وماء العيون اى البنايع وماء الابار بماء الحفرة و
 فتح الباء بعدها الف او بقصر الحفرة واسكان الباء بعدها
 حرة ممدودة بالالف جمع ببر وماء البحار وتزول بها
 اى بالمياه المذكورة النجاسة مطلقا حكيم كانت و
 هي ما حكه الشرع بوجوب الوضوء والغسل او خلوصهما

عند ارادة الصلوة لاجله او حقيقة وهي الاشياء
 النجسة ولا يجوز الطهارة بالحكمة بل الماء للمقيد وهو
 يحتاج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كما
 الاشجار كالزيتون ونحوه وماء النمار مثل تفاح وشبهه
 وماء البطيخ والخيار والقثاء ونحو ذلك واختلف
 في الماء الذي يعطر من الكرم قيل يجوز في الضوء وقيل
 لا وهو الاحوط وماء الباقلاء بالقصر مع تشديد الهمزة
 وبالمد مع تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه ومثل المرق
 اي ما يطبخ فيه اللحم ونحوه وماء الزردج وهو ماء
 يخرج من العصف النضوج فيطرح ولا يصغ به
 وهذا اذا كان تخينا اما اذا كان رقيقا على اصل
 سيلانه فيجوز الطهارة به لانه بمنزلة ماء الدونج
 وماء الزعفران والمراد ايضا ما خشي به وخرج عن الرقة
 او ما يستخرج منه رطبا كما يستخرج من الورد وكذا
 لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار وكذا
 الخلل والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك كالا شربة
 ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن

بالكسوة الشح اوت
 الله شراب ابد لا راحة

بماء المقيد وبكل ما يع طاهر يمكن ازالته به وهو ينعصر
 بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به وبالجفاف واحتوته
 عن نحو الغسل والستن ف قوله كاللبن فيه نظر فان لا يزيل
 النجاسة لانه فيه دسومة لا يخرج بالعصر والخل فانه
 اقلع من الماء للنجاسة والعصير بما ذكرنا من الماء المقيد
 بشرط ان ينعصر بالعصر كما في الاشجار والثمار والارها
 بخلاف ما فيه دسومة من المرق او خشونة وان غسل
 النجاسة بالغسل او الدبس ونحوه من التوب او بالستن
 او بالذهن كالزيت والشبوج ونحوها لا يزيلها
 ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا ينعصر بالعصر
 فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزا النجاسة تبعا
 لها وعند محمد وزفر والائمة الثلاثة لا يجوز ازالة
 النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة ويجوز
 الطهارة بماء خالطه شيء طاهر سواء كان مخالفا
 للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير واحد
 اوصافه ايلونه او طعمه او ريحه كما في الماء الذي
 السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يخلط

الرب بالضم والفتح
 علة في قوله او في طهارة
 كتمش او ربه في ضم عليه
 يعبر بكونه

الاشياء او الصابون او الزعفران بشرط ان يكون الغلبة
 للماء من حيث الاجزاء بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء
 المخالط هذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الوأي
 يقول هو ماء وبشرط ان يكون رقيقا بعد فاته مادام
 رقيقا بسيل سريع كسيله عند عدم المخالطة لحكمه حكم
 الماء للطلق يجوز الوضوء به والا فلا وهذا فيما يكون
 المخالطة من الجامدات فان المتبر فيه الذقة والماعية
 باللون والطعم والريح فان القليل من الزعفران يغير
 هذه الاوصاف الثلاثة كونه رقيقا فيجوز الوضوء
 والغسل به وذكر في اجناس الماء طيفي التوضا بماء
 السيل اذا لم يكن رقة الماء غالبية يجوز وذكر في الملقط
 اذا نقي الزاج في الماء حتى اسود الماء ولكن لم يذهب
 رفته جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه
 وكذا العفص اذا طرح في الماء فاسود يجوز الوضوء
 به مادامت رفته باقية وكذا الخمر والباقياء ونحوها
 اذا نفع في الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به وان تغير
 اي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لان المتبر في مثل الرقة

رفته
 عليه

وذكر في الجامع الصغير القاخي خان ولو طبع الخمر
 او الباقياء ان كان الماء بحال لو برد لا يثني ولا يزول
 عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما
 تقدم وذكر في المحيط لو توضا بماء اعلی باشنان او
 بآيس اي ريس او بيش مما يتعالج اي يداوى الناس
 به جاز الوضوء به ما لم يغلب ذلك الشيء عليه اي على
 الماء بان اخرج عن رفته وكذا لو بل الخبز في الماء ان بقيت
 رفته كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء تخيلا
 بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي شرح مختصر القدوري في
 نصر الا قطع اذا اخلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء
 عنه ولم يتجدد له اسم آخر بان سمي شرابا او نبيذا او
 شربا بجة او نحو ذلك فهو طاهر وطهور اي مطهر
 سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا خلافا
 في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري
 اذا تغير لون الماء وطعمه او ريحه بل تغير الاوصاف
 الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز
 الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء

بسبب ذلك مقيداً هذا الاستثناء مروي عن الميراث
 لكونه الأصح ما ذكر في النهاية أنه يجوز الوضوء بماء تغير
 لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما
 تقدم مراراً أن الاعتبار فيه بقاء الرقة وكذا إذا تيقن بظهور
 نية أي يكون الماء مطهر أو غلب على ظنه أنه مطهر جاز
 به الطهارة لأن غالب الظن بمنزلة اليقين في العمليات
 حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه
 فإنه يتوضأ به أي بذلك الماء القليل ويفسل ولا ينيم
 لأن الأصل الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك
 وكذا إذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم
 يتيقن بوقوع النجاسة فيه فإنه يتوضأ به ويفسل ولا
 ينظر إلى الماء الجاري ولا يتوك ذلك الماء لما جلت توهم
 وقوع النجاسة لأنه الأصل الطهارة وكذا إذا التقى
 الماء الجاري الذي يذهب بنسبة شيء ونجس كالجيفة
 والخر والبول والعذرة لا ينجس الماء ما لم يتغير لونه
 أو طعمه أو ريحه لأنه لا يستقر مع جريان الماء وروى
 عن محمد أنه قال إذا صب جبت أي بقعة من الخمر في الفرات

ورجل أسفل منه أي مكان الصب يتوضأ به جاز
 وضوئه إذا لم يتغير أحد أوصافه وكذا إذا جلس الناس
 صفوفاً على شاطئ نهر أي جانب نهر يتوضأ به جاز و
 ضوئهم وهذا هو الصحيح خلافاً لمن زعم أنه لا يجوز ذكر
 الناطق ساقية صغيرة فيها كلب ميت أو شاة قد
 سقي من ماء جري الماء عليه لأن الناس بالوضوء أسفل منه
 إذا لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو أي هذا الحكم
 مروي عن أبي يوسف لما تراءى الأصل الطهارة ولا
 يراد بالشك وذكر في التوارك أنه إن كان الماء الذي
 يلاقى الجيفة دونه الماء الذي لا يلاقى الجيفة يعني إذا كانت
 الغلبة للماء الذي لا يلاقى الجيفة بأن جرى الماء عليها
 وغرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء من أسفل
 والآباء كانت الجيفة تسبب تحت الماء فلا يجوز الوضوء
 وهذا اختيار المصنفين وعلى هذا ماء المطر إذا جرى
 في ميزاب السطح وكان على السطح عذرات أو غيرها
 من النجاسة وكان أكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن
 عند الميزاب فللماء طهر إذا لم يطر فيه أثر النجاسة

صوارغي

اعتباراً للغالب أمّا إذا كانت العذرة عند اليزاب
أو كان للماء كله أو نصفه أو أكثره يلاقى العذرة فهو
أي الماء الذي يجري من اليزاب نجس ولو لم يتغير ولا
أي وإن لم يكن كذلك فهو طاهر اعتباراً للغالب
وإن سأل المطر من السقف أو من الثقب إذا كان المطر
دائماً أي مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عنت النجاسة
أكثر السطح أو لا لعدم تحقق مخالطة النجاسة لاحتمال
أنه من النازل قبل أن يصب السطح وإن انقطع المطر
بعد ذلك سأل من الثقب إذا كانت على جميع السطح
أو على أكثره نجاسة فهو أي ذلك السائل من الثقب
نجس للعلم بأنه نزل بعد احصائه السطح وجريانه عليه
مع أنه غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم
الأكثر للاحتياط كما تقدم وإذا كان الماء الجاري
يجري جرياناً ضعيفاً ينبغي أن يتوضأ به المتوضئ على
الوفاء أي بالتأويل حتى يتعد الماء المستعمل قال
بعضهم يجعل المتوضئ به يمينه إلى أعلى الماء يعني
مورد الماء أي الجهة التي يأتي منها ليكون أخذ

أو لا

من فوق مكان سقوط الماء المستعمل وإذا سُدَّ
الماء الجاري من فوق وبقي جريه أسفل المكان الذي سُدَّ
عنه كان جارياً كما كان يجوز الوضوء به كسائر المياه
الجارية أمّا الحد في جريان الماء أي في كون جارياً في
الحكم فقال بعضهم إن ذهب به بنو أو ورق
فهو جارٍ وقيل ما بعد الثابت جارياً وقال بعضهم
إن كان بحيث أن رفع يدي ينكشف ما تحته وينقطع
الجريان فليس جارياً حكماً وإن كان بخلافه فهو جارٍ
والأول أشهر الثاني أظهر وفي المتن إذا كان بطر
النهر نجساً وجري الماء عليه أن كان الماء كثيراً بحيث
لا يرى ما تحته لا ينجس وإن كان أي ولو كان جميع البطن
نجساً ويفهم منه أنه إن كان قليلاً يرى ما تحته
ينجس الكلام فيه كالكلام في البرود على الجيفة ولو
كان في النهر ماء ركد فينجس ذلك الماء الركد
ونزل من أعلاه أي أعلاه النهر ماء طاهر ويجزى
أي أجري الماء الطاهر الماء الركد المتنجس وسئل فأنه
أي الركد يطهر بغلبة الماء الجاري عليه ولو توضأ

منه جازا لم يركها اي التجاسة اثر من الاوصاف
 الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري **فصل في**
 بيان احكام الارض والماء المذكور الاصل عندنا ان
 الماء الى اكد اذا لم يكن عشرًا في عشر يتنجس بوقوع التجاسة
 فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لك مطلقا والثاني
 واحد في القلتين فما فوقه والدلائل قوتها في الشرح
 اما الحوض اذا كان عشرًا في عشر ازرع وعشر
 كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين
 ان كان مربعًا واما ان كان مدورًا فالاصح ان جوانبه
 ستة وثلاثون واما عمقه فالمختار ما لا يتختر اي لا ينكشف
 ارضه بالغرفي وقيل ان لا تصيب يد المفرق الارض
 وقيل قدر اربع اصابع مفتوحة والمواد بالذراع
 ذراع الكرباس وهو سبع قبضة فقط وقيل مع
 اصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة
 وقيل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه
 نظر بناءه في الشرح واذا كان الحوض بالصفة المذكورة
 فهو كبير لا يتنجس الماء بوقوع التجاسة اذ لم يركها

القلة بضم القاف وتشديد اللام
 بويك دستيه در لرايك يوز التي رطل
 ودخني زياده صواله ويقال هي انا
 شبيهة بالجباب كوب اح

مطلقا
 من غير
 لا يتنجس
 وعندنا

شرك كبير
 من لور
 من لور
 من لور
 من لور

اثر

اثر اذا كانت التجاسة مرئية وهكذا وقع في نسخ
 التمر والصواب اذا كانت التجاسة غير مرئية
 فكان لفظة غير سقطت من الكتاب وشاعت بها النسخ
 وبعضهم وهو بعض مشايخ العراق قالوا في
 غير المرئية يتنجس ما حول التجاسة مقدار حوض
 صغير كما في المرئية اذ لا فرق بينهما الا في اللون والتجاسة
 ليست للون والحوض الصغير خمس في خمس فادونها
 وبعض مشايخ بخارى تويعوا فيه وجعلوا كلما
 الجاري لعموم البلوى ورفقوا بان المرئية بقاؤها
 متيقنا بخلاف غير المرئية لاحتمال انتقالها فلا
 يتنجس من الماء شيء بالشك ويستثنى على هذا اي
 على تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عند
 اذا غسل المتوضي وجهه في حوض كبير وهو العشر
 في العشر فصاعدا فسقطت غسالته في الماء ووقع
 الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز
 ام لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عند
 التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايعا في الماء

فيصير مغلوباً ومشاخ بخاري قالوا يجوز لغرم
 البلوى لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا
 الحكم القياس اي يقاس ما اذا كان الى حال صفوا
 يتوضون من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري
 وعليه العمل وفي جناس الناطق ان من اغتسل من حوض
 كبير فلا خزان يتوضاء من ذلك المكان بناء على ان
 الحوض الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل
 فيه بمجرد الاختلاط وليس لرجل ان يتوضاء في غسل
 في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه اي في الجواز
 مع القرب من مكان التجاسة وعدم الجواز ما تقدم
 من انهما ان كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضاء الا بعيداً
 عنها بقدر حوض صغير واذ لم يكن التجاسة مرتبة
 يجوز مطلقاً على اختيار علماء بخاري وروى عن الفقيه
 الى جعفر المندواني لو توضاء المتوضي في اجرة القصب
 اي في المقصبة وكانت في الماء فان كان الماء لا يخلص
 بعضه الى بعض لا يشباك اصول القصب لم يجرى
 ضوئه لاستعمال الماء المستعمل وان خلس بعض الماء

او قاسم

الى

الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير
 واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء
 وانما يمنع اتصال القصب في بعضا ببعض وكذا الحكم
 لو توضاء في الماء الذي فيه زرع اي اذا خلص بعضه الى
 بعض جاز ولا فلا وكذا الحكم ايضاً لو توضاء في غدير
 وعلى جميع وجه الماء جعفر في ان يجسم مفتوحة فغير
 مجة ساكنة ثم الزاء مضمومة بعدها وارفاً لف
 واخره راء مفتوحة والهاء التي تكتب بعدها اماره
 فتحها وهي كلمة فارسية معناها خرد الضفدع ويقال
 له الطيلب وهي شيء احضر يكون على وجه الماء
 فقد قيل ان كان ذلك الطيلب بحال يتحرك بترك
 الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من
 تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون
 مانعاً خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا
 الحكم ايضاً اذا توضاء من حوض قد اجتمع ماء ووجد
 على وجه الماء رفيق ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء ولما
 ان كان الجهد كثيراً قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك

او قاسم كوك

او كين

او كول

بالضم وضم اللام وفتحها صوب كوك

قوله او كين كوك صواب

بالضم صوب كوك وضمه بالفتح وقاب

أي بتحريك الماء لا يجوز الوضوء لأنه يمنع اتصال الماء بمزلة الصخر ونحوه وإن كان الجرد قليلا بتحريك الماء يجوز والخوض إذا انجمد باق فتقب في موضع منه الماء متصلا به والتقب كغيرة في أسفلها ماء فوقعت فيه أي في الثقب نجاسة أو ولغ فيه الكلب أو توضأ به أي بلأى الذي في أسفل الثقب إنسان قال نصير بن يحيى وأبو بكر الأسكافي يجتس الماء لكونه متصلا بالجرد فلا يخلص بعضه إلى بعض فيكون كوقوع النجاسة أو الماء المتعل في ماء قليل فيفسد وقال عبد الله بن المبارك وأبو حفص الكبير البخاري لا يجتس إذا كان الماء تحت الجرد عشر في عشر وإن كان أي ولو كان الماء متصلا بالجرد لكونه عشر في عشر والفتوي على قول نصير بن بكر الأسكافي لما قلنا وأما إذا كان الماء تحت الجرد منفصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشر ولم ينفصل بقعة منه عن سائر خلاف الصورة الأولى فيجوز بلا خلاف بين المشايخ المذكورين وعلى هذا التفصيل إذا كان الخوض مستقفا

وفي السقف كونه فان كان الماء متصلا بالسقف والكوفة دون عشر في عشر فيفسد الماء بوقوع المفسد وإن كان منفصلا لا يفسد وإذا قال وهو أي الخوض المجرد كالخوض المستقف في الخلاف والحكم والتفصيل فإن تقب الجرد فعلا الماء فلا يخ إماما أن يعلو على وجه الجرد أو يعلو في الثقب كالماء في القلح فوَلغ فيه الكلب أو أصابه نجاسة أخرى يتجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجرد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل وإذا تجس فلم تزل نجاسة أي فلا نزول ما لم يخرج ما في الثقب أي ما كان فيه وقت التجس من الماء على ما يأتي في حوض الحمام ونحوه ولو توضأ إنسان من ثقب الجرد المذكور ولم يقع غسالته في الماء جاز وضوئه على كل حال كبير كما في الثقب أو صغيرا وإن وقعت فيه وهو دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور شاة أو غيرها فماتت إن كان الماء تحت الجرد عشر في عشر لا يجتس لكثرته ولا يجتس في الثقب أيضا لأن الموت يحصل غالبا بعد التسفل حتى لو علم أن الموت حصل

في الثقب قبل التسفل منه او كان الواقع متجسفاً فان
 ما في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجدار قبل
 عشر في عشر يتنجس جميع الماء وأما ان علا الماء ونبت
 على وجه الجدار كان عشر في عشر ولا يتنجس بالغرف لا
 يتنجس ولا يتنجس ولو كان ماء الحوض عشر في عشر فتسفل اى
 نزل فصار سبعاً في سبع مثلاً فوقعت النجاسة فيه
 يتنجس لانه المعتبر وقت الوقوع فان امتلأ بعد ذلك
 صار نجساً ايضاً كما كان قلنا وقيل لا يصير نجساً
 والا اول اصح حوض كبير جاف فيه نجاسات فامتلاء
 قيل هو نجس ليتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس يتنجس
 كونه كبيراً وبه اى بعدم التنجس خد مشايخ بخارى
 ذكره في الذخير والمختار ان الماء اذا دخل في مكان
 نجس واتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً وهو نجس
 وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله
 بالنجاسة حتى صار عشر في عشر ثم اتصل بالنجاسة
 لا يتنجس ذكرى مقاضة خان وغيره فان دخل الماء
 من جانب حوض صغير قد يتنجس ماؤه وخرج

من جانب قال ابو بكر الا ينجس لا يطهر ما لم يخرج مثل مكان
 فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسله كالقصة اذا
 تجست فانها تغسل ثلث مرات وقال غيره لا يطهر
 ما لم يخرج مثل مكان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر
 الهندواني يطهر بمجرد الدخول من جانب والخروج من
 جانب وان لم يخرج مثل مكان في الحوض وهو اى قول
 ابو جعفر اختيار صدر الشهيد لا يهبط جارياً
 والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير
 يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب آخر وتوضأ
 فيه ان وقعت غسالة فيه ان كان الحوض
 اربعاً في اربع فمادونه يحوز الوضوء لانه الظاهر
 ان الماء المستعمل لا يستقر في مثل بل يدور ثم يخرج
 فيكون كالجاري وان كان الحوض اكبر من ذلك اى
 من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر
 فيه فلا يكون كالجاري فينكر استعماله فلا يجوز
 الا ان يتوضأ في موضع الدخول او في موضع الخروج
 لانه جارٍ وكذا عين الماء اذا كان وسوها خمسين

في خسر وكان الماء يخرج منها اي من ينبوعها
 ان كان يتحرك للماء حركة ظاهرة من جانب اي من جانب
 ينبوع فذكر العيني باعتبارها وهو اي الماء يستعين
 بالتحرك على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها
 لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع
 الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه القوة
 لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضى الامام محمد الدين
 في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذه
 التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه
 ان خرج الماء المستعمل اي ان علم خروجه من ساعته
 لكثرة اي لكثرة الماء وقوته يجوز الوضوء في الوضوء
 العين والاى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل ذكر
 في المحيط فلا يجوز الوضوء بالتلج اذا كان ذائبا بحيث
 يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يتيمم
 اذا قدر على استعماله كذلك والاى وان لم يكن
 ذائبا ولم يتقاطر على العضو عند كونه يتيمم لا يجوز
 امره على العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم

من روى في التلج كذا
 البرد في التلج كذا

البرد والجدك التلج حوض صغير كرى اي حفر
 رجل منه نهر او اجرى الماء من حوض فيه فتوضا
 ذلك الرجل او غيره من ذلك النهر جاز وضوءه
 لانه توضا من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي
 اجراه في موضع وكوى رجل منه اي من ذلك الموضع
 نهر فاجرى الماء فيه فتوضا منه ثم وثم جاز وضوءه
 الكل اذا كان بين المكانيين مسافة وان قلت اي ولو
 كانت المسافة قليلة ذكر في المحيط تلك المسافة ان
 لا يسقط الماء المستعمل ان سقط في الماء الا في موضع
 الجريان وفي نوادر ابى العلى عن ابى يوسف ماء الحمام
 بمنزلة الجاري في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر
 اثرها حتى اذا دخل يده فيه وفيه قذر لم يتنجس
 واختلاف المتأخرين في بيان هذا القول قال بعضهم
 مراده اي مراد ابى يوسف بهذا القول حالة مخصوصة
 وهو اي تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اي
 الحال ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض
 الحمام والناس يغترفون منه غرقا متداركا بكسر

الراء اي متلاحقا ليق بوضه بعضا وهذا هو اختيارنا
 قاض خان في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا او كانوا
 يفترون ولا يجري من الانبوب ماء يتنجس ماء الحوض
 وعليه الاعتماد ومنهم اي من المتأخرين من قال هو اي
 ماء الحمام عنده اي عند ابي يوسف بمنزلة الماء الجاري
 على كل حال اي سواء تدارك الاغتراف مع دخول الماء
 من الانبوب او لا لاجل الضرورة الا يري ان الحوض ^{الكبير}
 الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة وفيه
 نظر ذكر في الشرح ولو ادخل الجنب والمحدث يده في
 حوض الحمام لم يطلب القصبة اي بلائيه رفع الحدث
 وليس على يد نجاسة حقيقة يتنجس ماء الحوض عند
 ابي حنيفة على رواية كونه الماء المستعمل نجسا لانه
 الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندهما
 الماء طاهر ومطهر لانه لم يصير مستعملا عندهما
 والمذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث يده
 في الاناء للاغتراف او لرفع الكوز لا يصير به الماء
 مستعمل للضرورة ولم يذكر واخلاقا وهو الاصح

ولقائل ان يمنع الضرورة في حوض
 الحمام اذ لم يكن الفرق متداركا لعدم
 المخرج في التحرز وامكان غسله من
 غير مشقة بخلاف الحوض الكبير
 شرح كبير

ولو ادخل الكفار والصبيان ايديهم الى الماء لا
 يتنجس اذ لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة هذا
 في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث ولما الكفار
 ففي ايديهم حدث نزول بالادخال فلا فرق وقد
 حققناه في الشرح ولو ادخل الصبي يده في الاناء
 ان علم انها طاهرة بان كان معه من يراقبه حيا
 التوضي بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز
 وان حصل الشك لا يتوضأ به استحسانا اي لاجل
 التزهد الاحتياط ولو توضأ به جاز لانه لا
 يتنجس بالشك حوض الحمام اذا تنجس بطهر اذ خرج
 مثل مكان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله
 وهو حوض الصغير وان الخنار انه يطهر بجردها
 يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الحوض لانه صار
 جاريا ولو ادخل المتوضي راسه في الاناء بنية
 المسح او ادخل خفيه ^{فيه} بنية تجوز المسح بالاتفاق
 والمشهور عن محمد انه لا تجوز ولكن لا يصير الماء
 مستعملا عند ^{ابن} ابي يوسف خلافا لمحمد

بين المسلم والكافر لو اغتسل الكافر
 او توضأ ثم اسلم اليه اعاد ذلك
 ولبسته وعدهما سواء تدا في السجدة

تكون المستحب التوضي بغيت
 للاحتياط سائر الحالات شرح
 انما يستحب التوضي

والفتوى على قول ابي يوسف

لانه انما يصير مستعملا بالاساءة و
 المسح حصل بالاصالة لانه انما يأخذ
 حكم الاستعمال اذا زائل العضو و
 المصاب لا يزال العضو

وفي الشيخ **صلى الله عليه وسلم** عليه
 وحقيقته **صلى الله عليه وسلم** عليه
 جاز بالسنّة أي بالآثار الواردة عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم قوله لا وفعل بالقرآن من كل حدث موجب للوضوء
 احتراز من الحدث الموجب للفعل كما سيأتي ان شاء
 الله تعالى اذا بسبهما على طهارة كاملة أي اذا حدث
 وقبل بسبهما على طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة
 كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجله
 ولبس الخفين ثم اكل طهارة ثم أحدث جازله المسح عليها
 لوجود الكمال عند الحدث فان كان الماسح مقيما
 يسبح يومًا وليلة وان كان مسافر ايسح ثلاثة ايام و
 لياليها لقوله على كرم الله وجهه جعل رسول الله
 وم ثلاثة ايام ولياليها للسافر ويوما وليلة للمقيم
 وابتدأوهاى اول مدة الذكوة للمقيم والسافر عقيب
 الحدث لانه قبل ذلك تطهر بطهارة الفسل ولا يعبر
 لا بتدأ المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو
 تطهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر
 ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت

خلافا لما قاله البعض انه ثابت
 بالكتاب ايضا وهو قراءة الجهر الكبير

وقال الكرخي اخاف الكفر عما من لم يربح
 على الخفي لان الآثار جاءت فيه في خبر
 التواتر وقال شيخ الاسلام والدرر على
 ان من لم يربح على الخفي كان ضالا لا
 ماروي عن ابي حنيفة انه سئل عن
 مذهب السنة والجماعة فقال هو ان
 تفضل الشيعي يعني ابا بكر وعمر على
 سائر الصحابة وان تحت الختني يعني
 عثمان وعليان وان ترى المسح على الخفي
 لكن قالوا من رآه ثم لم يسح اخذوا
 لزمية كان ما جوز كسر محصا

العصر لامي وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز
 له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني
 وان كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم الرابع ولو
 غسل رجله ولبس خفيه قبل الكمال الوضوء ثم اكل
 الطهارة قبل ان يحدث جازله المسح عليها عندنا
 لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
 خلافا للشافعي فان الشرط عندنا كونها كاملة وقت
 اللبس وانما يظهر خلافه المبني على هذا فيما اذا توضأ
 مرتبافلا غسل احدى رجليه وادخلها في الخف
 قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف
 فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا
 يكفي ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة
 عند اول الحدث بخلافه اذا كان ملبوسا على طهارة
 ناقصة عند الحدث حيث لا يجوز له المسح عند دخوله
 لفرز الطهارة الناقصة هي طهارة صاحب
 العذر وكذا طهارة المستتم حتى ان الاستحاضة
 وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلاثة

ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين
 في النفاس او هي حامل ومن في معانها كصاحب
 سلس البول او انفلتات الرحم او استطلاق البطن او
 الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يبرق اذا توضأت
 ولبست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة
 تمسح كالاستحاضة لا تراها لبست على طهارة كاملة ولو لبست
 بطهارة العذراء بعد ما ظهر منها شيء تمسح في الوقت
 فقط اى انا حدثت بعد التمسح حدثا غير عذرها
 عندنا وعند زفر تمسح تمام الدقة وتحقيق التمسح
 من الطرفين في التمسح ولا يجوز التمسح لمن وجب عليه
 الفصل هذا من رده رجل احلم ويستمع عند عدم الماء
 فاحدث بعد ذلك فوجد ما قد رايته في فائده
 يتوضأه وليس خفيه فاحدث بعد ذلك ثم وجد الماء
 فامسح به يتوضأه فانه يتوضأه ولا يمسح على خفيه
 لانه وجب عليه الفصل كما لو توضأ وليس خفيه
 ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل يديه ويضع
 على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ وليس خفيه

ثم اجنب عندك ماء يكفي للوضوء فانه يتم فيصير
 فان احديث بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضأ
 وغسل رجليه ولا يجوز له التمسح لان الجنبه حلت
 القدم والرجل والمرأة فيه اى في مسح الخف سواء لان
 الادلة لم تخص النساء تابعات للرجال في الاحكام
 ما لم يقع تخصيص والمسح انما هو على ظاهرها اى
 اعلاهما دون باطنهما اى اسفلها لما روى عن علي
 رضي الله عنه انه قال لو كان الدين بالواى لكان المسح
 باطن الخف اولى من ظاهره ولكن رايته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دونه باطنها
 وفي رواية لكان اسفل الخف اولى من اعلاه و
 يستحب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما روى
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه
 حتى رؤى اثار اصابعه على خفيه خطوطا
 ولو وضع الكف ومدتها او وضع الاصابع
 الكف ومدتها فكلاهما حسن والا حسن ان يمسح
 بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب

ان يبدأ من قبل الاصابع ويمد الى الساق اعتباراً
 بالغسل فان المستحب فيه ذلك ويستحب ايضا ان يكون
 مرة واحدة وفرض ذلك المسح مقدار ثلاث اصابع
 طولا وعرضا من اصابع اليد كما قاله ابو بكر الرازي
 وهو المختار لا كما قاله الكرخي ان الاعتبار اصابع الرجل
 ولو وضع يديه من قبل الساق ويمد ههما الى رؤس
 الاصابع جاز لحصول الغرض وكذا الوضوء عليهما
 عرضا جاز ايضا وكذا الوضوء بثلاث اصابع موفو
 وضعا غير ممدودة يجوز ايضا لما قلنا ولكنه يكون
 مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المستحب
 ان يضع يديه اي اصابع يديه ويجافي كففيه ويمد ههما
 الى الساق او وضع كففيه مع الاصابع ويمد ههما ^{على مقدم خفيه} جملة
 وهو حسن والاول هو السنة ولو مسح برؤوس
 الاصابع ويجافي اصول الاصابع والكف لا يجوز
 المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لانه البلية يصح
 استعماله بمجرد الاصابع وفي المتقاطر البلية الثابتة
 غير الاولى وفي قامة السنة يجوز استعمال بلة
 فلا تغير استعماله

مسح
 فرض المسح

يعني يضع اصابع يده اليمنى على مقدم
 خفيه الايمن واصابع يده اليسرى
 على مقدم خفيه الايسر كناية

الفرض

الفرض بالتقصير فلا يقاس عليه الفرض وكذا الوضوء با
 صبعين لا يجزئ الا ان يكون الاثر ما والسبب منع ما
 بينهما والمستحب ان يمسح بباطن الكف لانه المتوارث
 ولو مسح بظاهر كففيه يجوز لحصول المقصود و
 لكن خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من
 قبل العقبين او من جوانبهما اي جوانب الرجلين
 لا يجوز مسحه لانه لم يمسح على محل المسح وهو على
 الخف لانه المقيى بالنصوص وذكر في المحيط لو نوضا
 ومسح ببلل بالكسراي ببلل بقيت على كففيه بعد الغسل
 يجوز مسحه لانه البلة الباقية بعد الغسل غير مستعمل
 اذ المستعمل فيه ما سال على العضو وانفصل عنه ولو
 مسح راسه ثم مسح خفيه ببلل بقيت بعد المسح لا يجوز
 لانه هذه البلة مستعملة اذ المستعمل فيه ما اصاب
 المسوح ولو نوضا ولم يمسح خفيه ولكن خاف
 في الماء لا بنية المسح ولم يفضل احدي رجله ^{اكثرها او مشى}
 في الحشيش المبث بالماء الجاري عليه او بالمطر تجزئه
 ذلك الخوض او المشي عن المسح ولو كان الحشيش مبتلا

اكثرها او مشى

بالطل فقل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة
 والاصح انه ينوب لانهم مطر ضعيف وكذا اذا اصابه
 اي اصابع خفيه المطر ينوب عن المسح وان لم ينوب
 خلافا للشافعي في ذلك كله فان النية عنده شرط
 في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات النادرة لا يجزئ
 بدون النية عندنا ايضا لانه اي لان المسح خلفا عن
 الغسل فاحتاج الى النية كالتيتم وهذا غير صحيح
 من مذهب علمائنا ومن ابتداء المسح اي مدته
 وهو مقيم فيها فقبل تمام يوم وليلة مسح تمام
 ثلثة ايام ولياليها عندنا خلافا للشافعي لانه
 المعتبر آخر الوقت وهو فيه مسافرا ومن ابتداء
 المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما
 وليلة او اكثر لزمه نزعهما وغسل رجله لانه صار
 كغيره من المقيمين فلا يسمح فوق مدة المقيم وان كان
 قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة لانها
 مدة المقيم ومن لبس الجرم فوق الخف قبل ان يسمح
 على الخف مسح عليه الجرم فوق الخف وقاية

الحفظ

له

له وقد يكون من الجلود ومن الكرياس ومن غيرها
 فان كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه با
 لاتفاق الا ان علم انه البلية نفذت الى الخف مقدار
 الغرض او كان مجلدا مجلدا يستر الا اصابع والكعبين
 فيجوز المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف
 كالذي من الاديم او الصم وكذا الخف فوق الخف
 وهو يدل عن الرجل لا عن الخف فلو لبسه او لبس الخف
 فوق جورب رقيق من كرياس او نحو جاز المسح
 عليه كما افاده المولى خسر في درره وصاحب التسهيل
 ولا اعتبار بما نقله ابن في شته في شرح الجمع عن
 فتوى الشاذلي من عدم الجواز لانه الشاذلي
 رجل مجتهد لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول
 فان اتصا بالملبوس من الخف وغيره بالرجل
 بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز المسح على الجرم فوق
 وتمام البحث في الشرح فان احدث بعد لبس الخفين
 قبل لبس الجرم فوقين ومسح على الخفين او لم يسمح
 ثم لبس الجرم فوقين لا يسمح على الجرم فوقين لان شرط

قام دري

جواز المسح عليهما ان يلبيسا قبل الحدث كما في الخفين
ولو نزع احدهما لم يوجب مسح عليهما او خرج
احدهما بلا قصد فله ان ينزع ويمسح على خفيه و
ان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي جرموه
ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير اعادة
المسح على غير المنزوع ولا يجوز المسح على الجرموق
المنزوع وان كان اي ولو كان خفاه غير منخرفين قبيحا
على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خفيه خرقا
كبيرين اي يظهر منه اي من الخرق مقدار ثلاث
اصابع طولا وعرضا من اصابع الرجل وفي رواية
الحسن من اصابع اليد والا فظاهر الرواية وهو
الاصح والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند
الاصابع وان كان عندها يعتبر ظهور ثلاث
التم عند الخرق فان كان الخرق في الخف اقل من ذلك
جاز للمسح عليه خلافا لزمروا الشافعي لان القليل
عفو لدفع المرج ومادون تلك اصابع قليل لان
الاصابع هي الاصل والثلاث اكثرها وان كان

و في روايات الاصل ينزع الجرموق الباقية
ويمسح على الخفين وفي الجرموق انتقض
المسح فيها يعني ينزع احدها كذا في الخلاصة

الخروج عن المقصود بالخف من قطع
المسافة بمتابعة المشي كسير

الخرق

الخرق في خف واحد قد رابعتين في موضع منه او
في موضعين وفي الخف الآخر قد رابعتين او اصبعين كذلك
جاز للمسح لانه المانع كونه قد رابعتين الثلاث في خف
واحد فلا يجمع لو كان في خفتين بخلاف ما لو كان
قد رابعتين في موضعين بخلافه مغلظة في احدي الرجلين
وفوق النصف في الآخر حيث يجمع ويمنع جواز
الصلوة وكذا لو انكشف ثوب كل من عضوين كل
منهما عورتا يجمع ايضا ويمنع والفرق مذكور
في الشرح وان كان الخرق قد رابعتين مع الخرق قد رابعتين
اصبعين في خف واحد يجمع والحكم بالمانعية
فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قد رابعتين ثلاث اصابع
في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع
بكمالها في الصحيح خلافا لما مال اليه السرخسي من
ان ظهور الانامل وحدها مانع ولو ظهر الانامل
وهي مقدار ثلاث اصابع من غيرها من غير الا
بها م جاز للمسح لان الخرق اذا كان عند الاصابع
فالمعتبر ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع

المنع في الخرق باعتبار عدم إمكان قطع
المسافة بالخف على الوجه المعتاد والخرق
في احدها لا يمنع في الآخر فليكن المانع
بوجوده بخلاف النجاسة والانتشاف
فان المنع فيها باعتبار حمل النجاسة وكشف
ربع العورة وهو موجود وانقطع في اثنى
الاضحية اختلف فيه واعلام الثوب يجمع
في الخلاصة

آخر يعتبر قدراً صغيراً ولو كان طول الخرق اكثر من
 قدر ثلاث اصابع وانفتاحه اى مقدار ما
 يفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز المسح
 لانه غير المنفتح ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شئ منه
 وكذا الحكم لو انفتح خونه اى خرز الخف الا انه اى الشان
 لا يرى شئ من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان
 الشئ المذكور والمراد به المقدار المانع ببند وحالة
 المشى اى حالة رفع القدم ولا يبند وحالة الوضع بجميع
 جواز المسح لانه المعتبر بحالة المشى كذا ذكره في
 المحيط ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا
 كان فوق الكعب لا يمنع وان كثرت لانه ستر الخف
 لما فوق الكعب ليس بشرط ولذا جاز المسح على المكعب
 وفي فتاوى قاضى خان وما يقال له بالفارسية
 چاروقا ان كان يستر القدم لا يرى من العقب
 ولا من ظهور القدم الا قدر اصبع او اصبعين
 جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذى يقال له
 بالفارسية پيش بند وهو ان يكون مشقوقاً

لأن المانع انكشف ما يجب غسله
 اذا كان قدر ثلث اصابع ولم يوجد
 كسر

مشدداً

مشدداً او فيها لو لبس مكعباً لا يرى من كعبه او
 قدمه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو
 بمنزلة الخف الذى لا ساق له واذا اراد الماسح على الخف
 ان يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه من الخف
 غيران القدم في الساق بعد انتقض مسح اجماعاً
 وان نزع بعض القدم عن مكانه فقد روى عن ابى
 حنيفة انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتقض
 المسح لانه العقب ربع القدم وللربح حكم الكل وفى
 بعض الروايات عن ابى حنيفة اذا صار النزع بحال
 تعذر المشى المعتاد معه انتقض المسح والآلاف ان
 المعتبر اى مكان متابعة المشى وفى رواية عنه ان خرج
 اكثر القدم الى ساق الخف انتقض المسح والآلاف
 قال فى الهداية وغيرها هو الصحيح لانه لا اكثر حكم الكل
 وقيل ينتقض بخروج نصف القدم وفى بعض الروايات
 ايضا ان بقى في موضع قرار القدم مقدار ثلاث اصابع
 من ظهر القدم سوى اصابعها لا ينتقض المسح وهو
 اى هذا القول رواية محمد بن اخذ بعض المشايخ

بالفنية وذكر القاف ابا غلظ
 او كجسى الخ

في تحل المسح وفي كتاب الصلوة
لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح

للجوز المجهين المسح والغسل

اي موضع المسح له ان يمسح ما لم
يخرج صدر قدميه عن الخف

وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح
باق على خفيه ثم دخل الماء اي خاض في الماء وان ابتل
جميع احدى القدمين ابتلا هو غسل ينتقض مسحه
والا فلا وكذا لو ابتل اكثرهما فيجب عليه ان يغسل كل
لئلا يكون جامعا بين الفصل والمسح رجل اخرج عقبه من
عقب الخف الا ان مقدم قدميه في مقدم الخف
اي عن موضع القدم منه الى الساق اي الى اول حرق
الساق من الخف وهذا موافق لقول محمد وذكر
في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صدر القدم
في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخف ويكفي
لا ينتقض مسحه لعدم النزاع وكذا لو كان الخف
واسعا اذ ارفع القدم فيرفع العقب حتى يخرج
الى ساق الخف واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه
لا ينتقض المسح وكذا لو كان اعرج يمشي على صدر
قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع له المسح وعن
محمد انه قال خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخف من
خفية او من غيرها غير مفتوح مخروفا اي حال كون

ذلك

ذلك الشيء الذي هو البطانة مخروفا في الخف
وفي بعض النسخ مخروفا بغير الف بالرفع او بالخفض
جاء المسح لعدم ظهور مقدار ثلاث اصابع كذا ذكره
في النخبة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة بل
الرأس ولا على البرقع بل غسل الوجه وهو ما يجعله
المرأة على وجهها مخروفا ما يحاذي عينيها منه ولا
على القفازين بل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد
لاجل البردا والظير او غير ذلك ويجوز المسح على الجباير
جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم المنكسر من العبدان
واه شدتها اي ولو شدتها على غير وضوء باجماع
الايمنة المجتهدين للخرج في الفصل فان سقطت بعد
المسح من غير برء لم يبطل المسح لبقاء سبب شرعية
وان سقطت عن برء بطل المسح لزواله فيجب غسل ما
كان تحتها وان كان السقوط عن برء في الصلوة
لزم الاستيناف ولا يجوز البناء والمسح على الجباير
على وجوهه ان كان لا يضره غسل ما تحته يلزمه
الفصل بالاجماع وان كان يضره الفصل ما تحته

ما روي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجباير
ويذكر الحديث في بعض النسخ ان فاطمة بنت محمد كانت تمشي على الجباير
باب الجباير في بعض النسخ
ونحوها كخفة الفخذ

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال انكسرت
احدى زبدي فسالت النبي وم
فامرني ان امسح على الجباير

لان النبي ان الفصل كان واجبا
بالحديث السابق في انهم

لا يلزم الغسل بالإجماع وان كان يضره الغسل بالماء
 البارد ولا يضره الماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار و
 ان يضره الغسل ولا يضره المسح بمسح ما تحت الجبيرة و
 لا يمسح فوق الجبيرة هذا لفظ قاض خان والمسح على
 الجباير انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على القرحة
 نفسا بان كان يضرها الماء من الغسل ومن المسح
 اما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على
 نفس القرحة فلا يجوز له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم
 الضرورة والرجح قال برهان الدين صاحب المحيط
 ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 اى يظنون انها اذا ضرها الغسل يجوز المسح على
 القرحة مع عدم ضرر المسح على نفس القرحة وليس
 كذلك وان ترك المسح على الجبيرة والحال ان المسح عليها
 لا يضره جاز عندنا في حنيفة خلافا للشافعية فان عندها
 لا يجوز لانه النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا بذلك والامر للوجوب
 وله ان الفرضية لا تثبت بمجرد الواحد وقد سقط
 الغسل بالإجماع اما الاستيعاب في مسح الجبيرة

وهو غير جائز لانه لا يعدل الى الابد
 مع امكان الاقرب والمسح بنفسه
 اقرب الى الغسل من مسح الجبيرة ونحوها
 والتكليف بحسب القدرة والامكان كسر

فشرط

فشرط عند البعض وهو رتبة الحسن عن ابي
 حنيفة وبعضهم كشيخ الاسلام خواهر زاده قالوا
 اذا مسح على اكثرها جاز واليه مال صاحب الهداية
 وصحته في الكافي ولو كان المسح على النصف او اقل
 لا يجوز ويكتفى في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة
 لمسح الرأس وهو الصحيح لان المسح لم يشرع تكراره
 وقيل بكونه ثلاثا وهو غير صحيح ولو كانت القرحة
 في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها
 جراحة وبمسح عليه جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب
 جاز له المسح على كل الجبيرة تبعا لموضع الجراحة لانه
 الجبيرة والعصابة لا بد ان تكون ازيد من الجراحة
 فتحققت الضرورة الى جواز المسح على الرأس اذا كان
 يضره حلها لغسل ما حول الجراحة وان كان لا يضره
 ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق في
 جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح
 والجراحات ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل
 فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يتوقف بوقت فلو كان

قال الملا يؤدى الى افساد الجراحة يعني
 بشرط الاستيعاب لا احتيج الى الاستقصاء
 في اتصال الببل الى جميع اجزاء القرحة ونحوها
 فيؤدى الى نفوذ البلة الى الجراحة والقروح
 ان البلة تضرها وتكاد جاز المسح على العصابة
 فيقتضى الى افساد الجراحة فكان الاستقصاء
 لاكتفاء بالاكث لا يلزم الاستقصاء
 الخرج

بأحدى رجليه قرحة فمسح عليها وغسل الصمغية
 جاز لأنه ليس جمعاً بين الفسل والمسح فلو لبس الخف
 على الصمغية وحدها ثم أحدثت لا يجوز أن يمسح على
 الخف لأنه يكون جمعاً بين الفسل والمسح فإن لبس
 الخف عليها جاز المسح على الخفين ولو كان مقطوعاً
 إحدى الرجلين من الكعب أو دونها أي دون
 الكعب فإن غسل موضع القطع فرض ولو غسل
 موضع القطع والرجل الصمغية ولبس خفيه
 ثم أحدثت ينظر إن كان بقي من ظهر القدم المقطوعة
 مقدار ثلاث أصابع أو أكثر يمسح على الخفين ولا
 أي وإن لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلاث
 أصابع يغسلها يغسلها أي كلتا الرجلين لأنه
 أي الشأن وجب الفسل الموضع المقطوع ولا يجوز
 المسح على الخف الملبوس عليه لنقصانه عن مقدار
 الفرض وإذا وجب غسل المقطوعة وجب غسل
 الرجل الصمغية لئلا يجمع بين الفسل والمسح
 وإن كان مقطوعاً لأصابع من إحدى الرجلين

لأنه ليس الخف عليها
 بعد الفسل

هو الرأي

الرجلين أو كليهما وبعض خفيه خال عن القدم
 فمسح على الخف فإن وقع المسح على الخف على الفسل
 أي ما بقي من القدم أي إن وقع المسح على المقدار
 الذي فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح عليه
 مقدار ثلاث أصابع جاز المسح لوجود مسح المقدار
 المفروض وإلا أي وإن لم يقع المسح مقدار ثلاث
 أصابع على الموضع الذي فيه القدم من الخف فلا
 يجوز المسح وكذلك الحكم على هذا التفصيل إذا كان
 الخف واسعاً وبعضه خال عن القدم والحاصل
 أن مقدار الفرض يعتبر من القدم لأن الخف فإن
 وقع بتمامه على القدم جاز وإن وقع أقل منه
 على القدم لا يجوز رجل توضع مسح على الجبيرة و
 لبس خفيه ثم أحدث قبل ما برئت فتوضأ يمسح
 على الجبيرة والخفين لأن طهارته كاملة ما لم تبرئ
 حتى جاز له إمامة الأصحاء فإن أحدث بعد
 ما برئت لا يمسح لأنه لبس الخفين على طهارته ناقصة
 ذكره في شرح الأسيحاقي وقد حققناه في الشرح

جاز لأن الخف ليس بجمعاً بين الفسل والمسح
 فإنه ليس بجمعاً بين الفسل والمسح فلو لبس الخف
 على الصمغية وحدها ثم أحدثت لا يجوز أن يمسح على
 الخف لأنه يكون جمعاً بين الفسل والمسح فإن لبس
 الخف عليها جاز المسح على الخفين ولو كان مقطوعاً
 إحدى الرجلين من الكعب أو دونها أي دون
 الكعب فإن غسل موضع القطع فرض ولو غسل
 موضع القطع والرجل الصمغية ولبس خفيه
 ثم أحدثت ينظر إن كان بقي من ظهر القدم المقطوعة
 مقدار ثلاث أصابع أو أكثر يمسح على الخفين ولا
 أي وإن لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلاث
 أصابع يغسلها يغسلها أي كلتا الرجلين لأنه
 أي الشأن وجب الفسل الموضع المقطوع ولا يجوز
 المسح على الخف الملبوس عليه لنقصانه عن مقدار
 الفرض وإذا وجب غسل المقطوعة وجب غسل
 الرجل الصمغية لئلا يجمع بين الفسل والمسح
 وإن كان مقطوعاً لأصابع من إحدى الرجلين

واذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل يديه
 الدواء كالمرهم ونحوه او الشحم يرمي الماء فوق الدواء
 وجوبا ان لم يكن يضره ولا يكفيه المرح لعدم الضرر
 وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه
 يستعين بغيره حتى يتوضوء استحبابا عند الحنفية
 وجوبا عندهما فان لم يستعين وشيمه وصلى جازما
 صلواته عند الحنفية خلافا لهما وعلى هذا خلافا
 اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول
 عن النجاسة ووجد من يوجر او تحوله يجب عليه
 الاستعانة عندها لا عنده المكلف انما يكلف
 بقدره نفسه لا بقدر غيره فان لم يجد من يوجر
 بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فآتى
 جازت صلاته بلا خلاف لتحقيق العجز من كل وجه
 اما السج على الجوارب جمع جورب وهو ما يلبس
 فوق الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جروقا
 فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين اي استوعب
 الجلد ما يستر القدم مع الكعب او متعلين اي جعل

رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء
 عن محمد بن يحيى بن المولى ان يوضئه
 لانه مادام في ملكه كان عليه تعاضده
 قاضيان

لانه الانسان انما بعدة قادر اذا اختفى
 بحال بتهتاه له الفعل مترا لا بد وهذا
 اذا بذل الابن لاسبه الماء والطاعة لا يبرم
 الحج ومن وجبت عليه كفارة وهو موعر
 فيذله انش الماء لا يجب عليه قبول
 وعندها ثبت له القدرة بالانصاف
 لانه آتت صادرة كالتة بالاعانة

في الجوارب

٤٥
 من الجوارب

الجلد

الجلد على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل للرجل
 وقال لا يجوز المسح عليهما اذا كانا ثخينين لا يشفان الماء
 قال في المغرب شفا الثوب اذا رقى حتى رايت ما
 وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا
 يشفان ونفي الشفوف تأكيد للثخانة وفي بعض
 الكتب لا يشفان الماء ولا يشفان الماء فالاول بمعنى
 لا يشف الجوارب الماء الى نفسها كاللايم والصم
 والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في فتاوى
 قاضى خان وعليه اى على قول ابي يوسف ومحمد الفتوى
 قاله في الذخيرة وقيل يرجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر
 عمره على ما روى انه لما مرض مسح على الجوربين من غير نعل
 وقال ليقواه فعلت ما كنت امنع الناس عنه
 فاستدلوا به على رجوعه وحذف الجوارب الثخينين ان
 يستمسك اى يثبت ولا ينسده على الساق من غير
 ان يشد بشئ عند عدم ضيقه وهذا حد آخر
 للثخينين غير ما تقدم وقال الى احدى فان كان
 ثخينين يشي معه فسخا فصاعد الجوارب اهل

مرق فعل الخلف انتهى ومثله في خلاصة
وهو احسن الحدود ولذا قال المصنف ويجوز المسح على
الخفاف المتخذ من البود التركي لا مكان قطع
المسافة بها فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود
من امتعة الرجل ثم قال اني اهدي ذكر شمس الامية الحلواني
ان الجوز خمسة انواع من المزعزعي والغزل والشعر
والجلد والقيق والكرباس وذكر التفصيل في الانواع
من التخينين والقيق والمنقل والمبطن وغير المبطن
واما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى
وقد علم منه ان اسم الجوز ليس مخصوصا بما يج
على اليد من الغزل بل يطلق على ما يخاط من الكرباس
وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف
لعطف الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان الكرباس
اسم لما هو من غزل القطن ويلحق به ما هو مثله
في الخانة كالكتان والابرسيم وحينئذ فالمعول
من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرباس
واما الحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من

بكر الميم وتشديد الراء مقصود
بجملتك السند او كان دفتك ديد وكلمة
بومشق يوك اختصر

انه اذا كان مجلدا او منعلا او مبطنا يجوز المسح عليه
اتفاقا والآفة ان كان تخينا يمكن ان يمشى به فرسخا
او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز
بالاتفاق على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما
هو من الغزل لجاز الحاقه به بطريق الدلالة
فانه اخذ من المعول على اليد من الغزل على ما لا
يخفى فاذا كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه
ان يستمر الجلد جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يملأ
عليه اسم المنقل **وعليه** اذا تمت مية المسح وهو
متوضئ لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون
اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها
وفي فتاوى قاض خان لو تمت المدة وهو في الصلوة
ولم يجد ما يمسح على صلواته اذا فائدة في قطعها اذ لو
قطعها وهو عاجز من غسل الرجلين فانه يتيمم و
لاحظ للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال
تفسد صلواته والاول اصح انتهى والذي يظهر ان
الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان التيمم

المنزل

لما ذكر الطهارة في المكتبة اصلا وخلفا
وانه شرع بذكر ما يعرض عليه في المكتبة

وهو من كلام ابن القيم

لاحظ للرجلي فيه بل هو طهارة بجميع اعضاء
 وان كان محله عضويا كما ان الوضوء طهارة
 بجميعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف
 ان ترعى ما ذهب رجليه من البرد فانه ينتم ولا
 يسح على الخفين على ما حققه الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام وقد ذكرنا في الشرح **فصل في نواقض**
الوضوء النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة
 الناقضة المعاني اى العلى الناقضة للوضوء
 كل ما خرج من السبيلين اى خروج كل شئ خرج
 من القبل او الدبر في شمل البول والغائط والدود
 والحصاة والريح غير ان الريح من غير الدبر لا ينقض
 فلذا قال وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح
 منقبة الصحيح انه اى الوضوء لا ينقض ذكره في
 المحيط ولا خلاف في ان الخارجة من الذكر غير ناقضة
 وكذا غير المنتنة اذا خرجت من الفرج واما المنتنة
 فقبل تنقض الصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان
 الخلاف انما هو في الخارجة من فرج المفضاة ولا

اعلم بان الخارج من البدن على ضربين
 طاهر ونجس فخرج الطاهر لا ينقض
 الوضوء كالدمع والبراق والعرق
 والمخاط واللبان نقل من غز نوى

والمراد بما خرج خروج لا عينه لان
 عينه ليس بمعنى فلا يكون علة الانقضاء
 لان العلة عبارة عن معنى يحل بالمحل
 لا عن اختيار فيعتق به حال المحل

خلاف

خلافا في غيرها وان خرج الريح من المفضاة وهي
 التي انقطع الحجاب بين قبلها ودبرها فانصل
 المسلكان فعن محمد يجب عليها الوضوء للاختياط
 وذكر في جامع قاض خان وكذا في غيره انه يستحب
 لها ان تتوضأ لاحتمال مع ان طهارتها ثابتة
 بيقين فلا تزول بالشك ولكن قيل كون الريح من
 هو الغالب يرجع انها من الدبر وقيل ان كان مسوعا
 او متينا نقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج من
 الدبر ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاج لا
 وضوء عليه وكذا الدود والحصاة اذا خرجا من
 احد هذين الموضعين يجب عليه الوضوء لاستتباع
 الوطوبة وهي حدث في السبيلين وان قلت بخلاف
 الريح وان خرج الدود من الفم او من الاذن او من
 الجراحة لا ينقض لان الدود طاهرة وما عليها
 من البلية غير ناقضة لقلتها وعدم قوة السيلان
 فيها وان ادخل المحققة دبره ثم اخرجها ان لم تكن
 عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء والا حوط

لانها غير منبذة عن محل النجاسة
 كذا في الهداية وهو يشير الى ان
 الريح نفسا ليست نجسة وانما
 تنجس لمروها على محل النجاسة

الدبر

او دوس

لان الناقض ما يخرج لا ما يدخل
 وكذا كل شئ يدخله وطرفه
 خارج غير المذكور

عليها لئلا ينقض ادخالها ان يتوضأ لانت
عدم وجود البلية نادر فتما وجدت الا انها خفية
وكذا كل شيء يدخله طرفه خارج واما ما غيبه
فخسرو وجهه ناقض لا التحاق بما في البطن ولذا
يفسد القوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا
وان اقطر الدهن في حليله فعاد فلا وضوء عليه
عند ابن حنيفة خلافا لها وذكره قاضي خان من
غير ذكر خلاف وذكر ابن الهمام ان فيه خلاف
الى يوسف فقط وهو الظاهر وان اقطر في
الفرج الداخل فخرجته ناقض اتفاقا وان اقطر
في الاذن ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقض وكذا
ان عاد من الاذن وان عاد من الفم ينقض وكذا
السقوط لا ينقض ان عاد من الانف بعد ايام كذا
في فتاوى قاضي خان وان احتشيت الحليل حليله
بقطنه خوفا من خروج البول والحبال انه لو لا
ذلك القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس به
بل يستحب ان كان يريسه الشيطان ويجب ان كان

بل اطلق انه لا وضوء عليه وذلك
لانه لم يستتبع شيئا من نجاسة
اذ ليس في قضية الذكر نجاسة
يحمل ان يخرج مع الدهن وهي
ليست بنجسة كسرة
وهو الموافق لخلافه في فساد
الضوء فان القوم لا يفسد
بالا قطار في الاحليل عند ابن
حنيفة خلافا لابي يوسف كره

لا ينقطع الآبه قدر ما يملئ الصلوة وكذا الحكم
لو احتشيت به ولا ينقض وضوءه ما لم يخرج البول
على ظاهر القطن لعدم الخروج وان غابت القطن
ثم خرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة
انتقض وضوءه وان لم يكن رطبة لا ينقض
كالدهن بخلاف ما يغيب في الذرفان خروج
ناقض كما لو احتقن بدهن ثم خرج وان ابتل
الطرف الداخل من القطن ولم ينفذ البلل الى ظاهرها
لا ينقض لما رواه وان سقطت بعد ادخال طرفها
ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة لم
ينقض وكذا الحكم في كرسف النساء وهو
القطن التي تحتش بها المرأة فرجها وهو في
الاصل اسم للقطيع مطلقا اذا سقطت ان كانت
رطبة نقضت وان كانت يابسة فلا سواء كان
الكرسف في الفرج الداخل او في الخارج وان
كانت احتشيت في الفرج الخارج فابتل داخل
الحشو انتقض وضوءها سواء نفذ اي نفذ

وان لم تكن على رطوبة لانه التحق بما في الاحوال
وهي محل الفذر بخلاف قضية الذكر كره

وتد ايضا الاحتفال
الصوم بخلاف كره

تقدم الخروج

البهل الى خارج الحشو ولم ينفذ للثيق بالخروج
 من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتقاض لان الفرج
 الخارج بمنزلة القلفة فكما يستقض بما يخرج من
 قصبة الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة
 كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان لم يخرج من
 الخارج واما اذا احتشيت في الفرج الداخل فحينئذ
 ان نفذ البهل الى خارجة اي الى خارج الحشو
 انتقض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارج
 فلا ينتقض كما في حشو الا حليل هذا الذي مضى
 كان في الخارج من احدى السبيلين اما الخس
 الخارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض
 الطهارة ايضا عندنا على التفصيل الذي سيذكر
 خلافا للشافعي ومالك وذلك كالقوة واليد
 ونحوهما من القبح والصد يد لقوله دم الوضوء
 من كل دم سائل وتحقيقه في الشرح اما القى
 فانه اذا كان ملاء القم بان كان لا يمكن معه
 التكلم وقبل ان لا يمكن امساكه لا يتكلف فانه

عن عابثه رضي قال عليه الصلوة والسلام
 ما اصابه قتي او رعا ف او قلس
 او مذي فليصرف فليست وضوء
 ليجي على صلوة وهو في ذلك
 لا يتكلم وفي رواية الارقطي ثم ليلين
 على صلوة ما لم يتكلم

ينقض

ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة اي
 صفرا او سودا وعن الحسن لوقاء الطعام والماء
 من ساعته لا ينقض وكذا القبي لو ارتضع
 وقاء من ساعة لا يكون نجسا قيل هو المختار والصحيح
 انه نجس للجميع لما طهارة النجاسة وفي القنية لوقا
 وودا كثيرا اوجبة ملائ فاه لا ينقض وذلك
 لانه طاهر في نفسه وما يستتبعه قليل لا يبلغ
 ملاء القم فان كان القبي يلبغا لا ينقض الوضوء
 عندنا حذيفة ومحمد سواء نزل من الرأس
 او صعد من الجوف وقال ابي يوسف ان صعد
 من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة ولما انه
 نجس لا يتخلل النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير
 ناقض والطحاوي ما الى القول ابي يوسف حتى
 قال يكره ان ياخذ البلغم بطرف كره ويصل معه
 كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح
 وان قاء دما فما ان يكون من الرأس او
 من الجوف سائلا او عقلا ان كان سائلا نزل

او امكن

الشرح طاب يخق اولق و
 جكوب اوزمق اختى

اقول لا يفهم من هذا القول اي
 لان الكراهة يمكن ان يكون على قول
 ايضا لانها يسلم ان لا يستتبع قليل
 نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة يكون

مطلب
في دم الحمار عن نفق

من الى اس ينتقض اتفاقا ان ساوى البراق وان
كان علقا اي محمد لا ينتقض اتفاقا وان غلب السائل
على البراق نقض وكذا ان كان مساويا بان كان
اصغرا بان يخالفان كان اقل صفة من ذلك فهو جواب
فلا ينتقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه وان صعد
الدم من الجوف ان كان علقا لا ينتقض اتفاقا
الا ان يملأ الفم لانه سوداء متحركة فاعتبر بسا
انواع القي وان كان سائلا فعلى قول ابن حنيفة
ينتقض وان لم يكن ولو لم يكن ملاء الفم كسائر الالوان
السائلة لانه من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست
محلا للدم وعند محمد لا ينتقض ما لم يكن ملاء
الفم اعتبارا بالقي لكونه من الجوف وان قاء طعنا
او غير سوى الدم السائل وانما ذكر الطعام لئلا يتوهم
ان الضمير للدم المتقدم ذكره قليلا قليلا متفرقا
وكان بحيث لو جمع يلاء الفم ينظر اذ اتحد المجالس
بان قاء الجميع في مجلس واحد يجمع عند ابي يوسف
ويحكم بالنقض وقال محمد ان اتحد السبب وهو

الغشيان

ط
كامل دون ذلك

الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والافلا وهو الاصح
لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وتفسير
اتحاد السبب انه اي الاتحاد اذا كانا اذا قاء
ثانيا قبل سكون النفس عن الغشيان والمجان
اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة بالانطيقه
وكذا ثالثا ورابعا فهذا هو تفسير اتحاد السبب
اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان
يسيل او لا ان سال بنفسه نقض والافلا خلافا
لما فرقه قوله دم ليس في القطرة والقطرتين من الدم
وضوء الا ان يكون سائلا والمراد بالقطرة والقطرتين
ما يخرج شبيها بما يقطر ولا يسيل به ليل
قوله الا ان يكون سائلا وعلى هذا الاصل وهو
اعتبار السيلان في الدم ونحو مسائل كثيرة منها
اي من تلك المسائل نقطة بكسر النون وفجرها وهي
واحدة الجذري والبشره قشرت فسال منها ماء
خالص اجتذب من الخارج والتأمت عليه
او دم او صديد اي ما اصابه صفرة عن الدم و

وموجود اذا قاء القاني كبير

فترقب جدرى معانها
او بن سولي

المقيح ان سال عن رأس الجرح ينقض الوضوء
ان لم يسلم عن رأس الجرح لا ينقضه وهذا يشتمل
ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر
وهو اختيار صاحب المحيط وفي الهداية
انه اذا خرج بالعصر لا ينقض والا اول اوجه قال ابن
الهامم وذكرناه في الشرح وتفسير السيلان الناقض
ان يتحد ذلك الشيء عن رأس الجرح اي ينزل
بنفسه من غير تبعية غيره واما اذا علا على رأس
الجرح او البثرة ونحوهما ولم يتحد لا يكون سائلا
وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج
وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحقه اي
يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اي يجب
تطهيره في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة
الحقيقة يعق ذلك البعض الذين فسروا السيلان
بهذا اذا خرج الدم من الرأس الى انفه او الى
اذنه ان سال ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره
عند الاغتسال وهو ما جاء في روضة الأنف

الى خارج تقض الوضوء وان سال الى قصبة الانف وداخل صماخ
الاذن صحيح

وصماخ الاذن ولم يتجاوز لا ينقضه وان مسح
الدم عن رأس الجرح بقطن او غيره ثم خرج
ثم وثم او الى التراب او وضع القطن ونحوه على
فخرج وسري في ينظر فيه ان كان بحال لو تركه ولم
يمسحه ولم يضع عليه شيئا لسال تقض والا فلا
ينقض لان المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل
بنفسه لولا المانع ومن السائل لو برق وقبراق
دم فانه ينظر ان كان البواق فالبا بان كان الى
البياض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غائبا
بان كان الى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته
تدل على سيلانه بنفسه ومغلو بيته عدم ذلك
وان استويا بان كان فيه صغرة شديدة نارنجية
عريضة ضياء احتياطا لان سيلانه بنفسه اظهر
ومنها الوضوء شيئا فري اثر الدم عليه فلا وضوء
عليه وكذا لو رأى اثر الدم على الخلال لانه ليس
بسائل قاله قاض خان وقال بعض المشايخ
ينبغي ان يضع كمة او اصبعه في ذلك الموضع

لبا

احرق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي
عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذي ابتلي به
يوجد منه فيه وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء
بعد تقرر كونه صاحب العذر فما دام يوجد
منه في كل وقت صلوة وتوارة فهو باق على كونه صاحب
عذر لكن تقرر ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضأ
ويصلي خاليا من العذر الذي ابتلي به من اول وقت
صلوته الى آخره فيشترط في النبوت استيعاب
الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الوضوء
استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت
ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكون للبقاء
وجود الحدث في كل وقت مرة واذا توضأ صاحب
العذر لحدث آخر غير الذي ابتلي به والدم ونحوه
من الحدث الذي ابتلي به منقطع ثم سال فعليه
الوضوء ذكره في احكام الفقه لانه الوضوء لم يقع
لذلك العذر بل وقع لغيره وانما لا يتقضى به في الوقت
ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه من الاعذار

وقتا

وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر بان
ينظر الى العذر منقطع فان كان قد توضأ ووصل
على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح
صلى بطهارة الاحتياط وكذا لو كانا على السيلان و
تم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة العذر و
وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان
لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء
وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم
الانقطاع يعنى باستيعاب الوقت الثاني لانه
لانه صلى صلاة ذوى الاعذار والعذر منقطع
كذا في الكافي رجل انشأ استخرج ملى انفه بالنف
فسقطت من انفه كتلة ديم الكتلة بضم الكاف الجملة
الحققة من نحو التمر والطبي والمراد به هنا
قطعة مجمعة من الدم المتمدل ينشق وضوء
لان العلق وهو الدم النجمد بمرارة الطبيعة
خرج عند الدموية والدم النجم هو المسفوح اى
السائل وان قطرت اى الدم فانه يذكر

ويؤثر انتقض وضوءه للتيلاان والقرا دو
هو الكبار من الجنان اذا مضى العضو امتلاء دما
ان كان كبير ابان كان ما مضى يمكن ان يسيل بنفسه
لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وان كان صغيرا
بان كان ما مضى دون ذلك لا ينتقض اتا العلق
اذا مضى الواحد منه العضو حتى امتلاء دما
وكانت بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم
انتقض الوضوء وان لم يمض ذلك القدر لا ينتقض
واما الذباب او البعوض والبراغيث ونحوها
فانه اذا مضى وامتلاء دما اتا الدم القليل الذي
يسر له قوة السيلان او القليل الذي لا يسر له
الدم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن نجسا
عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد فاذا
اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة به وان
خشاى ولو خشاى وزاد على ريع الثوب وكذا
اذا وقع في الماء القليل لا يتنجسه لانه لو كان
نجسا انتقض الطهارة وكذا النوم ناقض للوضوء

اذا كان

قال ابن ابي العوام الانتقاض بمختار الطحاوي واختاره المصنف صاحب الهداية والقدر لا مشاط
النفق الحديث لا عين النوم فلما خفي اذير الحكم على ما ينقض مطلقا لم والمطنة ما يتحقق منه الاسترخاء
على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاسترخاء لا يسكن الا السند وتكون المقعدة مع غاية الاسترخاء
لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا لكثرة الاكل فلا يملكه الامسكة

اذا كان النائم مضطجعا اي واضعا جنبه با
لارض او شكرا اي معتمدا على مرفقه او مستندا
الى شيء بحيث لو ازيل ذلك الشيء لسقط النائم
اي صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشيء
لسقط لقوله دم العينين وكاء السنية فمن نام
فليتوضاء وفي الكافي لو نام مستندا الى شيء ولو
ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن
الطحاوي انه ينتقض لانه اذا كان بهذه الصفة
وجد زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي
هو مختار صاحب الهداية والقدر في
وغيرهما وهو الاصح ولو نام جالسا يتمايل ربما
يزول مقوده عن الارض وربما لا يزول قال الحلواني
ظاهر المذهب انه ليس بحدث وقال الحلواني
لا ذكر للنفاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث
لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم
عامته ما قيل عنده كان حدثا وان كان يشهو
عن حرف او حرفين فلا وان نام في الصلوة قائما

نحو الكواكب اختيار
الاصول
وفي الحديث الصبيان وكاء السنية يجذف
العينين ويروي وكاء السنية يجذف
صحاح

وانما قيد بالنوم اختار عن النفاس
فانه غير نافس والفرق بينه وبين
النوم انه نادام مع ما يقال عند او ان
فهو نفاس وان لم يستمع فهو نفاس
حداد

او راعيا وقاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه
 لقوله وم لا يجب الوضوء على من نام جالسا او
 قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضبط
 استرخت مفاصله وان كان الى اجل خارج الصلوة
 فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف بين
 المشايخ قال ابن شجاع انما يكون حدثا في هذه
 الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون
 حدثا واليه مالا المص حتى قال وظاهر المذهب
 انه يكون حدثا وهو الموقوف عن شمس الائمة
 الحلواني وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لافرق
 بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صح
 عدم الفرق والعمدة انه ان نام على الهيئة السنية
 في السجود رافعا بطنه على خذير مجافيا مرقبه
 عن جنبه لا يكون حدثا والاف هو حدث لوحي
 نهاية استرخاء المفاصل سواء كان في الصلوة
 او خارجها وتام تحقيق في الشرح وان نام
 قاعدا مترجعا او غير مترجع من ^{الصلوة} الفعود

بسنانه

او واضعا اليديه على عقبيه حال كونه مستويا
 في الحالين او واضعا بطنه على فخذه لا ينقض
 وضوء ذكره محمد في صلاة الاثر وفي الذخيرة لو
 نام قاعدا او وضع اليديه على عقبيه وصار
 شبه المنكب على وجهه قال ابى يوسف عليه الوضوء
 كذا في البسوطيين انتهى وهذا هو الاصح لانه
 اذا انكب على وجهه وجعل بطنه على فخذه
 ارتفع جانب الخلف من مقعدك وزال التمكن
 واما الوجه جعل اليديه على عقبيه ولم يضع بطنه
 على فخذه فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة
 هي المذكورة في الفتاوى قاض خان بخلاف
 صورة التي ولو نام محتبيا بان جلس على
 اليديه ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى
 نفسه بشيء يحيط من ظهره عليها لا وضوء
 عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء
 وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه على ركبتيه
 لما قلنا وفي الخلاصة فان نام مرتجعا لا ينقض

هذه الهيئة امير الخوارج الراجح
 من سائر هينات النعمانية

الوضوء وكذا الوضوء متوركا وهو ان يخرج قدميه
 من جانب ويلصق اليديه بالارض ولن سقط
 النائم نوما غير ناقض ينظر ان انتبه بعد ما سقط
 على الارض فعليه الوضوء وعن ابن حنيفة ان انتبه
 عند اصابته الارض بلا فصل لا ينقض وعن
 ابي يوسف انه ينقض وان انتبه قبل السقوط
 فلا وضوء عليه وعن محمد انه اذا نزل مقعدا
 عن الارض قبل ان ينسبه انتقض وضوءه وان
 انتبه قبل ان يزولها فلا قال في الخلاصة والفتوى
 على رواية ابن حنيفة وان نام على رايه عريانه
 ينظر ان كان نومه عليها حالة الصعود او حالة
 الاستواء لا ينقض وضوءه في حالتيه لم تكن مقودة
 وان كان ذلك حالة الهبوط ^{الهبوط} ينقض لعدم تكبرها
 ولو كان راكبا في الاكاف او في السرج لا ينقض
 وضوءه في حالتيه اي حالتي الهبوط وضوءه من
 الصعود والاستواء وكذا الاعماء والجنون كل منهما
 ناقض للوضوء وان قل او لو قل لكونهما فوق

هذه المسئلة تزيل النقض في صورة
 واضح بطنه عند تحذيه كغيره

قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا
 يزيل الجوع وسببه امتلاء بطون الدماغ
 من بلغم غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل
 القوى واجتماع السدد فالجاءل انه نوع مرض
 وليس كالجنون في ازالة العقل فلما صح على الانبياء
 دون الجنون

النوم

النوم لان النائم اذا نبه انتبه بخلافهما وكذا
 السكر ناقض ايضا وحده السكر اي علامته ان لا يعرف
 السكران الرجل من المرأة هذا حجة عند ابن حنيفة
 في ايجاب الحد لا في نقض الوضوء والضحك في حدة
 في النقض ما قال في المحيط انه اذا دخل في بعض
 ميثته بكر اليم تحرك اي غير اختياري فهو سكران
 بالاتفاق يحكم نقض وضوءه لزوال المسكة به وكذا
 القهقهة في كل صلوة ذات ركوع ويجوز ينقض
 الوضوء والصلوة جميعا سواء كان القهقهة
 عامدا اي علما بانته في الصلوة او ناسيا ذلك
 لقوله من ضحك في الصلوة قهقهة فليعد
 الوضوء والصلوة وان قهقهة في صلوة الجنان
 او سجدة التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحديث
 ورد في صلوة مطلقة وهي الكاملة ذات الركوع و
 السجود وان نام في صلوة ثم قهقهة فسدت
 صلوة ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل قال
 في الخلاصة هو المختار وقال في المحيط فسدت

وهو سرور قلب على العقل فيمنعه عن
 بوجهه والاولى انه حالة تعذر الانبساط
 امتلاء دماغه بالاجرة المتعاطاة اي فتعطل
 مع عقله المميز بين الحسن والقبح عن تميز
 المعنى

صلاته ووضوءه وبه اخذ عامة مستأخ
 المتأخرين وعن أبي حنيفة نقض الوضوء ولا
 تفسد الصلوة والذي اختاره فخر الاسلام في
 الاصول ومن بعده من الاصوليين ان فقهه
 النائم لا تفسد الصلوة ولا الوضوء والمختار هو
 الاول الذي اختاره صاحب الخلاصة وان فقهه
 القصبى في صلواته لا ينقض وضوءه لانعدام معنى
 الجائز واما التيسر فلا ينقض الوضوء بالا
 جماع وكذا لا ينقض الصلوة لكونه بمنزلة الكلام
 الغير المسموع وحد الفقهية قال بعضهم ما
 يظهر فيه القاف والهاء مكررتين وهذا القول
 غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله
 ويكون مسموعا له ولجيرانه اي لمن عنده وهو
 الذي حدها به جمهور العلماء سواء بدت نواجذه
 ولا وقال بعضهم هو شمس الامة الحلواني اذا
 بدت نواجذه ومنعه الضحك عن القراءة فهو
 فقهه والنواجذ بالذال المعجمة هي الاضراس

وقال بعضهم لا ينقض الوضوء

حتى يسمع صوته صح

وقيل

وقيل اقصاها وقليل الاثبات وحده التيسر مالا
 يكون مسموعا اصلا لانه ولا الجيران وذكر في الفتاوى
 الحافائية وغيرها التيسر لا يبطل الوضوء ولا
 الصلوة والضحك تفسد الصلوة لانه بمنزلة الكلام
 المسموع ولا تفسد الوضوء لان النقص ورد في الفقهية
 والضحك دون واحد الضحك ان يكون مسموعا
 له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة
 للوضوء من الاجل والمواة وان لم يخرج مذي عند
 أبي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد وهي ان يمس بطن
 بطنها او ظهرها او فرجه منتشرا فرجها من غير
 حائل من جهة القبيل والتبر وذلك لانه هذا الحال
 يغلب فيها خروج المذي فاقيم السبب الغالب
 مقام السبب واما من الذكر او اكل كل شيء مما مسته
 النار مباشرة كالشواء او بحائل كغيره فانه لا ينقض
 الوضوء عندنا خلافا للشافعي في مس الذكر
 واما اكل مما مسته النار فالشافعي لم يحالفنا
 فيه ومالك واحمد يوافقان الشافعي وكذا مس

وفي القنينة وثالثها شق بين الزوجين
 والامر دوني الرجلين وبين الرجلين
 عندها شق بين

ان التيقن بعدم المزوج
 حاصل فلا ينقض

والتيقن بعدم المزوج غير مسلم
 لان حاله ذهول ورهبان خارج قليلا
 وانما في الاحتياط في ايجاب التيسر

لما روت عائشة رضي عنها انه لم يكن
يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ
مخرج

المراة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة
او بدونها وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا
وقال مالك واحمد ينقض بان كان بشهوة والدلالة
ست وفاة في الترح ولوحلق الشعر اى شعر رأسه
ولحيته او شاربه او قلم الاظفار بعد ما توضأ
لا يجب عليه إعادة الوضوء ولا امر الماء عليه ولا
إعادة غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسح
لان الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكمة للبدن
كله من الحدث لا تختص بذلك الحلق فلا يزول
حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضاءه
بثرة قد اشرجلها فوق الغسل او المسح
عليه ثم قشر او قشر بعض جلده او غيره من
الاعضاء بعد الوضوء او الغسل لا يبطل طهارته
ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء اى با
لوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه لان
اليقين لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء
وتيقن في الحدث اى يتيقن انه احدث وشك هل

وكانه
يتيقن
بشيء
لشك
بغير
شرح

توضأ

توضأ بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا
ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضاءه
هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول
بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك
بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزمه غسل
ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح
غسله وكذا من علم انه قعد للوضوء وشك هل
توضأ ام لا فهو على وضوء ومن علم انه جلس للقضاء
الحاجة وشك هل قضاها ام لا فعليه الوضوء
نظرا الى القرينة ولو تيقن انه لم يغسل عضو من
اعضاء الوضوء ونسي اى عضو هو ذكر في مجموع
النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى بللا
بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان
اول ما عرض له اعاد الوضوء وان كان الشيطان
يريه كثر الا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة
وشكه في الحدث ويتيقن ان ينضح فرجا او سراويله
بالماء اذا توضأ قطعاً لو سوسسته او نجسها

قال في الخلاصة يمكن من الحيلة انما تنفع اذا كان قويا
العهد بالوضوء اما اذا بعد خف العضو فلا ريب
والذى يقع بكل حال حتى لا يظن وانما اعاد

لقطن

في بيان النجاسة العظيمة

فصل في بيان النجاسة الحقيقية النجاسة

على ضربين اي نوعين نجاسة عظيمة ونجاسة خفيفة
 اما النجاسة العظيمة فهي كالعدرة وهو رجميع الناس
 والبول اي بول ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس والدم المسفوف
 والخر ونحو الكلب اي رجميعه وكذا سائر سباع البهائم
 ولم الخنزير وجميع اجزائه هذه الاشياء نجاستها
 جمع عليها الا شعر الخنزير فانه عن محمد انه لو وقع
 في الماء لا ينجسه وكذلك الحوم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن
 مذبوحا بالتسمية حقيقة او حكما والذابح مسلم
 او كتابي فان تلك اللحوم نجسة نجاسة غليظة
 اما اذا دبح ذلك الحيوان بالتسمية حقيقة او حكما
 كالناسي وكان الذابح مسلما او كتابيا وصلى
 احد مع لحمه او جلده قبل الذبحة فيجوز ما صلح
 هذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهداية و
 طائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالزكوة قاله في الام
 سرار وغيره وقد حققناه في الشرح الا الخنزير فانه
 لا يجوز الصلوة مع لحمه اذا زاد على درهم وكذا جلده

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان
 تطهرها اصلا وخلفا شرع في بيان
 النجاسة الحقيقية وقدم الحكمة لكثرة
 وقوعها وهي شرا حيث لا يعنى شئ
 منها شرعا

تعريف النجاسة العظيمة عند الامام هو
 النجس الذي لم يتعارف نضابا في كونه نجسا
 والخفيفة بخلافه وعندها العظيمة هو
 النجس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة
 بخلافه ويرد النقض في تعريف كل
 المذهبين تأمل كبر لمحا

فانه

فانه اذا ربح بالتسمية لا يطهر لحمه ولا جلده
 لانه نجس العين واما لو دبح جلده ففي ظاهر الرواية
 عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة المشايخ
 لما تقدم انه نجس العين وروى عن ابي يوسف
 وغير ظاهر الرواية انه يطهر بالدباغ ويجوز بيعه
 والانتفاع به والصلوة فيه وهو غير الصحيح اما
 الاروات جمع روث وهو رجميع ذى الحافر والاشياء
 جمع خشي وهو رجميع نوع البقر والفيل فكلها نجس
 نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وعندهما نجاسة
 الاروات والاختاء سوى خنث الفيل خفيفة وذكر
 في غنية الفقهاء وكذا في غيرها بول الحمار وخر الدجاج
 والبطة وكذا خرد الاوز والحبارى وما شبه ذلك
 مما يستعمل الى نقي وفساد نجس نجاسة غليظة
 اجماعا واما النجاسة الحقيقية فهي كبول ما يؤكل
 لحمه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اما عند
 محمد فبول ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول مالك
 وخرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور والخر وهو رجميع

في بيان النجاسة العظيمة

لما فرغ من حديث ابن عباس
 صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان اتيمم
 بثلاثة اجبار فوجدت رجلا في الغائط
 الثالث فلم اخذ فقلت روثه فالتفت بي
 فاخذ الحجر والقي الروث وقال هذا روث
 فهذا نص على نجاسة الروث لم يعارضه احد
 على طهارته فيكون مغلطا على ما تقدم من اصل
 في تعريف النجاسة العظيمة والخفيفة
 شرعا كبر

اما النجاسة الخفيفة

الطير وكونه خروما لا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما
هو في رواية الفقيه ابي جعفر الهندواني عن ابي
حنيفة وروى عنهما انه نجاسة غليظة وروى الكوفي
انه نجاسة غليظة عند محمد وعندها هو طاهر و
صحىها شاة لائمة السرخسي في بسوطه وفي الجامع
الصغير لقاضي خان انه مخففة ^{عندها} ومغلظة
عند محمد وصحى صاحب الهداية وقول المتن وقال
محمد كلاهما طاهر اذ يعني ببول ما يؤكل ^{لحمه} وما لا يؤكل
لحمه غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف ولم يذكر
في رواية اخرى ما لا يؤكل طاهر عند محمد واما
بوله ما يؤكل ^{لحمه} فلم يذكرناه واما بول الهرقة ففي
ظاهر المذهب وهو نجاسة غليظة وروى
عن محمد في الذي يعتاد البول ان بوله طاهر
للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه
وقال الفقيه ابي جعفر ينجس الاناء دون الثوب
وهو حسن لانه العادة تخير الاواني فلا ضرر
في حقها بخلاف الثياب واما خرو ما يؤكل ^{او يمسك}

لحمه

لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والاور
ونحوها فطاهر عندنا وذلك كالحمامة والعصفور
ونحوهما للاجماع على اقتنائها في المساجد مع الامر
بتطهيرها ولو كان خروها نجسا لما تركوها فيها
ولو وقع في الماء لا يفسد بكونه طاهرا وكذا بعر الفارة
اذا وقع في الدحل لا يفسد اذا كان قليلا بحيث لا
يظهر طعمه لعموم البلوى وفيه نظر ذكرناه في التشرح
وفي فتاوى قاضي خان وبول الهرقة والفارة نجس في
أظهر الروايات يفسد الماء في الثوب ولو طوى بقدر
الفارة مع الحنطة ولم يظهر اثره يغف للضرورة
والبيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في
الموقاة لا تفسد وكذا السمكة اذا وقعت من امرها
^{فوقها ويحيى فوري} وطبقة في الماء لا تفسد لانه الرطوبة التي عليها
ليست بنجسة لكونها في محلها وكذا الانثى بكسر
الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في مودة
الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند ابي حنيفة
اذا خرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة
^{لا تفسد الماء}

لما قل ان نمنع عموم البلوى في الدحل
الغالب فيه التحريم والحفظ

في الدقيق اذا الضرورة هناك اشترت
حتى ان كثيرا ما يفتح فيها والاحتراز
منه متعذر

لا تفسد الماء ولا غلب في الجارية

فيغسل الماء وغيره الا اذا غسلك
الجمامة شرح كبير

لقول عليه الصلوة والسلام لا يقول
احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه
من الجنابة نهياً ومن عن الاغتسال
في الماء الدائم كنهيه عن البول فيه
ولانه ماء ازليت به نجاسة حكمية
فيعتبر بماء ازليت الحقيقة بل اول
اذ القليل من الحقيقة عفو من
الحكمة لا شرح كبير

نحو
من
في

وما يعة وعندهما المايعة نجسة والجمامة
تجسنة تظهر بالفعل اما لو خرجت من مذكاة فلا
خلاف في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا اما
الماء المستعمل في نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وفي
رواية الحسن بن زياد عنه وعند ابي يوسف نجس
نجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا
وعند محمد وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا طاهر
غير طاهر اي غير مطهروا اخذ اكثر المشايخ وهو
ظاهر الرقاية وعليه الفتوى لانه لم يرد عن النبي
وم الصحابة التحريم فكان طاهراً ولم يرد عنهم
انهم حملوه في الاسفار سيما في الاماكن العديمة
الماء ولا ان بعضهم اخذ من عضو غيره واستعمله
فدل على عدم كونه مطهراً ولا فرق في ذلك بين كون
مستعمله محدثا او غير محدث خلافا للزفر في غير الحدث
والماء المستعمل هو كل ماء ازيل به الحدث كما اذا استعمل
من به حدث وثق بلا نيته او استعمل في البدن على
وجه القربة اي العبادة اي قصد باستعماله التقرب

الى

الى الله ولو كان مستعمله غير محدث كالوضوء على الوضوء
فهو يصير مستعملاً باحد هذين الامرين عند ابي
حنيفة واي يوسف وقال محمد لا يصير مستعملاً
الا بالقربة فلو توشأ او اغتسل وهو محدث بلا
نيته كتعليم الغير او التبرؤ لا يصير الماء مستعملاً
عنده وان كان قد ازيل به الحدث لعدم نية القربة
ثم انما يصير مستعملاً اذا زال عن البدن في الفصل
او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء لضرورة
التطهير وعند البعض لا يصير مستعملاً حتى يستقر
في مكان والصحیح انه كما ازيل عن العضو صار
مستعملاً لزال الضرورة وقوله واستعمل في البدن
احتوازيما اذا استعمل في غير كالشوب مثلاً فانه
لا يصير مستعملاً ولو كان مع نية القربة ويدخل
فيه ما يغسل يديه قبل الطعام او بعد بنية
اقامة السننة فانه يصير مستعملاً ويتفرع على
ما ذكرنا امرأة غسلك القدر او القصاع او
غسلك يدها من الوسخ او العجين او من الخبث

سواء رفع الحدث ام لا لان ثبوت حكم الاستعمال
انما هو بسبب انتقال نجاسة الاثام اليه
عليه ما في الحديث عن ابي هريرة رضي الله عنه
وقال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن
فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة
نقل اليها بعينه مع الماء او مع اخيه
فغسل يديه خرج من يديه
الماء فاذا غسل يديه مع الماء
كل خطيئة بطشت يديه مع الماء
آخر قطر الماء فاذا غسل رجلاه مع الماء
كل خطيئة مشتهار جلاه مع الماء
مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من
الذنوب رواه مسلم وذلك ان
الابنية التقرب التقرب اجامعت
وقالوا لا يبق خطيئة الا اذا غسل
الاعضاء وقد خفف ما بينه العسلى
تحت ذلك المانع الى الماء وصار
نظير نحو الاثام شرح كبير

والوتم وكذا الرجل لا يصير ذلك الماء مستعملاً
 ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود
 شيء من الامرين والآلة على قوله محمد خاصة
 في فتاوى قاضينا المحدث او الجناء اذا دخل يد
 في الاناء للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد
 الماء يعني لا يصير مستعملاً وكذا لو ادخل يده في جيب
 الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً وكذا
 الجناب اذا دخل رجله في البئر لطلب الدلو لا يصير
 مستعملاً للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجله
 للبركة ولو اخذ جنب الماء بفمه لا يريد المضضة
 لا يصير مستعملاً عند محمد وقال ابو يوسف
 لا يبقى طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح واذا
 ادخل جنب او المحدث يده في الاناء يريد الغسل
 وان ادخل الكف يصير مستعملاً كذا في الخلاصة
 وفي الظاهر اذا اغتسل في البئر نية القربة افسد
 وان اغتسل لطلب دلو ليس على يده نجاسة ولم
 يدلك فيه جسده لم يفسد عندهم جميعاً

لعدم
الاتفاق
على وجه
القربة
كبير

ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير
مستعملاً

ان ادخل اليد في الماء لطلب الدلو لا يفسد
 الماء يعني لا يصير مستعملاً وكذا لو ادخل يده في جيب
 الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً وكذا
 الجناب اذا دخل رجله في البئر لطلب الدلو لا يصير
 مستعملاً للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجله
 للبركة ولو اخذ جنب الماء بفمه لا يريد المضضة
 لا يصير مستعملاً عند محمد وقال ابو يوسف
 لا يبقى طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح واذا
 ادخل جنب او المحدث يده في الاناء يريد الغسل
 وان ادخل الكف يصير مستعملاً كذا في الخلاصة
 وفي الظاهر اذا اغتسل في البئر نية القربة افسد
 وان اغتسل لطلب دلو ليس على يده نجاسة ولم
 يدلك فيه جسده لم يفسد عندهم جميعاً

منع من ان لا يفسد لان القربة
 من غير ان لا يفسد لان القربة
 من غير ان لا يفسد لان القربة

اقول وكذا لو دلكه لازالة الوسخ ولو غسل المحدث
 غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملاً
 وكذا اذا غسل ثوباً او اناؤ طاهر وان ادخل الصبي
 يده في الماء وعلم ان ليس بها نجاسة يجوز التوضوء
 به وان شك في طهارة ثيابه يستحب ان لا يتوضأ به
 وان توضأ به جاز هذا اذا لم يتوضأ به فان توضأ
 به نأياً اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير
 مستعملاً اذا كان عاقلاً لانه نوى قربة معتبرة وان
 انتضح من غالة الجنب في الاناء لا يفسد الماء
 اما ان سال فيه سيلاناً فانه يفسد وعلى هذا
 حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسد
 ما لم يغلب عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز
 الانتفاع به وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي الدواب
 وكل اهاب دبع فقد طهر بقوله وم اما اهاب
 دبع فقد طهر والاهاب اسم للجلد قبل الدبع
 واذا طهر جازت الصلوة معه ملبوساً او
 مفروشاً او محمولاً الاجل المختار لئلا نجاسة

بمسئل او زينة

وفي نسخة من نسخة
 لم يبق من نسخة
 فقال هلا افسد اهاباً
 فقالوا انما يفسد اهاباً
 فقالوا انما يفسد اهاباً

عينه والآدمي لكرامته وذكر في الشرح اي فشرح
 الاسيحياتي وفي بعض النسخ صرح بكل حيوان
 اذا ذبح بالنسبة طهر جلده وجمده وشحمه وجميع
 اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكول اللحم او غير
 مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول
 الفصل جلد الآدمي اذا وقع منه مقدار ظرف في الماء
 يفسد الماء لانه نجس وفي الحاقانية كل مكان سوره
 نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكاة وقد قدمنا الكلام
 عليه والاصح طهارة جلده دون لحمه وعن محمد
 جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب الميتة
 وعظمها وقرونها ^{بغير شئ} وشعرها وصوفها وظلفها
 وضررها وكذا حافرها ومخالبها وكل ما لا تحل الحيوان
 منها طاهر مطلقا اذ لم تكن عليه دسومة لما روى
 عن عبد الله بن عباس قال انما حرم رسول الله
 ومنه الميتة لحرها فاما الجلد والشعر والصوف
 فلا بأس به والكلام عليه مستوفى في الشرح واما
 جلد الفيل فيطهر بالدباغة كسائر السباع وعظمه

طاهر

طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا عند محمد فانه عند
 الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه
 بشئ وروى عن محمد امارة صلت وفي عنقها قلادة
 عليها سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلواتها
 لطهارة هذا الاشياء وكذلك من الانسان وعظمه
 طاهر في الصحيح فيجوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر
 المذهب وعن محمد انرا لا تجوز اذا زاد على قدر
 الدرهم وذكر الشيخ الامام الاسيحي بكسر الهاء
 واسكان السين المهمل بعد هاء باء موحدة والفاء
 ثم نون ساكنة وكاف منسوب الى اسبانية قرية
 من قرى اسيجاب في شرحه الشجباب اي فروه
 اذا اخرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع يودي
 الميتة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه نجس بعد
 الدباغة بالودك فيطهر بالغسل ثلاثا مع العصر
 وان علم انه مدبوع بشئ طاهر جازت الصلوة
 به وان لم يغسل وان شك انه مدبوع بشئ نجس او
 بشئ طاهر فالافضل ان يغسل ليزول الشك

اي كروان الشجباب

ان كان لم يغسل جازي بناء على ان الاصل الطهارة و
الدباغة وهي ما يمنع النقي والفساد عن الجلد على
خبري حقيقة وحكمة فالحقيقة ان يدبغ بشئ
طاهر من الادوية المعدة للتدبغ كالعصص والبخة
والشبه والملح والقرظ ونحوها وغيرها ولو اصابها
الماء بعد الدباغة الحقيقة فابتل لا يعود نجسا
واما الحكمة فان يخرج الجلد عن حكم الفسك
ويزيل النقي عنه من غير استعمال شئ من الادوية
بل اتما بالترتيب اى جعل التراب عليه او جعله
في التراب او بالشمس اى وضعه للشمس او
بالقائه في الريح فتزول رطوباته بهذه الاشياء
ويصير مدبوغا طاهرا ولكن لو اصابه بعد الدباغة
الحكمة ماء فعلى اى حنيفة في عوده نجسا
روايتان في رواية يعود نجسا لعود الرطوبة
وفي رواية لا يعود نجسا لانه هذا رطوبة
ظاهرة غير تلك الرطوبة بات النجاسة التي
كانت فيه وكذا حكم الثوب اذا اصابه منى

ولا يفتح القاف والراء هو ورق التل
يدبغ به الثياب شجيرة عظيمة

لان المقصود من الدباغة ازالة
الرطوبات ومنع الفساد وقد
حصل بالشمس او الريح او التراب
فيظن ان شئ كبير

ففر

ففر كتم اصابه الماء وكذلك الارض اذا اصابها
نجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا البئر اذا جفت
فقارت ثم عاد ماؤها في كل من هذه المسائل روا
نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي
المنى العود وقوله وفي فتاوى قاضي خا
ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا غير صحيح بل
المذكور فيها في فصل البئر الصحيح انه طاهر
ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط
الاظهر ان لا يعود نجسا لانه الزائل لا يعود نجسا
بل اسبب جديد **فصل في البئر** واذا وقعت
في البئر نجاسة نزلت اى اخرج ماؤها
وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فلا
يحتاج الى غسلها او بشئ آخر وان وقعت
فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار
يخرج منها عشرة دلو الى ثلثين ما روى عن
انس انه قال في فارة مانت في البئر فاخرج
من ساعتها يخرج منها عشرة دلو او اقل

يتان في عودها

وذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه
وانما حكم بطهارته بانها بالنقص على
خلاف القياس فاذا اصابه الماء
قال مورد النص وهو حال البئر
بخلاف الجلد والارض والبئر فان الحكم
بطهارتها مطلق وموافق للقياس
لزال اثر النجاسة شرح كبير

والماء العالي غير معلوم انه
عيني الاول بل الغالب انه
غير فلا يكون نجسا
شرح كبير

في بيان قوله درهم حيث لم يذكر

طريق الایجاب والثلاثون بطريق الاستحباب
والعبر هو الدلو الاوسط وهو ما يسع صاعاً
من الحب المعتدل وان مات فيها حامة او دجاجة
وسور او مما قاربها في الجنة يخرج منها اربعون
دلو او خمسون كذا في الجامع الصغير قال في
الهداية وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوة
الى ستي حديث ابى سعيد الخدري انه قال
في الدجاجة اذا ماتت في البئر يخرج منها اربعون
دلو وهذا البيان الایجاب والخمسون بطريق
الاستحباب وان ماتت فيها شاة او كلب او ادى
يخرج جميع الماء لما روى عن ابن سيرين انه رنجباً
وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فخرج
وامر به ان يخرج وكذا يخرج جميع الماء ان استخرج
الكلب او الخنزير حياً وان لم اى ولو يصب فيه الماء
لا ان الخنزير نجس العين وكذا الكلب وفي رواية
ليس بنجس العين فاما يصب فيه الماء لا يجب نحره
كما في سائر السباع وقيل عندهما نجس العين

في رواية

وعند ابى حنيفة لا وقد استوفينا ذكر الاختلاف
في الشرح وكل حيوان سوى الكلب والخنزير على ما ذكره
اذا اخرج حياً وقد اصاب الماء فيه فانه ينظر ان كان
سور طاهر او لم يعلم ان عليه نجاسة لا بنجس الماء
ولكن لا يتوضأ منه احتياطاً لاحتمال انه كان
عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع ومع
هذا ان توضأ جاز لان الاصل عدم ذلك الا
ما كان غالباً كما قالوا في الفارة اذا هربت من
الهرق فسقطت في البئر نجسة الغلبة البول منها
عند الخوف من الهرقة وان كان سور نجساً يخرج
كله لتنجسه بسور والظاهر وجوب الترح فيما
سور نجس سواء اصاب فيه الماء او لم يصب على
ما اختاره قاضى وحققناه في الشرح وان كان
سور مكرهاً يخرج منها عشرة دلاء ونحوها استجاباً
كذا في الخلاصة احتياطاً وان كان سور مشكوكاً
يخرج كله ايضا لذهب الشك كذا روى عن ابى
يوسف في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافاً

في بيان قوله درهم حيث لم يذكر

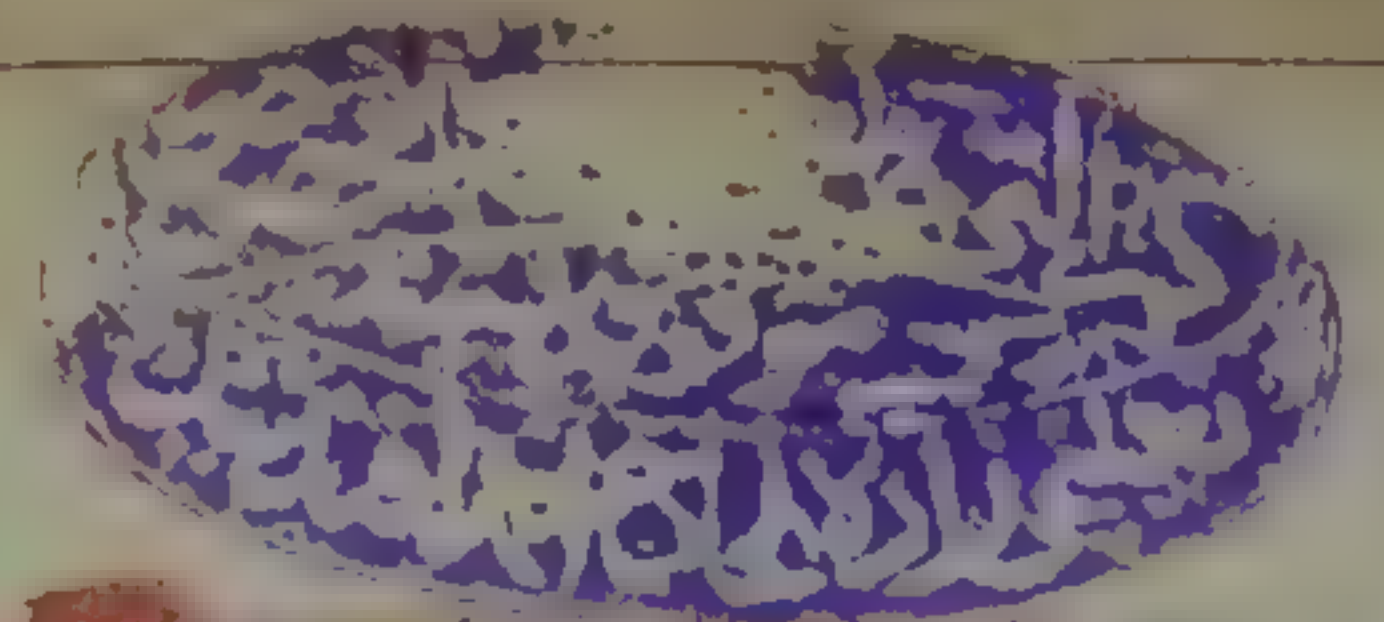
الخنزير والكلب وسباع
البهائم

كالهرقة والدجاجة الخلالة
وسباع الطيور وسور
ما يسكن في البيوت

كالخار والبغل

وان انتفخ فيها الحيوان الواقع او تفسخ نزع
 جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان
 او كبر بعد ان كان تمام يفسد الماء وكذا لو وقع
 فيها ذئب الفان وخم لا انتشار النجاسة في
 جميع الماء وان وجدوا فيها فان ميتة ولا
 يدرون انهم ماتت وقعت ولم تنتفخ لعادوا
 صلاة يوم وليلة اذا كانوا توضعوا منها في ذلك
 اليوم واللييلة وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها
 في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او تفسخت
 اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا لها اي ما ادركها
 بوضوئهم منها في الزمان المذكور وغسلوا كل شيء
 اصابه ماؤها في يد عند ابي حنيفة وقالوا
 ليس عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء حتى
 يتحققوا انهم وقعت لاحتمال انها وقعت
 تلك الساعة فماتت او كانت ميتة مستنخة او متفستخة
 وقعت بريح او غير ولا يحنيفة ان يكون في
 البئر سب ظاهر لم يترافى يحمل عليه احتياط

وذلك لان الحوادث تضاف الى اقرب الاوقات
 عند الامكان واليقين لا يزول بالشك
 والطهارة كانت متيقنة ووقع الشك
 في ذوالها قبل الاطلاع وصار كمن راي
 ثوب نجاسة لا يدري متى اصابته
 شرح كبير



والانتفاخ او التفسخ يدل على المدة فقدير
 بثلث باعتبار الغالب واذا وقعت بعرة او برتان
 في البئر من بئر الابار او الفم فاخرجت قبل الا
 فراق في البئر لم يتنجس البئر فاذا اخرجت بعد
 الافراق يتنجس البئر فهذا السحسان والقياس
 ان يتنجس على كل حال لان هذه النجاسة وقعت
 في ماء قليل فينجسه كما لو وقعت في الوعاء
 لدفع المرح لان ابار الفلوات ليس لها اعطية
 والمواشي تبع حو لها والرياح تبع فجعل القليل
 عضو دون الكثير وان وقعت اي البعرة في
 البعرتان في اللبي وقت الحلب فاخرجت حين
 وقعت ولم يبق لها اثر لم يتنجس اللبي ايضا كما
 لم يتنجس البئر وهو مروي عن علي رضي الله
 عنه وان وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها
 في سائر الاوانى فتنجس في الاصح لان الضرورة انما
 هي في زمان الحلب لان من عادتها ان تبع ذلك
 الوقت والاحتراز عنه غير ولا كذا غيره وروي

شرح
 كبير

وفيه اشارة الى ان حكم ابار الامصار
 خلافاً لذلك وقال التمر تاشي الاصح
 التسوية بين ابار الفلوات والسوت
 وان اخرجت بعد التفتت يتنجس
 والقياس ان يتنجس على كل حال
 لانه بمنزلة نجاسة وقعت في ماء
 قليل فينجسه كما لو وقعت
 في الاناء صح

عن ابي حنيفة البصرة اذا كانت يابسة لم تفسد
 الماء اى ماء البئر ما لم يستكثره الناس لعموم البلوى
 وفيه اشار الى ان الرطبة ليست كذلك وفيه
 ان احدا كثيرا ان يستكثره الناظر وهو الصحيح
 وقيل ان لا يخلو كل دلو من بعر او بعرتين وعن محمد
 ان يأخذ ربع جدر الماء وفي الرطبة والمنكسرة
 اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم اقر فيها
 بالنجس وبعضهم سوى بين الرطبة واليابسة و
 المنكسرة والصحيح وهو مختار صاحب الهداية
 لتحقيق الضرورة في الجميع والارواح بمنزلة المنكسرة
 المتخلخل والرخاوة فيها وكذا الحشاء واكثر المشايخ
 على انه تعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى
 ان كان في ضرورة والبلوى لتعسر الاحتراز
 ووقوع الخرج كآبار الغلوات الغير المحفوظة
 الكثيرة الطارق لا يحكم بالنجاسة وان كان
 الاحتراز غير متعسر كآبار البيوت والاماكن
 المحفوظة القليلة الطارق فهي بمنزلة الاناء

لشروع النجاسة في الماء للرطوبة و
 للرخاوة في المنكسر بخلاف الصحيح
 ايا بسو كبر

و في الكافي قال لا فرق بين الطيب واليابس
 والصحيح والمنكسر والزوت والخث
 والبعر لانه الضرورة تشمل الكل انتهى
 سمي

لا يعنى فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان
 يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة
 والبلوى فينظر الى ما هو فيه والوقت اذا كان صلبا
 فهو بمنزلة البعر في الحكم وان وقع خرو الخامة او
 العصفورة في البئر لا يفسد الماء لانه طاهر وهذا
 مذهبنا خلافا للشافعي وان وقع خرو الدجاجة
 فسد لانه نجس غليظ وكذا ما يشابهه وخرو البط و
 الاقرب بمنزلة خرو الدجاجة وخرو الخفاش و
 بوله لا يفسده للضرورة وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه
 من الطيور فانه طاهر عندها في رواية خلافا
 لمحمد وهو يناقض قوله فيما تقدم وقال محمد
 كلاهما طاهران وقال بعضهم روي عن ابي حنيفة
 وابي يوسف ان زرق سباع الطير نجس بنجاسة
 مخففة لا يفسد الثوب الا اذا فحش وفسد
 الماء وان قل كسائر النجاسات الخفيفة
 ولا يفسد الماء الكثير ما لم تغيره كسائر النجاسات
 وفسد الاواني وان قل لا مكان صوتها عنه

يعنى او زمان

وليس فيه ضرورة لا مكان
 الاحتراز كبر
 الا على خلاف البئر الطيار فان فيه
 ضرورة لانه يذرق من الهواد كبر
 يعنى بول ما يقكل وخرو ما لا يؤكل لحمه
 كذا الذي هنا مع الصحيح كبر
 فان حكمه بخلاف الغليظة في
 الشيايب دون الماء
 كبر

سنة اربع مائة

الا اذا كفت

في قول من هذا الجواب ان يكون في الطهور

ولا يفسد ماء البئر تعدد صورها عنه وان بالث
شاة او بقرة او غيرها مما يؤكل لحمه في البئر يتنجس
لانه خفة نجاسة لا تظهر في الماء ويمكن صورة البئر
عند ذلك الا عند محمد لانه طاهر عنده وان قطرت
دم او خرق البئر ولو قطرة واحدة يخرج ماء البئر
كله للنجاسة في الذخيرة جنب يخرج من البئر دلو او صب
على راسه ثم استقى دلو اخر فثقا طر من جسده
في البئر لا يتنجس البئر وان قدر ان الماء المستعمل نجس
للضربة اذ في التخرز عنه في هذه الحالة خرج وان
وقع جنب او محدث في البئر او دخل فيها لطلب
الدلو لم ينو الفسل او الوضوء قال ابو حنيفة
في رواية الرجل جنب والماء نجس فالوا لانه باول
ملاقاة الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فيلحق
بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عن الحديث
فيقع على جنبه وقال في رواية اخرى يخرج من
الجنبه اذا كان تمضمضا واستنشق ثم انه يتنجس
بنجاسة الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يجوز له

لان ما في البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا لم
يكن عشرة عشر وقد تقدم ان القليل
يتنجس بوقوع النجاسة وان لم يظهر
الشرع

ان يقرأ القرآن لم يخرج من الجنبه وقال في الهدية
وعنه ان الرجل طاهر لانه الماء لا يعطيه حكم الا
استعمال قبل الانفصال للضرورة وهو اوفق
الروايات عنه استغنى وهو الاصح وقال ابو يونس
يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة
العضو ولم يوجد فلم يظهر الرجل وجع فاما الماء
لم يزل به حدث ولا استعمال للقرية فبقى كما كان
وقال محمد كلاهما طاهر وانما طهر الرجل لم يخرج
عن الحدث والماء لانه لم يقوم به فبه لعدم النية
هذا كله اذا لم يكن على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقة
وان كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقة
او كان مستنجيا بغير الماء يتنجس الماء بالاجماع
ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض
فهي كالجنب وان كان قبله فكالطاهر غير المحدث
ولو وقعت في البئر اكثر من فارة فقد روي
عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزح عشرة
دلو او ثلاثون فحكم الاربع حكم الواحدة

الرجل جنب والماء طاهر لان
ابا يوسف

وال

وان كانت الفارات الواقعة خمسين
اربعون دلو او خمسون الى تسع فحكم الزائد
على الاربع الى التسع حكم الدجاجة فاذا كانت
الفارات عشرين ينزع ماء البئر كله بمنزلة الذهب
وعن محمد الفارات اذا كانت كهيئة الدجاجة
ينزع اربعون وفي المرتين ينزع كل الماء
كذا في التجسس هو اقيس من قول ابي يوسف الا
لا يكون مراده الصفار التي الخمر منها قد
الدجاجة ونحوها فلا خلاف في الحقيقة
وان كانت البئر معينا لا يمكن نزحها الا بخرج
عظيم خرجوا مقدار ما كان فيها من الماء
وقت ابتداء النزع ثم ان المشايخ اختلفوا
كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم تحفر
حفيرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخص
في نزع الماء حتى تملأ الحفيرة وهو مروي
عن ابي حنيفة وابي يوسف قال بعضهم
وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا يحكم به ذوا

عدل

عدل من اهل البصرة بالماء فيخرج منها بحكمهم
فان قلنا ان ما فيها ذلك الوقت الفدلو مثل ان نزع
ذلك وهذا شبه بالفقه قال في الهداية وفي الكافي
هو الاصح وروى عن محمد بن ابي نوح من مائة
دلو الى ثلثمائة دلو وانما اجاب بذلك بناء على
كثرة الماء في آبار بغداد كذا في البسوط والروى عن
ابي حنيفة انه اذا نزع منها مائة دلو يكفي وهو بناء
على آبار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية وهذا
اي اعتبار غالب آبار البلد ايسر على الناس واعتبار
قول العدلي لحوط واذا نزع بوقوع الفات عشرة
دلو او ثلثون طهر الدلو والاشاء بالكسر والمد
هو الجبل وكذا تطهر البكرة ونواحيها ويد المستقي
تبع الطهارة البئر وكذا في كل موضع نزع مقدار
ما وجب وفي وجوب نزع الكل اذا وصل الى
حد لا يملأ نصف الدلو كان نزحاً للكل ويحكم
بطهارة البئر وتوابعها ذكره التوازي وذكر قاض
خان انه اذا بقي مقدار ربع او زرع ابي يصل الى

مطلب
ببر وجب في نزع اربعين دلو او ثمانين دلو او مائة
عشرين دلو او مائة عشرين دلو او مائة عشرين
الدرك وكذلك الثوب ان تخرج من حياض
على غلظت ثلث مرات فاضحى

طاهراً وطهوراً وهو اق سَع وذاك احوط و
 لو نوحوا بدلو مخرق ^{فله} فان كان يخرج فيه اكثر
 من نصفه فهو بمنزلة الصحيح ذكره البرازي ايضا
 وموت ما ليس له دم سائل في الماء لا ينجس الماء ولا غير
 اذ امان فيه كالبق اي البعوض والذباب والذئب ^{حيوان دمه اولن الدم ذكره}
 بجميع انواعها والعقارب والحنافس ^{من يوجبه} والحلق
 ما شبه ذلك من الفراش وصغار الحشرات
 وكذا موت ما يعيش في الماء اذ امان فيه في الماء
 او وقع ميتا فيه لا ينجسه كالسرم والصفدع
 المائي والسرطان فالحية المائية وان ماتوا في غير
 الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل اما السمك
 فانه لا ينجسه بخلاف واما الصفدع اذ امانت
 في القصير ونحوه فقد اختلف المتأخرون في كونه
 يفسد او لا قال المص ^{ما عد الماء} واكثرهم على انه ينجس قال
 في الهداية لانعدام المعدن وفيها وفي الكافي وقيل
 لا يفسد وهو الاصح لانه لا دم فيه لانه الدموي
 لا يعيش في الماء وفي الهداية الصفدع الجري والبري

وقال الشافعي ينجسه لان الخمر لا يطريق الكوفة
 آية النجاسة وتناقوله صلى الله عليه وسلم في السليمان
 يا سليمان كل طعام وشراب وقعت
 فيه دابة ليس بها دم فانت فيه فهو حلال
 اكلم وشرب ووضوه رواه الدارقطني
 والحمة لا تستلزم النجاسة كالتراب
 شرح طحا

سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن
 ثم المائي ما يكون تولده وشواه في الماء فطير الماء يفسد
 الماء اذ امانت فيه في الصحيح وكذا غير الماء بالطريق الاولى
 وذكره الاسيحياني في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل
 حبه اذ امانت في الماء لا ينجسه وان اشبع او فسخ لا ينجسه
 فانه يكره شرب ذلك الماء اما الحية البرية اذ امانت في الماء
 يفسد الماء وهو مروي عن محمد لا احتياط الاجراء
 المحرم اكلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وباحتمل
 فيه تناوله الحرام يكره تناوله وفي التجميع لو كان
 الصفدع اي البري دم سائل يفسد ايضا ومثله لو
 ماتت حية برية لادم فيها في انا لا ينجس وان كان
 فيها دم ينجس وقول المص وكذا الحية المائية اذ امانت
 كبير لها دم سائل مبنى على غير الاصح والصحيح عدم
 التنجس لان ما فيها ليس بدم حقيقة اذ الدموي لا
 يعيش في الماء على ما تقدم عن الهداية والكافي
 وكذا الوعنة اذ اكانت كبيرة اي حيث يكون لها دم
 سائل فانها تفسد الماء لما تقدم في الصفدع

وانواع الاسرار خمسة متفق على
طهارته ويتفق على نجاسته ومكرهه
ومشكوك ومختلف فيه شرح كبير

البري والحية البرية ثم الضفدع المادى هو الذي يكون
بين اصابعه شدة والبري بخلافه **فصل في**
الاسرار هي جمع سور بالهزة والمراد به ما يبقى بعد
غرب الشارب وقد يطلق على بقية الطعام سور
الادنى طاهر بالاتفاق سواء كان مسلماً او كافراً او
جنباً او حايضاً او محدثاً او طاهر من جميع الاحداث
الا لو تنجس فيه بخرا او غيرها فشرب من فوراً يتنجس
سوره ولو كان بعد ما ردد ريقه في فيه وذهب
الاثر فلا يتنجس سوراً عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلافاً لمحمد وكذا سور ما ينفك لحمه من الجوان طاهر
بالاتفاق كالابل والبقر والغنم لتولد اللعاب
من لحم طاهر اما سور الفرس فعن ابي حنيفة
فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما
قاله المصنف انه في رواية نجس ليس منها ولم ان
لغير المصنف بل في المحيط في رواية قال اجت الى
ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثوري عنه وفي
رواية هو مشكوك كسور الجمال وفي رواية

لان السور ياخذ حكم اللعاب لاختلاطه به
ولعاب الانسان طاهر في قوله من لحم
طاهر انما يتنجس لكرامته لا لنجاسته وقوله
تطهر انما للشركاء نجس الماد انهم ذوو
نجاسة معنوية وهو الشرك او انهم
متلبيسون بالنجاسة لعدم تطهرهم
من النجاسة ببلغة في تلبسهم بها وليس
المراد حقيقة بجملة ذواتهم بالاجتماع
حتى لو حمل كافر غير ملوث بجملة
وصلة به جازت صلوة كالو حمل جنباً
او حايضاً شرح كبير

ومعنى الشك تعارض الادلة بين الطهارة
والنجاسة كذا في التبر

وهي رواية الحسن عنه انه مكروه كل شيء والمراد كراهة
التحريم وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة انه
طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان
كراهة اكله لكرامته لا لخبث فيه واما عندنا فهو
طاهر بلا شك لانه مأكول اللحم وبه اى يكون طاهر
من غير كراهة اخذ بعض المشايخ بكل المتأخرين
وسور الكلب والخنزير وسائر سباع البراهم نجس
بالاتفاق علماً ان التولد من لحم نجس خلاف المالك
في الكل والشافعي واحمد في الكلب والخنزير
وسور سباع الطير كالصقور والبازي والشاهين
ونحوها وسور ما يسكن في البيوت من الحشرات و
غيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفار و
الدجاجة المخلاة اى المطلقة غير المحبوسة
والهرة مكروه اى يكره التوضؤ به عند وجود
غيره وكذا شربه كراهة تنزيه وقيد الدجاجة
بالمخلاة حتى لو كانت محبوسة بان كانت في مكان
ورأسها وعلقها وماؤها خارجة بحيث لا يصل

يكونه آلة الجهاد وكذا اعداء الله لا كراهة
فيه فيكون نكاحه متولداً من لحم طاهر
كلها ب الادنى فكذا سور كبر

او البدن شيء من التور المكروه لا يمنع جواز
 الصلوة وان خشى ولو كان بحيث يعد كثيرا
 فاحشاً لانه طاهر الا انه يكره الصلوة معه كما
 يكره الوضوء به واكله وشربه ويكره ان يدع الهرة
 تلحس بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح ان
 مراعاة تنزيهه على ما اختار الكرخي وقيل تحريم على
 ما اختار الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن
 شيء من التور المشكوك لا يمنع جواز الصلوة
 ايضا وان فحش وروى عن ابي يوسف انه قال
 يمنع ان فحش بناء على انه نجس نجاسة خفيفة
 والصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته
 بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان اصاب الثوب
 والبدن شيء من التور الجسيمي جواز الصلوة
 اذا زاد على قدر الدرهم والا صل فيه اي فيما يمنع
 جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قد
 الدرهم او دونه ففي عفو لا يمنع جواز الصلوة
 عندنا وعند زفر والشافعي يمنع جواز الصلوة

لان النجس موجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير وكما في النجاسة الحكيمة ولنا ان القليل عموماً
 اذا الاستحباب بالجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان الحرز عن القدر القليل متعذر
 والتقدير بالدرهم مروي عن عمر وعلي وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالراي فيحمل على السماع واما
 النجاسة الحكيمة فانها لا تنجز فينعى عن مقدار معلوم منها ولا يخرج في ازالته بخلاف

وان قلت وكذا عند مالك واحمد ولكن ينبغي ان
 يغسل وان كانت اي ولو كانت النجاسة اقل من قدر
 الدرهم على ما تقدم في الادب حتى ان الثوب او البدن
 اذا اصابه من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم
 ولم يغسله ثم اصابته منها مقدار ما لو جمعت بذلك
 النجاسة اي مع تلك النجاسة التي اصابته او لا يصير المجموع
 اكثر من قدر الدرهم منعت تلك النجاسة جواز
 الصلوة بالاجماع وقد روي عن ابي حنيفة انه غسل
 ثوبه من قطعة دم اصابته لزيادة ورع ومخافة فظنه
 على آداب الشريعة ودقائق التقوى ثم الدرهم المقدار
 به هو الدرهم الكبير الشهيل بكسر الشين منسوب
 الى شهيل اسم موضع وهو مثل عرض الكف اي مقعر
 الكف وهو داخل اصول الاصابع وقال الفقيه
 ابو جعفر الهندواني يقدر بالوزن بالدرهم الوزني
 وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً في النجاسة الجسدية وان
 الجرم والجسد كالعدنة ولحم الميتة ونحوها ويقدر
 بالبسط والعرض المذكور في النجاسة الرقيقة التي

الحقيقة فافترق

انها اذا كانت اقل من قدر الدرهم
 يستحب غسلها وان كانت قدر
 الدرهم تجب وان زادت يفرض

لانا المانع حمل النجاسة الى ثوبه
 على قدر الدرهم في الصلوة وهو
 موجود ولو حصلت الاصابة
 في ثوبين او في مكانين كبير

ولا يلزم من قوله ان يغسل ليس
 يفرض ان لا يغسل فانه ان تقدم
 فيه دليل الوضوء لم ينضم فيه دليل
 السنة او الاستحباب والمتن
 لا يترك سنة ولا استحباب لغیر
 ضرورة فكيف من هو من اعيان
 المتقين شرح كبير

واخذ التقدير من موضع الاستحباب
 قال الشيخ استحقوا ذكر المقام
 في مجالسهم فكانوا عنه بالدرهم
 الا ان التقدير من حيث السنة
 ليس مطلقاً بل التقدير بقوله الفقيه
 ابو جعفر شرح كبير

لا جرم لها كالبول والخمر والدم المايح ونحوها فالعبر
 في الكشيف وزنا ذات الجاسة وفي الرقيق محلها
 وان اصابه او الثوب دهن نجس هو اقل من قدر
 الدرهم وقت الاصابة ثم انسط بعد ذلك حتى صار
 اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة
 فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقاد
 بعضهم يعتبر وقت الصلوة وح يمنع الصلوة وبه
 اي بالقول الثاني يؤخذ المشايخ المتأخرون لان
 مسابقة الجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم
 وما صلي به قبل الانساط جاز لعدم القدر المانع
 في ذلك الوقت وان اصاب الدهن النجس الجسد الجلد
 تشرب اي سرت الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده
 في السمن النجس او غيره من الادها ان النجاسة او المواق
 اذا اختضبت بالخناء النجس وغيره من الخضابات
 النجسه او الثوب اذا صبغ بالصبغ بالكسر النجس
 ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلاث مرات طهر
 الجلد من النجس المشرب والثوب من الصبغ النجس

واليد من الدهن النجس والخضاب النجس وان بقي
 اي ولو بقي اثر الدهن من الرسومة في اليد والجلد
 واثر الصبغ في الثوب واثر الخضاب في اليد لان
 الاثر يشق زواله لا يضر بقاءه هو واما تشرب الجلد
 من الدهن فهو عفو لذلك وذكر في المحيط بطهر الثوب
 اي المصبوغ بشئ نجس شرط ان يغسل حتى يصفو
 الماء ويسيل منه الماء الابيض اي الخالص من لون
 الصبغ وكذا قاذضه خان في خضاب اليد ينبغي
 ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون
 الخناء وان غسل اي ولو غسل الاشياء المذكورة
 بالماء بغير حوض ولا صابون ونحوهما فانها تطهر
 اذا لم يبق في المألون الا يرى ان ما روي عن ابي يوسف
 في تطهير الدهن النجس المتنجسة اذا جعل الدهن
 في اناء فصب عليه الماء فبعثوا الدهن على وجه الماء
 فرفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا
 فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن خلاها
 لمحمد والفتوى على قول ابي يوسف وذكر في الزخيرة

اصنف

ذلك لان الشقة انما تفجد اذا كانت
 العين لا تزول بالماء فاما العين
 يوجب في الماء فهي تزول فيلزم جلد
 الشقة الى حبة العفوق
 النجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط
 في إزالة الاثر بشئ آخر غير الماء
 بل وان غسل الى سرج كسب
 ويجوز بيع الرهن النجس اذا لم يكن
 نجس العين بل كان لغو سمع
 في تطهير الرهن النجس ولو نجس
 العسل فطهره ان يصب فيه
 ما يقدر فيفلى حتى يعوق الى مكانه
 وسنن الدبسي ب

رجل ادهن رجله ثم توضأ وغسل رجله فلم يقبل
الى جمل الماء جاز وضوءه لانه الغرض القل وهو
اسالة الماء وقد حصل ثوب مبطا اصابه في ظهارته
نجاسة اقل من قدر الدرهم فنقلت الى بطائنه
فصار الجسد باعتبار الموضعين اكثر من قدر الدرهم
يمنع ذلك الجسد جواز الصلوة عند محمد لان البطانة
مع الظهارة في حكم التوبيي وعند ابي يوسف
لا يمنع لانها في حكم ثوب واحد ولو نفذ الجسد في
الثوب الواحد الى الوجه الآخر لا يضر فكذا هذا
وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق
والاول ان يؤخذ بقول ابي يوسف في المضرب و
يقول محمد في غير المضرب لانه المضرب يصير ثوبا
واحدا واذ الف الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر
يا بس فظهرت ندوة اي ندوة المبلول على الطاهر
ولكن لا يصير طبا بحيث يسيل منه شيء بالعصر
بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر
اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير نجسا والمراد

94 من المبلول المبلول بالماء لا المبلول من النجاسة كالمبلول
فان الطهارة لو لم في المبلول بالمبلول فظهرت في المنداق
بتنجس على ما حققناه في الشرح وكذا المراد ان يظهر في
الثوب الطاهر اثر النجاسة من لونا او ريح فلو ظهر
شيء من ذلك تنجس وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس
ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت
رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا يتنجس وكذا
لو كان الثوب مبلولا والارض يابسة نجسة لا
يتنجس الثوب مالم يظهر فيه عين النجاسة وكذا ان
نام على فراش نجس فعرف وابتل الفراش من عرف
فانه ان لم يقبل بلل الفراش بعد ابتلاله بالعرف جسد
لا يتنجس جسده وكذا اذا غسل رجله ومشي على
لبس نجس فابتل اللبس لا يتنجس رجله وكذا ان مشى
على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت الارض
من بلل رجله واسود وجه الارض ولكن لم يظهر في
المبلول المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله
وحازت صلاة لعدم ظهور عين النجاسة في

جميع ذلك واما ان صارت الارض طينا رطبا
 من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فينجس
 رجله ولا يجوز صلوة من لم يفسلها ان كان قد راها نفا
 وقال في الذخيرة في رجل رمدت عينه فرضت بكسر اللام
 فاجتمع رطبا بينهما وهو رشح ابيض يجتمع في
 المايق اى في جانب العين مما يلي الانف قال يجب ان يتكلف
 في اتصال الماء بعينه الى ماتحت الرضوان لم يضر اتصاله
 كما يجب ان يتكلف في اتصال الماء الى المايق في حال
 الصحة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء
 والغسل اذا صب الرجل وهما في اذنه فكث في
 دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لان
 الدماغ ليس محل التجاسة وكذا ان خرج من انفه
 فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه
 الوضوء قيل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد
 الوصول الى الجوف وهو محل التجاسة وان دخل
 ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه
 فلا وضوء عليه وكذا اذا عاد من اذنه وهن

اقول فدينزل من الدماغ الى الخلق
 من غير ان يصل الى الجوف
 كما في البغم فينبغي ان اذا علم
 ذلك لا ينقض
 ربه كبر

المائل

المائل وان كان محلها نواقض الوضوء كونهما كان
 ما يوجب الوضوء يكون نجسا ناسبا ذكرها في مباحث
 التجاسة اما بعدها فليس الا يحض استنظاره وهو
 قوله الفرقة اذا برزت وارفع قشرها وهو الجلد
 الذي كانت تحته المادة ولكن اطراف الفرقة موصولة
 بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح
 فانه منفصل غير متصل باللحم فتوضاء صاحب الفرقة
 فوق ذلك الجلد المرتفع جان وضوءه وان لم اى ولو
 لم يصل الماء حال الوضوء الى ملقته اى ماتحت الجلد
 لانه ماتحت باطن وهو باطن موصوف بغير الظاهر
 ولو توضاء الرجل ثم خلق راسه او حبيته او
 فلم يظفر لم يجب امر الماء على تلك الاعضاء
 وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم
 النائم فهو طاهر سواء كان متخللا من الفم او
 مرتقيا من الجوف وذكر في المحيط انه ان جف ونقي
 لانه اى رشح اولون فهو نجس وقال في الملتقط
 هو طاهر الا اذا علم انبعثه من الجوف وهو

انما ان تغيب الوجه او اللون دليل انه من الجوف
 وانما اذا علم انه من فوقه ونحوها فلا خلاف ان
 نجاسة الكلام فيها اذا علم ذلك نجاسة

النجاسة
 وجب الاول ان الغالب كونه من البغم وهو طاهر
 مطلقا عند هذا خلافا لابي يوسف
 وجب الثاني ان ساكان متغيرا فالظاهر
 كونه من المعدة وما خرج منها نجس
 واستثنى وهذا البغم للزوجة وهو
 ليس كذلك على انه نجس لان يكون
 من فوخته ونحوها ايضا كبر

مناسب لما في المحيط وهو الاحوط واما الجحاسة الخفيفة
 كقول ما يؤول لجمه فانها مقدرة في منع جواز الصلوة
 بالكثير الفاحش الذي تستفهمه الطباع السليمة او
 طبيعة المستلبه وروى عن ابي حنيفة انه مقدر
 بشيء شبر هكذا في جميع الشئ والصواب انه يقدر
 الى رواية عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة وفي رواية
 عن ابي يوسف ايضا انه مقدر بزراع في ذراع وروى
 عن محمد بن يعقوب بالربع وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا
 وصححه في الهداية والخاف لانه لا يقع اقيم مقام
 الكل في كثير من الاحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية
 اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب
 الذي اصابته تلك الجحاسة وقال بعضهم يعتبر ربع
 الموضع الذي اصابته ان كان ذلك الموضع ذنباً
 فربع الذيل هو المعتبر في المنع وان كان ذنباً
 او كذا فربع ذلك وكان القائلين بهذا ارادوا
 به ربع تلك الثوب الشامل للبدن كله وقد روي
 بعضهم بربع ثوب يحوز به الصلوة وهو ما يستر

وهذا هو الاصل المروي عن ابي حنيفة
 المستلب به حتى روى انه كره وقال الفاحش
 يختلف باختلاف طباع الناس
 كذا قال ابن هشام في شرح الهداية
 كبير

لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من
 الاحداث شرع ابي حنيفة الشرط الثاني
 وهو الطهارة من الجحاسة كبر

فالاو اسم ولا تحق والثاني صفة و
 التحق والاول استعمال مخصوص
 بالجحاسة الذاتية لا يستعمل في ما تعرض
 له الجحاسة الا بمبالغة لقوله تعالى انما الشر
 نجس والثاني يستعمل في الذاتية والعرفية فهو
 اعم مطلقاً فيقال الخوا العذرة نجس والعرفية فهو

والخزير نجس بالفتحة وبالكسر ولا يقال في الثوب الذي
 اصابته الجحاسة نجس بالفتحة واما يقال
 بالكسر كبير

المراد بالثوب
 الذي اصابته
 الجحاسة كبر

العورة

العورة والقول الاول هو المختار وهو ربع الثوب
 المصاب بغير كان او كبيراً **واما الشرط الثاني**
 فهو الطهارة من الجحاسة هي جمع نجس بفتح الجيم
 نفس الجحاسة وبكسر هاء الشئ المحكوم بجحاسة و
 الاول اخص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر غير عكس
 يجب اي يوضع على المصلى اي من يريد ان يصلي قبل الشروع
 في الصلوة ان يزيل الجحاسة المانعة عن بدنه وثوبه و
 المكان الذي يصلي فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واذ
 وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالا
 ولوية لانها الزم للصلوة منه اذ لا تنفك عنهما و
 قد تنفك عن الثوب اذ لم يوجد وكما يجوز ان الزنا
 او الجحاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذا يجوز ان الزنا بالماء
 المقيد كماء الورد وماء البليغ والخيار وكل ما يبع
 طاهر يمكن ان الزنا به كالحل ونحوه وكذا يجوز ان الزنا
 بالنار او بالتراب لانه المقصود قلع ازها وذلك
 في مواضع منها اذا تلطخ السكبي ونحوه بالدم
 او تلطخ راسه من الشاة مثلاً ثم ادخل النار

...

إذا أصاب التراب دم فليس بالتراب
بغير ما قلنا وروى عن محمد بن

فاحرق الدم ونزال اثرها ظهر الرأس والسكرين
بالنار لحصول المقصود وكذا اذا اصاب يد المسافر
نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب خصيصا للمسافر
لانه الغائب عليه عدم ما ينزل النجاسة من المايعة
فيقلها بالتراب وليس المراد ان تانطهر حتى يجوز
ذلك مع وجوب المايعة او انه لا يجب غسلها بعد
ذلك اذا وجد وكذا اذا اصاب الخف ونحوه من
التعل والجروم وغيرهما نجاسة لها جرم كما
احذر والروث ونحوهما عن ابي يوسف انه
قال اذا مسح بالتراب او بالي قل على سبيل المبالغة
يطهر وعليه اي على قول ابو يوسف فتوى شيخنا
ذكره في المحيط وعن ابي حنيفة ايضا يطهر بها
لذلك لكن اذا جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة
وعن محمد لا يطهر الا بالفسل وان لم يكن لها
اي للنجاسة التي اصابها الخف جرم كالبول والخر
ونحوهما فلا بد من الفصل بالاتفاق رطبا كان
او يابسا وكان القاضى الامام ابو على النسفي

يكنى

او خفيه فطهرها
وهي او طوبى حقيقة بخلاف ما جفت فانها لا تجذب تلك الاجزاء النجاسة
انما استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف وان لم يشرح كبير

فان ابل حنيفة وابي يوسف انما
يجوز ذلك في الخف ونحوه
لحديث كبير

قياسا على سائر النجاسات كبر

ولها ما روى ابو داود من حديث ابي
سعيد الخدري انه قال اذا جاء
احدكم الى المسجد فليطهر فان رأى في نعله
اذى او قدرا فليمسحه ويصل فيه ما روى
ابن حزيمة من حديث ابي هريرة رضي
الله عنه قال اذا وطئ احدكم الذي يتعلمه

يكنى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه
قال فيمن اصاب نعله النجاسة الوقيفة اذ امشى
على التراب او الرمل ولحق بعض التراب او الرمل
بالنعل وجف ومسحه بالارض يطهر ايضا عند ابي
حنيفة وهكذا اي كما روى ابن الفضل عن ابي حنيفة
روى الفقيه ابو جعفر محمد بن عيسى عنه قال
شئ لا نمة السخسوخ وهو الصحيح وعن ابي يوسف
ايضا مثل ذلك الذي رواه عن ابي حنيفة الا انه
اي ابي يوسف لا يشترط الجفاف فيه كما اشترطه
ابو حنيفة بل بمجرد ما استجسد بالتراب او الرمل
لوسحه يطهر كما هو اصله في ذات الجرم والحاصل
ان المختار للفتوى ان الخف ونحوه يطهر بذلك
سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفس او صارت
ذات جرم بغيرها كما في قيفة المستجدة بالتراب
ونحوه رطبة كانت او يابسة لحصول قلع اثرها
بذلك بالكلية وكذا يجوز ان الرأى ازالة النجاسة
في الجملة بالحك بالظفر ولحق بنحوه ابو جعفر والفكر

اي ذلك بعضه ببعض اما الحلق والحث فانه في الخف
ونحو حة اذا اصابته نجاسة لها جرم فيست يظهر
بالحث والحث عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
لمحمد لقلعها بكل منهما الا لم يبق لها اثر وذكر في
المحيط ان محمد رجع الى قولهما في طهارة الخف ونحوه
بالدلك والحلق والحث بالي لمان اي عموم البلوى
والحرج في اصابة الارواث ونحوها الحلق والنقل
وان انتفخ البول على البدن او الثوب او المكان حال
كونه مثله في البرج حيث لا يبركه الطرف فذلك
الانتضاح ليس بشئ معتبر في التحق وقد سئل ابن
عباس عن ذلك فقال انا ارجو من عفوانه تعالى
اوسع من هذا ولوقوع الشئ الذي انتضخ عليه ذلك
في ماء قليل قيل لا يجتبه وقيل يجتبه وهو الاصح
لانه لا حرج فيه وانتضاح الفسالة في الاناء ان
كان قليلا بانه لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسد
وان استبان مواقعها فهو كثير يفسد وغسل
الميت من الماء الاول والثاني والثالث فاسد وما

يصيب

يصيب ثوب الفاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز
عنه عفو ذكره قاضيه خان واما الفرك فيزيل النجاسة
في المني فيطهر الثوب من المني به اي بالفرك اذ ليس
بقول عايشة رضي الله عنها كنت اترك المني
من ثوب رسول الله ع اذا كان يابسا واعلم
ان المني نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك و
احمد في رواية خلافا للشافعي واحمد في رواية
اخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر يابسة عندنا
بالفرك خلافا للمالك وتحقيق الادلة في الشرح
ولو بال ولم تستنج بالماء قيل لا يطهر المني الخارج
بعده بالفرك وقيل انه لم يجاوز البول لا الثقب يطهره
وكذا ان جاوزه لكن خرج المني دفقا لانه لم يصب
المتجاوز وكذا يطهر العضو عن المني اذا اصابه
بالحث والفرك وقد روي عن ابي حنيفة ان
البدي لا يطهر بالفرك وذكر مثله في الاصل
الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه
الرواية لانه اخرها مع دليلها وعادته تأخير

ولنا طابق الاحاديث الصحيحة عايشة على انها كانت رطبا الى وفول انه مبداء خلق الانسان وهو مكرم الى ممنوع
فان تكميمه يحصل بعد تطهير الاطوار العلوية نظفة ثم علقه ثم مضغه ثم عظاما ثم كساده اليه على ايام الهام الا
يرى ان العلقه نجسة وانه نفس المني اصل دم فيصدق ان اصل الانسان وهو نجس انتهى قال الفقير اما العلقه
فان الاصح عندهم انها طاهرة فلا ينقض عليه واما الدم ففقد لا يتنجس به علقه في خاطري كثيرا ثم ظهر
في عدم ذلك فان المني اما يحصل عنه وهو في محله ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الا منع استدراك كونه مكرما
طهارة اصله بل خلقه في الاصل من شئ نجس
ثم تشريفه بانواع الكوامات ابلغ في المنه وانه
الاشارة في قوله تعالى من ماء مهين ان
خلقناهم مما يعلمون وفي احباب الطهارة التي
يخرجون بها دم الحيض بخلاف البول والدم
والودي او اشارة لموتة برحلة الحكيم سبحانه و
نعمه على انا لا حصصنا الخلاف بالمخلق
منه الانسان لم يضرنا وتخلق من قبح
التلفظ بان اصل خلقه الانسباء
من شئ نجس بغير ملخص

لانه من خلق الانسان
وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا

قد انما يطهر بالفرك اذا لم يسبقه مذي
وعنه هذا قال شمس الامنة مسئلة
المني مشككة لان كل فعل يذري ثم يني
الا ان يقال انه مملووب بالماء
مستهلل فيه فيجعل يتبعها
كبير

ما هو الواجب مع دليله اذا لم يجب عنه وان كان
 اي ولو كان التوب الذي اصابه المني ذائبا قويا
 سبطنا فنفس المني الى البطانة فانه يظهر بالفرك
 وهو الصحيح وقيل لا يظهر في البطانة بالفرك
 وقتها كما قال الفضلي في منى المرأة انه لا يظهر بالفرك
 لانه رقيق وكذا يجوز ازالة نجاسة في الجملة بالماء
 كما اصاب الخمر في ريقه ثلاث مرات تطهر يده
 بريقه كما يظهر فيه بريقه خلافا لمحمد بن علي ما مر
 واما اذا اصاب التوب نجاسة فاما ان يكون
 مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة فطهرها من زوال
 عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء
 كالصابون ونحوه فان بقاء ذلك الاثر لا يضروا اذا
 رالة العين وتويفسلة واحدة طهر ولا يحتاج الى
 غسل بعد هو الاصح وقيل يغسل بعد ثلاثا
 وقيل مرتين وان لم يكن النجاسة مريئة يغسلها
 حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وهذا اذا لم يكن لها
 رنج فان كانا يجب الغسل الى زواله الا ما يشق وهكذا

واما اذا لحس التوب الذي عليه
 النجاسة لا يطهر في

لا يملك له الوضوء
 لولا التوب كغيره

الطعم

الطعم وقيل اذا غسل التوب من غير المريئة مرة وعصر
 بالماء بغيره يطهر كما هو قول الشافعي وقيل انه لا
 يطهر بالماء يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة والغسل
 على الاول انه يغسل غلبة الظن لكن جعلوا الثلاث
 قائمة مقام غلبة الظن قطعا للوسوسة فلهذا
 ذكروا الثلاث في اكثر الكتب بشرط العصر في كل مرة هو
 ظاهر الرواية وعن محمد بن عيسى انه يكفي بالعصر في المرة الا
 خيفة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط والصحيح
 ظاهر الرواية ويستخرج على هذا الاختلاف
 من اشتراط غلبة الظن من غير عصر والتشليل
 مع العصر كل مرة سائلا ذكرت في الحيط والجامع
 الصغير للتمرناشي منها ما روي عن ابي يوسف ان
 الجنب اذا اترس في الحمام وصب الماء على جسده
 من حيث اي من جهة الظهر والبطن حتى خرج من
 الجنابة ثم صب الماء على الاربعين بطهارة الا
 ناس رواه اي ولو لم يعصر وقال ابو يوسف في
 موضع آخر في رواية اخرى ان صب الماء على

لان النجاسة تتخلل في الماء فتخرج
 مع العصر والجواب منع تحقيق
 ذلك بالمرة شرعا

وعنه هذا ذكر شمس الأئمة الخلو في أن النجاسة
لو كانت بؤة وماء نجس وماء نجس وماء نجس
كفاه ويحكم بطهارة الثوب قال الشيخ
كمال الدين ابن القيم كمال الحنفية في أن النجاسة
أي المذوية عن أبي يوسف في الأزار والضوء
ستر العورة ولا يلحق به غيره ولا يترك
الروايات الظاهرة فيه شرح كبير

الأزار وأثر الماء بكفيه فوق الأزار فهو أحسن
وأحوط وإن لم يفعل اجزاء لضوء ستر العورة
وإن قال في المنتقى شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا
وتقدم أنه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى أيضا
ولو أصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في غير جاري
وعصره يطهر وهذا قول أبو يوسف أيضا في غير
ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر الرواية
وقال أبو يوسف أيضا يغسله ثلاث مرات ويعصر
في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية أيضا أنه
يغسلها أي النجاسة غير المرئية ثلاث مرات و
يعصر في المرة الثالثة فقط فإن الثوب يطهر
وقد تقدم أن ذلك غير رواية الأصوة ثم في
كل موضع شرط العصر ينبغي أي يجب أن يبالغ
في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك
لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص
قوة شوطه حتى لو عصر صاحبه حتى صار
بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو أقوى

وفي فتاوى شيخ الإمام الفقيه أبي الليث ربح الثوب
النجس إذا غسله ثلاثا وعصره في كل مرة ثم تقاطره
قطره فاصاب شيئا قال ينظر له عصر في المرة
الثالثة عصره بالغ فيه حتى صار بحال لو
عصر لم يسيل منه الماء فالثوب طاهر واليد
طاهرة وما يقاطر طاهر وإذا لم يبالغ في العصر
في المرة الثالثة وكان الثوب بحال لو عصره سال
الماء فاليد نجسة والثوب نجس
يقاطر نجس نانا رخان

والانكشاف
أحد أن
يطلب من
هو أقوى
من يعصر
ثوبه عند
غسله

منه بقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون
الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر
مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصرها العصر
او لغزها فقال وفي فتاوى ابو الليث خف بطانة
ساقه ذكر الساق اتفاقا اي بطانته من الكبراس
فدخل في جوفه اي في باطنه وفي نسخ الفتاوى
غيرها في خروقه ماء نجس فغسل الخف وكذلك با
ليد ثم ملا الخف ثلاثا وأهرقه الا أنه لم ينتهيا له
عصر الكبراس فقد طهر الخف بمجرد جريان الماء
ظاهرا او باطنا من غير عصر لتعشره ويرى
عن أبي القاسم الصفار أنه قال في رجل يستنجي
ويجري ماء استنجاءه تحت رجله من الخف
تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفيه
وليس بحفيه خرقة اي فلم ينفذ ذلك الماء الى
بطانة الخفين له ان يصلي مع ذلك الخف
لأنه ظاهر لان الماء الأخير من ماء الاستنجاء
يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء تبعا

منه بقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون
الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر
مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصرها العصر
او لغزها فقال وفي فتاوى ابو الليث خف بطانة
ساقه ذكر الساق اتفاقا اي بطانته من الكبراس
فدخل في جوفه اي في باطنه وفي نسخ الفتاوى
غيرها في خروقه ماء نجس فغسل الخف وكذلك با
ليد ثم ملا الخف ثلاثا وأهرقه الا أنه لم ينتهيا له
عصر الكبراس فقد طهر الخف بمجرد جريان الماء
ظاهرا او باطنا من غير عصر لتعشره ويرى
عن أبي القاسم الصفار أنه قال في رجل يستنجي
ويجري ماء استنجاءه تحت رجله من الخف
تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفيه
وليس بحفيه خرقة اي فلم ينفذ ذلك الماء الى
بطانة الخفين له ان يصلي مع ذلك الخف
لأنه ظاهر لان الماء الأخير من ماء الاستنجاء
يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء تبعا

سيلة البساط على ما ساق
قويا اذا شاء الله تعالى
بشير

لا يطهر موضع الاستنجاء استنجاءا كس

لموضع الاستنجاء للفرجة وعموم البلوى وفي
 الملتقط ان كان خفه اى خف المستنجى مخرقا و
 اصاب الماء اى ماء الاستنجاء رجلاه ولفافته حتى
 سعة الام فيه بان تظهر الرجل واللفافة تبعا
 لموضع الاستنجاء الا ان البساط الخشن
 التخيخ اذا جعل في نهر وترك فيه يوما ليلة كذا
 في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باق كما في
 عامة الكتب فانه اذا ترك يوما او ليلة في النهر حتى
 جوى الماء عليه يطهر من غير عسر ولا تجفيف لكن بشرط
 ان لا يبقى للنجاسة فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال
 على المسئلة السابقة هذه المسئلة وقياسها عليها
 فيه نظر لا يخفى ولو كان على يده نجاسة رطبة فاخذ
 بيترك اليد عروا الحقية اى الابريق من الخناس كذا
 ص الماء فاذا غسل يده التي باء خذها العروة ثلاثا
 طهرت اليد وطهرت العروة تبعا لليد والكل
 مقيد بانه لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق والحصير من
 القصب اذا اصابته نجاسة فجفت كذلك حتى

والثقيد بالوطية ليس احترازا لانها
 لو كانت يابسة فخرطت بالغسل فالحكم
 واحد وهو انه متى حكم بطهارة اليد
 يحكم بطهارة العروة شريطة

طهارة اليد
 والافلور الساتر
 في اليد
 في اليد
 في اليد

تحت

تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا متواليا من غير
 احتياج الى جفاف لانه صلب لا يتشرب النجاسة
 وان كانت رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ آخر
 هذا اذا كان من قصب او ما شبهه في الصقالة
 كالحصير المستعمل بالسمان وان كان الحصير من بردى
 يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع
 التقاطر منه لانه يشرب النجاسة لو خاونه فانه
 حينئذ يطهر عنداى يوسف بناء على مكان تطهير
 ما لا يعصر عنده وعليه الفتوى خلافا لمحمد و
 في التوازل اذا اصابته الخرقا والاجر غير الغروش
 نجاسة ان كان ذلك الخرق والاجر قدماى استعمال
 بطهر بالغسل ثلثا سواء جفف اولم يجفف لانه
 لا يشرب النجاسة وان كان حديثا غير مستعمل
 بحيث يشرب النجاسة فلا بد ان يجفف كل مرة
 حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط يغسل اى
 الخرف او الاجر المستعمل مقدار ما يقع التراب
 انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قائمه مقام

احتياج

تحت النجاسة
 تحت النجاسة
 تحت النجاسة

بل لو قد ران النجاسة اصاب وجه
 القصب ولم يتجاوز الى ظهره ولا
 تخللته بطهر بالمسح لصقالت
 كما في السكين كبر

لا يخرج منه جميع اجزاء النجاسة فلا يلزم
 ايضا ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
 ما تخللته وحفظه كما في النجاسة
 التقاطر وحفظه كما في النجاسة
 فيما يعصر عنده وعليه الفتوى خلافا لمحمد و
 زوال الاخر كما في النجاسة

قال الشيخ لال الدين ابن الهمام ينبغي
 تعقيد القدم بما اذا نجس وهو طيب
 اما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو
 كالخديد لانه يشاهد احتدابه اى الوطية
 حتى تظهر من قاعه شرج كبير

أكثر الوأي واشترط صاحب المحيط مع ذلك أن لا يوجد
 منه طعم الجحاسة ولا ريحها على أن اشتراط حقيقة ^{أعلى} الوأي
 أكثر الوأي لا يخرج الى هذا الاشتراط لأن أكثر الوأي لا يحصل ^{معنا}
 مع وجود شيء من ذلك الآن يصل الى حد المشقة ^و
 يحكم بالطهارة مع وجوده وان وجد احد هذه ^{الاشياء}
 المذكورة لا يحكم بطهارته الآن يصل الى حد المشقة
 وعليه أن المشايخ بل لا ينبغي أن يكون فيه خلا
 ولو تم الحديد أي ما يعمل من الحديد من الآلات كالستين
 ونحوها بالماء الجس ثم يموت بالماء الطاهر تلك مرات
 فيطهر عند أبي يوسف خلافا للمجدد وإنما تظهر فائدة
 الخلاف في الحل في الصلوة أما في حق الاستعمال فإن
 قطع به بطننا أو غيره فلا خلاف أنه لا يستحسن ذلك
 المقطوع وفي المحيط عن شمس الأئمة الترخي لارض
 إذا خفت بعد اصابة الجحاسة ولم يثبت أن
 الجحاسة فيها تطهر سواء وقع عليها الشمس أو لم تقع
 وقد تقدم مستوفى في التيم ولو اريد تطهيرها عاجلا
 فطريقه أن يصب عليها الماء ثلاث مرات بخرقة

فالحاصل أن زوال الأثر شرط في كل موضع
 ما يشق كيف ما كان التطهر وتأي
 شيء كان في حفظ ذلك وقد أكثر من
 تكراره لذلك كثير

أما في حق الاستعمال وغيره فإنه لو غسل
 بعد التيميم بالنجس قطع به بطننا أو غيره
 لا يستحسن المقطوع وكذا لو وقع في ماء قليل
 أو غيره لا ينجس كما في الخضاب وغوصه على
 مائة أما لو صلى به فإنه كان قبل التيميم
 ثلاثا بالطاهر لا يجوز صلواته بالانقاف
 وأما إذا بعد جازت عند أبي يوسف
 فالفضل بطهر ظاهر إجماعا والتيميم
 يطهر بطننا أيضا عند أبي يوسف وعليه
 الفتوى بل لو قيل يكفي التيميم مرة لكان له
 وجه لا بالنار تزيل أجزاء الجحاسة
 بالكلية ثم يخلو الماء الطاهر فيكون
 التكرار يزيل الشبهة عن أصل كثير

بالحقيقة
 طاهرة

طاهرة وكذا الوصب عليها للماء بكثرة حتى لا يظهر
 أثر الجحاسة وان كبسها بتراب القاء عليها فلم
 يوجد ريح الجحاسة جازت الصلوة عليها
 أيضا وكذا الحمى إذا نجست نجفت الجحاسة و
 ذهب أثرها نظهر أيضا إذا كانت متداخلة في
 الأرض غير منفصل عنها فاتح مثلها في الحكم وكذا
 الشيل بكسر الشاء المشقة وهو الخيل والخشيش و
 هو الخلاء اليابس وكذا ما يما ينبت في الأرض
 ما دام هذا المذكور قائما على الأرض لم ينفصل عنها
 فإنه يطهر بالجفاف مطلقا سواء جف بالشمس
 أو بدورها إذا ذهب أثر الجحاسة ذكره الذندوي
 وغيره لأن ما اتصل بالأرض فحكمه حكمها في ذلك
 وذكر عن أبي بكر محمد بن الفضل أنه قال الجمار إذا
 بال في الشيلة أي المكان النابت فيه الشيل ووقع
 عليها على المشيلة الطل أي الذي تلك مرات
 ووقع عليها الشمس فنجفت تلك مرات فقد
 طهر الشيل الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من

بالتيميم أو في كل مكان جاز
 ولو كانت النجاسة تحت قدمه
 أقل من قدر الدرهم وكنى لو نجست بيا
 أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة بها
 ولو كانت النجاسة في موضع سجوده أقل
 من قدر الدرهم ونجست قدمه أقل من
 قدر الدرهم فكذلك جميع أيضا ذكر
 في الفتاوى من نسخ

الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى ثم الجفاف
 ثلث مرات والجهود على الاول وعليه الفتوى
 وكذا الحجر الاجر اذا كان مفروشا اي مثبتا في الارض
 يظهر الجفاف وذهاب الاثر للحافه بالارض
 واما ان كانت الحجر او الاجر موضوعة على الارض
 وضعا بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان في لابل
 في طهارتها من الغسل ولا تطهر بالجفاف لعدم
 تبعيتها للارض وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة و
 تجست جانب الصلوة عليها بعد الجفاف
 وذهاب الاثر للارض وذكر في موضع آخر من فتاوى
 قاض خان بعد ذكر هذه المسائل باسطران كان
 الحجر التي تنقل وتحوّل نشرّت النجاسة كحجر الرحي
 تطهر بالجفاف وذهاب الاثر كالارض وان كانت
 الحجر ما نشرّت النجاسة كالزجاجية لا تطهر
 الا بالغسل ثلثا والتجفيف في كل مرة ايتا بالمسح
 او بالكت الى ان ينقطع النقا ط الماء والتراب
 اذا خلط او كان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما

وذا يقال في العرف الى ان عليه جالس
 على الارض وغطى حكمها كغيره

فان الطهارة بالجفاف انما وردت
 في الارض ومثل هذه لا تسمى ارضا
 عرفا وكذا لا تدخل بيع الارض حكما
 لعدم اتصالها باعلى جهة القرار
 فلا تلحق بها كسائر

نجس

نجس لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو
 الصحيح وقيل العبرة بالماء وقيل للتراب وقيل للغالب
 وقيل للعبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر
 ونسب الى محمد وبعض افعى به وفيه نظر ذكر في الشرح
 والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر او غيرها
 صليح يكون طاهرا لولا النجاسة بالثاب وهذا اذا
 لم يكن اثر النجاسة طاهرا بعد الطبخ ولو احرقت
 العذرة او الوث فصار كل منهما رابا او مات
 الحمار في الملمة وكذا ان وقع فيه بعد موته وكذا
 الكلب والخنزير لو وقع في رصاصا طحا او وقع
 الوث ونحوه في البرص فصار حماة زالت نجاسة
 وطهرت عند محمد خلافا لابي يوسف فان عدله
 الحرف لا يطهر العين النجسة بل يبقى الى ماد نجسا
 والفتوى على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية
 وصيرورتها حقيقة اخرى كما الحرف اذا صار خلا
 ويكون فاللص او وقع ذلك الى ماد في الماء الصحيح
 انه يتنجس وهو ليس بصحيح الا على قول ابي

قال الهام والاكثر على انهما كانه طاهرا فالطين طاهر ان ترى وهو اختيار ابي نصر محمد بن سلام
 قال البرزاني وهو قول محمد وقد ذكرنا الفتوى عليه انتهى وجهه في الخلاصة بصورته شيئا
 اخر وهو توجب ضعيف اذا تقتضى ان جميع الطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او نحو
 ذلك ان يكون الطعاطا طاهرا للصورة
 شيئا اخر وعلم هذا سائر المركبات اذا كان
 بعض مفرداتها نجسا ولا ينجس فساد
 قلل در القيقه الى اللبث والله در
 قاض خان حيث جعل قوله هو الصحيح
 مشيرا الى ان سائر الاقوال لا صحت
 بل هو فاسدة لان النتيجة تابعة لها
 لاحتس المقد متينا دائما شرا كبير

يكون اليم الطين الاسود نجسا صحاحا
 لانه اخبر بذلك النجاسة فتبقى النجاسة
 وجه فالتفت بالنجاسة من كل وجه اعتبارا

عن الشرح رتب وصف النجاسة على ذلك
 لان الشرح رتب وصف النجاسة على ذلك
 الحقيقة وقد رتب بالكلية وان الما غير
 الحقيقة صارت الحقيقة لثابت عليه
 والمفاد ان الرابا حتى لو اكل الما وصى
 حكم الما وكذا الرابا في النطقة نجس
 ذلك الرابا جاز ونظير النطقة نجس
 بعلقة وهي نجسة مضمقة قطره وكذا النجس
 فعله استجالة العين تستمع زوال الوصف
 المرتب على قول محمد فوعوا طهارة صابون صنع
 دهن في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا
 كسائر

يوسف صرح به في التجسس وكذا الأجر المنفصل
 عن الأرض إذا تجسس بطهر بالغسل ثلثا والجفاف
 لكل مرة قلنا يظهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت
 قطعة منه بعد ذلك في الماء يتجسس ذلك الماء
 كذا ذكره في المحيط لأنه تشرب التجاسة إلى باطنه على
 هذا الوجه المصلي لا يجوز صلواته لكونه حاملا
 للتجاسة حار بال في الماء فخرج منه رشاش
 فاصاب من ذلك إلى شئ ثوب انسان لا يمنع ذلك
 جواز الصلوة حتى يستيقن أنه قد زال ذلك إلى شئ
 بول وكذا ان رميت العذرة في الماء فخرج منها
 رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها تجسس
 والا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو
 الليث سواء كان الماء جاريا او راكدا وفي فتاوى
 قاض خان فرق بين الجاري وغيره في بول الحمار
 فقال اذا بال في ماء راكدا فاصاب الرثا الترمي في
 الدرهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة
 وذكر عن محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه في

ط
 فازالت عن ظاهره بالغسل
 بقى ما في باطنه صح

سواء كان الماء جاريا او راكدا

لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من
 صدم شئ الماء انما هو من اجزاء الماء
 لا من اجزاء الشئ الصادم فحكم بما
 لغالب ما لم يظهر خلافه تجسس

الجاري

الجاري والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس
 نجاسة من الترفيق اي الرقبة شئ في الماء فخرج
 منه رشاش فاصاب ثوب الاكب صار الثوب
 في موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان
 ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله
 نجاسة فلا يضره والاصح هو الاول لانه اليقين
 لا يزول بالشك وقد سئل ابو نصر الدتاس عن
 من يغسل الذبابة فيصبيه من ذلك الماء الذي
 يسيل منها شئ او يصيبه من عرقها شئ قال
 لا يضره قبله وان كانت اي ولو كانت قد مرغت
 في بولها وروثها قال اذا جفت وتناثرت وذهب
 عنها لا يضره ايضا وذكر في الذخيرة اذا وقع المتلح
 بالعدرة في الماء الجاري فان تعنت غسله الا ان
 يظهر فيه اي في الثوب لون التجاسة وقال نصير
 يعني ابن يحيى يجب عليه غسله والاصح قول
 ابى بكر لما تقدم ولو صلى احد ومعه شعر انسان
 اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه طاهر

فطرات فاصاب ثوب انسان
 اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي
 لا يجب مسح

وبه أخذ الفقيه أبو جعفر الهندواني وأبو
القاسم الصفار وغيرهما من المشايخ وهو
الصحيح وروى أبي حنيفة رواية شاذة أنه
لا يجوز الصلوة به لأنه نجس وبه أخذ نفي
بجبي وليس صحيح لأن شعر الميتة إذا لم يكن
نجسا فكيف يكون شعر الإنسان المكرم نجسا
وجزء البعير كسرفينه لا اتصالها بحمل النجاسة
كالقمل والجريرة بكسر الجيم وقد تفتح ما يعيد البعير
بعد الابتلاع فيضعفه والسرقي والسرقي
بكسر القاء لهما أن يبل ^{مطلقا وكذا جرة كل}
حيوان يجز كالغنم والبقر والظبي ^{كانت من كونه نجسا} حكم
بذله ^ط وأما كل حيوان كبوله لا يرامق ^{مغذ}
وهو نجسه لكونه من الفضلات وإذا وقع جلد
إنسان في الماء القليل إذا كان مقدار ظفر
أفسده أي نجسه لأنه ما أبيض من الحي فهو كمينه
وإن كان أقل من الظفر فهو عفو دفعه الحرج
فإنه التزعزاع وقوع القليل متعسر وفي

نفسه

ط
لا استحالة إلى فساد بعد اتصاله بحمل
النجاسة كالدوم والسواد والخضرة
من الفضلات سوى البلغم لما تقدم

ولا فرق في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها
إلا أنهم استحسنوا فيما دونه الظفر
للزوجة فإن التزعزاع وقوع القليل
متعسر أو متعذر دون الكثير ففصلوا بقدر الظفر
لأنه أقل قدر مستقل بنفسه ^{يحيى} يشبه الجلد في الانسلاط
واللحم فجعلوا مقداره كثيرا الاستقلال بكونه عضوًا تامًا وما دونه قليلًا
لقد تم ذلك كبير

إن

إنسان إلا أدى اختلاف المشايخ والصحيح
الذي هو ظاهر الرواية أنها طاهرة ونكرج
فناوى البقاى قطعة جلد كلب أي غير مدبوع
ولامدنى التزق بجراحة في الرأس جعلت
فوق الجراحة يعيد ما صلى به أي بذلك الجلد
إذا كان أكثر من قدر الدرهم وحده أو بانضمام
نجاسة أخرى وإن صلى ومعه ستوراوجة
أو نحوها مما ليس سورم نجسا يجوز صلواته
مطلقا أن جلس بنفسه وأما أن حمله فإن
لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة بخلاف
المستمسك لأنه المصلح ليس حامل للنجاسة
التي عليه بخلاف جرو الكلب ونحوه مما سورم
نجس إذا حمله المصلح فإنه لا يجوز صلواته لأنه
حامل النجاسة التي هي لعابه أما إذا جلس
عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية نجس
العين لذلك لأنه حامل وهو نجاسة
وأما إذا كان على الرواية الصحيح فينبغي أن

على
لأنه عظم أو عصب وهما طاهران
سائر الميئات سوى الخنزير فمن الأنساف
المكتم أو إلى كسب

فذلك والآ فلا يجوز صلواته كالحمل
صينا لا ينسك بنفسه ونحوها به
أو بدنه نجاسة مانعة صح صح

تجوز صلواته لأنه غير حامل للجاسة وإذا
لحنت الهرة كف رجل أو موضعاً آخر من
بدنه يكره له أن يدعها تفعل ذلك لأن ريقها والتلوث
مكروه وكذا يكره أن ياكل أو يشرب ما بقي منها ^{بالمكروه}
مما أصابه لعابها وذكر في موضع آخر أنها إن
لحنت عضواً إن فصل قبل أن يفصل ذلك
العضو جاز فعله للصلوة والاولى أن يفصله
وهذا لا يخالف ما قبله لأن الكراهة لا تنافي الجواز
والمكروه نسخت إذا لم يفعل المستحب أو لم
تكمه وذكر في الذخيرة إذا كانت الجاسة في
موضع الاستنجاء الكثر من قدر الدرهم فما
سجى أي استنجى بثلاثة أحجار وانقاه أي
موضع الاستنجاء ولم يفصله بالماء قال الفقيه
أبو الليث في فتاويه يجزئ به من غير كراهة
وإن كان الفسل أفضل إليه أي بالأجزاء نأخذ
بل لا خلاف فيه الرجل إذا استنجى بالماء وخرج
منه بعد ذلك رجع قبل أن يبس موضع الاستنجاء

هل يتجسس من الشيء الموضع الذي تمر به الريح
أم لا اختلف فيه المشايخ الاصح أنه أي الموضع
الذي تمر به الريح لا يتجسس خلافا لما اختاره شمس
الائمة الحلواني أنه يتجسس وكذا لو مرت الريح على
نجاسة وأصاب ثوباً مثلاً لا يتجسس خلافاً له
وذكر في موضع آخر أنه عليه أن يعيد الاستنجاء
لأن الريح نجسة بل لأنه لما خرج منه الريح بعد
الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
فإنه نجس لكونه دخل إلى محل الجاسة ثم خرج و
الاصح أنه لا يعيد ما لم يتحقق ذلك أو يغلب
على ظنه وكذا إذا كان قد لبس سراويله مبتلاً
فخرج منه ريح حيث لا يتجسس السراويل على الأصح
خلافاً للحلواني وإذا ارتفع بخار الكيف أي
الحلا أو بخار الربط أي المكان الذي تربط فيه
الدواب كالاصطبل فاستجد ذلك البخار أي جدد
في الكوة التي في السقف أو الجدار أو استجد في
الباب ثم ذاب الجمد وقر على أحد فاصاب

توبه او بدله فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من
اجزاء التجاسة والمذكور في فتاوى قاض خان
وغیرها ان التجسس قياس والاستحسان ان لا يتنجس
للمشروط وعسر التحرز وكذا الحكم في بخار الحمام و
نحو ذلك بما فيه التجاسات كلب مشى على صين رطب
فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل
الكلب يتنجس قدمه لتنجس ذلك الموضع باتصال
رجل الكلب به وكذا الحكم اذا مشى الكلب على ثلج والتنجس
رطب وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين والاصح
خلافه ذكره ابا الهمام وان كان الثلج الذي
مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو
طاهر لانه اتصال التجسس الجاف بالطاهر الجاف
لا يتنجس الكلب اذا احدث عضو انسان او توبه لا
يتنجس ما لم يظهر فيه البلاء لانه لا يتنجس بالشك
سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلاعب
او كان غضبا ذكره في الملتقط وهو المختار
خلافه لما قيل انه في حال التلاعب يتنجس لسيلان

لعابه

لعابه وفي حال الغضب لا الجفاف الكلب اذا اكل
بعض عنقود العنب يغسل ما اصاب منه ثلثا
ثم يوكل لتنجسه بلعابه كما يغسل الاناء من ولوغه
ثلثا وكذا يغسل بعد تيسر العنقود وهذا عندنا
واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوغ الكلب وما
اصابه لعابه شبعاً احديهما بالتراب لكن استحبابا
عند مالك وجوبا عند الشافعي واحدا تحقيق
الدليل في الشرح ولو عصرت رجل العنب فادى رجله
اي خرج منها الدم وسال ذلك الدم على العصير
والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه فلا نجس
لا يتنجس وهذا القول قول ابي حنيفة وابي يوسف
كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه انه
لو لم يكن العصير سائلا وقت الادماء او ظهر اثر
الدم فيه لم يكن نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو
صار خمر انما تخلل فاختار انه لا يظهر قال
في الخلاصة اه وقعت الفارة في دية خمر فصار
خلا تطهر اذا رى بالفارة قبل التخلل وان قضت

الفارة لا يباح ولو وقعت الفارة في العصير ثم
 تحمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو
 المختار وكذا لو وقع القلب في العصير ثم تحمر ثم تخلل
 في الخلافيات لعلماء العالم انه لا يطهر ان ترى فعلم
 ان العصير اذا نجس ثم صار خمر ثم تخلل لا يطهر
 وان توضع في الماء المشكوك او بالماء المكروه
 ثم وجد ماء خالصا من الشك والكراهة فليس
 عليه غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه لانها
 طاهرة لان الله يستحب لازالة الكراهة واما
 ما روي من ان الدم السائل بالحم فهو نجس وما بقي
 في اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس
 نجسا لان النجاسة هي الدم المسفوح في اختيار
 الجمهور وفي الابيضاح الدم الباقي في العروق
 طاهر وعنه ان يوسف يعف في الاكل دون
 الثياب وروي ان عايشة تبي في بئرها
 صفرة طم العنق كذا في القنية وفيها اصابه
 دم القلب يتنجس وذكر صاحب المحيط في المحيط

وقال

وقال رايته في بعض الكتب الطحال والقلب
 اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس
 معتبر في النجس وفي الخلاصة الدم الذي يخرج
 من الكبد لم يكن من غير متكلنا فيه فهو طاهر
 وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم
 ليس نجس وكذا مطلق اللحم ان ترى وقال في المنقط
 لوملي وهو حال رجل شهيد وعليه اي على الشهيد
 دماؤه مجوز صلواته لان دم الشهيد طاهر حكما
 مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا
 انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال
 صاحب المنقط في موضع آخر امرأة صلت
 وهي حامل في ثوب الصبي نجس جازت صلواتها
 وقد قدسنا ان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك
 بنفسه لا اذا كان لا يستمسك فان غير المستمسك
 بمنزلة الجمار فكانت حلت امتعة بعض النجس
 اذا اصلح مزارعين بشاة ميتة بان ازال عنها
 الشئ والفساد بعلاج فصله بأي معها

بغيره

جازت صلواته ان كانت يابسة لانها صارت
 كالجلد المدبوع قاله خاذا وكذا لو اصاب الميثاق
 ودبرها وجعل في اللبن او السمن وكذا الكرش
 ولو صلى ومعه فارة مسك يعني الناجحة جازت
 صلواته لانها مدبوعة قد زال عنها النتن والفساد
 والمسك حلال على كل حال يؤكل ويجعل في الادوية
 ذكره قاض خاذا امرأة صلت ومعه صبي ميت فاد
 كان لم يستهل عند ولادته اى لم يصوت والواد
 انه لم يعلم حياته عند الولادة فصلواتها فاسدة سواء
 غسل او لم يغسل لانه نجس على كل حال ولذا لا يغسل
 عليه وكذلك الحكم ان استهل بان علمت حياته
 بصوت او حركة ولكن لم يغسل فانه الميت قبل الغسل
 نجس واما ان كان قد استهل فغسل فصلواته
 تامة للحكم بطهارته ذكره في العيون وهذا في المسلم
 واما الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع حمله
 ميتا كافر بعد ما غسل فصلواته فاسدة لانه
 نجس على كل حال كسائر الميتات وذكر في نوادر

مستعمل عند الولادة
 عدم استهلال الصبي عند الولادة

الى

ابى الوفاء قال يعقوب يعنى ابى يوسف لو صلى
 على جلد خنزير مدبوع جاز وقد اساء وقال
 ابو حنيفة ومحمد لا يجوز صلواته فيه ولا يطهر بها
 لدهاغة وهذا هو ظاهر الرواية عن ابى يوسف
 ايضا وهو الصحيح ولو صلى ومعه بيضة قد
 صار محكوما بالماء المرملة اى صفارها مما يجوز
 صلواته لانه نجاسة مادامت في معدن لا يعطى لها
 حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارب في زيارته بول
 لا يجوز صلواته لانها نجاسة انفصلت عن معدنها
 وجعل صلى في ثوب محسوق فلما اخرج خشو
 جد فيه فارة مينة يابسة ينظر ان كان في ذلك
 الثوب ثقب او خرق بعيد صلواته ثلثة ايام و
 ليا لبرها عند ابى حنيفة خلافا لما كان في الموجوده في
 البر والاي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق
 وكان ولكن في موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ
 بعيد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انها فيه
 من قبل ان يحاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما

فانه لا بعيد شيئا ما لم يتحقق
 ماتت في الثوب كما في البني كسبر

عن أبي بصير عن
عنه عن أبي بصير

يزيل به الخجاسة صلى الله عليه وآله لأن التكليف بقدر الوضوء
ولم يعد وهذا بخلاف ما إذا لم يجد ما ينوي ماء أو لا
ينتم به حيث لا يصلي عند أي حنيفة وعندهما يصلي
تستبرأ ثم يعيد يعني بهذه المسئلة إذا كان على جسده
نجاسة وهو مسافر فيده بها اعتبار الغالب
والأفلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء أو
ما يبع من بل أو كان معه ماء وهو يخاف العطش
في الحال أو فيما يستقبل على نفسه أو يلزمه مؤتمنة
فانه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة ويجوز له أن
يصلي بها وإن كانت النجاسة بالثوب وليس معه
ما يستعورته غيره ينظر أن كان أقل ربع الثوب
طاهر فهو بالخيار عند أبي حنيفة وأبي يوسف
أن شاء صلى به وإن شاء صلى عرياناً وإن كان ربع
طاهر أو ثلثة أرباعه نجس لم تجز الصلوة عرياناً
لأن الربع يقوم مقام الكل بل يصلي به خلاف
وعند محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له
أن يصلي عرياناً ولو كان جميع الثوب نجساً

إذا وجد ما يظهره لأن الصلوة لم تشرع
مع النجاسة الحكيمة أصلاً لغلظها
زيادة على النجاسة الحقيقة وديل
الفرق غير طاهر كبير

لأنه متردد بين محظورين كشف العورة
والصلوة مع النجاسة فيختار أحدهما
بني

قال

ط
لأن الصلوة مع ثوب النجس تركه فرض واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلوة عارياً ترك
الفروض وهو سنن العورة والقيام والركوع والتجويد على تقدير أن يصلي قاعداً بآباء وترك
الفرض الواحد أهون من ترك الفروض فتاوى

قال زفر والائمة الثلاثة والدليل من الطرفين مقدم
في الشرح وإن صلى عرياناً لعدم الثوب والنجاسة
يصلي قاعداً يعني بالركوع والسجود أي بآباء برأسه
ويجعل سجوده أخفض من ركوعه كما في الرخص
العاجز عن الركوع والتجويد كما روي عن ابن عباس
وابن عمر رضي الله عنهم وإن كانوا جماعة يصلون
وحداناً متباعدين فإن صلوا بجماعة يتوسطهم
الامام ثم إذا صلى العاري كذلك فكيف يقعد قال
بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياساً على فعوى
المريض وقال في الخبر يقعد ويمد رجله إلى
القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة أي
على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية أولى لزيادة
الستر فيها سواء صلى في نهار أو في ليلة مظلمة
أو في البيت الخالي أو في الصحراء وحده هو الصحيح
خلاف ما قال القعود والأياء إنما هو في النهار
إما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك أنه
لا اعتبار بستر الظلمة وإن صلى قاعداً جزاءه

وعن أنس رضي الله عنه إن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا في السفينة في
نكسوت بهم فخرجوا من البحر عراة
فصلوا ففعلوا بآباء يسير

سواء ركع وسجد واومى بهما وكذا لو ركع وسجد
القاعد يجوز لان في كل فعل مزية وخللا من وجبه
فيتخير والاول وهو الايماد قاعدا افضل لما فيه
من ستره ولو قام على شئ بجس كثر من قدره ^ط
وصلى لا يجوز لان طهارة المكان شرط والمراد اذا
كان النجس قدرا ما يغا ولو صلى على شئ مبطن وفي
باطنه قدر في بطنائه نجاسة مانعة ينظر ان
كان ذلك البطن محيطا بمنزلة لا يجوز صلواته
اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه ثوب
واحد وان لم يكن محيطا جاز صلواته لانه في حكم
ثوبي لكن بشرط ان يكون الطهارة بحيث لا يظفر
منها لون النجاسة ولا يحكمها كما في البسط على
الارض النجسة ولو سجد على شئ بجس نجاسة
مانعة تفسد صلواته سواء كان اعاد سجود
على شئ طاهر او لم يعد عند ابى حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف ان اعاد سجودا حين علم
انه سجد على النجس على شئ طاهر لا تفسد صلواته

ط
لانا الست وجب لحق الصلوة وحق
الناس والركوع والتسجود لم يجبا
الا للصلوة فكان الاقل اقوى ولان
تلك الاركان الى خلف وهو الارباء
وتلك الست الى خلف فكان ما له
خلف اولى بالترك مما ليس له خلف
عند التعارض شرح كبير

ط
لان البطانية مع الظهارة وحكم ثوب
واحد فكان كما لو كانت النجاسة في الظهارة
وهو قائم عليها سر كبير
بسط الطاهر منها على النجس فكان بمنزلة
ما لو بسط الثوب الطاهر على ارض
نجسة وتحتل بشرط ان تكون الظهارة
بحيث لا يظفر منها لون النجاسة كما

ع
لانه ادنى ركنا مع النجاسة ففسدت
الصلوة فسادا بانما لو اذاه مع كشف
العورة او نجاسة الثوب او البدن
حيث تفسد اخلافا سر كبير

وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا
وموضع جبهته وانفقه نجسا فقد روى
عن ابى حنيفة انه قال سجد على انفه ويجوز
صلواته لان موضع الانف اقل من قدر الدرهم
خلافها فان عندهما لا يجوز الاقتصار على
الانف في السجود بلا عذر في الجهة وفي رواية
عن ابى حنيفة ايضا لا يجوز لان السجود لما يقع
الا على النجاسة صار كعدم السجود وهذا الزاوية
هي الاصح وان كان موضع انفه نجسا وسائر
المواضع اى باقية طاهرا جاز صلواته بلا خلاف
لان الاقتصار على الجهة في السجود جائز بالاتفاق
فكانه اقتصر عليها ولم يضع الانف اقل من قدر
الدرهم فلم يضر اتصاله به وذكر شمس المنة الشريفي
انه اذا كانت النجاسة في موضع الكفين او اليدين
جارت صلواته لان وضع اليدين والركبتين في
السجود ليس بضر بل هو سنة عندنا فلا يشترط
طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة

ووضع الانف

كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون
 هذه يعني جواز الصلوة في نجاسة موضع الكفين
 والركبتين رواية شاذة أي غير مشهورة وانكرها
 الفقيه أبو الليث والصحاح إذا يقال أن كان يعني
 النجس موضع ركبيه لا يجوز صلوة ولم يذكر
 المصنوع ما إذا كان النجس في موضع اليدين والصحاح
 أن الحكم في موضع اليدين أيضا كذلك والحاصل
 أن وضع اليدين والركبتين في النجس ليس بوفى
 لكن لو وضع شيئا منها على النجاسة لا يعفى بل
 يمنع جواز الصلوة إذا كان قدرا مانعا وحده
 أو منضمما إلى غيره وإن كان موضع إحدى قدميه
 نجسا لا يجوز صلوة إذا كان قدرا وضعها
 أما إذا لم يضعها فإنه يجوز صلوة لأن الفرض
 وضع إحدى القدمين لا كليهما وإذا كان تحت
 كل قدم أقل من الدرهم فلو جمع بصير أكثر من
 قدر الدرهم يمنع وهو يؤتى ما قدمناه في
 اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى

سنة ١٠٠٠ هـ
 في موضع النجاسة

قاضي خان كما يمنع النجس إذا كان في ثوب ذي طاقين
 في كل طاق أقل من الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم
 فإنه يمنع إذا كان ملبوسا أو محبوسا أو كان ذلك
 تحت قدميه والثوب مضربا وإن افتتح الصلوة
 في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلها على شيء نجس
 وقام أي مكث عليه أن لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنًا
 أي مقدار أداء ركن جازت صلوته اتفاقا والآي
 وإن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركنًا فلا
 أي فلا يجوز صلوته وهذا عند أبي يوسف
 وقال محمد يجوز ما يؤدى ركنًا على ذلك الحال
 وكذا إن رفع أي حمل عليه في الصلوة وعليها قدر
 ما يمنع إن أدى معها ركنًا فسدت صلوته
 اتفاقا وإن لم يؤدده فإن لم يمكث مقدار ما
 يؤدى ركنًا لا تفسد اتفاقا فإن مكث قدر
 ما يؤدى ركنًا تفسد عند أبي يوسف لا عند
 محمد والمختار قول أبي يوسف في الجميع لأنه
 أحوط وقال في فتاوى أهل سمرقند لو كان

وإن لم يكن الثوب مضربا فلا يمنع لأن
 الطاق الأسفل نجس غير مضربا مثل
 فبقى ما في الطاق الأعلى وهو أقل
 من قدر الدرهم

وإن مكث اليسير على النجس الكثير
 معفو كما مكث الكثير مع النجس
 اليسير سرح كثير

المصلي بحيث اذا سجد ووقع ثيابه على شيء نجس
 جازت صلوته اذا كانت تلك النجاسة يابسة
 لم يحصل منها تلوث بقدر مانع ولم ينقل بها شيء
 من اعضاء سجده وفي اختلاف زكريا قال في
 الكتاب المسمى باختلافه في روي يعقوب اذا كانت
 النجاسة على باطن التبتة او الآخر وهو على
 ظاهرهما قائم يصلي لم تفسد صلوته وكذا الحجر
 وبمثله اي مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد
 اذا حلت النجاسة بخشبة فقلها وصلي على الوجه
 الطاهر فانه ان كان غلظ الخشبة بحيث
 يقبل القطع اي يمكن ان ينشر في اي الوجه
 الذي فيه النجاسة والوجه الآخر يجوز الصلوة
 عليه والافلا لا تها بمنزلة التبتة في الوجه الاول
 وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصاب
 الارض نجاسة رطبة ويابسة ففرشها بطي
 او حصي فصل على جان له حائل صلب
 كاللوح وليس هذا كالثوب فانه لو فرش على

لأن النجاسة غير متصلة
 بمكان قيام كبير

نجاسة

نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة عليه ولو فرشها
 بالتراب ولم يطبق فانه ان كان التراب قليلا
 اي رقيقا بحيث لو شتمه احد بجذ راحة النجاسة
 لا يجوز الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل
 كان كثيرا حجمه كيثف بحيث لا يوجد راحة النجاسة
 يجوز صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة
 اليابسة فان كان رقيقا يشق ما تحته او وجد
 منه راحة النجاسة على تقدير ان لها راحة
 لا يجوز الصلوة عليه والاحارث ولو كان على
 اللبد كسروم وسكون الباء نجاسة فقل وصل
 على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة
 يجوز صلوته هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم
 جوهه نصفين لانه بمنزلة التبتة وقال ابو
 يوسف لا يجوز وان كان غليظا وبه اخذ بعض
 المشايخ ومنهم شمس الحلواني فانه قال لا يجوز
 الا ان يشبه فيجعل الطرف الطاهر فوق النجس
 وهذا اي المذكورين الجواز في اللبد كله مذهب

وان لم يكن الثوب رقيقا بل غليظا بحيث
 لا يكف عن ذلك جازت
 ويجعل من اعرض ثوبان كالسجادة فهو
 بمنزلة اللبد الغليظ
 والصلوة الوجه فيه النجاسة الى اسفل كبير

يصير بمنزلة ثوبين كذا

وكذا في الثوب كسر

الحق

الثوب كله وهو الماحوط ولوبات الحرم على الخط
حال الدوس فذهب بعض الخطه فالباقي
ظاهر وكذا الذاهب ايضا بيتر بالوعة جعلت
بيتر ماء أي حفرت قدر ما وصل اليه النجاسة
طهر ماؤها لا جواربها فان وسعت فوق
ذلك طهر الكل كذا اطلق وينبغي ان يقيد بها
اذا زاد في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم
يظهر اثر النجاسة في الماء في كلتا الصورتين
والبعد بين بيتر بالوعة ويتر الماء قيل
ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل سبعة و
المختار قدر ما يظهر اثر النجاسة من لونا
وريج او طعم نوضاء ومشي على الواح مشرعة
بعد مشي من رجله قدر لا يحكم بنجاسة
رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضع
للضوء ومشي المشي في ماء الحمام لا ينجس ما لم
يعلم انه غسالة نجس جلد الحية يمنع جوار
الصلوة اذا زاد على الدرهم وان زكيت

سيرة اخو

سيرة اخو

لانه

الحق

لانه لا يحتمل الدباغة وما قيصرا فالاصح
انه طاهر اذا وجد الشعر في بعر الابل او الغنم
يفسل ويؤكل لا الذي يوجد في الخنثى لانه
لا صلابه فيه وهذا التعليل يفيد انه اذا وجد
في الوقت فان كانا طبعا يغسل ويؤكل والا
فلما مشى في الطين او اصابه وصل ولم يغسل
جانت نالم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للفرق
فانه مات في دهن ان كان جامدا فوق وقطع
ما حولها والباقي طاهر وان كان ذائبا فكل نجس
والدهن النجس يجوز ان يستصحب به في غير
المسجد ويدفع به الجلد قال بعض المشايخ
يكرم الصلوة في ثياب الفسقة وقال صاحب
الهداية في التجسس الاصح انها لا يكره لانه لم يكره من
ثياب اهل الزمة الا السر ويل مع استحلهم
الخرق فهذا اولى ولا يجوز الصلوة في الدباج
الذي ينسجه اهل فارس لا تهم يستعملون
فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكره ابن الهمام

نكح

اي اطلق

وكذا يجوز ان يباع اذا لم يكن
الدهن نجسا لعينه بل كانت
لعينه ستمع

مطلوب
جواز استصحاب الدهن

في شرح الهداية وذكر في القنية عن صلوة الاثر
 ونعفر ان ذكر في اناو للعبع فبال فيه صبي يصبح
 به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر وقد قد من
 في فصل الاسرار ان الاول في مثله ان يغسل
 حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الديباج المذكور
 ونحوه لا ينفض ولا يتلو به الماء فهو طاهر
 ان كان ابيض يطهر بالغسل والعصر ثلثا وفي
 القنية الكيمياء المربوع به هي الخنزير اذا غسل
 يطهر ولا يضر بقاء الاثر والجلود التي يدبغ
 ولا يغسل مذبحها ولا يتوقى الحماصة في دبرها
 ويلقونها على الارض الخمسة ولا يغسلونها
 بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز ارتخاؤها الخفاف
 والمكعب وغلاف الكتب والدلاء منار طبأ
 ويا بسا اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان
 بخاسة يغسل ثلثا فيسأه فيطهر وقيل لا يطهر
 وفي غير حالة الغليان يغسل ثلثا والمروقة لا خير
 فيها الا ان يكون تلك الخمسة خمر فانه اذا صب

فيها

فيها خل حتى صارت كاخل خامضة طهرت ولو
 طبخت الحنطة في الخرفال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء
 وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطهر
 ابدا قال في التجييش ويغسل ولو القيت بجاجة حالة
 الغليان في الماء لتستفت قبل ان تنظف او كرش
 قبل الغسل لا يطهر ابدا الا على قول ابو يوسف على
 قانون ما تقدم في اللحم وان كان الماء لم يصل الى احد
 الغليان عند اللقاء فيه او كاد ولكن سكن عند
 القاءه ولم تترك حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا
 تلطخ بزرع شاة بسرقينها فخلها بيد رطبة ففي
 نجاسة اللبنى روايتان وفي القنية حيوان
 البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان
 ميتة قال واختلف الناس وهم اهل زماننا
 في الدهن الزكلابي الذي يجلب من البحر البلقاني
 ويكون ما ذكره في التجريد وشرح القدوري وروى
 الجلابي نصي على طهارته وفيه عن الحسن في بيع
 وقعت في وفي حنطة فطخت لم تؤكل وقال

والكل عند محمد لا يطهر ابدا

ابن مقاتل توكل لم يتغير طعمها وكذا الدهن و
 اللبن انتهى صلى على طرف ثوب او بساط ونحو
 وطرفه الآخر نجس جازت سواء تحرك احد طرفيه
 بحركة الاخر او لا هو الصحيح بخلاف ما اذا كان
 يلبس او حامله والحق طرفه الجس على الارض وصلى
 فانه ان تحرك بحركته لا تجوز والاجازت في
 لو صلى على الدابة وفي سرجها او ركبها نجاسة ما
 لعنة فجماعة على انه لا تجوز قال في البسوط واكثر
 مشايخنا جواز زرع الوفاة على النجاسة وفي حله
 خفاء او جوب رياه او نعلاه لا يجوز صلوة الا ان
 تخلصها ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة
 بكمه وسجد عليها لا تجوز الا ان يكون من منزوعا
 وكذا لو كان اسفل نعليه نجسا وصلى بهما
 لا تجوز وان نزعهما وقام عليهما جاز في حد
 ثوب وديباج وثوبان نجسا نجاسة ما نفعه
 ولا مطهر صلى في الديباج **واما شرط الثالث**
 فهو ستر العورة اي ما يفرض ستره في الصلوة

بالكسر والضم كونه ابراسا بنزله راصدا

ولا يجوز النظر اليه والعورة من الرجل ما تحت
 السرة منه الى الركبة وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة
 والركبة عورة ايضا لقوله وم الركبة من العورة
 لكن العورة المذكورة انما هي عورة من غير النفس
 هو المختار وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة
 وابي يوسف نعمتاى تصرحيا بالقول انهما قالوا
 اذا كان الى المصلى محلول الجيب فنظر الى عورته اي
 عورة نفسه لا تفسد صلوته وهذا هو الذي نشي
 عليه فاضى خان في الفتاوى وبعض المشايخ
 ستر العورة من نفسه ايضا شرطاً وهو رواية
 هشام عن محمد بن حنفى قالوا اي بعض المذكورين
 ان كان المصلى المحلول الجيب كشف اللحية بحيث
 تستوعب لحيته جيبه بالستر يجوز صلوته
 وان كان خفيف اللحية لا تغطي لحيته جيبه
 حتى لو فرض انه نظر في جيبه اي عورته فصلوته
 فاسدة وبه اي بهذا القول يفتى بعض المشايخ
 وفي الخلاصة جعل هذا قول محمد والاول قولهما

باب فتح يافته العذر

كله او ريعه وهو قار على النبي
لا يكون صلوة بالاجماع وهذا
بوجه القول الذي افق به جمع

المرأة عورة الا وجهها وكفها
فانها ليس بعورة لا في حق
الصلوة ولا في حق نظر الجنبي

كما ترى لو صلى الانسان عربا نيا في بيت في ليلة مظلمة
ولم توب طاهر بعض المشايخ اذ لو كان وجوب البستر
لخوف رؤية العورة لجازت الصلوة في هذه الصور
ونحوها فعلم اذ لو كان وجوب للصلوة نفسها
لكي يمكن ان يجاب بان العورة مستورة في مسيلة
الخلافا الى رواية بعد الستة بتكليف النظر من فوق
او من اسفل لا يضره وبدن المرأة الحرة كلها عورة
لقوله دم والا قد مرها ولكن في القدمين اختلاف
للمشايخ وذكر في المحيط ان الاصح انها ليست بعورة
قال للحاجة الى المشي في الطرقات وظهور رقبته
خصوصا الفقيرات منهية وقال في الحاقانية
الصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع جواز
الصلوة كساير الاعضاء التي هي عورة وقال
في الاختيار الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة
وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب
الهداية والكافي ما في المحيط والافق بيني ظهر الكف
وبطنه خلافا لما قيل ان بطنه ليس بعورة

وظهر عورة ونزعها عورة كبطنها في ظاهر
الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروي في غير ظاهر
الرواية عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة
انه زراعي باليسا بعورة واختار في الاختيار
وصححه بعضهم انه عورة في الصلوة لا خارجها
والقول الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح
لعدم الظهور في ابدائه اما الشعر المسترسل اي
النازل عن راسها فقد قال الفقيه ابو الليث
ان انكشاف ربيع المسترسل فسدت صلواتها
وكذا في اكثر الفتاوى لانه عورة وهو المذكور
في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى
الحاقانية المعتبر في افساد الصلوة
انكشاف ما فوق الاذنين من الشعر لما نزل
عنه وكذلك الاذنان حتى لو انكشاف ربيع
واحد منها يمنع جواز الصلوة قال الحمدي
هو الصحيح وهو اختيار الصدر الشهيد
والذي صححه صاحب الهداية وغيره هو

ما يجب ضبطه في حق المرأة

اما الشعر المسترسل

مطل
اما الخصيان

ان المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح اما
الخصيتان مع الذكر فقل بجوهرها لعضو واحد
وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على
حدة وهو الصحيح حتى انكشف ربع الذكر
وحده او ربيع الاثنين بمفردها يمنع جواز الصلوة
وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ فقل كل منهما
على حدة وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما
عضو واحد واختار في الخلاصة وصحح ابن الهيثم
في شرح الهداية وعلى هذا الوصل الرجل وركبته
مكتوفتان بمعنى جازت صلوته لان الركبتين
لا تبلغان قدر ربيع الفخذ مع الركبة وكذلك
كعب المرأة تبع لساقها والفخذ لا عضو مستقل
فانكشافه غير مانع امرأة صلت وربع ساقها
مكتوف تعيد صلاتها عند ابى حنيفة وعلى
صاحبيه ومحمد وان كان المنكشف من ساقها
قل من ذلك اي من الربع لا تعيد اتفاقا لان
النقليل عضو بخلاف الكثير والربع كثير

مطل
امرأة طلت من ساقها

لقيامه

لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف
مادونه وقال ابو يوسف انكشف مادون
النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشف
النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس
بقليل فيعفى والحكم في الشعر المسترسل من المرأة
الحرّة والبطن والظهر من المرأة مطلقا والفخذ
من المرأة والرجل كالحكم في الساق فاق عضو
من هذه انكشف ربعة يمنع عندها خلافا لابى
يوسف واما حكم العورة الغليظة وهي القبل
والدبر فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق
يعني اذا انكشف من احدها ربعة يمنع عندها
خلافا لابى يوسف فانه لا يمنع عنده ما لم يكن
نصف او اكثر وهذا الخلاف مذكور في الزيادات
وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان المانع من العورة
الغليظة ما زاد على قدر الدرهم والاول هو
الاصح لانه حلقة الدبر عضو بمفردها وكلها
لا تزيد على قدر الدرهم فلو كان كها في الجازات

لانه ليس بكثير في رواية
يمنع جواز الصلوة

مطل
والحكم في الشعر المسترسل

مطل
اما ثلث المرأة فان كانت مراة

الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل
الحلقة مع الايتين عضو واحد فعلى هذا
يتجه قول الكرخي ولكن هذا غير الاصح بل كل اليه
عضو والدبر ثالثها اما ثلث المرأة فان كانت
مراة فماتى لم ينكر ثديا وهو المعتبر دون المراهقة
فهو اى الثدي ربع للصدر فلا يمنع الا انكشاف
ربع المجموع من الصدر والثدي وان كانت
كبيرة قد انكسر ثديا فالثدي ربع اصل نفسه حتى
لو انكشفا ربع منفردا كان مانعا كذا كل اذن
عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين السترة والعبانة
عضو على حدة واما الجنب فربع للبطن وفي شرح
شمس الائمة السرخسي اذا كان الثوب رقيقا
بحيث يصف ما تحته اى لونة البشرة لا يحصل
به ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا
الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله ينبغي ان
لا يمنع حصول السترة ومن صلى بغيره ليس عليه
غيره فلو قدر انه نظر انسان من تحته فواى

مطل
ومن على يمين

عورة

عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع
جواز الصلوة لحصول الستة المأمور به وذكر
في الزيارات لوان امرأة صلت وهي تقدر على الثوب
الجديد اى الذى يسرفه خرق فاحش فلبست
ثوبا خلقا فيه خرق فاحش فانكشف من شعرها
شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ وكان
المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق
لا يجوز صلواتا فكانه بناء على ان الساق اصغرها
وهو اختيار البعض ان المعتبر في جمع المتفرق
بلوغ المجموع ربع اصغرها اصغرا لعضاء المنكشفة
حتى لو انكشفت من الاذن تسعرا ومن الفخذ
تسعرا يمنع لانه المجموع ربع الاذن واكثر والمختار
الجمع بالاجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الاذن ثمنها
ومن الفخذ ثمنها او من الاذن ثلث ربعها ومن الفخذ
ثلثا ربعها اما العورة من الائمة فمأوى عورة من
الرجل اى من تحت السترة الى تحت الركبة وبطنها
وظهرها عورة ايضا وما عدا ذلك وهو من

مطل
اما العورة من الائمة

اعلى البطن فافوق ومن اسفل الركبة فما تحت
فليس بعورة باجماع الامة لانها محل الخدنة
والامتنان لايبالي بانكشاف ذلك منها والادوية
وام الولد والمكانية بمنزلة الامة والحكم المذكور
لبقاء الرق فيهن ولو اعتقت وهي في الصلوة
مكتوفة الرأس ونحو فسترته بعمل قليل قبل
اداء ركنا جازت لا لو بعمل كثير او بعد ركنا
وان انكشف عضو هو عورة في الصلوة فستر
من غير لبث لا يضر ذلك الانكشاف وان ادى
معه اى مع الانكشاف ركنا للقيام ان كان
فيه او الركوع او غيرها يفسد ذلك الانكشاف
صلوته وان لم يؤد مع الانكشاف ركنا ولكن مكث
مقدار ما يؤدى ركنا بسنة وذلك مقدار
ثلاث تسبيحات فلم يستر ذلك العضو فسد
صلوته عند ابى يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا
وقع الرجل المصلى للمراحمه في صف النساء
او وقع امام اى قدام الامام او رفع نجاسة

نتم

ثم التفت الى تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور
ان مكث قدس ركن من غير ان يؤدى به تفسد
عند ابى يوسف خلافا لمحمد والمختار قول
ابى يوسف وهذا كله اذا حصل شئ من ذلك
بغير صنعه فان كان بصنعه فسدت في الحال
اتفاقا ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى قاعدا
بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما
يستر بعض العورة وجب استعماله وان قل
ويقدم في التستر ما هو اغلظ كالسوتين ثم الفخ
ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر
ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستر به
من الخشيش ونحو وجب التستر به وفي الفقية
عربان قد روى على طين بلطخى بعورة انه علم
انه يبقى عليه يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك
كما لو قدر ان يخفف عليه ورق الشجر
فرفع مع رفيقه ثوب وعده ان يعطيه
اذا فرغ من صلوته ينتظر وان خاف في الوقت

من لم يجد ما يستر العورة
مطل

قول الجرجاني وبعض المشايخ يقولون ان كان المصلّي
 يصلي الى المزاب فكما قال الحامدي اي ابن حامد
 لان المزاب ووضعت غالباً بالبحري واجتماع
 الآراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي
 في الصحراء فكما قال الفضلي اي ابن الفضل لتعذر
 اجتماع الآراء فيها غالباً وقبلة اهل المشرق هي
 جهة المغرب عندنا من غير احتياج انحراف اهل
 بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف
 فان عند الشافعي لابد من انحراف من يظن انه
 ليس بمسامة لها منهم وذكره اما في الفتاوى
 حدد القبلة في بلادنا يعني باسم قند ما بين المغرب
 مغرب الشتاء ومغرب الصيف لقوله ثم القبلة
 ما بين المغربين فان سمرقند معتدلة بين مشرق
 الشتاء والصيف فقبلتها بين مغربها فان صلى
 الى جهة خرجت من المغربين فسدت صلواته
 فان توجه الى جهة خارجة من حد المغربين
 لا يصح والبلد المائل الى مشرق الصيف فقبلته

مائلة

مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس
 وان كان المصلّي مريضاً مرضاً لا يقدر معه على
 التوجه الى القبلة وليس معه احد يتوجهه
 اليها او كان محيماً يقدر على التوجه الا انه يخاف
 ان توجه من عدو او سبع يانيه من جهة اخرى
 يضر في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في
 البحر يخاف الغرق ان توجه فانه لا يلزم التوجه
 الى القبلة في هذا الاحوال بل يصلي الى اي جهة
 قدر على التوجه اليها لانه التكليف بقدر الوسع
 وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة بان كان
 لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب
 او يخاف من عدو او سبع فانه يصلي الى حيث
 قدر ولو كان يصلي عليها لاجل الطين فانه يستقبل
 بها القبلة واقفة ان لم يخف الا نقطاع عن الرفقة
 وكذا ينبغي في كل موضع جاز له الصلوة الفريضة
 اكباً من خوف الثرول ونحوه واذا لم يكن الطين
 مما يفوس فيه الوجه لكن الارض مبتلة لزم

النزول ذكره في الخلاصة أو النافلة معطوف
على الفريضة أي إذا كان يصلي النافلة على الدابة
بغير عذر أيضا فله أن يصلي إلى أي جهة توجه
وهذا إذا كان خارج المصرات في المصر فلا تجوز
عند أبي حنيفة وتجرى عند محمد وتكره وعند
أبي يوسف لا تكرر واختلاف في مقدار الخروج
فقليل قد فرسخ وقيل قدر ^{أربعين} والافصح قدر ما
يبتدى فيه المسافر القصر ولو افتتحها خارج
المصر ثم دخل فيها قيل يتمها ركبا والآخر على أنه
ينزل ويتم على الأرض واستقبال القبلة عند
الشرع لمن ينقل على الدابة ليس بواجب خلافا
للشافعي وإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة
من أهل ذلك المكان من يسأل عنها اجتهد
أي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على
ظنه من الإشارات والدلائل وتحري أي طلب
ما هو الآخر والاليق من الدلائل والإشارات
عليها وصلى إلى جهة التي إذا هاجتهاده وتحرره

فريضة

إلى

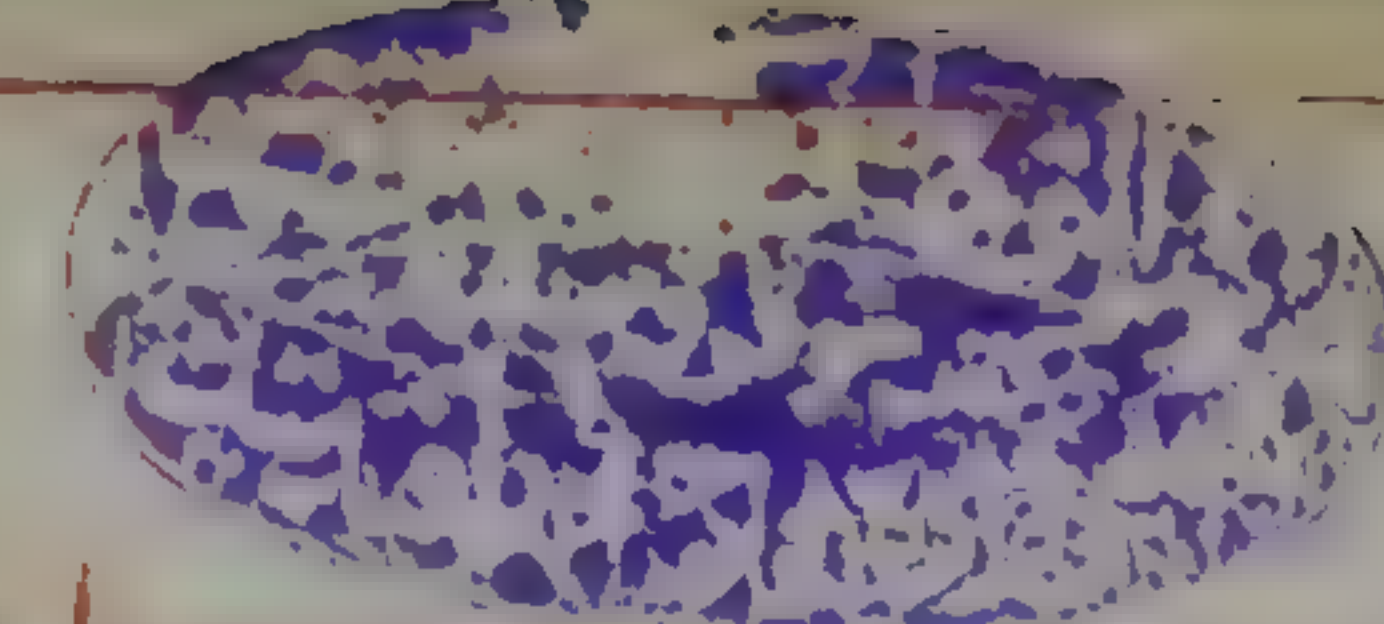
إلى أنما هي القبلة وذلك بالاجتماع لقوله تعالى
فأينما تولوا فثم وجه الله أي جهة التي أمر بالتوجه
إليها نزلت عند ما اشتبهت القبلة على جماعة
من الصحابة وصلوا إلى جهات مختلفة وفي قوله
وليس بحضرة إشارة إلى أنه لا يجب عليه طلب من يسأل
ولا أن يستخرج الناس من منازلهم للسؤال
عنها بخلاف ما إذا كان عنده أو بالقرب منه حوله
فإنه يجب عليه أن يسألهم عنها فإن علم أنه أخطأ
بعد ما صلى فلا إعادة عليه لأنه أتى بما هو واجب
عليه بالنظر إلى وسعته وقدرته وإن علم ذلك
الخطأ وهو في الصلوة استدرا إلى القبلة ونهى
عليها ما بقي منها لما روي أن أهل مسجد قبا كانوا
في الصلوة متوجهين إلى بيت المقدس في صلوة
الفجر فآخروا بتحول القبلة فاستداروا إلى الكعبة
وأقرهم النبي دم على ذلك سواء اشتبهت
القبلة في المفادة أو في المصر وسواء كان ذلك
قبله مظلمة أو في نهار لأن الدليل لا يفصل

وان تحرى ووقع تحريمه على جهة فتركها وصلى
الى غير جهة التحريم بعيدا وان اصاب اى و
لو علم انه اصاب القبلة عند اى حنيفة ومحمد
وعن اى حنيفة انه يخشى عليه الكفر وقال ابو يوسف
ان اصاب لا بعيدا لانه لو بعيدا الى جهة
التي صلى اليها فلا فائدة في العادة ولها ان فرض
جهة تحريمه وقد تركها وجلس صلى الى غير القبلة متعمدا
يوافق ذلك الكعبة قال ابو حنيفة هو كفر بالله
تعالى وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة
في القوب الخس لانه المستخف وبه اخذ فقيه
ابو الليث والمختار ان يكفر في الصلوة بغير طهارة
ولا يكفر في الصلوة في القوب الخس الى غير القبلة كما
ذكر في الفتاوى ولو اشتبهت عليه القبلة ولم
تخوف شرع في الصلوة وصلى بلا تحريم لا يجوز صلوة
لانه التحريم فرض عليه وقد تركها وان علم في خلال
الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة
عند اى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بنى

لما تقدم له من الدليل ولها ان حاله بعد العلم
اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف
لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة
عليه اتفاقا والفرق المذكور في الشرح ولو تحرى
فلم يقع تحريمه على شئ قيل يؤتى وقيل يصلى اربع
مرات الى اربع جهات وهو الاحوط ولو اشتبهت
عليه القبلة وكان بحضرة من يسأله عنها من
اهل ذلك المكان فلم يسأله فتحرى وصلى فان اصاب
القبلة جاز صلوة لحصول المقصود والا فلا
يجوز صلوة لترك العمل الدليلي وهو السؤال ^{بافواه}
من الاهل وكذا الاصح اذا توجه الى جهة وعند
من يسأله ان اصاب القبلة جازت صلوة والا
فلا ولو كان من بحضرة ليس من اهل ذلك
المكان لا يؤخذ بقوله ان لم يوافق تحريمه لانه
بجته مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد
ولو سأل من بحضرة من اهل ذلك المكان فلم
يجزه حتى تحرى وصلى ثم اخبره ان القبلة

غير الجهة التي توجه اليها لا يعيد ما صلى لانه
 لا لم يقصر حيث سأل ولو شك في القبلة فتحرك
 وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريكه ثم شك
 وهو في الصلوة وتحرك في موضع تحركه على جهة
 اخرى فصلى اليها ركعة ثم وثم حتى انه اذا صلى
 اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرك جاز كذا
 في الفتاوى الحاقانية لانه الاجتهاد المتجدد
 لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى واختلف
 المتأخرون في ما اذا تحول رأيه في الثالثة او
 الى اربعة الى الجهة الاولى ومنهم من قال يتم الصلوة
 ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاود اوجه
 وهذا كله اذا شبهت عليه القبلة وشك فيها
 اما لو شرع في الصلوة من غير ان يشك ولا تحرك
 ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد
 بيقين فيعيد وان علم بعد ان فراغ انه اخطأ
 او كان اكثر اياه فعليه الاعادة وذكر في امالي
 الفتاوى ان علم المصلي ان قبلت الكعبة ولم

ينوها



ينوها وقت الشروع جاز لعدم اشتراط
 نية الكعبة وذكر في الحاقانية ان نوى المصلي
 يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد
 لا يحجز لانه علامة على جهة القبلة وليس بقبلة
 فيكون معرضا عن القبلة بنيتة كن توجه الى
 الركن اليماني تاويا الصلوة الى بيت المقدس فان
 نية القبلة وان لم تشرط لكن عدم نية الاعراض
 عنها شرط ولو تحول صدره عن القبلة بغير عذر
 فسدت صلوة اتفاقا في الصحيح ولو تحول
 وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل
 القبلة من ساعته ولا تقصد صلاته بذلك
 الخويلد ولكن يكرم اشد الكراهة لقوله ومن حين
 سألته عابشة عن الالتفات في الصلوة
 هو خلسة يختلسه الشيطان من صلاة
 العبد وقوله عليه ^{السلام} لا تنس اياك والالتفات
 في الصلوة فانه الالتفات في الصلوة هلكة
 ولو طوى المصلي انه احدث فتحرل عن القبلة

مطل
 ولو تحول صدره عن القبلة

للوضوء ثم علم لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد
 تفسد صلاته عند ابي حنيفة لانه استدبار لم
 يكن للرفق بل المقصد الاصلاح وان علم انه لم
 يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت صلواته
 بالاتفاق لانه اختلاف المكان مبطل لا بعد من
 والمسجد مكان واحد فما دام فيه لم يختلف مكانه
 بخلاف خروج منه وهذا اذا لم يكن اماما واستخلف
 مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث
 فسدت وان لم يخرج لانه الاستخلاف في غير محله
 مناف كالحروج من المسجد وتذا لوظن انه افستج
 بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضعا تفسد
 صلاته وان لم يخرج من المسجد وكذا لو رأى المنيتم
 سرا با فظن انه ماء فانصرف ثم علم انه سراب
 او ظن الماسح على الخف ان مده تمت فانصرف
 ثم علم ان لم تتم فقد الصلوة وان لم يخرج من
 المسجد لان انصرافه على قصد الرقعة لا على قصد
 البناء بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى

في الصحراء بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد
 حتى لو علم قبل مجاوزته في ظن سبق الحدث لم
 تفسد وان علم بعد مجاوزته تفسد هذا اذا
 ذهب الى خلفه وان توجه الى قدمه فالمعتبر
 مجاوزة سنة الامام وعدمها ان كاف في ستر
 والا فمقدار ما لو تاخر مجاوزة الصفوف وان
 كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده و
 عدمها **فرض** في شرح الطحاوي الكعبة اسم
 للعرصة فان الجيطان لو وضعت في موضع آخر
 فصلى اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة
 او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده
 لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بد له
 من الاستقبال اذا كان قادرا فلا يجوز ان
 يصلي حيث توجهت ويلزم ان يستدير الى
 القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة بالتحري
 متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جاز
 صلاة الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلاة من

من المسجد
 ف

وهو قطعة جدار في طرف المنيتم

قال ابن عثيمين الحطيم الجدار يقع جدار حج الكعبة

الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها
 عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في
 الزوال اي سوى الفاء الذي يكون للاشياء عند الزوال
 وقالا اي ابي يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثالثة
 اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وعن ابي
 حنيفة من رواية اسد بن عمر واذا صار ظل كل
 شيء مثله سوى الفاء خرج وقت الظهور لا يدخل
 وقت العصر الى الثلثين قال الشايخ ينبغي ان لا
 يصلي العصر حتى يبلغ الثلثين ولا يؤخر الظهر الى
 ان يبلغ المثل يخرج من الخلا فيزعم والدليل
 من الجانبين المذكورين في الشرح واول وقت
 صلو العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين
 فعلى قوله اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال
 وعلى قولهما اذا صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها
 ما لم تغرب الشمس اي الجزء الزمان الذي يعقبه
 غروب الشمس وهذا اجماعي واول وقت المغرب
 اذا غربت الشمس بالاجماع واخر وقتها

ما لم يغيب الشفق اي الجزء الذي يعقبه غيبوبة
 الشفق وهو اي الشفق المذكور البياض الذي
 في الافق الكاين بعد الحرة التي تكون في الافق عند
 ابي حنيفة وقالا اي ابي يوسف ومحمد وهو قول
 الائمة الثالثة ورواية اسد بن عمر وعن ابي حنيفة
 ايضا الشفق المذكور هو الحرة نفسا لا البياض
 الذي بعدها والدليل في الشرح ومن الشايخ
 من افني برواية اسد بن عمر والوافقة لقوله ما قال
 ابن الهمام ولا تساعد رواية ولا دراية وتمام هذا
 في الشرح ايضا واول وقت صلو العصر اذا
 غاب الشفق على القولين كما مر واخر ما لم يطلع
 الفجر اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني
 ووقت صلو الوتر اي الوقت الذي هو وقت
 العشاء هذا عند ابي حنيفة وعندهما وقتها
 بعد صلاة العشاء الا انه اي المصلي ما تيسر يتقدم
 العشاء عليه اي على الوتر عند ابي حنيفة لوجوب
 الترتيب لقوله دم انا الله تعالى امركم بصلوة

بطلان
 وقت صلو الوتر

هي خير لكم من حر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء
 الى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر قبل العشاء
 قصدا لا تصح كما لو صلى الوقتية قبل الفايضة فاكرا
 وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد صح
 عنده حتى ان الرجل لو صلى العشاء بثوب ثم نزع
 وصلى الوتر بثوب آخر ثم ظهر ان الثوب الذي صلى
 العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء دون
 الوتر عند ابي حنيفة خلافا لهما واعلم ان الوقت كما
 هو شرط لاداء الصلاة فهو سبب لوجوبها
 فلا تجب بدونها كما في المسئلة التي وردت
 فتوى في زمن الصدر برهان الاثمة ان لا نجد
 وقت العشاء في بلدتنا هل علينا صلوة فكتب
 ليس عليكم صلوة العشاء وانه افق ظهير الدين
 المرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا
 من بلد بلخار فان الفجر يطالع فيها قبل غروب
 الشفق فاقصر ليالى السنة على شمس الاثمة
 الحلواني فافق بقضاء العشاء ثم وردت

بخوار

ننبه

خوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقال
 فافق بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل
 من يساله في عامته بجامع خوارزم ما تقول
 فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر
 فساله وحس الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع
 مع المرفقين او رجلاه مع الكعبين كم تراين وضو
 قال ثلث لغوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة
 الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه و
 وافقه فيه ولا يبالى الهام عليه اعتراضوا جئنا
 في الشرح ويستحب صلوة الفجر الاسفار بها
 بان يصلي في وقت ظهور النور وانكشف
 الظلمة والغالب حتى يرى الى امي موقع نيله
 عندنا خلافا للثلاثة لقوله دم اسفروا بالفجر
 فانه اعظم للاجر وقد قالوا في هذا الاسفار
 ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه ان يصلها فيه
 على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه
 ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ

مطلق
 ان سفار في الفجر

كلام عربي معناه جمع نبال انبال كلوا وغري

ويُعیدها على وجه السنة قبل خروجه ثم استخار
الاسفار عندنا عام في الازمنة كلها الى الصلاة
المغرب يوم الخميس مزدلفة فان السجدة فيها التغليس
اجماعا توسيعا لوقت الوقوف ويستحب ايضا
عندنا الابرار ان يظهروا الصيف لقوله دم اذا شد
الحق فابعدوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
ويستحب تقديمها في الشتاء ويستحب ايضا
عندنا تأخير العصر في كل الازمنة الا يوم النعيم
عالم بتغير الشمس ويكره ان يؤخر الى ان يتغير
قرص الشمس لانه عليه السلام كان يصلي العصر
والشمس تفتق بيضاء نقية فالعبرة بتغير
القرص لا بتغير الضوء فانه يحصل بعد الزوال
فتح صار الغرض بحيث لا تحاذ فيه العين فقد
تغيرت والافلاك ذات الكافي ويستحب ايضا
تعجيل المغرب في كل الازمنة الا يوم النعيم لقول
راغب بن حبيب كنت انصلي المغرب مع النبي
صم فيصرف احدا وان يرى مواقع نيله

اي وندردى

وعن

وعن ابن عمر انه اخرها حتى بدا نجم فاعتق رقبته
وهو يدل على كراهة تأخيرها الى ظهور النجم
وفي القنية يكره تأخير المغرب عند محمد في رواية
عن ابي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم
يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كما تسفر
والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير قليلا
وفي التأخير تطويل القراءة خلافا انتهى وتأخير
صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله
صم لولا ان اشق على اتى لامرهم ان يؤخروا
العشاء الى ثلث الليل او نصفه وتأخيرها
الى ما بعده اى ما بعد ثلث الليل الى نصف الليل
مباح لما بيناه في الشرح وتأخيرها الى ما بعد
اى ما بعد ثلث الليل الى نصف الليل الى طلوع الفجر
مكروه اذا كان بغیر عذر لانه يؤدي الى تقليل الجماعة
اما اذا كان بعذر فلا يكره واما التأخير الى الوتر
فالاصل فيه ان الافضل انه ان كان لا يشق بالنسبة
او قبل النوم واذا كان يشق بالنسبة

الابن عمر

مطلوب في نسخة تأخير المغرب لانه يوم نعيم

اي لا ينعقد

فتأخير إلى آخر الليل أفضل لقوله من خاف
 أنه لا يقوم من آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن
 يقوم آخره فليوترأ آخر الليل فإن الصلوة في آخر
 الليل مشهودة وذلك أفضل وإن كان اليوم يوم
 غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها بغير
 تأخير عن التعميل في أول الوقت لا التأخير الشديد
 الذي يشك بسببه في بقاء الوقت قال في المحيط
 المراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بما
 لغروب والمستحب في يوم الغيم فكل من العصري
 العشاء تعجيلها لا يؤخر عن أدائها حتى لا يفتقر
 في كل الاحتمال إلى أن يؤخر الأداة بعد الوقت
 لا قبله إلى هذا المراد تعجيل العصر قدر ما يقع عنده
 انزاعه لا يقع حال تغير الشمس وتعجيل العشاء قليلا
 على الوقت المعتاد كذا في المحيط لئلا تقل الجماعة
 لحوف المطر وروى الحسن عن أبي حنيفة التاخير
 في جميع يوم الغيم لأنه أقرب إلى الاحتياط
 أن لا تقع قبل الوقت أما الاوقات التي تكره

فيها

أن لا تأخر قبل الفجر

أما الاوقات

في الصلوة خمسة المراد من الكراهة ما يعم
 عدم الجواز أيضا فكل ما لا يجوز فيه ركعة ثلاث
 أي ثلاثة اوقات منها هي تلك الخمسة تكره فيها
 الفرض والطوع فالكراهة في الفرض كالقوايت
 تمنع الصحة لوجوبه بسبب كامل وكذا الواجبات
 الفائتة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت
 غير مكره وجنازة حضرت فيه والوتر لا ينها
 وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة والكراهة
 في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة تحريم
 وتحقيق ذلك في الشرح وذلك المذكور
 من الكراهة كائن عند طلوع الشمس وعند
 غروبها والعصر يومه ووقت الزوال تنهيه
 عزم عن الصلوة في هذه الاوقات واستثناء
 عصر يومه لأنه يقع عند غروبها لأنه وجب
 ناقصا فاذا ه كما وجب بخلاف عصر يوم آخر
 وغيره من القوايت على ما حقق في الشرح وفي
 الكتب الاصول وروى عن أبي يوسف وهي

رواية المشهور عنه انه يجوز التطوع وقت
 الا واليوم الجمعة اي من غير كراهة ودليله
 جوابه في الشرح ولا يصلي فيها اي في الاوقات
 الثلاثة المذكورة صلوة جنازة ولا يسجد للتلاوة
 اذا كانت حضرت او تليت في وقت غير مكروه لما
 تقدم ولا يسجد فيها السهو لانه من اجزاء الصلوة
 ولو قضى فيها فرضا اي صلاة مفروضة يعيدها
 لعدم صحتها بناء على ما قدمناه وان تلاف فيها
 اي في وقت من الاوقات الثلاثة آية يسجد
 فالأفضل ان لا يسجد ها فيه ولا في غيره من
 الثلاثة فان سجدها في ذلك الوقت لا يعيدها
 لانه اذاها كما وجبت وكذا ان يسجد ها في غير
 وقت تلاوته من الاوقات الثلاثة تصح عندنا
 خلافا لغيره وكذا اذا حضرت الجنازة في وقت
 من الاوقات الثلاثة فصلّي عليها فيه تصح
 والأفضل ان تصلي ولا تؤخر لان التعجيل فيها مطلق
 مطلقا الا لما نفي كحضورها في وقت غير مكروه

واما

واما الوقتان الآخران من الجمعة فانه يكره فيها
 التطوع فقط ولا يكره فيها الغرض ولا الواجب
 لنفسه يعني الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة
 التلاوة بخلاف المندور واللازم بالشروع
 وركعتي الطواف فانها تكرر لوجوبها لغيرها
 وهما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر
 الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت
 التوافل كلها الا سنة الفجر لقوله لا صلوة
 بعد الفجر الا سجدة يعني ركعتين وما بعد
 صلوة العصر الى غروب الشمس لانه ذم من عن الصلوة
 بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى
 تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب
 ايضا التطوع فيه مكروه لانه بل لتأخير
 المغرب بسببه مع استحباب تعجيلها وقت
 ذكر كراهة التأخير وكذلك يكره التطوع
 اذا خرج الامام اي صعود على المنبر للخطبة
 يوم الجمعة لما روي عن اكابر الصحابة كالحفاظ

مطل
 واما الوقتان

الراشدين ونحوهم ان هم كانوا يكرهون الصلوة
 والكلام بعد خروج الامام وكذا يكره التطوع
 عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا خصه قاض خان
 وصاحب الخلاصة وغيرهما واما في غير الجمعة فلا
 يكره بجزء الاخذ في الاقامة سالم يشرع الامام في
 الصلوة وبعد شروع الامام ايضا لا تكرر سنة
 الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية او التشهد
 على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية السجدة
 اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة
 الاولى ذكره الشرح جى وعزاه الى التحفة بل
 يكره في جميع ذلك ان يصل الى محال الصقف
 او خلف الصقف من غير حائل بل يصل في المسجد
 الضيق ان كان الامام في الشقوق وبالعكس
 او خلف اسطوانة فان كان قد شرع في صلوة
 التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج
 الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت
 تحية المسجد ونفلا مطلقا وان كانت سنة

الجمعة قبل يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها
 اربعاء قال الرغيناني هو الصحيح واختيار خسام
 الدين الشهيد وذكر في النوادر انه يسلم على راس
 الركعتين وان قام الى الثالثة وقيدتها بالسجدة
 اضافة اليها الرابعة وسلم وخفف في القراءة
 وحكى عن القاضي الامام ابى على التمسك انه رجع
 اليه بعد ما كان يفتي بالاول واليه مالا الترخي
 والبقالى وقال الشيخ كمال الدين بن الحصام انه
 الاوجه ولم يذكر في النوادر ما اذا قام الى الثالثة
 ولم يقيد بها بالسجدة واختلف فيه فقيل يعود
 الى القعود ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو
 الاوجه على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على
 راس الركعتين قيل لا يلزمه قضاء شيء وقيل
 يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل
 يقضى اربعاء في اى حال قطعها الا ان ينزلة صلاة
 واحدة وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلاة العيد
 وعند خطبة ما وكذا بعد خطبة ما في المصلى

ما يطلب
 يوم سبت قضا اول النذر

على الأصح ولا يكره بعد رجوعه منه وكذا يكره
التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستنقاء
وكذا عند الخطبة في الحج للاختلال بالاستماع والإنصات في الكل ولو شرع في صلاة
التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان
ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكره مختصا
عن الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعاً فقد ساء
وان لم يخالفه انتهى ومع هذا لا شيء عليه اي
ليس عليه إعادة ما صلى لانه اذاها كما وجبت
عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع
الشمس وبعد صلوة العصر الى تغيرها ثم افسد
لزمه القضاء وقد علم هذا من قوله سابقاً
ثم يقضي لانه اذا لزم قضاء ما شرع فيه في
الاقوات الثلاثة وفسد مع ان كراهتها
اشد فلزم قضاء ما شرع فيه في الوقتين
اولاً ولو اتمت النافلة في وقت مستحب غير
مكره ثم افسدها او افسدت لا يقضيها

فيما

فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر
قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها ولو قضاها
صح مع الكراهة وسقط عنه وكذا سابغ
اوقات الكراهة ما عد الثلاثة فانها لا تسقط عنه
بقضائها في وقت منها ولو افسد سنة الفجر
لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر من كراهة قضاء
ما لم بالشروع في الوقتين ولا يلتفت الى ما
ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان خاف ان
لا يدرك الغرض لو صلى السنة فلاحسب ان
يشرع في السنة ويكرهها ثم يكره اخي للفريضة
فيخرج من السنة ويصير شارعاً في الفريضة
ولا يصير مفسداً بل يصير مجاباً من عمل الى عمل
لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير
مفسداً لكن كراهة قضاها بعد الصلوة الفجر
باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد
ارتفاع الشمس على كل حال فهو غير آت بالسنة
كما سنت فلا فائدة في هذا التكلف وقيل يقضيها

بعد ما صلى الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان
 الكراهة موجودة فيه ولو شرع في اربع ركعات
 قبل طلوع الفجر لما صلى ركعتين منها طلع الفجر
 ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم
 تنوب صلاة هاتين الركعتين عن ركعتي الفجر عنده
 اي عند ابى يوسف ومحمد وهو اي قولهما اي
 احدي الرايتين عن ابى حنيفة وهي ظاهر الرواية
 بناء على ان السنة تؤدى بمطلق نية الصلوة
 وهو الصحيح وروى الحسن عنها ان لا تنوب
 وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه اي
 الشان لم يطلع الفجر وقد تبين اي بعد ذلك
 انه اي الشان كان قد طلع الفجر فعند المتأخرين
 يجزيه تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا ايضا
 ظاهر الرواية ولو شك عند صلى تلك الركعتين
 في طلوع الفجر واستمر شكه لا يجزيه عن ركعتين
 الفجر بالاتفاق وهو ظاهر واذ طلعت الشمس
 حتى ارتفعت قدر رجب او قدر رجب صباح

الصلوة

الصلوة اي محل هذا هو المذكور في الاصل وقيل
 مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس
 صباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه صباح وقيل
 يدحا ذقنه على صدره وينظر فان لم ير القمر
 حلت الصلوة لتحقيق الارتفاع المبيح اذا وانه
 نظره لم يحل بعد وان نظره فلا وهذا ليس الاقوال
 ولو طلعت الشمس والمصلي في حلال اي في اثناء صلوة
 الفجر تفسد صلوة الفجر لعروض نقصان على ما
 وجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في
 خلال صلوة العصر لا تفسد لعروض الكامل على ما
 وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرع
 على التفصيل **واما الشرط السادس النية**
 وهي قصد كون الفعل لما شرع له ففي العبادات
 قصد كون الله خالصا قال الله تعالى وما امرنا
 الا لعباد الله مخلصين له الدين المصلي
 اذا كان متفلا يكفيه مطلق نية الصلوة ولا
 بشرط تعيين كونه ذلك النقل سنة مؤكدة

اي من شؤنه

او غيرها ولكن في التراويح اختلف اختلف
 بعض المشايخ المتقدمين فانهم قالوا الاصح انه
 يفعل التراويح لا يجوز بمطلق النية بل لا بد
 من تعيينها والمذكور في فتاوى قاض خان ان الا
 ختلاف في التراويح وفي السنن المؤكدة وصحح انه
 لا يجوز بمطلق النية الصلوة لافي التراويح ولا
 في السنن وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر
 السنن تتأدى بمطلق النية الصلوة وهو اختيار
 صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على
 ما حققناه في الشرح والصحيح قاض خان
 حيث قال والاصح انه اي التراويح لا يجوز بمطلق
 النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية
 التراويح ان ينوي التراويح نفرا او ينوي
 ستة الوقت فانما هي ستة في ذلك الوقت
 او ينوي قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف
 على ما قالوا والاحتياط للخروج من الخلاف
 في ستة ان ينوي الستة نفرا او ينوي

الصلوة متابعة للنبي وم ولو نوى في صلوة الوتر
 فبعينها او في صلوة الجمعة او في صلوة العيدين فانه
 ينوي صلوة الوتر وكذا ينوي صلاة الجمعة
 وصلاة العيدين اي يشترط التعيين اتفاقا ولا
 يكفي مطلق النية وكذا جميع الفرائض والواجبات
 من المندور وقضاء ما نهم بالشرع وغيرها
 وفي صلوة الجنائز ينوي الصلوة لله تعالى و
 الدعاء لليت اذ بهذا تتميز عن غيرها والمفروض
 المنفرد ولا يكفي نية مطلق الفرض ما لم يقل في
 نيته الظهر والعصر مثلا لتمييز ما شرع فيه عن
 غيره من المفروض ولا فرق في ذلك بين المنفرد
 غيره فان نوى فرض الوقت ولم يعين انه ظهر
 او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزائه ذلك
 الا في الجمعة لانه فرض الوقت عندنا الظهر لا
 الجمعة الا انه امر بالجمعة لاسقاط الظهر وذكر
 قاض خان لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة
 لجاز ولا تشترط نيته اعدادا وكواعا

اجماعا لكونه لا معينة معلومة ولو نوى الفرض
 والتطوع معا جاز ما صلاه بتلك النية عن
 الفرض عند ابي يوسف لقوة الفرض فلا يراجه
 الضعيف خلافا لمحمد فانه لا يجوز عن الفرض
 عنده ولا عن التطوع ولو اُفتتح المكتوبة اى
 نواها ثم طرأ انما تطوع فصلى على نية التطوع
 حتى فرغ من صلاته فهي تلك المكتوبة التي شرع
 فيها ناويا لها اذ لا يشترط استحباب النية الى
 آخر الصلوة ولو كبر بنوى التطوع ثم كبر بنوى
 الفرض يصير شارعا في الفرض وتبطل نية التطوع
 ولو صلى ركعة من الظهر ثم اُفتتح ناويا العشاء
 التطوع بتكبيره يتعلق باُفتتح فقد نقض الظهر
 وصح شروعه فيما كبر ناويا له وكذا اذا شرع في
 المكتوبة اى مكتوبة كانت ثم كبر بنوى الشروع
 في النافلة اى نافلة كانت يصير ناقضا
 للمكتوبة وشارعا في النافلة او كادا من شرع
 في المكتوبة منفردا فكبر بنوى الاقتداء بالامام

وان نوى الظهر لا يجوز لان
 هذا الوقت كما يفيد ظهري
 هذا اليوم يفيد ظهري يوم
 احس اما سونوى ظهر الوقت
 وعصر الوقت يجوز وهذا
 اذا كان يحل في الوقت فان
 حل بعد خروج الوقت وهذا
 لا يعلم بخروج الوقت فنوى
 الظهر لا يجوز كما سئل ولو نوى
 فرض الوقت لا يجوز ايضا
 ولو نوى ظهره لا يجوز ايضا
 ان نوى صلاوة بدون متابعة
 امامه لا يجوز فقد من خلاصة الوا
 فاعتك ولو اُفتتح المكتوبة

فانه

فانه يصير شارعا فيما كبر وهذا اذا نوى قبله
 وكبر بلسانه ناويا له من الصلوة مقتديا بامامه
 للصلوة منفردا لمعاينته يترجم من حيث الصفة
 وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر بنوى الظهر فهي
 لعدم مغايرة ما شرع فيه لا كان فيه فيكون مقرا
 له وهذا اذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه
 نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في
 الخلاصة ويجزئ اى يكفي بتلك الركعة لعدم بطلان
 نها وبكامل عليها باقى الظهر حتى انه لو كان مقيما
 وصلى اربعا اخرى بعد ذلك التكبير على ظن ان
 الركعة الاولى قد انتقضت ولم يقعد على رأس
 الركعة الرابعة من صلاة التي هي ثالثة بعد
 ذلك التكبير فسدت صلاته وتركه فرضا وهو
 القعدة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين معا ثم
 دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بانه نوى
 في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصر معا
 فهي اى النية التي اى المكتوبة التي دخل

وقتها لانه التي لم يدخل وقتها لا ترا حرا ولو
 نوى فابتين معا في اي النية للاولى منها
 لترجها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب
 ولو نوى فابتين ووقتية معا بان نوى فابتين
 الظهر فينوي في وقت العصر الظاهر والعصر
 معا في اي النية للفاينة اذا كان في الوقت
 وسعة كذا ذكر في الخلاصة عن المشتق وذكر عن
 الجامع الكبير انه لا يصير شارعا في واحد منها
 والمص اختار ما في المشتق فلذا قال الا ان يكون
 في آخر وقت الوقتية فيكون النية للوقتية
 لترجها وفيه اشارة الى كون المصلي صاحب
 ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يصح
 واحدا اذا كان في الوقت وسعة للترجيم والاحتياط
 ج
 الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامامة حتى
 لو شرع على نية الانفراد فافتداه بمجوز الا في حق
 جوار اقتداء النساء فان افتداه هو به لا يجوز
 ما لم ينوي ان يكون اماما لهن او لمن تبعه عموما

مفضل
 في كتاب الامام نية الامامة في حق
 النساء

خلافا لوفروا ما المقند فينوي الاقتداء ايضا
 ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين
 او تعيين الفرض بل يحتاج الى نيتين نية الصلوة
 ونية المتابعة وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين
 الصلوة يجرئه ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضي
 خان انه لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء كما
 يكون في الفرض يكون في النفل فلا يفتين احدهما
 بدون التعيين وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي
 مع الامام قال بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز
 وان نوى ان يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء
 لا يجرئه لشرعية نية الاقتداء في صحته وقال
 بعضهم اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شرعا
 في صلوة الامام وان لم تحضر نية الاقتداء لقيام
 الانتظار مقام النية وان نوى الشروع في صلاة
 الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 لا يجرئه ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه يجرئه
 قاله قاضي خان وقال ظهير الدين ينبغي ان يزيد

فيقول نويت الشروع في صلاة الامام واقتدى
به وذلك للاحتياط في الخروج من خلاف ذلك
البعض وكذا ان لم يعلم الامام في اي صلاة هو
فنوى صلاة الامام والاقتدى يجوز ولو عيّن صلاة
والامام في غيرها لا يجوز وان نوى ان يصلي صلاة
الجمعة ولم ينوى الاقتداء بالامام جاز عند البعض
وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فترا
مستلزمة للاقتداء وان نوى الاقتداء بالامام
ولكن لم يخطر بباله من هو ازيد ام عمر وصح الاقتداء
للاطلاق وكذا ان نوى الاقتداء بالامام وهو
يظن انه اي الامام زيد فاذا هو عمر وصح الاقتداء
ايضا اذ ليس في نيته تقييد الا اذا قيد نيته
وقال اقتديت بزيدا ونوى الاقتداء بزيدا
فاذا هو عمر وفح لا يصح لكون نيته معه مقيدة
بشخص ليس هو الامام وفي الاول نوى الاقتداء
بالامام والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما
قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بمصلي كذا ذكره

في المحيط وهو قولهما وعند اي حيفة الافضل
مقارنة تكبير المقتدي لتكبير الامام ولو نوى
الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة جاز
عند اكثر المشايخ وان لم تحضر التنية عند الشروع
ولو نوى الشروع في صلاة الامام وكبر على طرفة ابي
الامام قد شرع قبل شروعه وهو في الحال ان الامام
لم يشروع بعد لم يجز شروعه في صلاة الامام لانه قصد
الشروع في الحال في صلاة من ليس بمصلي ومن صلى
سنتين ولم يعرف النافلة من الوضوء وانما يفعل
كما يفعل الناس ان ظن ان الكل اكل شيئا
يصلي فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض
ان لم يعلم انه في فريضة او علم انه بعض فرض
وبعض سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجز
وعليه قضاء صلوات تلك السنين ثم فيما اذا
ظن ان الكل في فريضة ولو اقتدى به احدا ان
كان في صلوة لاسنة قبلها كالمغرب صحّت صلوة
المقتدي وان كان في صلوة قبلها سنة مثلها

كالنحر والظهر لا تصح صلوته المقتدى وان كان الى محل
 شكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت
 فاذا الوقت كان قد خرج يجوز ان يظهر بقاء
 على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء
 بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت
 قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار كما
 ذكره في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء
 عكسه فجمع عليه عندنا واما نيته ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح ان لا يجوز نحر
 به في فتاوى قاض خان وغيرها وليس من القضاء
 بنية الاداء انما القضاء بنية الاداء فيما اذا
 نوى ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج
 وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا
 خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت سهوا ايضا
 لانه فرض اليوم محتمل للوقتية والفائتة و
 الصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن
 صلى الظهر اي ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر

الاسبوع مثلا ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء
 اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر
 فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اي تبين
 ان ذلك اليوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهره و
 الغلط انما هو في تعيين الوقت اي اليوم الذي
 الظهر منه وذلك لا يضر اذا حصل تعيين الغرض
 ولو شرع في صلوته ما اي صلوته من الصلوات هي عليه
 يظن انها سببية اي من صلوات يوم السبت فاذا لم
 اي ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي احدية
 اي من صلوات يوم الاحد بل كان عليه ظهر مثلا
 فظنته ظهر يوم السبت فصلاها بذلك النية
 فظهر انه لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد لا تصح تلك
 الصلاة ولا تجزئ عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه
 لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها
 الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلاة
 عليه على ظن انها احدية فاذا هي سببية تصح لانه
 اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها والمستحب في النية

ان ينوي ويقصد بقلبه ويتكلم باللسان بان
 يقول اصلي صلاة كذا فالنية بالقلب هي الشرط
 للآزم والتكلم باللسان مستحب هذا هو المختار
 عندنا صاحب الهداية وغيره وقيل ان التكلم
 باللسان بدعة ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان
 جازبلا خلاف بين الامة لانه النية عمل القلب دون
 اللسان وفي شرح الطحاوي الافضل ان يشغل
 قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني بالتكبير وبه
 بالرفع والاحوط في النية من حيث الزمان
 ان ينو حال كونه مفارنا للتكبير ومخالطه
 اي ان يكون النية موجودة زمن التكبير كما هو
 مذهب الشافعي فان وجود النية زمن التكبير
 شرط عنده فلذا كان هو الاحوط عندنا للخروج
 من الخلاف وذكر الناطقي في الاجناس ان من خرج
 من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى
 الامام كبر ولم تحضر النية في تلك الساعة
 ان كان مجال لو قيل له ان صلاة تصلي ان امكنه

ان يجب من غير تامل نحي صلوة والا فلا وان لم
 يكن مجال يمكنه ان يجب من غير تامل لايجز صلواته
 وهذا هو المراد بما روي عن محمد بن لو نوى
 عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر مع الامام
 ولم يشتغل بعد النية باليس من جنس الصلوة
 يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة
 لم تحضر النية جازت صلاته بتلك النية ومثله
 عن ابي حنيفة والي يوسف فعلم بهذا جواز
 الصلوة بالنية المتقدمة اذا لم يفصل بينها وبين
 التكبير عمل ليس للصلوة وان تأخرت النية
 ونوى بعد التكبير لا تنقض الصلوة بالنية المتأخرة
 في ظاهر الرواية خلافا للكرخي فان عنده يجوز
 بالنية المتأخرة قيل الى التثناء وقيل الى التعوذ
 وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه وهو في
 غاية البعد وما في ايض الصلوة اذا كانا التي توجد
 ما هيترابحهما فثمان فريض منها ستة فريض
 على الوفاق بين المثنى ومنه ثنتان على الخلاف

من النية النية ونوى بعد التكبير

بينهم وهي الفريض الستة المتفق عليها
 تكبير الافتتاح وهي وأن عدت مع الأركان
 في جميع الكتب فاما ذلك لشدة اتصالها بها
 لا لتأخرها بل هي شرط لاجتماع ائمتنا خلافا
 للثلاثة حتى لو كان حامل للنجاسة عند ابتداء
 التكبير او مكشوف العورة او منحرفا عن القبلة
 او قبل دخول الوقت فالقاهها واستر بعمله
 واستقبل ومخل الوقت مع انتهائهما جاز وصح
 شروع عندنا خلافا لهم والقيام والقراءة والركعة
 والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة الشهادتين
 لاجتماع الامة على ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
 القعدة الاخيرة قط كسائر الأركان فكانت ركنا
 خلافا لما لك فانما سنة عندنا واما الخروج
 من الصلوة بصنع اي بالفعل التام من المصلي
 ففرض عندنا حنيفة خلافا لهم وتظهر فائدة
 في المسئلة الاثني عشرية على ما سيأتي اذا شا
 الله تعالى ودليل فرضيتها لا يتوصل الى فرض آخر

بعض الشافعي ومالك
 و احمد بن حنبل في

الآية وما لا يتوصل الى الفرض الآيه يكون فرضا
 وتعديل الأركان وهو الطهارة وزوال الاضطرار
 الاعضاء واقلة قد رتبته فرض عند أبي يوسف
 والائمة الثلاثة لحديث ابن مسعود انه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل
 فيها ظهره في الزكوع والسجود وفي المتن صليبه كان
 ظهره وهو من الرواية بالمعنى والجواب انه ظني لا
 ثبت به الفرضية وتحقيقه في الشرح ثم شرع المصنف
 في تفصيل الفريض بعد ذكرها اجمالا فقال ولا دخول
 في الصلوة الا بتكبير الافتتاح لاجتماع الامة
 على ذلك وهي قوله اي قول العبد لله ابرو لا خلاف
 فيه او الله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد والله
 الكبير والله كبير وخالف فيها الشافعي ايضا
 ثم عند أبي يوسف ان كان يحسن التكبير باحد
 هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة
 ومحمد بن قاسم لا يحسن التكبير الله اجل واعظم
 والرحمن اكبر ولا اله الا الله او تبارك الله او غيره

أي غير المذكور من أسماء الله تعالى وصفاته التي
 لا يشارك فيها كالتعالي والخالق والرازق وعالم
 الغيب والشهادة وعالم الحفريات والقادر
 على كل شيء والرحيم لعباده أجراه ذلك عن
 التكبير لأن المقصود به التعظيم وهو حاصلها
 ذكره ولقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلت ولو افتتح
 الصلوة باللهم أي بقوله اللهم من غير زيادة أو
 قال يا الله يصح افتتاح الصلاة بزيادة تعاريا به
 التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم
 لأنه معناه عندهم يا الله آمنا بخير فكان سؤالا
 مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين
 لأنه معناه يا الله فقط واليم المشددة عوض
 عن حرف النداء ولو قال ببدل التكبير اللهم اغفر لي
 اللهم أرزقني أو قال استغفر الله أو أعوذ بالله
 أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو ما شاء الله لا
 يصح شروعه لأن المقصود بهذه الأذكار ليس
 بحض التعظيم لما يشوبه من السؤال صريحا أو

توبعا

أو توبعا وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه
 وكذا لو ذكر اسمًا بوصف به غيره كالرحيم والحكيم
 والكرم إلا أن ينوي به ذاته تعالى وفي الكفاية الأظهر
 الأصح أن الشروع يحصل بكل اسم من أسماء الله
 تعالى كذا ذكره الكرخي وافق به المرغيناني انتهى ولو
 قال الله من غير زيادة شيء يصير شارعا عند
 أبي حنيفة فقط في ذواته الحسنة وفي ظاهر
 الوقاية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن
 التجريد وذكر فيه خلافاً لمحمد وفي الكافي أن قال
 الله تعالى صار شارعا عندهم لأنه تعظيم خالص
 انتهى وإن قال الله البار بادخال الألف بي الباء
 والياء لا يصير شارعا وإن قال ذلك في خلاص الصلوة
 تفسد صلاته قيل لأنه اسم من أسماء الشيطانات
 وقيل لأنه جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل
 يصير شارعا ولا تفسد صلاته لأنه أشباع
 والأول أصح ولو قال الله أكبر بالكاف الضعيفة
 أو الوفاء كما ينطق بعض البدو اختلف فيه

وناقضه لا يصير شارعا وإن قال في خلاص الصلوة تفسد صلاته

البصريين والكوفيين والاصح انه يصير عارفا
الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قول
اللهم على ما قدمناه واما الكافي في الخوف فلا
خلاف في انه يصير شارعا بما ذكره في المحيط الا انه
ذكر مسألة اللهم عقبى ذكر الكافي في الخوف في
ذكر الخلاف فظن المصنف ان الخلاف فيها ولو
ادخل المد في الف لفظه الله كما يدخل في قول
تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد صلاة
ان حصل في انشائها عند اكثر المشايخ ولا
يصير به شارعا في ابتداءها ويكفر لو تعمده
لانه استفهام ومقتضاه الشك وقال محمد بن
مقاتل ان كان لا يميز بينهما اي بين المد وعدمه
لا تفسد صلاة والاستفهام يحتمل ان يكون
للتقريب لكن الاول اصح لانه مثل هذا الجهل
لا يصلح عذرا والانسان لا يصلح ان يقر
نفسه ولو افتح اي كبر مع الامام وفرغ من
قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير

شارعا في اظهر الروايات وان وقع قوله اكبر
بعد قوله الامام اكبر ولو قال الله مع قول
الامام الله او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر
قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه
لا يجوز شروع ايضا لانه انما يصير شارعا
بالكل اي يجوز الله اكبر لا بقوله الله فقط
او اكبر فقط فيقع الكل فضا وكذا لو ادرك
الامام راكعا فقال الله في حال القيام ولم يفرغ
من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يفتح شروع
لانه الشرط وقوع التخمينة في محض القيام
ولو كبر قبل الامام حال كونه مقتديا به لا يصير
شارعا في صلاة الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير
شارعا في صلاة نفسه في رواية النوادر
وقيل يصير شارعا في صلاة نفسه اليه اشار في
الاصل وقيل هذا قول ابى يوسف والاول قول
محمد ولو انه اي الذي كبر قبل الامام كبر بعد
ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى بهذا التكرار

الشرع في صلوة الامام والافتداء بصيرته شارعاً
في صلوة الامام وقاطعاً لما كان شرع فيه على
نقد برائته صحيح شرعه في صلاة نفسه والافضل
ان تكون تكبيره المقتدى مع تكبير الامام لا
بعدها عند اني حنيفة لان فيه سارعة الى
العبادة وفيه مشقة وقالوا يكبر اي الافضل
ان يكبر المقتدى بعد تكبير الامام ليزول
الاشتباه بالكلية ومعنى كبر قبل فراغ
الامام من الفاتحة ادرك ثواب تكبيره الا
فتتاح واذا شك المقتدى انه هل يكبر مع الامام
او قبله او بعد يحكم بالكثر رأيه اي ^{بغالب الظن}
فان ادهى الظن ان الامر ان اللذان وقع
فيهما الشك فانه اي التكبير او الشرع يجوز
حملاً لا مر على الصواب والافضل ان يكبر ثانياً
ليزول الشك ^{بغالب الظن} ^{الثانية} ^{مع} القيام ولو صلى
الفرصة قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز
صلاته بخلاف النافلة وان عجز المريض عن القيام

رثانية

حقيقة

حقيقة او حكماً بان كان يقدر عليه الا انه يحيا
ان قام ان يزد مرضه او يبطل وبرؤه او يجد
المأشدياً يصلي قاعداً يركع ويسجد لقوله وم
صل قائماً ان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع
فعلى جنب فان لم تستطع فستلقياً ولو كان
يلجئه بسبب القيام نوى مشقة من غير اليأس
شديد ونحوه لا يجوز له ترك القيام ولو قدر
عليه منكئاً على عصا او خادماً قال الحلواني
الصحيح انه يلزمه القيام ولو قدر على بعض
القيام لا كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر
الا على قدر الخربة لزمه ان يتحتم قائماً ثم يقعد
فان لم يستطعهما اي الركوع والتجود قاعداً
او يبرأه بها اياداً وجعل السجود اخفض
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد
عليه من وسادة او غيرها لقوله وم لمريض
عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها في
بها وقال صل على الارض ان لم تستطع والا

فأومأ بما ذكرنا وجعل سجودك اخفض من ركوعك
 ورواية المصنف وقعت بالمعنى وهو قوله اذا قدرت
 ان تسجد على الارض فاسجد ولا فإومأ برأسك
 ولو رفع شيئا فسجد عليه فان كان يخفض رأسه
 صح وتكون صلاته بالأيماء ولو كانت الوسادة
 على الارض فسجد عليها جاز ايضا لكن ان كان سجود
 على الارض صلواته بالركوع والسجود والافهى ^{تجد قوة الارض}
 بالإيماء ايضا وفي الذخيرة فان لم تستطع القعود
 استلق على ظهره وجعل رجليه الى القبلة فأوى
 بهما الى الركوع والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة
 يمكنه الايماء بالرأس وان قدر على القعود ^{مستندا}
 لونه ذلك ولا يجوز الاستلقاء وان استلقى
 على جنبه الا يمن ووجهه متوجه الى القبلة
 وأوى جان ايضا والاستلقاء افضل عند
 القدرة فان لم يستطع الايماء برأسه احسلا
 اخرب الصلوة عنه في رواية ولم تسقط
 اذا كان يعقل وفي رواية سقطت عنه بالكلية

مطلق الصلوة
 بأفمن الصلوة

وأن

وأنه كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة
 ولا يوى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه
 وهذا هو المستظهر ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
 انه يوى بعينه وحاجبيه لا بقلبه وعن
 زفر يوى بقلبه ايضا وكذا عند الشافعي ثم اذا
 برد اي زال عجزه عن الايماء بالرأس وقدر عليه
 نظر ان كان يعقل الصلوة حالة المريض والعجز
 عن الايماء بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية
 الاولى وهي قوله اخرب عنه ولا تسقط والى
 اي وان لم يكن يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء
 وصار كما لمعني عليه فانه ان كان الانماء اقل
 من يوم وليلة قضى ما فات من الانماء وان
 كان الانماء اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة
 بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذا المريض العاجز
 عن الايماء بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر
 من يوم وليلة سقطت وان كان يعقل لا تسقط
 وان كثرت بل تؤخر الى ذمى القدرة قال اصحاب

الهداية وصاحب المنافع هو الصحيح وعلى
 الرواية الثانية وهي ان تسقط عنه اذا
 مراد يخرج على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة
 لا يلزمه القضاء اذا برأ وصحى صا قاض خان
 وصاحب المحبط واختار شيخ الاسلام وفخر
 الاسلام وما صحى صاحب الهداية اصح والآلا
 في الشرك ثم الزيادة على يوم وليلة من حيث
 التساعات عند الحنفية فاذا زاد على الدوة
 ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الا
 وقات فاذا زادت الفوات على خمس سقط
 والآلا وصح في المبسوط والذخيرة قول
 محمد بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابي يوسف
 ايضا ولا شك انه احوط وبيانه فيمن اغنى عليه
 عند الزوال فاستمر الى بعد الزوال من الغد
 يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط عند
 محمد ما لم يخرج وقت الظهور وهذا اذا لم يفيق
 في المدة فان كان يفيق ولا فاقته وقت معلوم

كان يخف مرضه عند الصبح فيفيق قليلا
 ثم يعود الغماء فهو افاقه معتبرة تبطل ما قبلها
 من حكم الاغماء وان لم يكن لها وقت معلوم
 لكنه يفيق بغتة ثم يغى عليه فلا اعتبار لهذا
 الافاقه ولو زال عقله بالبنج اكثر من يوم
 وليلة يلزمه القضاء عند الحنفية وعند
 محمد لا يلزمه وان قدر المريض على القيام دون
 الركوع والسجود اي كان بحيث لو قام لا يقدر
 ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل
 يجزى ان يركع قاعدا وهو افضل خلا فالزفر
 والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يركع قائما
 وذكر في الذخيرة انه ان قدر على القيام و
 الركوع دون السجود يعني يقدر ان يقوم واذا
 قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد
 لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالايما
 والكثير المشايخ انه يجزى ان شاء صلى قائما
 بالايما وان شاء صلى قاعدا بالايما وقوله

مما بطله في البنج

عليه يفهم منه انه يلزم القعود وليس كذلك بل
يختار ان شاء او محضاً وان شاء قاعداً فلو قال
وله ان يصلي قاعداً بالاياء لكان اصوب والاياء
قاعداً افضل لغريمه من السجود وذكر الزاهد
انه يوصي للركوع قائماً والسجود جالساً ولو عكس
لا يصح رجل في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع
والسجود لا يصلي بها بل يصلي بها بل يصلي قاعداً
بالاياء وهو الافضل او قائماً كما مر وذلك
لان الصلوة بالاياء اهلون من الصلوة مع
الحديث شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس
اي نزل بوله او كان به جراحة تسيل وان جلس
اي صلى جالساً ركوع وسجود لا تسيل الجراحة
ولا تسلس البول فانه يصلي جالساً بركوع
ويسجد لا يجزئه غير ذلك وكذا لو كان بحيث
لو سجد سال بوله او انفلت رجه فانه يصلي
قاعداً بالاياء لما قلنا واما لو كان بحال لو
صلى قاعداً يسيل بوله او جرحه ونحو ذلك

تصح

ولو صلى مستلقياً لا يسيل منه شيء فانه يصلي
قائماً بركوع وسجود لان الصلوة بالاستلقاء
لا تجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فيتر
ما فيه الايمان بالاركان وعن محمد في التوارد
انه يصلي مضطجعا وبدؤ العورة بمنزلة الحدث
في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال
لو صلى قائماً ضعف عن القراءة ولو صلى قاعداً
فدبر عليه يصلي قاعداً بقراءة لان الصلوة بلا
قراءة كالصلوة مع الحدث لا تجوز بلا عذر بخلاف
الصلوة مع القعود يعني بالذي يضعف عن
القراءة الشيخ الفاضل الذي لا يقدر على القراءة
اصلاً اما الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام
فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدره قائماً والباقي
قاعداً والتقيد بالشيخ اتفاقاً اذا افرق
بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو
كان بحال لو صلى منفرداً يقدر على القيام
ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه بشرع قائماً

بالفحاش وتزنيه الواو
ظاهر المتن امره

ثم يقعد فاذا ان اى قرب وقت الركوع يقوم
ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلى منفردا وقيل
يصلى مع الامام ويترك القيام ولا إعادة في
شي من ما تقدم اجماعا ثم المريض يقعد في
الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد
ان استطاع وهو قول زفر وعليه الفتوى لانه
المعهود في الصلوة وفي رواية محمد بن ابي حنيفة
يقعد كيف شاء وقيل يقعد في ما عدا حالة
التشهد كيف شاء وفي التشهد كما في الصلوة
والظاهر الا قد وعند الضرورة بقدر استطاعته
وفي النخبة امانة خرج راس ولدها وخافت
فوت الوقت فوضأت ان قدرت والأيتم
وجعلت راس ولدها في قدر او حفية و
صك قاعدة بركوع وسجد فان لم تستطعها
نوى ايماء اى تصلى بحسب طاقتها ولا تفوت
الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم تخرج
الكراوى لدويخرج الدم فتصير نفسا رجل

شك

شك اى يستبداه وليس معه احد يوضعه
او يتمه فانه يسبح وجهه وذراعيه على الحائط
بنية التيمم ويصلى ولا يجوز ترك الصلوة
ولانا خيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء
او التيمم بوجه ما فالاحاصل انه لا فسحة في ترك
الصلوة مع الامكان باى وجه كان فانظرايتها
العاقل وتامل في هذه المسائل التى يترا الاثمة
وحرم الله هل يجدفرا عذر غير العجز التام
لتأخير الصلوة من وقتها فضلا عن تركها
واويلاه هو كذا تفجع قيل معناها الفضيحة
استعملها على طريق التذبة وقوله لها رها
اى لتارك الصلوة اتفجع وادعوا الفضيحة
لما يلزمه بسبب تركها من الالام العظمى الموجب
العذاب الاليم قال الله تعالى فخلق من
بعدهم خلفا اضا عوا الصلوة قيل لم يعتقدوا
وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها
وعن جماعة ان معناها اخرى وهما عن مواقيتها

واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا قيل
 اى ضللا وقال الحسن عدا باطويلا وقال
 ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار اشد
 حرا وابعدها قعرافيه يئس بقالة المصهيب
 وقيل ابار في جهنم يسيل اليها الصديد والقيح
 كذا في باب التفاسير وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر
 الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له
 نور وبرهان ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ
 عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان
 يوم القيمة مع قارون وزعرون وهامان
 وابي بن خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا
 طرفا منها في الشرح وان صلى الصحيح بعض
 صلوة قائما فحدث به في اثنا عشر مرة او عذر
 اخر يسبح له القعود بتمها قاعدا يركع ويسجد
 ان قدر على الركوع والسجود او يوحى قاعدا
 ان لم يستطعهما او مستلقيا او على جنبه
 ان لم يستطع القعود فيتمها بحسب قدرته

وان

وان كان قد صلى او لصلوة قاعدا يركع ويسجد
 لمريض ثم حج من ذلك المرض في اثنا عشر
 وقدر على القيام بنى على صلاته وانتهى قائما
 عندهما اى عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد يستقبل الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد
 لا يجوز عند ويجوز عندهما فكذا بناء القيام
 على القعود وان صلى بعض صلاته بالايماء
 ثم قدر على الركوع والسجود قاعدا او قائما
 يستأنف الصلوة بالايماء لان اقتداء من
 يركع ويسجد بالمومي غير جائز فكذا بناءهما
 على الايماء لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا
 بغير عذر عليه اجماع الامة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 ويستثنى من ذلك سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا
 بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح ايضا والصحيح
 جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصلة
 القعود سائر في المريض وان افتتح التطوع
 قائما ثم اعياى اى تعب فلا بأس له ان ينو كذا

عد

ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر
 ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر

أي يعتمد على عصا أو على حائط أو نحو ذلك
 أو يقعد لأنه عذر فيجوز اتفاقا ولا يكمل
 لو اتكأ بغير عذر فإنه يكمل اتفاقا أما القعود
 بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة
 عند أبي حنيفة واختياره في الإسلام أنه يجوز
 عنده بلا كراهة وهو الأصح وعندهما لا يجوز
 هذا أن يقعد في الركعة الأولى أو الثانية أما
 لو قعد في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز
 عندهما أيضا في غير سنة الظهر والجمعة ولو
 افتتحها قاعدا ثم قام جاز بلا خلاف لجواز
 افتداء القاييم بالقاعد في النوافل اتفاقا
 ويجوز صلاة التطوع على الدابة إماما للمسافر
 بالاتفاق وللقيم عند أبي حنيفة خارج
 المصلاة التطوع على الدابة بالإمام إلى أي
 جهة توجهت جائزة لمن كان خارج المص
 ليس بآبسية سواء كان مسافرا أو غير مسافر
 عند جمهور العلماء غير بالكراهة شرط كونه

مسافر

مسافر أو ذكر في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا
 عنه وعن أبي يوسف أنها تجز في المص أيضا بلا
 كراهة وعن محمد يجوز معها ولا تجز عند أبي حنيفة
 في المص أصلا فذكره المص غير سديد وتمام بيانه
 في الشرع ولو افتتح خارج المص ثم دخله قبل
 الفراغ قيل بتمه بالأيام على الدابة وقيل بتمه
 بالنزول على الأرض وعليه الأكثر ولو نزل بعد
 ما افتتحها راكبا قبل الفراغ يبنى ويتمها ركوة
 وسجدة ولو صلى بعضا نازلا ثم ركب لا يبنى
 عن أبي يوسف يستقبل فيهما وكذا عن محمد
 وعن زفر بن يمين فيهما أما صلاة الفرائض على الدابة
 فتجوز أيضا لكن بالكراهة التي ذكرناها في التيمم
 من خوف المرض أو العدو أو السبع أو الطعن
 فإذا خاف على نفسه أو دابته من سبع أو لص أو كان
 في طلي يغيب الوجه فيه لا يجز مكانا جافا أو
 كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة
 مرض أو بطؤ أو جازله بالإيماء بالفرض على

الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك
 والافقد الامكان وكذا شيخ ركب دابة ولم
 يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر
 على الركوب او اصابة يمينه بحرم ولا يستطيع
 النزول والركوب بنفسه ما فانه يصليان على
 اي على الدابة وكذا لو كانت الدابة جموحا لو نزل
 لا يمكن ركوبها الا بعناء ولا تلزم الاعادة عند
 نزول العذر في جميع ذلك والمصلي على الدابة
 يركب بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض
 من الركوع كما يرضي المصلي قاعدا بالايام لما تقدم
 ولو سجد على شيء وضع عنده على ظهر الدابة او
 سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجدة ولا يكون
 سجودا بالايام لان الصلوة على الدابة او على سرجه
 شرعت بالايام ولو كانت على سرجه نجاسة كثيرة
 او في ركابته فانما لا تمنع جواز الصلوة على قوله
 الاكثر وقيل تمنع والاقل هو ظاهر الرواية
فروع ركب الدابة المتوجهة الى القبلة ثم انزلت

فروع

دابة

دابة عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره
 الخلو في بعض اذا كان الاخراف قد ركن على
 ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة
 واقفة جاز ان ركن تحته خشبة كالصلوة
 على العجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون
 كالصلوة على السرير وان لم يكن تحت المحمل خشبة
 او كانت الدابة تسير فهي في الصلوة على الدابة كما
 اذا كانت العجلة سايرة لا يجوز الفرض الا بعد
 والواجبات من الوتر والمندبر والمالوم با
 لشروع و صلوة الجنائز وسجدة التلاوة التي
 تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن
 الروايت فكما في الصلوة النوافل وعن ابي حنيفة
 انه ينزل لسنة الفجر ولا يصلي على الدابة بلا عذر
 لتأكدتها ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا
 من غير عذر عبد بن حنيفة وقال لا يجوز الا
 من عذر بان يحصل له دوران الرأس بالقيام
 او غيره من الاعذار لانه القيام ركن فلا يترك

بالسرير يركب

لا يجوز الصلوة الموضوعة على العجلة

الأبعد منه أن دوران الرأس في الغالب و
 الغالب كالمحقق والقيام أفضل عنده وكذا
 الخروج والصلوة على الأرض أفضل إن أمكن و
 الخلاف في التباين قومها المربطة في الحجّة
 إن كانت تضرب شديداً فإن لم يكن الاضطراب
 شديداً أو كانت مربطة بالشط فقل على الخلاف
 أيضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا وفي الايضاح
 إن كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الأرض
 فصلت جازلان حكما حكم الأرض والآلات
 إن أمكن الخروج لأنها إذا لم تستقر فهي كالدابة
 انتهى والناس عن هذه المسئلة غافلون شتم
 المصلي في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند
 الافتتاح وكما دارت لأنها بمنزلة البيت في حقه
 حتى لا يتطوع فيها موميا مع قدرته على الركوع
 والسجود والثالثة من الفرائض القراءة وهي
 جميع الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فإن
 صح من غير أن يسمع نفسه لا يكون ذلك فراه في اختياره

الهندية

والثالثة من الفرائض

الهندية والفصل في قول إذا صح الحروف فيجوز
 وأن لم يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي وفي
 المحيط الأصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس
 الأئمة الحلواني الأصح أنه لا يجزئ ما لم يسمع أدناه
 ويسمع من بقية انتهى وعلى هذا كل ما يتعلق
 بالنطق كالطلاق والعنق والاستثناء والتسمية
 على الذبيحة والبيع ^{والشراء} ووجوب التسمية بتلاوة
 ونحو ذلك لا يضح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه
 ومن بقية والقراءة فرض في جميع ركعات النفل
 وكذا في جميع ركعات الترتل لأن له شيئا بالتسنة
 وكذا تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين
 كالنفل والجمعة ونحوها أما في ذوات الأربع كظهر
 المقيم وعصر وعشاء وكذا في ذوات الثلاث كالغروب
 وفرض القراءة أما هو في الركعتين من كل منها حال
 كون الركعتين بغير عينية أي سواء كانت في الأولى
 أو الأخريين أو الأولى والثالثة أو الأولى والأربعة
 أو الثانية والثالثة أو الثانية والرابعة

وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض
وعند مالك في الأكثر وعند من في ركعة واحدة
وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلائل
في الشرع والافضل ان يقرأ في الاوليين كذا ذكر
القدوري في شرح مختصر الكرخي وهو يفيد
انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره والصحيح ان يكره ان كان
عامداً ويجوز للسهو ان كان ساهياً لانه تعين
القراءة في الاوليين واجب واذ قراء في الاوليين
فهو في الاخرين مخير ان شاء قراء وان شاء سبغ
ثلاث تسبيحات وان شاء سكت مقدار ثلاث
تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة افضل
ثم التيسير افضل من السكوت وقراءة الفاتحة و
حدها سنة وقيل مستحبة وروى الحسن بن
ابي حنيفة انها واجبة في الاخرين بحجج الترمذي
بتركها ساهياً ورجحه ابن الهمام في شرح الهداية
وعلى هذا يكره الاقتصاد على التسبيح او السكوت
ثم لما يتوكل الفرض من القراءة شرع في بيان مقدار

فقال

فقال واما التقدير اي بيان ما هو فرض من
مقدار القراءة فالفرض قراءة آية واحدة في كل
ركعة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك
الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر وهذا ابي حنيفة
في اظهر الروايات عنه وفي رواية ما يطلق عليه
اسم القراءة ولم يشبهه خطاب احد فعلى هذه
الرواية لا تجزئ ثم نظر وعندها وهي رواية غريبة
عندها ثلاث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عبس
وبس ثم ادبر واستكبر او آية طويلة مقدار
ثلاث آيات قصار وذكر في الاسرار ان ما
قاله احتياط نحوق و ص و ن وان كل حرف
منها آية عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ
فيها في كونه مجزئاً عن الفرض والاصح انه لا يجوز
لانه لا يستقيم قارياً به وان قراء آية طويلة نحو آية
الكرسى وآية المداينة وهي قوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا اذا تدابرتهم فدين آه فقراء البعض
اي النصف منها في ركعة والبعض الآخر في الركعة

على
ولما ذكرنا ان آية واحدة نحو قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اذا تدابرتهم فدين آه فقراء البعض

الاخرى فقد اختلف فيه ايضا قال بعضهم لا
 يجوز دون آية والاصح انه يجوز على قول الى
 حنيفة وكذا على قولهما لانه يزيد على ثلاث
 آيات قصار والذي لا يحسن ان يقرأ الآيات
 واحدة لا يلزمه التكرار اي تلك الآية عند اي
 عند اي حنيفة وعندهما يلزمه التكرار ثلاث
 مرات واما القادر على قراءة آية او اكثر نصفها
 مرتين او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على ثلاث
 آيات لو كثر آية لا يجوز عندهما **والرابعة من**
الفرائض الركوع وهو اي الركوع المفروض
 طاء طاء الرأس اخفضه لكن مع انحناء الظهر
 لانه هو المفهوم من موضوع اللغة وكذا قال
 وان طاء طاء رأسه قليلا اي قدر اقليل ولم
 يعتدل اي ولم يصل الى حد الاعتدال من الركوع
 ان كان الى الركوع الكامل اقرب منه الى القيام
 جاز ركوعه لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه
 وان كان الى القيام اقرب بان لم ينحني ظهره لطاء

طاء

طاء رأسه مع ميلان في منكبيه لا يجوز ركوعه
 لانه لا يعد ركعا بل قائما رجل انتهى الى الامام وهو
 ركع فكبر ذلك الرجل ووقع تكبير وهو اي
 والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلاة
 فاسدة لعدم محنة شروع لان الشرط وقوة تكبير
 الاحرام في محض القيام ولم يوجد رجل احب
 بلغت حد وبته الى الركوع ينحصر رأسه
 في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع
 وذكر في عيون الفتاوى اذا درك الرجل الامام
 واقتدى به في ركعة بعد ما يجد الامام لتلك الركعة
 سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين نفسا
 صلاته لانه انفرد **بصلاة ركعة كاملة في**
موضع فرض فيه عليه الافتداء ولو انه ادرك
الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى
فركع وحده وسجد سجدتين مع الامام لا تفقد
صلاته وان كانت لا تحسب لك تلك الركعة لان
زيادة ما دون الركعة غير مفسد للصلوة واذا

ركع المقتدي قبل ركوع الامام ورفع رأسه قبل
 ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعد
 عند ركوع الامام ومضى على صلوة مع الامام
 فسدت صلاته وان ادرك الامام وهو الركوع
 بعد اجزاه اى جزاء المقتدي ذلك الركوع عند
 خلافا في فروا اذا انتهى الى الامام وهو اى والامام
 راكع فكبر الموقر تكبيرة الافتتاح ووقف
 حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير المقتدي
 مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وكذا
 لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه
 مع رفع الامام رأسه الى حده هو الى القيام قريب
 وقاله فرمدا كالتلك الركعة ثم اعلم ان مدرك
 الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا
 للبعض ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع
 لا الافتتاح جاز ولفقت بينه بشرط وقوعها
 في حال القيام كما تقدم وركنية الركوع متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند ابي

ط
 فيصير

حنيفة

حنيفة ومحمد خلافا الى شرط الطهانية على ما
 يتناه وذكر في الشرح اى في شرح الاسيماي
 انه ان لم يقل ثلاث تسيحات او لم يكتم مقدار
 ذلك لا يكون ركوعه وهذا قول شاذ لقول ابي
 مطيع البلخي يفر ضيعة التسيحات الثلاث في
 الركوع والتجدي حتى لو نقص واحدة لا يجوز
 ركوعه ولا سجوده وكذلك ركنية السجود متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع
 الجبهة على الارض وذكر في زاد الفقراء وكذا في
 غيره ان ادنى تسيحات الركوع والتجدي اثلاث
 وان الاوسط خمسون والاكل سبع مرات
 لقوله عم اذا ركع احكم فليقل ثلاث تسيحات ركني
 العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان
 ركني الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه والمراد
 ادنى ما يحصل به السنة والذكر النقص
 على اثلاث واذا كان اثلاث ادنى والمستحب
 الايتان سب ان تكون الاوسط خمسا وكما

لا يجوز

موات

والتأجيل عن التأجيل

سبعاً ويزيد المنفرد ما شابه مع الايتار اما
الامام فلا يزيد على الثلاث الا بوضوح الجماعة والحاجة
من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع
الجهة على الارض او ما يتصل بشرط الانخفاض
الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عند القيام
والكمال فيروى وضع الجهة والانف والقديين و
اليدين والركبتين لقوله لم يأت ان يسجد على سبعة
اعظم على الجهة واليدين والركبتين واطراف
القديين والانف داخل في الجهة لان عظمها
واحد وان وضع جهة دون انف جان
بجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير
عذر كره ذكره في المزيد والمفيد وذكر في التحفة
والبدائع انه لا يكره والاول اظهر لما روى انه
عليه السلام كان اذا سجد امكن انفه وجهه
من الارض وان وضع انفه دون جهته
فكذلك يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير
عذر عند ابي حنيفة وقال لا يجوز السجود

بالانف

بالانف وحده الا اذا كان بجهته عذره
هو رواية اسد بن عمرو عن ابي ج وفي الرازي
ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز
السجود على الارنبه وان عليه ان يمكن ما صلب عنده
وفي كفاية المجالس ابي ج اذا وضع ارنبة انفه
لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع
خده في السجود وقدر وهو ملتقى الخيشين من
الحنك لا يجوز سجده بالاجماع وان اي ولو كان
ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجبهة
او الانف بل اذا عرض العذر المانع بومي بالسجود
ايما ولا يسجد على خده ولا ذقنه لسقوط
السجود عنه بوجود العذر في محله وهو الجبهة
والانف ووضع اليدين والركبتين في السجود
ليس بواجب اي بغير ضرورة هو سنة عندنا خلافا
لوزنر والشافعي فانه ذلك فرض عندهما
حتى لو سجد رافعاً يديه او ركبتيه لا يجوز
سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد الحديث

المقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وتام
 تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يضع قدميه
 او احدهما على الارض لا يجوز سجوده ولو
 وضع احدهما جانبا كالوقوف على قدم واحدة
 وقبل في روايتان وذكر الترمذي ان اليديين
 والقديين سواء في عدم الفريضة وذكر الاكمل
 ان الحق وهو بعيد عنه على ما قرأناه في الشرح
 والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع
 اصبعها واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع
 ان وضع مع ذلك احد قدميه صحيح والافلا
 وفهم من ان المراد بوضع الاصابع توجيهاها
 نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافلو وضع
 ظهر القدم وقد جعلوا غير معتبر وهذا مما
 يجب التنبيه له واكثر الناس عند غفلون
 ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جانبا
 وكذا لو كان به عذر اخر منه عن السجود على
 غير الفخذين من سجوده على الفخذين المختار

لا يجوز بلا عذر المختار كذا في الخلاصة ولو
 وضع كفه على الارض وسجد عليها يجوز على
 الاصح ولو بلا عذر الا انه يكره وهو اي جواز
 السجود على الفخذ قول ابي حنيفة فلم يرو عن
 الاماميين مخالفة وان سجد على ركبتيه لا يجوز
 سجوده سواء كان بعذر او بغير عذر بل هو
 ايماء وفي الزاهد عن الحسن الاصح انه اذا سجد
 على فخذه او ركبتيه بعذر جانبا والافلا
 وان سجد على ظهر رجل وهو اي والحالات ذلك
 الرجل السجود على ظهره في الصلوة التي يصليها
 الساجد يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل
 ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجوده
 لان الضرورة انما تحقق عند الاشتراك في
 الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص
 بعذر الازدحام فلا يجوز بدونه ولو كان
 موضع السجود ارفع اي اعلى من موضع
 القدمين ان كان ارتفاعه مقدارا ارتفاع

لبنتين منصوبتين جان السجود عليه والآي
 وإن لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد
 فلا يجوز السجود عليه وأراد باللبنة في قوله مقدار
 لبنتين لبنة بخاري وهو ربع ذراع عرضها ستة
 اصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين
 نصف ذراع ثنتي عشرة اصبعاً وفي الزاوية
 لو سجد المريض على مكان دون صدره يجوز كالصحيح
 والا قرب ما ذكره المص ولويسجد على كور عمامته
 وهو دورها يقال كور العمامة وكورها اذا
 ادورها ونقرا وهذه العمامة عشرة اكواري
 ادوار او سجد على فاضل ثوبه اي الذي هو لابس
 اذا وضع كور العمامة او فاضل الثوب على شيء
 طاهر جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي وأحمد
 فان عندهما لا يجوز والدلائل في الشرح و
 يشترط في تحته السجود على كور العمامة كونه ما
 سجد عليه من امتصلا بالجبهة فلو سجد على ما
 اتصل بما فوق الجبهة لا يجوز ولا بدان سجد

في سجود
 على كور العمامة

في سجوده عليها حجم الارض كما في السجود على القطن
 ونحوه ومع هذا كله مكروه اذا كان بلا عذر ولو
 بسط كفه او ذيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز
 سجوده في الاتج وقيل في رواية يجوز وصحته
 المرغيبان وليس بشيء وان اعاد السجود في
 هذه الصورة على مكان طاهر صحت بالاتفاق
 ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شيء طاهر
 الحر او البرد او التراب وسجد على ذلك جاز
 والعلامة انما هو في الكراهة اما في الكفين فيكره
 بلا عذر واما الخرقه ونحوها فالصحيح عدم
 الكراهة وعن ابي حنيفة انه صلى في المسجد الحرام
 على الخرقه فنها رجل فقال له الامام من اين
 انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء
 التكبير من ورائي اي تعلمون ميتاً ثم تعلون
 هل تصلون على البردي في بلادكم قال نعم
 قال تجوز الصلوة على الخشيش ولا تجوزها
 على الخرقه فالخامس انه لا كراهة في السجود

صغير اوتي

على شيء مما فرش على الارض خلا فالمالك فيما ليس
من جنس الارض كالجوار والمسيح والنسج من
قطر او كتان فان عندك يكره السجود على ذلك
والتقييد بالطاهر انما هو كذا في وضع الكف
كما مر اما في غير الكف فانه لو بسط على نجس بحيث
يمنع وصول اثر النجاسة من الزنح والتون يجوز
على ما مر في فصل النجاسة ثم البسط لرفع الخوابر
لا كراهة فيه وما لدفع التراب فان كان لدفعه
عن عمامته او ثوبه لا يكره وان كان لدفعه عن وجهه
وجهته مع عدم الضرر فانه يكره ومن صلى
على القبا ونحوه يجعل موضع الكف تحت جلده
ويسجد على نيله كانه اقرب الى تواضع وان سجد
على الثلج فانه لم يلبس به بان يكسه حتى يتداخل
ويلزق اجزائه ببعض او كان الثلج بحيث
يغيب وجهه اي وجه الساجد فيه ولا يجوز
اي صلابه جرمه لم يجوز سجوده عليه لعدم استقرار
وجهته على الارض او ما يتصل بها وان ليد

جان

جاز سجوده عليه وعلى هذا اذا التقى احتبس
رطبا او يابا فجد عليه ان ليد حتى لا يتسفل
بالسفل جاز والافلا وكذا الحكم اذا سجد
على التبن او القطن المحلوه او الصوف ونحوه
ان لم تستقر جبهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده
وكذا كل محشوك الفرش والوسائد وكذا
كوار العمامة ما لم يكس حتى ينتهي تسفله
ويجد الصلابة لا يجوز سجوده ولو وجد على الارض
او على الجاودس وهو نوع من الدخن وعلى
الذرة لا يجوز سجوده لانها ملاسها وليزنا لا
يستقر بعضها على بعض فلا يمكن اتراء التسفل
فيها ولو سجد على الخطة او الشعر يجوز لان
حباتها لا تستقر بعضها على بعض خشونة وخال
في اجسامها اما الارز ونحوه من الحب او المحلوه
وشبهه من النفوس اذا كان شيء منها في الجوف
جاز السجود عليه اذا كان غير متخالل في الجوف
بحيث لا يتسفل بالكسر وسئل نصير بن يحيى عن

دارو

يضع جبهته على حجر صغير هل يجوز سجوداً أم لا
 قال ان وضع التراب جبهته على الارض اى مع
 ذلك الحجر لانه من جملة الارض يجوز والا فلا
 كذا في المحيط وفي التبيين ايضا وحده الجبهة طولا
 من الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين الى اخر
 الفخف وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض
 يجوز سجوده هو المختار لما تقدم ان وضعهما
 ليس بفرض والسادسة من الغرائب الفعلة
 الاخيرة التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمت
 فعلة او لا وقد فرض في الفعلة وهو القعود
 مقدار احدى قراءة التشهد وهو اسرع ما يكون
 مع تصحيح الفاظ القول ثم اذا قلت هذا اى
 فعلت هذا فقد غت صلاتك علق التمام باحد
 الشيئين اما بقول التحيات الى آخره واما با
 لقعود قدر ذلك القول والمراد من التشهد التحية
 الحبيبة ورسوله لا ما عزم البعض انه لفظ
 الشهادتين فقط ونظير فرضيتها اى ثمة فرضيتها

ما بين العين والاذن
 وما غيبت عن ذكره بالشرع
 وما غيبت عن طاعة الله

الفعدة

الفعدة في هذه المسائل وهو رجل صلى الظهر
 ونحوها حسابا بان قيد الخامسة بالسجدة
 ولم يقعد على الراس الرابعة بطلت فرضيته
 اى فرضيته صلاته وتحلت صلوة ثقله عند
 ابي حنيفة واني يوسف واما عدم فطل اصل
 صلوته وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد
 على ثالثة المغرب او ثالثة الفجر حتى قيد ركعة
 اخرى بالسجدة والثانية من السائل المسافر
 اذا اقتدى بالمقيم في صلاة فائتة لا يصح اقتداءه
 لان الفعدة الاولى فرض في حق المسافر دون
 المقيم فيكون اقتدائه به اقتداء المفترض
 بالمتنفل وهو غير جائز عندنا قيد بالفائتة
 لانه لو اقتدى به في الوقتية يصح لانه صلوة
 تصير اربعاً باقتدائه به في الوقت لا بعد
 والثالثة من المسائل اذا تكرر المصلي بعد تمام
 الصلوة والقعود قدر التشهد سجدة التلاوة
 فعاد ايها اى الى سجدة التلاوة بان سجد بها

ارتفعت اى زالت القعدة حتى انه لو لم يقعد
 قدر التشهد بعد سجدة للتلاوة فسدت
 صلاته لانعدام فرض منها وهي القعدة الاخرى
 والرابعة من السائل اذا نام المصلي في القعدة
 الاخرى كلها فلما انتبه اى فوق انتباهه
 يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم
 يقعد فسدت صلاته لان الافعال في الصلوة
 حالة النوم لا تحتسب ولا تعتبر لصورها
 لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما
 اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد
 نائما وهذا في القيام والركوع والقراءة والسجود
 مقرره واما القعدة فقليل تعتبر من النائم والا
 نزا لا تعتبر لانها من اجزاء ^{العبادة} فلا تنادي بالاختيار
 وهذه المسئلة وهو وقوف بعض افعال القلوة
 حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح
 خصوصا في ليال الصيف والناس عن هذه المسئلة
 غافلون والسابعة من الفرائض وهو احدى

رتبة من القعدة

المسئلة

١٥٨
 المسئلة المختلف فيها وهي الخروج من
 الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند ابي ج
 خلافا لهما على ما ذكره ابو سعيد البستي حتى
 ان المصلي اذا حدث عمدا بعد ما قعد فسدت
 التشهد او تكلم او عمل عمدا ينافي الصلوة كالاكل
 والشرب وغير ذلك تمت صلاته بالاتفاق
 لقام جميع فرائضها وان سبقه الحدث من غير
 تعمده في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عند
 ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو التسليم
 وقال ابو ج ينو ضاء ويخرج عن الصلوة
 بفعله قصد الكونه فوضا بقى عليه من فرائضها
 حتى لو لم ينو ضاء ويخرج بضعه تبطل صلاته
 ويبتنى على هذا الاصل وهو كون الخروج بفعل
 المصلي فضا عنه لا عندهما سائل تلقب
 بالاثني عشرية وهو المتيمم اذا راي الماء وقدر
 على استعماله بعد ما قعد قدر التشهد وكذا
 المقتردي بالمتيمم اذا راي الماء في هذه الحالة

وعنده ان امامه قادر على استعماله وكان
المصلي ما يحا على الخف فانقضت مدة مسحه
بعد ما قد قدر التشهد او خلع خفيه
او احدهما حقيقة او حكما بعمل يسير
بحيث ان من يراه لا يظنه خارج الصلوة
فيتدبر لانه لو خلعه بعمل كثير لا ياتي الخلاف
لوجود الخروج بصنعه او كان المصلي امتيا فعمل
سورة بعد القعود قدر التشهد بان تذكرها
او رثاها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى
لو تعلمها من غيره لا ياتي في الخلاف لخروجه
بصنعه ح او كان المصلي عاريا فوجد ثوبا
قد راعى لبسه بعد ما قد قدر التشهد
او كان المصلي موميا غير قادر على الركوع و
السجود فقد راعى الركوع والسجود بعد القعود
قدر التشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة
ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو واجب
ترتيب او احدث الامام القاري في هذه

الحالة

الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو
صاحب ترتيب او احدث الامام القاري في هذه
الحالة فاستخلف امتيا وطلعت عليه اي على
المصلي الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة او
دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه
الحالة او كان المصلي ما يحا على الجيرة فسقط
عن بر في هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع
عذره في هذه الحالة واسم الانقطاع حتى
استوعب وقت صلاة بان انقطع وهو في
هذه الحالة من صلوة الظهر واسم الانقطاع
حتى خرج وقت العصر في هذه المسائل الا ان
عشرة فسدت صلواته عند ارجح خروج من
الصلوة بامر آخر غير صنعه وقلامت صلواته بناء
على الاصل المذكور وتام بحته وتحقيقه
في الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما وصل
بالنجاسة لفقد ما يزيلها ثم بعد ما قد قدر
التشدد قدر على ازالها وما اذا دخل وقت من

الثالثة في قضاء فائتة في هذه الحالة واذا
اعتقت وهي تصلح بغير قناع في هذه الحالة فلم
تستتر على الفور والثامنة من الفرائض وهي
الثانية من المختلف فيها تعديل الاركان فانه
عند ابي يوسف فرض لما ذكرنا من الحديث اي
حديث ابن مسعود المتقدم في اول ذكره
الفرائض وعندهما تعديل الاركان من الوجبا
لامن الفرائض وسئل محمد عن ترك الاعتدال
في الكوع والنجوى فقال اني اخاف ان لا يجوز
صلاته وكذا عن ابي حنيفة وعن السرخسي
من ترك الصلوة الاعتدال يلزمه الاعتدال
اي يلزمه ان يعد الصلوة بالاعتدال ومن المشايخ
من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والمختار
ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع
فيه بترك الصلوة الواجب وكذا لكل صلوة ادية
مع الكراهة التحريية يجب اعانها والفرض هو
الاول والثاني جابر قاله ابن الهمام في شرح

اي اذا

الهداية

الهداية وكذا القومة من الكوع والجلسة بين
التجديتين او الطمانية فيهما كلها فرائض عند
ابي يوسف وعند حماد مسمى على ما ذكر في الهداية و
قال ابن الهمام في شرحها ينبغي ان يكون القومة
والجلسة واجبتين لمواظبة دم عليهما وقوله
لا يجوز صلوة لا يقيم الى قبل في باظهرهم في الكوع
والنجوى ويدل عليها ذكر قاضيان فيهما
السهو المصلى اذا ركع ولم يرتفع راسه من الكوع
حتى تم سجدا ساهيا تجوز صلوة عند ابي حنيفة
وعليه السهو وفي القنية وقد شدة القاضي
الصدر في شرحه في تعديل الاركان جميعها شدة
بليغا فقال واكمال كل ركن واجب عند ابي حنيفة
وم عند ابي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في
الكوع والنجوى وفي القومة بينهما حتى يطمئن
كل عضو هذا هو الواجب عند ابي حنيفة ومحمدة
لو تركها او شيا فيها ساهيا يلزمه السهو
ولو تركها عمدا لم يكن اشدة الكراهة ويلزمه

ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط
الترتيب ونحو كمن طاف جنباً يلزمه الاعداء
والاعتبار هو الاول كذا هذا انتهى وما سواه
اي وما عدا تعديل الاركان من الواجبات
بجملة اشياء منها تعيبي قراءة الفاتحة فان
قراها واجبة عندنا وعند الائمة الثلاثة فرض
ومنها تعيبي القراءة المفروضة في الصلوة
في الركعتين الاولىين ومنها الاقتصار فيهما
اي في الركعتين الاولىين على مرة واحدة في كل
واحدة اي يجب ان يكون الفاتحة من الاولىين
واحدة حتى لو كررتها في ركعة كره ان عمداً او
وجب سجود السهو ان لمخالفة المتوارث
وقيد بالاولين لان الاقتصار فيهما على مرة
في الاخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود
السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهواً ولو تعدد
لا يكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة او
الحالة التي ركعة على ما قبلها ومن الواجبات

في كل ركعة مع

تقديمها

تقديمها اي تقديم الفاتحة على السورة للمواظبة
ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات
التي تعدل لسورة اي اي الفاتحة في الاولي
للمواظبة ايضاً وهو سنة عند الائمة الثلاثة
ومن الواجبات الجموع في القراءة فيما يجهر فيه بها
كالجموع والجمعة ونحوها ومنها المخافة بالقراءة فيها
بخافت فيه بها كالظهور ونحوها ومنها قراءة
القنوت في الوتر ومنها قراءة الشهادتين في القعدتين
الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية
قراءة الشهادتين واجبة في القعدة الاخيرة فقط
وفي الاولى سنة والاضح ظاهراً الرخاينة انها واجبة
في القعدتين ومن الواجبات القعدة الاولى
ومنها سجدة التلاوة فانها مع كونها واجبة
في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضاً اذا
تليت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهواً
يجب سجود السهو ومنها سجدة السهو لا تسجد
جبريلاً وقع من الخلل في الصلوة المكالمها وهو

واجب ومنها تكبيرات صلوات العيد للمواظبة
من غير ترك ايضا والمواد من التكبيرات الزوائد
واما تكبير الاحرام ففرض وتكبير الكوع والتجويد
سنة الاركوع الركعة الثانية فان تكبيره
واجب لاتصاله بالواجب وهو الزوائد ومنها
الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي
بعد فانه واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع
ركوعين يجب تجويد السهو لاتصاله من الفرض
الى غير الفرض الذي بعده وهو التجويد وكذا
اذا سجد ثلث سجودات او قعد عن النهوض
الى الثانية او الى اربعة ثم قام ونحو ذلك مما
يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض وكذا
دعابة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال
في كل الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه في
الشرح والخروج من الصلوة بلفظ السلام
واجبات ايضا ولم يذكرها المصنف **ولما** بيان
صفة الصلوة من ابتداء الى انتهائها على

الترتيب

الترتيب فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في
الصلوة نوى وهي شرط كما مر واخرج يديه
من كفيه عند التكبير وهو ادب وليس بفرض
في شيء من الصلوة خلافا لما لا يعلمه بالفقيه
من المصنفين فيه على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى
تكرار التكبير الاحرام ويرفع يديه وهو سنة والا
فضل كون الرفع مع التكبير ابتداءه عند
ابتدائه وانتهائه عند انتهائه وذكر في الهداية
انه يرفع يديه او لا ثم يكبر فانه قال والاصح انه
يرفع او لا ثم يكبر انتهى والمعية اختصار
شيخ الاسلام وصاحب التحفة وقاض خان
واخرين وذكر التا هدي عن الباقي انه قال
هذا قول اصحابنا جميعا وقيل يكبر او لا ثم يرفع
ولو ترك الرفع دائما من غير عذر ياتم لا ان تركه
احيانا والسنة ان يرفع الرجل حتى يجازي
اي يقابل بابهاميه شحني اذنيه وفي فتاوى
قاض خان يمس طرف ابهاميه فحمة اذنيه

ولا شك ان يديه اذا برزتا الكفان
فاذا كانا خذا منكبيه

وفي كتابه عند الائمة الثلاثة برفع يديه
الى منكبيه يكون طرفي ابهاميه خذا شحمة
اذنيه ويفرج اصابعه حال الرفع لكن لا يرفع
كل التفرج كما انه لا يغم كل الضم بل يتركها
على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه
نحو القبلة كما لا لاقبال عليها وقال بعضهم
يجعل بطن كل كف الى الكف الاخرى ولما المرأة
فانما يرفع يديها عند التكبير خذا تديسها
بحيث تكون رؤوس اصابعها خذا منكبيها
لانه استرطحا وقيل هذا في حق الحرة اما الامة
فكالرجل وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة
ان المرأة كالرجل والصحيح الاول والمقتضى
يكبر تكبير امفارا بتكبير الامام عند ابي حنيفة
وعندهما يكبر بعد تكبير الامام والخلاف
انما هو في الافضلية ولا يتوقف رفع اليدين
ولما اعتادوا ثم لا في الجواز وقد تقدم ثم يضع
يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلهما

عندنا

فلان

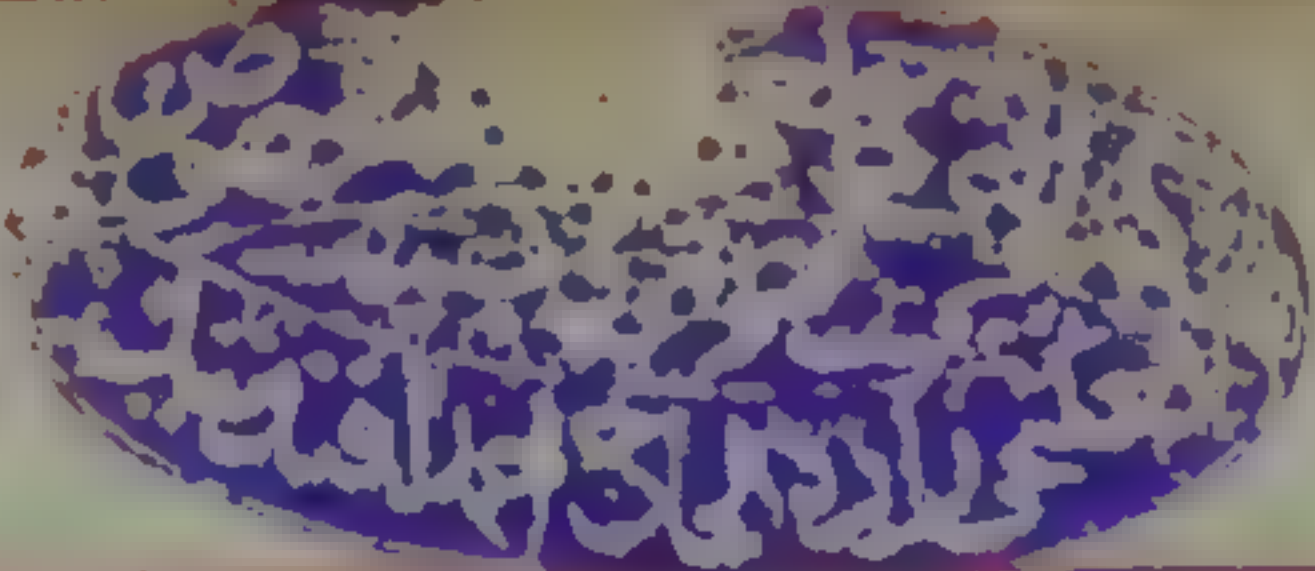
14

عندنا لما لا يروى انه عليه السلام كان ياخذ
شماله بيمينه ويقبض بيده اليمنى راس يده
اليمنى اي التثنان يجمع بين الوضع والقبض
جميعا وكيفيته ان يضع كفه اليمنى على كفه اليسرى
ويجلق الابهام والخضر على الوسخ ويسط الى
صابع الثلاث على الذراع ويضعهما الرجل
تحت السرة وعند الشافعي على الصدر وهو
رواية عن مالك واحمد والمرأة تضعهما
تحت تديسها بالاتفاق لانه استرطحا ثم الوضع
سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند
ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد سنة قيام
فيه قراءة فيضع في حال التشاء والقنوت
وصلاة الجنائز عندهما لا عندك ويرسل في القنوت
بين الركعتين والتجو وبني تكبير العيد بين اتفاقا
ثم يقول بحمادك اللهم اه اي وتبارك اسمك
وتعالى جذك ولا اله غيرك كذا روى عن النبي
صم وكابر الصحابة وان زاد مصل بعد قوله

ونعالي جردك وجل ثناؤك لا يمنع من زيادته
 وان سكت عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر في الاحاديث
 المشروعة والاولى تركه الا في صلوة الجنائز و
 يعقود ايضا بعد الشاء او قبله الى وجهته وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من
 المشركين اه عند ابي يوسف وتامة قل ان صلاتي
 ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
 لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين
 وعند الشافعي يقصر عليه ثم في رواية عن ابي
 يوسف يقوله التوجه قبل التكبير والنية وفي
 رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوجه
 اذا شاء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر كلامه ان
 يأتي به قبل التكبير عندهما المتبادر من الافتتاح
 قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية
 قبل التكبير والاجماع هو الصحيح كيلا يفصل
 بين النية والتكبير وعلم بقيد الاجماع ان مراده
 في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير والنية ايضا

دجا
 مطلقا الى وجهته

كما



كما قيدها به ثم بعد الافتتاح يعقود لقوله تعالى
 فاذا قرأت القرآن فاستمع له هاديا ولعلك تتقون
 ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية استعبد
 بالله اه وهو اختيار الفقيه ابي جعفر وعند
 غيره اعوذ بالله الى آخره ومحمد اول الصلوة فلو
 نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يعقود كذا في الخلاصة
 ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكمالها يعقود ويحتمل
 ينبغي ان يستأنفها اما التقوى فينبع للشاء عند
 ابي يوسف فكل من يأتي بالشاء يأتي به سواء
 كان يقرأ او لا لانه لدفع الوسوسة والخلع
 اليه حتى انه يأتي به المقتدي كما يأتي به الامام و
 المنفرد وفي العيدين يأتي به قبل التكبيرات بعد
 الشاء لانه تبع له وعند ابي حنيفة ومحمد التقوى
 تبع للقاء فكل من يقرأ يأتي به لانه شرعيته
 لها بالآية فلا يأتي به المقتدي لانه لا يقرأ بخلاف
 الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين
 لانه القراءة بعدها واما المسبوق فلا يأتي به

عندهما الا بعد مفارقة الامام لانه محل قرأته وعنده
يا لى به مرتين لانه يثنى مرتين كما قال المص والمسبق
يا لى بالشاء اذا ادرك الامام حالة الخفافة ثم اذا
قام الى قضا وما سبق به يأتى به ايضا كذا ذكر في المخطوط
لان القيام الى قضا وما سبق كتحريمه اخرى لتغير الخلا
وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين اختيار الخلاصة و
في غيرها ان المسبوق يتعوذ عندها يى يوسف عند
الشروع فقط ولم يذكر المص قول اى خيفة ومحم
بل اقتص على قول اى يوسف كانه هو الماصح عنده
تبع صاحب الخلاصة لكن المختار هو قولهما
على ما اختار قاضى خان والهداية وشرحها
والكافي واكثر الكتب واذا ادرك الشارع في
الصلوة عند شروعه الامام وهو يجهر بالقراءة
لا يأتى بالشاء بل يستمع وينصت للآية وقال
بعضهم يأتى بالشاء عند سكناات الامام كلمة
كلمة او كلمتين ^{سليتين} يجب ما يمكن لانه امكنه الا نبيان
بالسنة مع مراعاة الامر وعن الفقيه الى جعل

الى
الهند

الهند والى انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة
يثنى بالاتفاف وان ادركه في السورة يثنى عندها الى
يوسف لا عند محمد ذكر في الذخيرة وهو بعيد
لخالفته ظاهر الامر اما في الجمعة والعيد يثني
بهما بناء على ان الغالب ان البعد عن الامام يقع
فيهما اذا كان المقتدى حال الجهر بعيدا عن الامام
بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما
اختلفوا في وجوب الانصات ^{او سيرة} على البعيد حال
الخطبة قال بعضهم تجوز القراءة والذكر للبعيد و
الاصح انه يجب الانصات عليه وكذا ينبغي ان يكون
هنا وان ادرك الامام في الركوع فانه يتحرك
في المائتين بالشاء ان كان اكثر راء ان لو اتى به اى
بالشاء يدرك الامام في شئ من الركوع ياتى
به قائما ثم يركع لحرز الفضيلتين ومحل الشاء
هو القيام والاى وان لم يكن غالب طه ادراك
شئ من الركوع لو اتى بالشاء يركع ويتابع
الامام ويرك الشاء لانه ادراك فضيلة الجماعة

في تلك الركعة اولى وكذا الحكم اذا ادرك الامام
 في السجدة الاولى ان غلب على ظنه ادراكها اذا اثنى
 يثنى والابتراك الشاء ويسجد لاحراز فضيلة
 السجدين قيد بالاولى لانه لو ادركه في الثانية
 فانه لا يثنى لكثير المشاركة لقلة ما بقي من الركعة
 ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع
 لانه لا يحسن له فيكون اشتغالا بامر زائد ليس
 من الصلوة ولا يكون مدركا لتلك الركعة سالم
 بشارك الامام في الركوع كله او في مقدار بسيطة
 منه لقوله ثم اذا جئتم الى الصلوة ونحو ساجد في
 فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة
 فقد ادرك الصلوة وفي الذخيرة قال وان
 سوى ظهر في الركوع يعني حال كون الامام
 راكعا صار مدركا اي لتلك الركعة قدر على التسبيح
 اوله بقدر اي لا تشترط المشاركة قدر التسبيحة
 وهذا هو الاصح لانه الشوط المشاركة في جزء
 من الركعة وان قرأ وادناه ان ينسري الى حد

الركوع.

الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع
 وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى او
 الاخيرة قال بعضهم بكبر ويقعد من غير ثناء
 وقال بعضهم ياتي بالثناء ثم يقعد والاول
 اولى لتحصيل زيادة المشاركة في القعود ولا
 ينعقد الا بعد الثناء لانه المتوارث وان كبر
 وتقعد ونسى الثناء لا يعيد وكذا ان كبر
 وبدأ بالقراءة ونسى الثناء والتعقود والتسمية
 لفوات محلها ولا سهو عليه لان الثاني والاسم
 بتركها بل ينزل الواجب ثم بعد التعقود يسمى
 اي بقراء بسم الله الرحمن الرحيم فياخذ اي بالتسمية
 في اول كل ركعة يقرأ فيها وهي سنة وذكر الزيلعي
 في شرح الكنز ان الاصح ان ترا وجبة وكذا في الزاهد
 وغيره وينتفى عليه وجوب السهو بتركها سهوا
 سهوا وهي اية من القرآن انزلت للفصل بين
 السور ليستجزى من الفاتحة ولا من
 سورة سواها الا سورة النمل خلافا للشافعي

فانها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة
 ايضا في قوله ثم في رواية عن ابي حنيفة انه
 يأتي بها في اول ركعة من الصلوة والصحيح انه
 يأتي بها اول كل ركعة يقرأ فيها احتياطات
 اكثر المشايخ على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن
 وبيته في الشرح وتخفى عندنا وعند احمد
 خلافا للشافعي فان عنده يجمع بها في الجهرية
 ونحقيق الادلة في الشرح اما الامام اذا جهر
 فلا يأتي بها اي لا يأتي بها جمهور بل يأتي بها سرا
 واذا خافت ياتي بها اي يخافه والمنفرد مثل
 الامام في ذلك كله واما التسمية عند ابتداء
 السورة بعد الفاتحة فانه عند ابي حنيفة
 لا يأتي بها في حال الجهر ولا في حال الخفاة
 وكذا عند ابي حنيفة يوسف وعند محمد
 يأتي بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا
 جهر بها لئلا يجمع بين الجهر والخفاة في ركعة
 واحدة ثم بعد التسمية بقراءة الفاتحة واذا قال

الامام

الامام في آخرها ولا الضائتين يقول اي الامام
 آمين والمؤمن ايضا بقولها والتأمين سنة
 لقوله ثم اذا امن الامام فامتنوا فانه من وافق
 تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من
 ذنبه ويخفون بها اي الامام والمقدمون
 يخفون آمين خلافا للشافعي لا نهاده عا
 والاصل فيه الاخفاء لقوله تعالى ادعوا ربكم
 نضرا وخفية ثم يضم الى الفاتحة سورة
 او ثلاث آيات قصار قدر اقص سورة وجوبا
 فان قراء مع الفاتحة آية قصيرة او آيتين قصيرتين
 لم يخرج عن حد الكراهة اي كراهة التحريم لترك
 الواجب وان قراء تلك آيات قصار او كانت
 الآية او الايتين بقوله تلك آيات قصار
 خرج عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل
 في حد الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه
 والمراد من الاستحباب السنة كما في اكثر الكتب
 لانه الواجب هو ضم السورة او الايات اليها

في النهاية شرح الهداية لم يقل احد ان ضم السورة
 واجب فقط صاحب الهداية فيه
 ابن ملك على تحفة الملك
 قال صاحب المحيط الافضل في زماننا ان بقراءة
 ما لا يؤدي الى تنقيب الجملة كقولهم لا تكلم
 ومما لفظنا افضل من قولهم لا تكلم
 صاحب الفتن في كتاب زاد الاثمة ان الامام
 الذي يقرأ من بقراءة التواضع آيتين
 بعد الفاتحة فقال لا بأس به وكتب ابو الفضل
 الكرماني في الفتوى انه اذا قراء الفاتحة
 في التواضع آية او آيتين لا يكره
 شرعة الاسلام مع شره

اي الى الفاتحة في الاوليين والستين اي السنة
على ثلثة اوجه احدها ان يقرأ في السفر حاله
الضرورة من خوف او عجلة لمهم بفاتحة الكتاب
واي سورة شاء او مقدار سورة من اي محل
يتسر وثانيها ان يكون في السفر حاله الاختيار
وعدم الضرورة فتح يقرأ في صلاة الفجر مع الفاتحة
سورة البروج وخوها ويقرأ في الظهر كذلك
وفي العصر والعشاء دون ذلك نحو الطارق
والشمس ونحوها وفي المغرب يقرأ بالقصا
جدا كالعصر والكور وثالثها ان يكون في الحضر
وحينئذ اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدس
مالا تفوته الصلوة كما في السفر حاله الضرورة
وان لم يخف فوت الوقت يقرأ في صلوة الفجر
في الركعتين بلا يعين آية وهو اذ في الستة
او خمسين او ستين آية وهو الاوسط والاعلى
الزيادة على الستين الى ما يتقدر ويأت
النبى دم كان يصلى في الفجر بقاف وانه كان يصلى

في الفجر بالصافات وانه كان يصلى قبله بالستين
الى مائة على ما بيناه في الشرح وذكر في الهداية انه كان
يقراء بالاربعين مائة وبالكفى الى اربعين وبالاوسط
ما بين خمسين الى ستين وقيل ان كان الليالي قصا
فاربعين وان طويلا خمسين وما بينهما ما بينهما
وقيل ينظر الى طول الاصل وقصرها وتوسطها ويقرأ
في الظهر مثله اي مثل ما يقرأ في الفجر او يقرأ فيها
دونه اي دون ما يقرأ في الفجر كذا في الاصل وهو نحو
في الركعتين يقرأ في الظهر ثلثين آية يعني في الركعتين
وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر
العشاء كذلك اي دون ما يقرأ في الفجر رواية
واحدة وعن النبي دم انه كان يقرأ في العشاء والنبى
والزيتون وقال القدوري يقرأ في الفجر اي في كل
ركعة بطول المفضل اي بسورة من طول المفضل
وفي الظهر والعصر العشاء وبالاوسط المفضل
وفي المغرب بقصر المفضل لما روى عن عمر رضي
الله عنه انه كتب الى ابى موسى الاشعري ان اقرأ في المغرب

بقصار المفضل وفي العشاء بوسط المفضل
وفي الصبح بطول المفضل أما الطوال أي طوال
المفضل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج
وأما الأوسط فمن سورة البروج إلى سورة
الزمر وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر
القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طوله
من قاف وقيل من الفتح وقيل من القتال ^{سورة}
فيل من الجاثية وقيل من الحجرات ^{والأوسط محمد}
إلى الفتح والباقي إلى آخر القرآن والمنفرد كما
للامام في جميع ذلك ويطلق الامام في صلاة الفجر
في الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه
الاطالة سنة أجماعاً اعانة على ادراك الركعة
الأولى لأن وقتها وقت نوم وغفلة وقد
الاطالة قراءة ثلثي القدر ^{المسنون} فيها في الأولى
وثلث في الثانية وهو معتبر من حيث ^{الأي}
~~الطول~~ ^{ان لم تفاوت} طولا وقصرا فان تفاوتت فمن حيث
الكلمات والحروف وقيل يقرأ في الأولى ثلثين

وهو غريب كبير

ان لم تفاوتت
في

وفي

وفي الثانية عشر أو عشرين ولو قرأ في الأولى
بعضين وفي الثانية ثلث آيات لا بأس به وذلك
أنما هو بيان الأولية وركعتا الظهر وركعتا
ما سواها أي سوى الظهر من بقية الصلوة وفي
بعض النسخ وما سواها أي وركعتا ما سوا الفجر
والظهر سواء وقد روى القراءة المسنونة لا يستني
اطالة الأولى في غير الفجر ^{من العصر} عند أبي حنيفة
بل يكره وقال أحمد أحب إلى أن يطيل الأولى على
الثانية في الصلوة كلها اعانة على ادراك
الركعة الأولى كما في الفجر فان الوقت فيما سواها
أيضا وقت اشتغال بالكعب كما انه وقت اشتغال
بالنوم وأما اطالة الركعة الثانية على الركعة
الأولى فمكروه بالإجماع ان كانت تلك الاطالة
بثلث آيات أو بما فوقها وان كانت آية أو آيتين
لا تكمل لأنهم صلى بالعودتين وثانيتها أطول
بآية وفي القنية قراءة في الأولى والعصر في
الثانية المهرمة يكره لأن الأولى ثلث آيات و

الثانية تسعة ونكره الزيادة الكثيرة وإنما ما
 روى أنه يوم قرأ في الأولى من الجمعة سبج اسم
 ربك الأعلى وفي الثانية هل انيك حديث
 الغاشية فزاد الثانية على الأولى سبع كل
 السبع في السور الطوال يسجدون القصار لأن
 الت هنا ضعف الأصل والتبع ثم أقل
 من نصفه انتهى فعلم منه أن الإطالة المذكورة
 إنما تكرر إذا كانت فاحشة الطول من غير نظر
 إلى عدد الآيات وفي شرح الجمع أنه خلاف
 محمد في إطالة الأولى على الثانية فيما سوى
 الجمعة والعيدين أما في الجمعة والعيدين
 فيسوي بين الركعتين اتفاقاً أما في التسنن
 وفي سائر النوافل فيسوي بين الركعتين ولا
 يطيل أحد يهما على الأخرى إطالة بيته الظاهر
 إلا إذا كان ما يقرأ فيها مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أو ما يقرأ عن الصحابة فإنه يحج يصلي كما
 جاء في الرقابة والاش وسند ذكره في فصل

تسعة عشر
 تسعة عشر

لعدم الترتيب

ما

لما يكره أن يشاء والله تعالى أي فحين فرغ من
 القراءة يخرج راعياً وهذا يفيد أنه يصل
 خانة القراءة بالركوع من غير تراخ وعن أبي
 يوسف أنه قال ربما وصلت وربما تركت و
 قوله يكثر تكبيراً يدل على جعل التكبير مقارناً
 للركوع ثم صرح به في قوله وينبغي أن يكون ابتداء
 تكبيره عند أول الخروء ويكون الفراغ منه
 عند الاستواء راعياً قبل يكبر قائماً ثم يركع
 وبعضهم أي بعض المشايخ قالوا إذا أتم القراءة
 حالة الخروء ركعاً باسماً بعد أن يكون ما بقي
 من القراءة حرفاً واحداً أو كلمة واحدة لا أكثر
 من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع التكبير
 بعد الركوع والقول الأول هو الصحيح لأن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع
 على ركبتيه معتمداً بهما ويفرج أصابعهما
 كل التفريق لا يجوز ولا يندب إلى التفريق إلا في هذه
 الحالة ولا إلى الضم إلا حال السجود وفيما سواها

فلا يكبر خارجاً عن الركوع
 كبير

ولو اطلال الامام الركوع لا دراك الجائ تلك
 الركعة لا تقربا اي ليس لاجل التقرب بالركوع
 لله نعم فهو اي فعله ذلك مكروه كراهة تحريم
 ويخشى عليه منه امر عظيم ولكن لا يكفر بسبب ذلك
 لانه لم ينوبه عبادة لغير الله نعم وقيل ان كان لا
 يعرف الجائي فلا بأس به ان يطيل قدر ما لا يتقل
 على القوم وكذا ان اطلال القراءة لاجل ادراك
 الناس الركعة والاصح ان تركه اولى واما اطلال
 الركوع عند مجيء الجائي تقربا لله تعالى من غير
 ان يحتاج قلبه شيء سوى التقرب فلا بأس به
 اي بفعله الاطالة ولا شك ان مثل هذا الحالة
 في غاية الندرة وهذه المسئلة تلقب بمسئلة
 الروا فينبغي الخرز والاحتياط فيها وقال
 بعضهم اذا احتسب الجائي يطيل التبيحات
 بان يتأني في التلفظ باسم غير ان يزيد في عدد
 ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد اتمام
 الركوع رفع راسه حتى يستوي قائما ويقول

لا تقربا

اللهم

الامام حال الوقوف سمع الله لمن حمده وان كان
 المصلي مقتديا ياتي بالتحميد بان يقول اللهم
 ربنا لك الحمد او يقول ربنا لك الحمد او ربنا
 لك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا في الكافي
 ولا ياتي المقتدي بالتسميع عندنا خلافا للشافعي
 فعلى لقوله ثم اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
 فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وان كان المصلي
 منفردا ياتي بهما في الاصح ذكره في الهداية وقيل
 ياتي بالتسميع فقط عند اذنيه وصح في المحيط
 عنه انه ياتي بالتحميد لا غير وتصح الهداية
 اولى اما الامام فياتي بعد التسميع بالتحميد
 ايضا على قولهما اي قول ابي يوسف ومحمد
 وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر
 الرواية عنه انه لا ياتي بالتحميد واختار كثير
 من المتأخرين قولهما وقد بيناه في الشرح
 وقول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا
 لك الحمد ولا يزيد على هذا يؤم ان المشروع

في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو
 غير صحيح اذ ليس شيء من الروايات لا عنهما
 ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكفي بالتحميد
 كانه تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا
 موضعه قبل قوله اما الامام الى آخره فيكون
 الضمير عابدا الى المنفرد اي كان المصلي منفردا يأتى
 بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا
 لك الحمد ولا يزيد ويرسل اليدين في القومة
 بعد الرفع من الركوع اتفاقا كما قال الصدر
 الشهيد حسام الدين في واقعاته وهو قول
 اكثر العلماء وذكر سيد الامام في الملقط انه
 يأخذ اليد اليسرى باليمن في تلك القومة
 وهو قول غريب وفي صلاة الجنائز من اولها
 الى آخرها ووقت قراءة الشاء في سائر الصلوات
 ووقت قراءة القنوت في الوتر يأخذ اليد
 باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا من قول
 ابي حنيفة واني يوسف وعند ابي حفص

الفضل

١٧٣
 الفضل يرسل في جميع ذلك اختيارا من قول
 محمد وفي تكبيرات العبدان اي يبي تكبيرا ثم يرسل
 يديه اتفاقا لعدم ذكر المنون بينهما عندنا فاذا
 اطمان بعد رفع راسه من الركوع قائما وسكن
 اضطراب اعضائه الحاصل من الركوع كبر تكبيرا
 متصلا بالجزء والباء بمعنى بان يكون ابتداء
 مع ابتداء الجزء وانتهائه مع انتهائه وسجد
 وقوله يضع ركبته او لا ثم يديه ثم وجهه
 يبي كيفية على الارض في بعض النسخ بغير واو تفسير السجود
 السجدة او في بعضها ويضع بالواو وهو عطف
 تفسير بيان كيفية السجود على وجه السنة
 لما روى انه النبي دم كان اذا سجد وضع ركبته
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته
 ووضع وجهه بين يديه ويظهر اي يظهر
 ضبعيه اي عضديه لقوله دم اذا سجدت
 وضع كفيك وارفع رقبك ويجا في اي
 يباعد بطنه عن مخذيه هذا في حق الرجل


وأما المرأة فإنها تنخفض أي تسجد في السجود و
 تترك بطنها بغيرها وهذا تفسير الخفاض
 لأنه استرها ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى
 ثلثا وذلك أدناه وإن زاد فهو أفضل ويترك
 على وتر كما في الركوع ثم يرفع رأسه من السجدة
 الأولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع يديه على
 فخذه كما في التشهد فإذا أطمان قاعدا وسكن
 اضطراب أعضائه كبر وسجد ثانيا ومعنى التكبير
 عند الانتقالات أنه سبحانه أكبر من أن يؤدى
 حقه بهذا القدر بل حقه أعلى كما قالت الملائكة
 ما عبدناك حق عبادتك وإن رفع رأسه
 عن الأرض من السجدة الأولى رفعاً قليلاً ولم
 يستوقا عدا ثم سجد الثانية نظراً أن كان إلى حال
 السجود أقرب منه إلى حال القعود لا يجزئ
 ذلك الدفع ولا ذلك السجود الثاني وذكر
 في الملتقط أنه يجزئ وذكر في الهداية أن الأول
 أصح وكذا في المحيط لأنه إذا كان إلى السجود

أقرب

أقرب يقعد ساجداً فكانها سجدة واحدة وقيل
 إذا رفع قدر عمر الرجيع يعتبر وهو القياس و
 صحته شيخ الإسلام وهو الظاهر لكن الإقتصار
 عليه يكره أشد الكراهة لمخالفة ما أوجب عليه
 النبي من مدة حياته فإذا فرغ من السجدة الثانية
 ينهض قائماً على صدره وقدميه ولا يقعد
 ولا يعتمد بيديه على الأرض عند النهوض إلا
 من عند الركبتين على ركبتيه وعند الشافعي
 وأحمد تسبب جلسة الاستراحة لما روى أنه لم
 كان يفعل كذلك ولما روى أنه لم كان نهض
 في الصلوة على صدره وقدميه ولم يجلس تمامه
 في الشرح ويفعل في الركعة الثانية مثل
 ما فعل في الركعة الأولى من الأقوال والأفعال
 فعال إلا أنه لا يستفتح فيها أي لا يقرأ دعاء
 الاستفتاح ولا يتعوذ لأن محله أول الصلوة
 أو أول القراءة ولا يرفع يديه في شيء من صلواته
 إلا في التكبير الأولى وفي قنوت الوتر

تكريرات العيدين وعند الشافعي وهو رواية
عن مالك واحمد يرفع عند الركوع وعند
الرفع منه والدلائل من الجانبين في الشرح والرفع
مستحب عند استلام الحجر كالرفع في الصلوة
وعند الدعاء يجعل بطن كفيه نحو السماء في كل
سوط من الصفا والمروة وعرفات ومن دلفاء
وغيرها فاذا رفع المصلي رأسه من السجدة الثانية
والركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس
عليها ونصب رجله اليمنى نصبا ويوجه اصابع
اى اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية
الجلوس المسنون للرجل في القعتين عندنا
وعند مالك يتورك فيها وعند الشافعي
واحمد في الاولى كقولنا وفي الاخيرة كما لاك
ويضع يديه حال التشهد على فخذه ويخرج اصابعه
مبسوطة لاكل التفريخ هذا عندنا وعند
الشافعي يسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع
اليمنى الا المستحبة وعن كثير من المشايخ لا يشر

مستحب
في رواية
في رواية
في رواية

اصلا وهو خلاف الدراية والرواية اما
الدراية فما تقدم في الحديث الصحيح ولا محل
له الا الاشارة اما الرواية فعن محمد ان ما ذكر
في كفيته الاشارة هو قوله وقوله ابي حنيفة
ذكر في النهاية وهل يشير بالمسحبة عند الشهادة
عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازي
انه لا يشير ويصح شرح الهداية انه يشير وكذا
في الملتقط وغيره وصقنا ان يحلق من يده
اليمنى عند الشهادة الالهام والوسطى في
يقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسحبة او يعقد
ثلاثة وخمسين بان يقبض الوسطى والبنصر
والخنصر ويضع راس يدها على حرف
مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع
عند التقى ويضعها عند الانبات ويكره
ان يشير بكلمة مستحبة ثم اذا قعد على القفصة
المذكورة يتشهد اي يقرأ الذكر الذي فيه
التشهد ويقوله عطف  ليتشهد

تقريبه

التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله
 اى الى ان يقول عبده ورسوله وهو السلام
 عليك ايما النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا
 اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 والمراد بالتحيات هنا جميع العبادات القولية
 وبالصلوات العبادات البدنية وبالطيبات
 العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رواها
 عبد الله ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 اصح الروايات في التشهد على ما حققناه في
 الشرح ولا يزيد على هذا القدر من التشهد
 في الفقرة الاولى لما روى انه لم كان ينهض
 حين يغتنغ من التشهد في وسط الصلوة
 فان زاد على قدر التشهد قال بعض المشايخ
 لا قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا
 بحسب عليه سجدة الشروء عن ابي حنيفة فيما
 رواه الحسن عنه ان زاد حرفا واحدا فعليه

سجدة

سجدة الشروء قال المصنف اكثر المشايخ على هذا
 وفي الخلاصة المختارة انه يلزم الشروء ان قال
 اللهم صل على محمد انتهى والاول وهو زيادة
 وعلى آل محمد هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح
 فاذا قام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة
 لا يعتمد عليه على الارض لما روى عن حماد بن عمار
 ان جل على يديه اذ انهض في الصلوة وان اعتمد
 لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكره ان يركع اذا لم يكن له
 عذر ويكره عند هذه النهوض ذكره في الاخيرة
 وصرح به في الحديث الصحيح وان كانت تلك
 الصلوة فريضة ثلاثية او رباعية فهو مخير فيما
 بعد الاوليين اذا كان قد قرأ فريضة ما بين ان يقراء
 وبين ان يسبح وبين ان سكت والركعة افضل
 وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة
 وان قرأ بقراءة الفاتحة فحب لسكون التبين
 مبتدئا على الفم بهن فقط ولا يزيد عليها لانه
 المتوارث من فعله ثم فان ضم السورة الى الفا

ساهبا يجب عليه سجدة السهو في قول عن أبي
 يوسف ربح لنا خير الركوع عن محلة وفي ظاهر
 الروايات عندهما لا يجب عليه سجدة السهو
 لانه القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار
 على الفاتحة مسنون لا واجب اما اذا كانت
 تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب او فلا
 غير الرواتب فيبتدئ في القيام من التشهد
 كما ابتدأ في الركعة الاولى يعني انه يأتي بالثنا
 والتعوذ احترازا عن رفع اليدين فانه
 لا يفعله لانه كل شفع من النقل صلوة على حق
 ولذلك قالوا يصلي على النبي دم في القعدة
 الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر والجمعة
 لانه كل واحدة منهما صلوة واحدة وقد مر
 في شرح الهداية السروحي بانه لا يصلي فيها
 في التشهد الاولى ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة وكذا في القنية وفيها انه لو صلى
 في القعدة الاولى من سنة الظهر ناسيا ففي

وجوب

وجوب سجود السهو قولنا وتحقق هذا
 البحث المذكور في الشرح ويقعد في القعدة
 الاخيرة مثلا قعد في القعدة الاولى عندنا
 من غير فرق وقد تقدم والمرأة تقص على التراب
 اليس في القعدة تين وتخرج كلتا رجليها
 من الجانب الآخر الى اليمين لانه ذلك استرها
 وتشهد فاذا اتم التشهد في القعدة الاخيرة
 يصلي على النبي دم وهي سنة في الصلوة عندنا
 وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها
 ولا خلاف انها تفرض في العمرة وقال الطحاوي
 يجب كلما ذكر وقاد الكرخي لا يجب وقول
 الطحاوي اصح وهو المختار لقوله دم رغم ان
 رجل ذكرت عنده فلم يصلي على وقوله دم من
 ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك
 كثيرة جدا ولو تكررت ذكره دم في كل واحد قال
 في الكافي لم يلزمه الا مرة واحدة في الصحيح لكن
 يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه

في السنن

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يتوب تكرر بتكرار التلاوة في مجلس واحد
والثنية كالصلوة وقيل تجزئ كل مرة الى
الثالث ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد
وفي جاليس يجب لكل مجلس على حدة ولو
تركه لا يقضى بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
لا يخفى من تجدد نعم الله تعالى الموجبة للتثنية فلا
يخلص وقت للقضاء بخلاف الصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله والخيار في صفة الصلوة بعد
الشهادة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
انك حميد مجيد ويستغفر بعد الصلوة على
النبي صلى الله عليه وآله اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان
كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات
فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم
يقوم الحساب ونحو ذلك ويدعو بالدعوات

لا يكون وقت
للقضاء
كبير

المأثورة

المأثورة اي المقولة عند النبي صلى الله عليه وآله
اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت
وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم بمقالي
المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وانت
على كل شيء قدير اللهم اني ظلت نفسي ظم
كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرا
من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم
ويدعى بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم و
قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهاب
وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
ونحو ذلك فانه يقصد بالدعاء لا القراءة فهي
تشبه الفاظ القرآن وليست بقراءة حتى جاء
الدعاء بها مع الجنابة والحيض ولا يدعو بما
يشبه كلام الناس وهو لا يستحيل طلب
منهم نحو قوله اللهم اكسني او اللهم زدني
فلانة او اعطني مالا ونحو ذلك حتى لو قال

ذلك في وسط الصلوة تفقد صلواته اما بعد
القول الاخير فان لا تفقد لكن تكون
ناقصة لزك السلام الذي هو واجب و
خروج منها بدون كما لو تكلم او عمل عملا آخر
بما ينافي وعند الشافعي يجوز الدعاء بآية
الدنيا ايضا ولو قال اللهم ارزقني جعل
في الهداية فيما يشبه كلام الناس وصححه في
الكاف ولو قال ارزقني الحج فليس من كلام
الناس وروى عن بعض المشايخ انه قال
لا يقول في الصلوة على النبي يوم وارحم محمد
فانه يوم التقصير في حق النبي يوم والكثير
الشافعي على انه يقول للتوارث فيه على ما روى
في الحديث انه يوم قال اذا تشهد احدكم في الصلوة
فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك
على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وعلى آل
محمد كما صليت وباركت وترجت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال الرستغني

ويكون مع قوله وارحم محمد وارحم امته حمدا
فالتقصير راجع الى الامته ويقول اذا اتى
بهذه الصفة من الصلوة وترجت ولا يقول
وترجت لانه قال لا ولا وارحم ولم يقل وترحم
على محمد لكن هذا مخالف لرواية الحديث
واما ان قال وترجت باسكان الراء فهو خطأ
ولو قال بعد قوله وترجت وترجت بالشدائد
اي بتشديد الحاء يجوز لانه لم ينع صحيبا
في اللغة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا
انك حميد مجيد لعدم وروده في الاحاديث
ولو قال ذلك لا بأس به اي لا يكره وان كان ترك
اولى ويشير بالسبابة اذا انتهى الى اول
الشهادتين وقال في الواقع ان لا يشير والاول
المختار على ما قد تناه فان اشار بفقد اي يضم
الخصر والبصر ويخلق الوسطى بالبراهم اي
يجعلها خلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشرّد
فاذا فرغ من الادعية بعد التشرّد يسلم

عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله و
لا يقول في هذا السلام اى سلام الخروج من
الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار و
بركاته كذا ذكر في المحيط بخلاف السلام الذي
في التشهد فانه يقول السلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه
بعليكم بالتسليم الاول من هو عن يمينه
من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلا
دون غيرهم ويفعل في السلام عن يسار
مثل ذلك اى يقول السلام عليكم ورحمة الله
وينوي عن يسار من الملائكة والمؤمنين
والتسليم الاول للتحية والخروج من الصلوة
والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل
ان الثانية سنة والاضح انها واجبة كالاول
وبعجز لفظ السلام بخروج ولا يتوقف قال
بعضهم اى بعض العلماء ينوي الملائكة الحفظ
الذين وكلوا بحفظ خاصة ولا يعزم النية

١٨ وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة
ليعم الحفظه وغيرهم لانه اذا كان قد اختلف
الاخبار في عددهم قيل ان مع كل مؤمن خمسا
كذا وقع في النسخ وموابه خمسة من الملائكة
بالتاء والخة واحد عن يمينه يكتب الحسنات
واحد عن يساره يكتب السيئات واحد
امامه يلقيه الخيرات واحد وراءه يدفع
عنه المكافاة واحد عن يمينه يكتب ما
يصلي على النبي وم يكتبه اياه وقيل مع كل مؤمن
ستون مكا وقيل مائة وستون وقيل مائة
وعشرين ذلك فلذا ينوي من معه عموما من غير
تعيين عدد وينوي المقننى امامه في الله
التسليم الاول مع من نوى فيها ان كان
الامام عن يمينه او بجذانه اى اذا كان الامام
بجذانه ينوي في التسليم الاول ايضا وهذا
عند ابي يوسف وعند محمد وهو رواية عن
ابي حنيفة ينوي في التسليمين وينوي في التسليم

الاخرى او الثانية ان كان عن يساره والامام
 ايضاً ينوي القوم مع الحفظة في التسليمين
 وهو الصحيح وقيل لا ينبغي ام اصلاً وقيل
 بالتسليم الاول فقط واما المنفرد فلا ينوي
 سوى الحفظة وينبغي المصطفى من طريق الادب
 ان يكون منتهياً بصره في حال قيامه الى موضع
 السجود ولا يتجاوز في حال الركوع الى
 ظهر قدميه وفي حال السجود الى اربعة افعه
 اي طرفه وفي حال قعوده الى حرم وهو ما
 على جمع فحذره من ثوبه وذلك كله مقتضى
 الخشوع لانه الخاشع لا يتكلم بعينه ازيد من
 ما تقتضيه اصل الخلقة واذا تركت العين
 على اصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها في
 الحالات المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي
 ان يكون بين قدميه حال القيام قد رابع
 اصابع مضمومة والسنة للامام في السلام
 ان تكون التسليم الثانية انخفض من التسليم

الاولى

به
 ١١
 الاولى في الصوت فانه الجهر لاجل الاعلام بال
 الانتقالات وهو محتاج اليه في التسليم
 الاولى دون الثانية لانه الاولى تدل عليها
 لانها تعقبها غالباً ومن المتأخرين من قال بخفض
 الثانية كذا في بعض النسخ ولعل مراده انه
 يخفيها ولا يجهر بها اصلاً وفي بعضها يخفض الاولى
 من الثانية اي يخفض الاولى ازيد من الثانية
 وهذا غير صحيح ولا يقول به احد والاصح الاول
 انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان المقدس
 ينظر ونه فيها لاحتمال ان عليه سهواً يسجد له
 قبلها فاذا تمت صلوة الامام فهو مخبر ان شاء
 اخبر عن يساره وجعل القبلة عن يساره
 وهذا اولى وكلاهما جائز لقول ابن مسعود
 لا يجعل احكم للشيطان شيئاً من صلواته
 يرى ان حقاً عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رايت رسول الله كثيراً يفرق عن يساره
 وان شاء ذهب الى حوايجهم لانه لم يبق عليه

وجعل القبلة عن يمينه وان شاء اخبر عن يمينه

شيء وان شاء استقبل الناس بوجهه لان النبي
 صلى الله عليه وسلم روى عنه انه كان اذا صلى اقبل على القبلة
 بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقوم من مصلاه
 الذي يصلي فيه الصبح حتى طلع الشمس كانوا يتخذون
 في اخذون في ام الجاهلية فيضحكون ويتبسمون
 وهذا اذا لم يكن بحذاء اي في مقابلة الامام
 مصلوا كان فانه لا يستقبل بل يحرف يمينه
 او يسره سواء كان ذلك المصلي في الصف الاول
 قريبا من الامام او في الصف الاخر بعيدا عنه
 اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه
 المصلي مكروه مطلقا وهذا الاستقبال او الا
 تحراف كما ترى مطلقا لا فصل فيه بين عدد
 وعدد خلافا لبعض الجهال انه اذا لم يكن
 الجماعة عشرة لا يحرف وقد بيناه في الشرح هذا
 الذي ذكرنا من التحجير اذا لم يكن بعد الصلوة
 المكتوبة التي انتهت تطوع كالنحر والعصر يكره
 المكت في قاعد في مكانه مستقبل القبلة فان

لا قاله

كان

تقدم يقوم الى التطوع

كان بعدها او بعد المكتوبة يتطوع بلا فصل
 الاممقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره
 تاخير السنة عن حال اداء الفريضة باكثر من
 نحو ذلك القدر لما روى انه ومكان اذا سلم لم يقعد
 الاممقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت يا ذا الجلال والاكرام فاذا قام الامام
 الى التطوع لا يتطوع في مكان الذي صلى فيه الفريضة
 بل يتقدم او يتأخرا ويحرف يمينه او شمالا
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي
 فيه حتى يحول او يذهب الى بيته فيتطوع ثم
 اي هناك يعني في بيته لانه ومكانا كان
 يصلي السنن في بيته والافضل في النفل
 جميعه ان يصلي في البيت ان لم يشغله شاغل
 ومن الشايخ من عتب الانحراف يمينه وقال
 ان كان المصلي اماما يتطوع عن يسار المحراب
 ويسار المحراب هو يمين المصلي ترجيح التل

وقال الشمس الائمة الحوائى هذا يعني ما
 ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم
 اليه من غير تأخير الى آخره اذا لم يكن من قصد
 الاستغفار بالدعاء بان لم يكن له ورد معتاد
 بقراءة عقيد المكتوبة فان كان ورد قد اعتاد
 انه يقضيه اي ياتي به بعد المكتوبات فانه
 يقوم عن مصلاته اي عن المكان الذي صلى فيه
 فيقضي ورده قائما وان شاء جلس في ناحية
 من نواحي المسجد فيقضي ورده ثم يقوم الى
 التطوع كلاهما اي كل من قرأ الفهرد قائما ومن
 قرأه جالسا في ناحية المسجد مروى عن الصحابة
 رضي الله عنهم وما ذكر في ابتداء المسئلة من انه يكره تأخير
 السنة عن اداء الوضوء دليل على كراهة تأخير
 السن عن المكتوبات وما ذكره شمس الائمة دليل
 على الجواز اي جواز تأخيرها من غير كراهة
 ذكره اي الكلام المتقدم في المحيط واذا اريد
 بالكرهية التأخير قرب من كلام شمس الائمة فان

المشهور

المشهور عنه انه قال لا بأس بان يقرأ بين الوضوء
 والسنة الاولى ولفظ لا بأس يدل على ان الاولى
 غيره وان فعل لا تسقط السنة وقالوا لو تكلم
 بعد الوضوء لا تسقط السنة لكن ثوابها افضل
 وقيل تسقط والاوّل اولى لما روي عن عايشة
 عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي
 الفجر فان كنت مستيقظا حدثتني والا اضجع
 حتى يؤذن بالصلوة ولو اتممت السنة بعد الفرض
 الى آخر الوقت قيل لا يكون سنة وقيل تكون سنة
 هذه الاحكام المذكورة كلها في حق الامام اما
 المعنوي والمنفرد فانها ان لبثا في مكانهما
 الذي صلى فيه المكتوبة جاز وان واما الى
 التطوع في مكانهما ذلك جاز ايضا والاحسن
 ان يتطوعا في مكان اخر غير مكان المكتوبة بان
 يتقدما او يتأخرا او ينحوا لا يمسنه او يسنه
 ويستحب للجماعة كسر الصنوف للآيظن الداخل
 اتم في الفرض الداخل **فصل** في بيانات

ط
 حدثني بالشرع
 سويك

ما اى الشيء الذى يكره فعله في الصلوة وبيات
 ما لا يكره فعله فيها قال يكره للمصلي ان يغطي فاه
 او انفه ذكره قاضى خان الا عند التثاؤب فانه
 لا يكره بغطيه اذ لم يستطع كظمه والادب عند
 التثاؤب ان يكره اى يمسكه ويمنع عن الانفتاح
 ان قدر على ذلك لقوله يوم اذا تشاؤب احدكم
 في الصلوة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل
 في فمه وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او كفه
 على فمه كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا يكره التملط
 لانه دليل الفضل والكسل ويكره الاعتجار وهو
 ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا
 منه اى من الثوب الذى لفت بعضه عمامة
 اى يتزين بعض العمامة شبه المعجز الكاين
 للنساء يلف حول وجهه المعجز بوزن منبر ثوب
 تلف المرأة على رأسها وقال بعضهم الاعتجار
 ان يشد حوله اى دائر رأسه بالمنديل ونحوه وبين
 اى يظهرها منه اى على رأسه وهذا هو المذكور

يجوز للمرأة ان تلبس
 بالثوبين

وفناوى قاضى خان وغيرهما وهو الموافق
 لا اعتجار المرأة وكرهه للتشبه بها ويكره العقص
 اى عقص الشعر ضيقه وفتله واراد به الجماع
 ان يجعل شعره على طمته ويستد بصمغ او ان يلف
 ذوايته تشبته ذواية بغم الذال المجنة ويجدها
 هرة ممدودة ثم ياد موحدة قال في القاموس
 انتاهية والمراد هنا خصلنا شعر حول رأسه
 كما يفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع
 الشعر كله من قبل اى من جهة الفقا ويسكه اى
 يشده بخيط او خوصة كيلا يصيب الارض اذا سجد
 وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى
 على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو
 في الصلوة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة
 نهيه عليه السلام ان يصلى الى جل ورأسه معقوص
 ويكره وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة
 اذا سجد ورفعها اى رفع الركبة قبلها اى قبل
 رفع اليد اذا قام من السجدة لخالفه السنة

في هذا الموضع ليس

انما رافقته ذكره دفي
 صفة ذوقه اصريا

مكتبة جامعة طهران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری قمری

و در صورتی که
در کتاب مذکور
نویسند

لا اذا فعل ذلك من غير فائه لا يكره
ان يقول المصلي في سجوده نقر الديك اي كنقر الديك
في السجدة لما فيه من ترك الطمانينة ويكره ان يقف
في جلوسه اقعاء الكلب اي كاقعاء الكلب وهو
ان يضع اليديه على الارض وينصب فخذه وساقه
نصبا وقيل هو ان ينصب يمين نصبا والاودا صح
قال في المستصفى اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء
الادنى في نصب اليدين الى صدره ويكره ان يقر
في رعيه في السجود افتراشا اي كافتراش الثعلب
وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث
فانه لم ينه عن نقر الديك واقعاء كاقعاء
الكلب وافتراش كافتراش الثعلب ويكره
ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين
من الركوع لانه فعل زائد ولكن لا يفسد به
الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلافا
لما ان ويكره ان يركع في حنيفة اي يركع في حنيفة
ان يسدل ثوبه اي يرسل من غير ان يلبسه وهو

اي

اي السدل ان يضعه اي الثوب على كتفه ويرسل
اطرافه على عضديه او صدره وفي القدور
شرح مختصر انكرخي هو ان يجعل على راسه او كتفيه
ويرسل اطرافه من جوانبه وفي فتاوى قاض خان
هو ان يجعل الثوب على راسه او اعلى عاتقه ويرسل
جانبه امامه على صدره والكل بدل فان السدل
في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال
يدون التبر المعتاد وكراهته لنهي النبي عن
ولو صلى في قباء او مطرف بضم ايم وفتح الاء ثوبا
مربع من خز او اعلان او باراني اي مطر على وزن
منبر وهو ما يلبس المطر يعني ان يدخل يديه
في كفيه وان يشد القباء ونحو بالمنطقة احترازا
عن السدل ولعلم به خلو يديه في كفيه قيل لا يكره
اختلاف صاحب الخلاصة والبرازي واختار
قاض خان وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يفسد
عليه حد السدل وعن الفقيه اي جعفر الحنفی
انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير

شكلا عنق اراسه
موضع ردادر افسر

عن المخرج
والنكر
يو كثر
او لا يكره
في قوله
الفساد

ادان از ازاره

مشدود الوسط فهو مشي يعنى ولو ادخل
يديه في كتيه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يتر ازاره
لانه يشبه السدح اما ~~الصد~~ فقد صا
كفيه من الثياب في اللبس اما الاقيبة الرومية
التي تجعل لا كما ~~ما~~ مخرجها عند اعلى العضد
اذا اخرج المصلى يده من الخرق وارسل الكم فانه
يكفه ايضا لصدق السدح عليه ولان فيه شغل
القلب ولانه فعل المتكبرين اذا لا تكاد تنفوس
اهل الدنيا تسمى بركه ولو ادخل الكم تحت منطقة
ذات الكراهة لزم الاسباب المذكورة ويكره
ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بعمل قليل بان
يرفعه من بين يديه او من خلقه عند السجود
او يدخل فيه وهو مكفوف كما اذا دخل وهو
مشمم الكم او الزيت او ان يرفعه كيدا ~~يتم~~ ^{بنترب}
فيكف المصلى ~~كما هو~~ من اخلاق الجبابرة عموما
لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
والتكبر والتجبر يناهها ويكره ان يصلى في ازاره

الزر بالفتح والشد المكنى

قوشق

نائب

بنترب

كل ما

واحسد او في السراويل فقط لقوله ثم لا يصلين
احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه من شئ
لا من عذر بان لا يجد غيره ويكره ان يصلح
اي كاشف راسه كما سلاى لاجل الكسر بان
استغل نفضية او ثوبا بان لم يرها امرأته
في الصلوة ولا بأس عليه اذا فعل اي كشف الرأس
تذلا وخشوعا لانه المقصود في الصلوة
وفي قوله لا بأس اشارة الى ان الاولى ان لا يفعل
لان فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا
في الظاهر وكذلك يكره ان يصلى في ثياب البذلة
بكسر الباء والتذال المعجمة وهو بالايضا ^{يحفظ} ولا يحفظ
من الذن ونحو او في ثياب المهنة اي الخدمة
والعمل لما في ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة
والمستحب ان يصلى الرجل في ثلث اتواب ازار
وقميص وعمامة ولو صلى في ثوب واحد سوتجابه
جميع بدنه كما يفعل القصار في المقصر جان
من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروى

لقوله ثم خذوازيكم عند كل مسجد

عن أبي حنيفة انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة
والمرأة تصلي في ثلثة اثواب ايضا قميص و
خمار ومقنعة وفي الخلاصة قميص وازار
ومقنعة وهو الاول لانه الازار فيه زيادة
الستر والمقنعة تستد مستد الخمار وهي بكر
اليمن ثوب يوضع على الرأس وتربط تحت
الحنك والقناع او سبع من راس بحيث يعطف
من تحت الحنك ويربط من الورا والخنار
الكبر من راس بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه
على الظهر والصدر ويكره ايضا المصلي ان يرفع
رأسه او يركب ^{الملك} وهو في الركوع لمخالفة الهيئة
المسنونة فيه ويكره ان يعبت بشيء او بشيء
من جسده العبت فعل فيه غرض غير صحيح والسف
بالا غرض فيه اصلا كذا عن الكردري وقيل
اليعبت لعب لا لذة فيه وهو اللعب هو
الذي فيه لذة ويكره ان يفرقع اصابعه بان
يمدّها او يفرّجها حتى تصوت لنهيدهم عنه

وقيل انه مما عمل قوم لوط وعلى هذا فيكره خا
الصلوة ايضا او يتبكي بين اصابعه لنهيدهم عنه
ان يفعل في السجدة في الصلوة اولى بالنتهي و
يكره ان يجعل يده على خصره لنهيدهم عنه
الحرف في الصلوة وهو مفسر بذلك على الاصح ويكره
ان يقبل الحصى بكل حال الا بحال ان لا يمكنه الحصى
من السجدة عليه بان اختلف ارتفاعه وانخفاضه
كثيرا فلا يستقر عليه قدر الفرض من الجهة فسواء
ح مرة او مرتين لانه فيه روايتين في رواية
يسوق به مرة وفي رواية مرتين وفيما ظهر الروايتين
انه يسوق به مرة ولا يزيد عليها لقوله دم لا تمسح
الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة
ويكره ان يتربع في جلوسه الا مع عذر لمخالفة
الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في
الاصح لقوله دم كان ^{مجلس} فعوده في غير الصلوة
مع اصحابه التربع وكذا عن عمرو ان كان الجلوس
على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع

رج

الخامسة قولهم التلاوة بكونه
يؤكده وسط الانسان ويرل اختاره

ويكره ان يغمض عينيه لنهيهم في الصلوة لانه
 تشبيه باليهودي في الاختيار ويكره ان يلتفت
 بوجهه يمينا او شمالا لقوله دم حين سئل عنه
 هو اختلاس بخنفس الشيطان من صلوة العبد
 ولو التفت بعدده تفرد وان يوقف عينيه
 فلا يكره ويكره ان يسجد على كور عمامته وقد
 تقدم في بحث السجود وان يتخنج قصد فقط
 يعني بقوله قصد اختيارا من غير ضرورة وهذا
 اذا كان التخنج صوتا فقط لا حرفا لانه اذا كان
 الصوت وكذا لو كان له حرف واحد بخلافها
 اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكون مفسدا على
 ما تبين ان شاء الله تعالى اما السعال ^{الرفق} الدفوع
 الى المضطر اليه فلا يكره وكذا التخنج اذا كان
 من ضرورة كما اذا منعوه البلغم عن القراءة او
 عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والا حرم
 ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه من غير ضرر
 بلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل له ضرر

سلب التكرار

بشيء من ذلك

او شغل قلب بدفعه فالاول عدمه ويكره
 ايضا ان يمد المصلي السلام بالاشارة بيده او
 رأسه لانه جواب عن ولو حصل حقيقة تفسد
 كما اذا ردة بلسانه فيكره اذا كان معنى فقط
 لو صاح بيته السلام فسدت ويكره ايضا ان
 يحمل الصبي او غيره مما يشغل وهو في صلاته
 لقوله دم انه في الصلوة لشغلا ويكره ايضا ان يتخنج
 اي يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد
 قصد اي لغير عذر وحكمة كالشخاخ في تفصيل
 ويكره ان يضع فيه دراهم او دنائير او غيرها
 من لؤلؤ وخمخوم هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة
 لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك عن
 داء الخوف ولم يقرأ مقدار ما يجزيه الصلوة
 بان سكت او تلفظ بما ليس بقرآن فسد بها
 ترك الغرض ويكره ان يتخنج وهو في الصلوة
 بعينه بالتخنج المذكور فمخالا يسمع صوته المبين له
 حرفان او اكثر فان سمع له صوت مشتمل على حرفين

او ان فسدت والا فلا يلزمه ايضا وان
يستلزم المصلي ما بين اسنانه اى يكره له ذلك
ان كان قليلا ودون قدر الحصة وان كان
كثيرا زاد على قدر الحصة فان صلاة تفسد
وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيح ويكره
للمصلي ايضا ان يجهر بالتسمية والتسليم وكذا
بالبناء والتعوذ لمخالفة السنة ويكره ان
يتم القراءة في الركوع لانه ليس بحلها ويكره ان يعد
الاي بمدة الهزعة اسم جنس واحد اية اى يكره ان
يعود الآيات او التسميع وان يعد السورة اذا
كررهما في الصلوة بغيره بالعد المذكور العدة
بالاصابع وهذا عند ارجح وقال ابو سوسوم
لابأس به اى بالعد لانه يحتاج اليه في مراعاة
سنة القراءة في بعض المواضع وله انة ليس
اعمال الصلوة وفيه ترك الوضع المسنون
ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع
انه لا يكره العذفيه ومنهم من قال لا خلاف انما

هو



هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره
ذلك في اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر
الهندواني الخلاف فيما اى في المكتوبة والتطوع
وفي فتاوى الحاقانية ان عمر بن موسى الاصابع
بغيره وهو موضوع كما هي على الهيئة المسنون
لا يكره وذكر في موضع آخر من الحاقانية انه لو
احتاج اليها الى عدتها بغير التسمية كما
في صلوة التسيح عدتها اشارة اى من حيث الا
شارة او بقلبه اى يحفظها ويضبطها بقلبه
من غير اشارة بالاصابع ويكره ايضا للمصلي ان يتكى
وهو في الصلوة على حائط او على عصا تكاء لا
من عذراى كائنا من غير عذراى لو كان من عذر
فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا
ان يخطو خطوات بغير عذراى اذا كانت
بعذر فلا يكره كما اذا سبقه الحدث فمشى للوضوء
وكما لو مشى لقتل الحية او العقرب على قول
الشيخى هذا اى هذه الكراهة المذكورة اذا

بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف
 بل خطا. ثلث خطوات متواليات تفسد صلاة
 لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان
 بعذر فلا تفسد فالاصل ان المشي اذا كان بعذر
 لا تفسد ولا يكره وان كان بغير عذر فان كان
 ثلث خطوات متواليات تفسد والا يكره و
 لا تفسد ولا يكره ايضا التمايل في الصلوة على يمينه
 مرة وعلى يساره اخرى لانه من العبث المنافي
 للخشوع ويكره اخذ القملة البرغوث في الصلوة
 وقتله او دفنه وفي الخلاصة احب الى من دفنها
 وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما
 انتهى والاخذ بقول محمد اولى اذا وجد قوسا
 لم يلا يذهب خشوعه ^{بالحسن} ويجعل ما روى عن ابي
 جعفر والي يوسف على الاخذ من غير عذر القوس والباس
 بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله دم اقتلوا
 لاسودين في الصلوة الحية والعقرب قالوا اي
 بعض المشايخ هذا اذا لم يحتاج الى المشي الكثير

يُبراه
 قال ابو حنيفة
 لا تقتل القملة
 في الصلوة و
 تدفنها تحت الحصى
 وقال محمد قتلها
 صحيح

كثلاث

كثلاث خطوات متواليات ولا الى المعالجة الكثير
 كثلاث ضربات متواليات فاما اذا احتاج الى
 ذلك فمشي وعالج تفسد صلاته كما لو قاتل انسانا
 في صلوة لانه عمل كثير ذكره الشيخ في المبسوط ثم
 قال والظاهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي
 في سبيل الحديث وبؤيده اطلاق الحديث
 والاصح هو الف والانه يباح له افسادها
 لقتلها كما يباح لاعانة ملهوف او تخليص
 احد من سبب هلاك كسقوط من سطح او غرق
 او حرق ونحو ذلك اذا خاف ضياع ما قيمته
 درهم له او لغيره وتام هذا البحث في الشرح و
 يكره ترك الطمأنينة في الوكوع والسجود لانه ترك
 واجب وكذا في القومة والجلوس لانه ترك
 واجب او سنة مؤكدة وكل مكره وبكره تكرار
 قراءة السورة في الفرض في ركعة وكذا في ركعتي
 اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى اما اذا لم
 يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة

والاستقاء من البر والتوفيق كبير

يباع للمصلي افساد السجدة

الثانية للضرورة وهذا اذا كان عن قصد
 اما ان وقع عن غير قصد كما اذا فرغ من الاولى
 قبل ان يذوق الناس فانه لا يكره ان يكررها في
 الثانية ولا يكره تكرار التسوية في ركعة او ركعتين
 في التطوع ويكره تطويل الركعة وركعة الاولى على
 الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان
 التطويل مريعا عن النبي ثم فعلا او مأثورا اي
 منقولا عنه ثم فعلا كالرواية من قراءة سبع اسم ربك
 الا على في الاولى من الوقت وقل يائتها الكافرون
 في الثانية وفتاوى قاض خان لو طوله الاولى
 على الثانية في التراويح لا بأس به بل المختار
 ذلك عند محمد وعند أبي حنيفة وابي يوسف التسوية
 بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما فعلم
 ان ما قاله هنا خلاف المحدث وتطويل الركعة
 الثانية على الركعة الاولى في جميع الصلوات الفرض
 والنفل مكره وقيل انه غير مكره في النفل والا
 اصح واما اطالة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره

قد لهما

الثانية والاولى
 لانه

لانه شفع اخر ويكره ايضا في الصلوة نزع القميص
 ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضم الهمزة
 وهي ما يلي الرأس وكذا يكره لبسها اذا كانت
 النزع واللبس بعمل يسير وان كان بعمل كثير تفسد
 الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو الفصحح
 ينشق طيبا بكر الطاء اي ارايحة طيبة هذا اذا
 قصده اما اذا دخلت الراححة انفه بغير قصد
 فلا او يرى بزاقه البرق بوزن غراب ماء الفم
 اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق او يرى
 بغامته بضم النون وهو البلغم الذي يتفقد الى
 الحلق بالنفس العنيفة اما من الخيشوم او الصد
 وانما يكره ذلك اذ لم يضطر اليه لما اذا اضطر بان
 خرج بسعال او تمنع ضروري فلا يكره الرمي
 تحت قدميه اليسرى اذ لم يكن في السجود والاولى
 ان يأخذ بطرف ثوبه ويكره ان يتدحرج ان يحلب
 الروح بفتح الواو وهو نسيم الريح او الراحة
 بثوبه او بمرحاة بكر الليم وفتح الواو هذا اذا

روح مرة او مرتين فان روح ثلث مرات متواليات
تفسد صلاة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع كفه
اي يشره الى الرفيقين وكذا الى ماديون الرفيقين عند
ظهور الكفين وهذا اذا شمره خارج الصلوة
وشرع فيها وهو كذلك اما لو شمره في الصلوة تفسد
لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال القيام
او الركوع او السجود او التشهد في موضعها السنن
لذكور في صفة الصلوة الا ان يضع يده في غير موضع
عن الوضوء ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير
حالة القيام من ركوع او سجود او قعود وان
يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقطع
من تلك تسبيحات في الركوع والسجود لمخالفة
السنة في ذلك كله وان يأتي بالاذكار المشروعة
في الانتقالات متعلقا بالمشروعة بعد تمام الانتقال
متعلقا بياي بان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى
حد الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام
القيام ونحو ذلك لانه السنة ابتداء الذكر

عند

عند ابتداء الانتقال وانتفاؤه عند انتهائه وفيه
اي في الايمان المذكور كراهتان احدهما تركها
اي ترك الازكار في غير موضع اي في موضع الذكر
والاخرى تحصيلها اي تحصيل الازكار في غير موضع
اي في غير موضع الذكر ويكره ايضا للمصلي ان يسبح
او يسمع التراب من جهته في اثناء الصلوة او في
قعود التشهد قبل السلام لانه عمل لا فائدة
فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان الرقاب يدخل عينه
فيولما ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي
دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روي
انه من كان اذا قضى صلاة سمع جهته يبدئ اليمنى
ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم
اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا باس لمنطوع
المنفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكرها وان
يقول اللهم اجني من النار او ان يسأل الله
الرحمة عند ذكر آية الرحمة من الجنة والنوع النعم
او ان يستغفر اي يطلب المغفرة عند ذكر العفو

والمغفرة وما شبه ذلك وان كان الصلي المنفرد في
الغرض يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام و
المقتدي فلا يفعل ذلك المذكور من السؤال ونحو
لا في الغرض ولا في النقل المشروع بالجماعة كما تراهم
ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعدا وقائما
يحدث اذا لم يكن يحصل في حديثه لفظ يخاف منه
الغلط ويكره ان يصلي الى وجهه ان لا اذا كان
بينهما ثالث ظهره الى وجه الصلي لانتفاء سبب الكراهة
وهو التشبه بعباد الصورة او يصلي اي ولا بأس
بان يصلي وبين يديه اي قد امة مصحف معلق
او سيف معلق لانهما لم يعبد هما احدا وعلى
بساط فيه تصاوير اي صور والحال انه
لا يسجد على التصاوير وقيل يكره وان لم يسجد
عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روح اما
اذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر ونحو
فبالاتفاق لا تكره وان سجد عليها ويكره ان
يسجد عليها اي على التصاوير لذى الروح للتشبه

بعبا

بعبا ^{لها} ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي رأس
الصلي في السقف او بين يديه اي قد امة قريبا
منه او بخدائه اي في مقابلة وان لم يكن قريبا تصاوير
رسومة في جدار او غيره او صورة موضوعة
او معلقة لان فيها تعظيها بخلاف ما اذا كانت خلف
لان فيه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة
غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت مقطوعة الرأس
يعني اذا لم يكن له اي للشخص المصور رأس اصل
او كان له رأس فحاه بخيط نسج عليه حتى طمس
هيئته او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا يند
اي لا تظهر للناظر اذا كان قائما وهي على الارض
اي لا تبين تفاصيل اعضائها فلا يكره ان تكون
بين الصلي او فوق رأسه ونحو ذلك لانها لا تعبد
فانتفى التشبه بعبادة الصور **فروع** لو
محاوكة الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف
قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بخيط
وفي الخلاصة المختار ان الصورة اذا كانت على وسا

و تشبه بعبادها ككبر

دة

أو بباطل الأباس باستعمالها وأن كان يكره اتخاذها
 وإن كانت على الأزار أو الترتيب فمكروه وتكره التواضع
 على الترتيب ^{الذي} يصلي فيه أو لم يصلي أما إذا كانت في يده وهو
 يصلي فلا بأس به لأنه مستور شيئا به وكذا لو كان على خاتم
 ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له بحوها ^{بغيرها} ^{بغيرها} ^{بغيرها}
 ولعل المراد بقوله إن كانت في يده كونه معلقة في يده
 لا أنه يسكبها بيد وفي قوله وإن كان يكره اتخاذها نظر
 ذكرنا وجهه في الشرح ولا بأس بالصلوة على الطناب ^ف
 بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفة وهي البطة
 ذوالجل وكذا الأباس بالصلوة على البود وسائر
 الفرش بضمين جمع فراش وهو اسم لما يفرش
 عموما إذا كان الشيء المفروش رقيقا بحيث
 يحسد الساجد عليه حجم الأرض ولكن الصلوة
 على الأرض بلا حائل وعلى ما أنبتت الأرض ^{كما}
 حصير والبور يا أفضل لأنه أقرب إلى التواضع
 وفيه خروج عن خلاف الإمام مالك فإنه
 عنده يكره التجو ^د على ما ليس من جنس الأرض

يعني في وحالي ويذكر
 اسباب اخترا

ولا

١٩٢
 ولا بأس بأن يكون مقام الإمام أي موضع قيا
 ومحل قدميه في المسجد أي خارج المحراب ويكون
 سجوده في الطاق أي في المحراب ويكره أن يقوم في
 الطاق بأن تكون قدماء في المحراب لأن فيه التشبه
 بأهل الكتاب في امتياز الإمام بمكان مخصوص
 وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره أن يفرد
 الإمام عن القوم في مكان أعلى من مكان القوم
 إذا لم يكن بعض القوم معه لما فيه من التشبه
 المذكور وإن انفرد عن القوم بالمكان الأسفل
 اختلف المشايخ فيه قال الطحاوي لا يكره لعدم
 التشبه بأهل الكتاب فإنهم إنما يخصون الإمام
 بالمكان المرتفع وظاهر الرقابة الكراهة لأن
 فيه ازدياد بالإمام ومقدار الارتفاع الذي
 يحصل به كراهة الأفراد وقيل مقدار قامته
 وقيل ما يقع به الاستيذان وقيل مقدار زراع
 وعليه الاعتماد ويكره للمقتدي أن يقوم خلف
 الصف وحده إلا إذا لم يجد في الصف فرجة

يمكنه القيام فيها واختار انه اذا لم يجد فرجة
ان ينتظر الى الركوع فان جاءه جلد أو آفة القيا
م وحده أو من ^{من} ~~من~~ رجل من الصف في زمانه
لغلبة الجهل فو^يما يفضي الجهل الى فساد صلوة
المحزوب وكذا يكره للمفرد وهو يقيم الفرض
المتنفل ان يقوم في خلال الصف بين القارين
فيصلي صلوة التي هو فيها فيمنع الغم في القيام
والقعود والركوع والتجود وتكره الصلوة في طريق
العامه لانه لم يخبر ان يصلي في سبعة مواطن في
الزبله والمجزرة والمقبرة وقارعة الخياط
في الحمام وفي مواطن الابل وفوق ظهر الكعبه
وتكره الصلوة في الصحراء من غير ستره اذا خاف
المصلي المروءي من ان يراحد يبي يديه وتكره
ايضا في مواطن الابل اي مباركها وفي الزبله وهي
ملقى الزبل اي السرقين وفي الجزرة اي موضع الجزرة
اي ذبح الحيوانات من الغنم وغيرها وفي الغسل
اي في موضع الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة

بدره طوب
نابت اولف الصبر

لما من الحديث ولان هذه الواضع مواضع
التجاسة وتكره ايضا على سطح الكعبة للحديث
المتقدم فذكره قاضي خان في الفتاوى انه اذا
غسل موضع في الحمام ليس فيه تمثال اي صورة ولا
فيه لابس به والاولى ان لا يصلي فيه الا لضرورة كحرف
الفوت ونحوه لاطلاق الحديث واما الصلوة في موضع
جلوس الحمامي فقال قاضي خان لابس باللباس لا يجا
فيه وكذا قال في الفتاوى لابس بالصلوة في المقبرة
اذا كان في موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر انزل
كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين
من سورة ثم يترك تلك السورة بغير عذر
ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل
الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا
واما ان حصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة
القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك
السورة او من سورة اخرى للعذر هذا ان انتقل
قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان

يعود ذكره في الفنية وان لم يعد فلا كراهة ايضا
لعدم القصد ويكره للامام ان يؤتم قوما وهم له
كارهون بخصله اي بسبب خصلته توجب الكراهة
او كان فيهم من هو اولي منه بالامامة اما ان كانت
كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا تترك امامته لانها
كراهة من غير مشروعة فلا تعين بذكره ايضا
للامام ان يتقل عليهم اي على القوم بالتطويل
الذي ايد على حد السنة في القراءة وسائر الاذكار و
يكره ان يجعلهم عن اكمال السنة في تسبيحات الدواع
والتحوي وقرأة التشهد ويكره ان يلجئهم اي
يؤخّرهم الى الفتح عليه في القراءة يعني اذا رتج
عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ مقدارا
المسنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قراءته
يخرج القوم ان يفتحو عليه ويجب عليه اي
على الامام ان يقرأ ما تيسر عليه قرآته من القرآن
دون ما هو عليه تمام يحكم حفظه وان عرض
له شيء من الحصر انتقل الى آية اخرى او يركع ان

ينبغي ان يركع

اي يركع على
الفقار
على
فان
لا يقدر على
القراءة
صالحا

كان

ان كان قد قرأ ما يكفي وهو قد السنة وقيل
قد ما تجوز به الصلوة وقيل قدر الواجب ويكره
للمصلي ان يمكث في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشار
الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالس
في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الحلواني بعد
ما سلم في صلوة بعد هاستة كالظهر والجمعة
والغروب والعشاء الا ان قدر ما يقول اي قدر
قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
يا ذا الجلال والاكرام به اي بعدم المكث الا هذا
القدر ورد الاثر عنه دم على ما تقدم ويكره تقديم
العبد للامة لان الغالب الجاهل حتى لو علم
انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد
وهو منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية
من العرب ويلحق بهم سكانها من غيرهم كالتركمان
والاكراة ونحوهم وتقديم الاعلى لانه لا يمكن الاختار
عن التجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة كما
ينبغي وتقديم الفاسق لتساهله في الامور

عليه

الدينية وتقديم ولد الزنا وبناء على ان الغالب
 في الجمل اذ ليس له من يحمل على التعلم حتى لو
 تحقق منه عدم الجمل لا يكره تقديمه كالعيد
 والاعراق وان تقدموا جاز يعني جازت الصلوة
 وراهم مع الكراهة ولا تفسد خلافا لما لك في
 الفاسق اراد محمد بقوله يكره تقديم الاعراق
 الاعراق الجاهل دون العالم على ما قررناه ويكره
 النقل قبل صلوة العيد مطلقا وكذا يكره بعدها
 في الجبانة او الصحراء والراد بافناء المصالح
 لصلوة العيد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم
 بين الجبانة والجامع ويتفصل في غير الجبانة
 في مسجد او مسجد محلة او في بيته ويكره ان يكون
 في الصلوة وقد اخذ غائط او بول لقوله وم لا
 صلوة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الاجتنان
 وان كان الاهتمام بالبول والغائط يشغل
 اي يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه
 يقطعها اي يقطع الصلوة ليؤدبها على وجه الكمال

اي في البول والغائط

هذا

هذا اذا كان في الوقت سعة ولا فلا يقطع لان
 التقويت عند الوقت حرام وان شغلها اي على
 الصلوة فيما اذا كان الاهتمام يشغل اجزاه اي كفاه
 فعلها وقد اساء وكان تأثرا لاداء اياها مع الكراهة
 التحريم وكذلك الحكم ان اخذ البول والغائط
 بعد الافتتاح ولم يكن موجودا عند الافتتاح
 فانه يقطعها ولا يقطع اجزاه مع الاساءة
 يكره ان يكون قبل المسجد الى المخرج او الخلا او
 الى الحمام او الى قبر وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين
 المصلي وبين هذه المواضع حائل كالحايط وان
 كان حايطا لا يكره وان صلى في بيته الى الحمام فلا
 بأس لان الكراهة في المسجد لا احترامه لا يكون
 الصلوة عند النجاسة لان جدار الحمام حائل
 بخلاف ما لو كانت النجاسة بين يديه فانه يكره
 ولو كان في بيته ويكره المور بين يدي المصلي
 لقوله وم لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذا
 عليه لكان ان يقف اربعين خيالا من ان يمر

يقطعها

بين يديه وفي رواية اربعين خريفا وهذا اذا لم
 يكن عند المصلح حائل يحول بينه وبين المار
 نحو السترة او العصا المكونة امامه او الاسطوانة
 بظم المهرمة والطاء وهي العود او نحوها من شجرة او
 آدمي او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور من
 وراء الحائل وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذا
 مر في موضع سجوده وهو الاصح وفي النهاية الاصح
 انه لو صلى صلاة الخاشعين بان يكون بصره حال
 قيامه الى موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره
 والاول مختار السخسي واما في النهاية مختار
 فخر الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان حاذى
 اعضاء المار اعضاء المصلي يكره على ما في الهداية
 وغيرها وهذا في الصحراء اما ان صلى في المسجد فان
 كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وان كان كبيرا
 فقليل هو كالصغير لا يتر بينه وبين حايطة القبلة
 وقيل كالصحراء يمر في ما وراء موضع سجوده وقيل
 يمر في ما وراء خمسين ذراعا وقيل قدر ما بين الصف

الاول حايطة القبلة ورتج ان الهام ما ذكره
 في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره ينبغي
 للمصلي في الصحراء ان يتخذ سترة قدر ذراع في غلط
 اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة احد جانبيه
 لا بين عينيه وان القى بين يديه ولم يغرزها او
 خطا خطأ قيل يجزيه عن السترة وقيل لا وعلى قول
 المجوز فقليل يحط خطا كالحجاب وقيل من جهة
 يمينه الى شماله واما الوضع ففي الكفاية يضع يديه
 للارض ليكون على مثال الغرز ويد المار اذا اراد
 ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالا
 شارة او التسييح لانهما معا وستة الامام
 سترة للقوم ويجوز ترك السترة في موضع ياد من
 المور فيه وفي القنية قيام في آخر الصف من
 المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع خالية
 فلا دخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط
 حرمة نفسه لانه المار بين يديه **فروغ** يكره
 ايضا رفع البصر الى السماء في الصلوة وترك القلب

بحضرة الطعام ويكره رفع الرأس او وضعه
 قبل الامام وان يصلي ويحيى يديه تنويرا وكان
 موقدا بخلاف الشمع والستراج والقنديل وفي
 فتاوى الحجة الاولى عدم مواجهة الستراج و
 يكره ان يحرق اصابع يديه او رجليه عن القبلة
 في السجود وكذلك ما فيه مخالفة السنة او الواجب
 وفي خزانة الفقه ومن المزي العبد والحر وكذا
 للصلوة ومن المكروه مجاوزة اليدين تحت
 المنكبين وسجدة السهو قبل السلام وقالوا يكره
 ستر القدمين في السجود وفيه نظر ولا يكره الصلوة
 مشدود الوسط وقيل يكره والمختار الاول اما
 وهو مشرأ لكم فقل يكره لانه كف الثوب وقيل
 لا قال صاحب الفقيه وهو الاحوط ولعل مراده
 قدر ما ينكشف الكفاة لا الوقع الى الساعد
 الرفق فانه مكروه على مائة ويكره الصلوة في ارض
 الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم يكن مزروعة
 فلا ولو ابتلى بين الصلوة في ارض الغير وفي الطريق

مكية

ينقل

في البيت

عن الازنية
 ورفع اليدين
 صحيح

فلا

فان كانت مزروعة او كافر بالطريق او طوا
 فهي ولا يجب في الصلوة احدا بويه ^{لها} اذا ناداه
 الا ان استغاث اليهم فيقطعها كما يقطع الخوف
 سقوط اجنبى من سطح ونحو او غرقه او حرقه
 او سرقته ما قيمته درهم او لغوى **فصل**
في السنن المراد بها في هذا الموضع ما يستحب في الصلوة
 وهو من قوله او عمل او اجلها من غير افعالها
 اولها اي اول السنن الاذان وهو سنة مؤكدة
 للصلوة الخمس الجمعة دون الواجبات كصلوة
 العيد ودون النوافل كصلوة الكسوف اذا
 صليت بجماعة سواء كانت في وقتها او فائتة
 فان صلوا فوايت متعددة في جماعة اذن للاولى
 منها واقيم وفي البواقي انشاء اذن واقام وان
 شاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متوالية
 ويستحب الاذان والاقامة لمن صلى وحده في
 بيته وللمسا في الاية يكره التورك للمسا في فقط كما
 يكره التورك لجماعة النساء وحدهن في جماعة

بجماعة الأصغر

يجب في الصلوة احدا بويه

ولما كانت صلوات ربه على القضاة كما وصفت
 في الاصل لان النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل عن اربع صلوات يوم الخندق
 ففعلها هفت مرثا بمرثا

لان النبي صلى الله عليه وسلم لا فائتة
 صلوة الفجر غداة ليلة النوى امر بلالا
 بالاذان والاقامة حين قضاها بعد
 طلوع الشمس كبر

المعذورين في المصروع الجمعة فان الاذان والاقامة
 مكروهان لهم كراهة صلواتهم جماعة وصيغة
 الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عندنا خلافا
 للثلاثة وهو ان يحفض صوته او لا بالشهادتين
 ثم يرجع فيمنه لم صوته ويزيد في اذان الفجر بعد
 الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة
 مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة فانها عندهم
 وراى الالفاظ لاقامة عند الشافعي واحدا
 يستحب كون المؤذن عالما بالسنة تقيا فيكره
 اذان الجاهل والفاسق لقوله وم يؤذن بكم
 خياركم ويكره اذان الصبي وان كان عاقلا في
 رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه ان كان عاقلا
 ويكره التلحين في الاذان لانه ليس بفعال الانبياء
 وكذا في القراءة وتحسين الصوة مطلوب والتلحين
 ان يخرج الحرف عما يجوز له في الاداء ويستقبل القبلة
 بالاذان والاقامة لانه المتوارث فيكم تركه ويجوز
 وجهه يمينا عند حى على الصلوة وشمالا عند حى

على

على الفلاح في الاذان والاقامة ويستدير قولنا
 اذ لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات
 القدمين ويجعل اصبعيه في اذنيه ~~للمعذور~~ لا مرمى
 بلا لابه وقال انه ارفع لصوتك وان لم يفعل
 فلا كراهة ويكره له التكلم وهو يؤذني او يقيم
 ويستأنف لو تكلم فاثنا لانه ذكر واحد ولا يرد
 السلام لو سلم عليه فيه ولا يشمت العاطي ويكره
 ان يؤذن قاعدا الا ان اذنه خلفه ويكره راكبا في ظا
 الرواية لا للمساكين يؤذن للاقامة ويجوز للمساكين
 ان يؤذن متوجها حيث توجهت دابته ويكره ان
 يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحدثا لا يكره في حديث
 الروايتين وفي العادة بسبب الجنبانة روايتان و
 الاشبه ان يعاد الاذان والاقامة لانه تكراره
 مشروع كما يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية
 وتكره الاقامة بلا وضوء في المشهور وقيل لا يستحب
 اعادة اذان المرأة ويجب اعادة اذان السكران و
 المجنون والصبي غير العاقل وان مات في اثنا

هو

الاذان والاقامة يجب الاستيناف وكذا ان جن
 او اغمى عليه او سبقه الحدث فذهب وتوضأ او
 حصر ولم يلقه احد او خرس فانه يجب ان يستقبل
 الاذان والاقامة هو وغيره ولو قدم فيه مؤثرا
 يعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان
 العبد والاعراب والاعمى ولد الزنا ولكن غيرهم
 اولى بكم التخرج عند الاذان والاقامة الا ان
 عند تحصيل الصوت او تحينه ولا يمشي في الاذان
 ولا في الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند قد
 خاست الصلوة فلا بأس به ان كان هو الامام و
 قيل مطلقا ويتوسل في الاذان بان يفصل بين كلمتي
 بالتسكوت ويجدر في الاقامة بان يتابع كلماتها
 ويكره مخالفة ذلك حتى لو طرأ الاقامة اذا ناقض
 غير ان علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله
 قاضي خان وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان
 علم بضعيف مستعجل اقام له ولا ينتظر رئيس ^{الحلة}
 لان فيه رياء وايزاء ويكره ان يؤذن في مسجد ^{يحيى}

شخص

شخص واحد واستحسن المتأخرون التشويش و
 هو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارف
 كل قوم وخص به ابو يوسف من له زيادة اشتغال
 بامور العامة كالامير والقاضي والمفتي وينبغي ان
 يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلهما والفصل
 في غير المغرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة
 قراءة اثنتي عشرة آية ونحوها واما في المغرب فعند
 ان حنيقة يفصل بسكتة قدر ثلاث ايات قصار
 او آية طويلة وقيل قدر خطو ثلاث خطوات و
 عندهما يجلس خفيفة ولا يكره عندهما قالا
 ولعندهما ما قاله اما الخلاف في الافضية ولا
 يجوز الاذان للصلوة قبل دخول وقتها وجوز
 ابو يوسف الثلاثة في الغر ويجب الاعادة ^{للك}
 لو اذن قبل لانه لم يحصل به الفائدة المقصودة منه
 وهي الاعلام بدخول الوقت ^{اي ذلك} والسمع للاذان
 ينبغي ان يجيب اي يقول مثل ما يقول المؤذن
 وعند حي على الصلوة واخي على الفلاح يقول

لا حول ولا قوة الا بالله وعند الصلوة خير من النوم يقول
صدق وجرى فلا جابة على هذا الوجه قيل واجبة
وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما باللسان فمستحبة
وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا وفي
التجسس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمي
الاذان غير مرة يجب الاول سواء كان مؤذنا مسجدا
او غيره وفي العيون قارئ سمع النداء فالافضل
ان يمسك ويستمع وقال الرستغفني يفي في قرآنه
ان كان في المسجد وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان
مسجده وينبغي ان يقول عقب الاذان ما ورد
عنه من انه قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب
هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ابن محمد
الوسيلة والفضيلة وابعه مقاما محمودا الذي
وعده انك لا تخلف الميعاد حلت له شفاعتي
وثاني السن رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح
مع التكبير تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة
وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون تكلف

ضم ولا تفريج ورا بوا جهرا امام بالتكبير وكذا
بالشميع والسلام وخامسا الشاء اي قراءة سبحا
اللهم ومجديك اه وسادسا القعود وسابعها
التسمية وثامنا التاميم وتاسعا الاخفاء بره
اي بالاربعة المذكورة من الشاء وما بعد اما كان
المصلي او مقتديا او منفردا وما شرها وضع اليدين
من اليدين على الشمال منهما وحادي عشرها كون
ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدر
للمرأة وثاني عشرها التكبيرات التي بها في خلال
الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض
من السجود او القعود الى القيام وكذا التسميع
ونحو وثالث عشرها تسبيحات الركوع والرابع
عشرها تسبيحات السجود وخامس عشرها
اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه
متوجها اصابه وهي سادس عشرها وسابع عشرها
افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب
الرجل اليمنى متوجهة اصابها نحو القبلة في

في القعتين للرجل والتورك فيما للراة وثامن
 عشرها الصلوة على النبي وم بعد الشهد في القعتين
 الاخير وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما
 يشبه الفاظ النوان والادعية المأثورة وتام العشر
 الاشارة الى جملة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات
 كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل
 قراءة الفاتحة في الاخيرين في الزايف ايضا سنة
 وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب
 وقيل المخرج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا
 والصحيح انه واجب وقيل السلام عن يمينه ويساره
 سنة والاصح ان كليهما واجب وقيل بعض هذه
 الاعمال التي ذكرنا انها سنة انما هو ادب والاصح
 ان جميعها سنة سوى ما بيننا رجحان وجوبه
 وما ذكرنا في صفة الصلوة مما سوى ذلك
 المذكور هنا من السنن جميعها فهو ادب ومراده
 انما لم يفتقر على انه فرض او واجب ولم يذكر هنا
 مما هو مذكور في صفة الصلوة فهو ادب كاخراج

الكفين من الكفتين عند التكبير ومحم وفيه
 نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين
 في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضبعين و
 مجافاة البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع
 نحو القبلة فانها سنة ايضا **فصل في التوافل**
 جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادات
 التي ليست بفرض ولا واجب فتتم السنن المستحبة
 والتطوع الغير الموقت اعلم ان السنة قبل الفجر
 اي صلوة الفجر ركعتان وهي اقوى السنن المؤكدة
 حتى روى عن ابي حنيفة انها لا تخور مع القعود
 لغير عذر بقوله **لو لم يركعتي لم يركعتي** الاكد
 بعدها قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم
 التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والاصح ان
 التي قبل الظهر اكد بعد سنة الفجر ثم الباقي على
 السواء واربعة قبل الظهر وركعتان بعدها
 لما روى عنه وم انه كان يصلي بصلته كذلك واربعة
 قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة

صلوة

الطرد بالفتح وفتح الراء وسكونها سود
 والباء اي يلهي وبرهري اريد به كتمك

لا مؤكدة وركتان بعد المغرب لقوله من صلى
 في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة بنى بيت
 في الجنة ادبعا قبل الظهر وركتين بعدها وركتين
 بعد المغرب وركتين بعد العشاء وركتين قبل
 الفجر واربع قبل العشاء وهي مستحبة واربع
 بعدها كذلك وان شاء ركعتين وهما المؤكدة
 للحديث المتقدم انما ذكرنا في السنة
 قبل العصر والعشاء فذلك مستحب كما ذكرنا
 وكذا الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع ايضا
 الظهر لقوله من حافظ على اربع ركعات قبل
 الظهر وابع بعدها حرمته الله على الناس
 ويجوز في الاربع بعد الظهر كونه بتسليم واحد
 او بتسليمين لكن بتسليم واحد ^{فصل} عند
 ابي حنيفة وعندهما بتسليمتين ويستحب
 الست بعد المغرب لقوله من صلى بعد المغرب
 ست ركعات كتب من الاوابين وثلاثا ^{اي يقرأ} انه كان
 للاوابين غفورا واختلف هل الاربع بعد

من صلى بعد العشاء ركعة
 بنيت به رحمة الله علىه

الظهر

الظهر والعشاء والست بعد المغرب سوى
 المؤكدة او معها والظاهر الثاني لانه يصدر عليه
 انه صلى بعد الظهر والعشاء اربعا وبعد المغرب
 ستا والركعتان في ضمن ذلك وذكر في المحيط ان
 تطوع قبل العصر اربع وقبل العشاء اربع محسن
 لانه النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما فلا تكونان مؤكدتين
 والستة قبل الجمعة اربع لانه عليه السلام واظب
 على الاربع بعد الزوال في جميع الايام وبعدها
 اي بعد الجمعة اربع لقوله من اذا صلى احدكم الجمعة
 فليصل بعد اربعا وعند ابي يوسف الستة
 بعد الجمعة ستة وهو روي عن علي ابن ابي
 طالب رضي والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين
 للخروج من الخلاف **فصل** في ترك
 سنة الفجر او غيرها من المؤكدة قبل الاثم والاضح
 انه لا ياتم لكن تقوته الدرجات والثواب
 ويستحق الملامة هذا ان راها حقا ولم يستخف
 بها ولا يكفر واما **سبحه الضحى** اي صلوة الضحى

عند ابي

فقد وردت الاحاديث فيها اي في قدرها من
الركعتين الى تسعة عشرة ركعة وهي مستحبة روي
عن ابي ذر انه قال اوصني يا رسول الله قال
اذا صليت الفجر ركعتين لم تكتب من الغافلين
واذا صليت اربعاً كتب من العابدين واذا صليت
صلواتها ستاً لم يتبعك ذلك اليوم ذنب واذا
صليتها ثمانية كتب من القانتين واذا صليتها
عشرًا بنى الله لك بيتاً في الجنة وروي انه عزم قال
من صلى الفجر اثني عشرة ركعة بنى الله له قصرًا
من ذهب في الجنة ووقت صلوة الفجر من
ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال ووقت المختار
اذا مضى ربع النهار ثم الافضل في صلوة الليل
النهار من التطوع المطلق اربع ركعات
بحرمة واحدة وسلام واحد عند اي عند اي
وقال اي الياس وتم الافضل في صلوة الليل
ركعتان بحرمة وعند الثالث ففي الافضل في
الليل والنهار الركعتان بحرمة واحدة
والدلائل مستوفات في الشرح في الزيادة على ثمان ركعات

وعلى

وعلى اربع ركعات بتسليم واحدة نهارًا
مكروهة بالاجماع من امتنا لعدم ورود الاثر
به من شرع في صلوة التطوع او في صوم التطوع
ثم افسد فعليه قضاءؤها عندنا وعند مالك
وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس وكثير
من الصحابة والتابعين خلافا للشافعي واهل
وتحقيقه في الشرح وان شرع في التطوع بنية
الاربع اي بنية ان يصلي اربع ركعات
ثم قطع اي افسد ما شرع فيه قبل اتمام شفع
لا يلزم الاتشفع اي الا قضاء شفع عند اي
حينفة ومحمد خلافا لابي يوسف فانه عند
يلزمه قضاء اربع في رواية ولو افسد بعد
اتمام شفع فانه كان قبل القيام الى الثالثة
يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه شيء
وان كان بعد القيام الى الرابعة قضاء اتفاقا
وقالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع
فقط بالافساد بعد الشروع بنية الاربع

الشفع

في غير النسي التواتب كسنة العمر والعشاء
 اما اذا شرع في الاربع الاربعة التي قبل الظهر او
 قبل الجمعة وبعدها ثم قطع في الشفع الاول
 او الثاني يلزمه الاربع اي قضاؤها بالاتفاق
 لانها لم تشرع الا بتسليمه واحدة ولذا لا يصلي فيها
 على النبي ^{اي الدعاء صلوة} ثم في القعدة الاولى ولا يستفتح عند
 القيام الى الثالثة لانها بمنزلة صلاة واحدة وان
 شرع في الاربع من التطوع ستة كانت او غيرها
 ولم يقعد في الركعة الثانية اي ترك القعدة الاولى
 فسدت صلوة تلك عند محمد ورضي عن ترك
 فرض وهي القعدة الاولى فانها فرض عندها في
 النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلاة على حدة
 ويقضى الركعتين الاولى كغيرها دون الاخر
 لخصتهما وقالا اي ابو حنيفة وابو يوسف
 لا تفسد صلاة في الصورة المذكورة ولا يلزمه
 قضاء شيء وكل ركعتين من النفل اذا فسد
 فعليه قضاؤها فحب دون قضاها قبلها

مطلوب
 القعدة الاولى فانها فرض عند محمد ورضي

وما

وما بعدها مما لم يفسد لما تقدم ان كل شفع
 صلاة على حدة الا ما تقدم عن ابى يوسف فيما اذا
 نوى الاربع وشرع اذا فسد ها قبل القعود
 الاول حيث يلزمه قضاء اربع عنده **واما**
 المسئلة الملقبة بالثمانية وهي اذا صلى اربع ركعات
 وترك القراءة في كلها او بعضها فالخلاف الواقع
 فيها بين ائمتنا مبني على قاعدة اخرى مختلفة
 بينهم وهي ان ترك القراءة في كل ركعة النفل او في
 احدها يوجب بطلان التيممة عند محمد فلا يصح
 شروع في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاء بافساد
 ولا يوجب عند ابى يوسف وانما يوجب فساد
 الاداء فيصح شروع وقول الامام كالاول في الاول
 وكالثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت في القعدة
 وغيرها على ثمانية اوجه باعتبار داخل بعض صور
 في بعض فانها تنتهي الى ست عشرة صورة واحدة
 منها لا يلزمه فيها قضاء شيء وهي اذا قرأ في الجميع
 والباقي المبني على القواعد المذكورة خمس عشرة صورة

في الشفع الثاني فاذا افسد
 يلزمه قضاءه ايضا صحيح

الافضل او عند باب المسجد ان امكن بان كان
هناك موضع لا يثق للصلوة وان لم يمكن ذلك
ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل
وبالعكس ان كان هناك مسجدان صيغى و
شقوق وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة
ومحور ذلك كالعمود والشجرة وما اشبهها في
كونه حائلا والاثيان بالخلف الصف من غير
حائل مكروه ومخالط الصف اشد كراهة هذا
الحكم المذكور اذا كان اثيانا بعد الشروع
اي شروع الجماعة في الفريضة لمخالفة ايامهم
واما قبل شروعه في الفريضة فياتي باي موضع
شاء لانتفاء العلة المذكورة واما قيد الصبغة
الفجرائية غيرها لا يؤدى بعد شروع الجماعة
في الفريضة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذا و
اذا علم انه يدرك الايام في التشهد وان لم يعلم
انه يدرك فيه يتركها ويقتدى ولا يقضيها اذا
فانت وحدها اصل الا قبل طلوع الشمس كراهته

النقل

التفريق ولا بعده للاختصاص القضاء خارج
الوقت بالواجب الا ما ورد به الشرع وهو
انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوات الغرض
قبل الزوال ولم يرد في قضاها اذا فاتت وحدها
ولا اذا فاتت مع الغرض بعد الزوال وقال
محمد احب الي ايا يقضيا اذا فاتت وحدها
بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف في غير سنة
الفجر لانها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وحدها
وكذا ان فاتت مع الغرض في الاصح وتقضى التي
قبل الظهر في الوقت في الصحيح وتقدم على
الركعتين وقيل تؤخر عنهما وتام هذا في الشرح
ويستحب في سنة الفجر التخفيف وان يقراء في
او يرماع الفاتحة قليلا يرا الكافرون وفي الثانية
الاخلاص لانه المروي عن النبي صم واختلف
هل الافضل تأخيرها الى قريب الغرض او
تقديمها اول الوقت والاحاديث ترجح
الثاني واما الثاني التي بعد الفريضة فانه

ان تطوع بها في المسجد فحسن وتطوع بها
 في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة
 بل جميع التوافل ما عدا التراويح وتحتية المسجد
 الا افضل فيها المنزل لما روى عن النبي وم انه كان
 يصل جميع السنن والوتر في البيت وقال وم
 صلاة المرء في بيته افضل من صلاة في مسجد
 هذا الا المكتوبة وكان بعض المشايخ سنة
 المغرب في المسجد وقال البعض يأتي سنة المغرب
 في المسجد دون ما سواها وقال البعض التطوع
 في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المصنف
 ووافق الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى
 ان يشتغل عنها اذا رجع فان لم يخف فلا فصل
 البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع
 وروية سميت برأكل اربع ركعات من الاستراحة
 بعدها وهي سنة مؤكدة في الصحيح لانه واجب
 عليها الخلفاء الراشدون والنبي وم بيت العذر
 في تركه الواظبة وقال وم عليكم بسنة وسنة

سنة
 سنة
 سنة
 سنة

الخلفاء

٢٠٩
 الخلفاء الراشدون المهديين من بعدى وقال
 وم انه الله فرض عليكم صيام رمضان وسنته
 قيامه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي
 يوسف ان ما كنه ادائها في بيته مع مراعات
 سننها فهو افضل الا ان يكون فقرا يقتدى به
 والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجهر وركتها
 سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة
 كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة
 وقد اساق في ذلك وان اقيمت التراويح
 في المسجد بالجماعة وتختلف عن رجل من افراد
 الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة
 لالا السنة فلم يأنم وفي قوله من افراد الناس
 اشار الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى به لا
 ينبغي له ان يتخلف وان صلوا في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابا وفضلها ولكن لم ينالوا فضل
 الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة
 المسجد واطهار شعائر الاسلام وهكذا

في المكتوبات أي الفرائض لو صلى جماعة في البيت
 على هيئة الجماعة في المجدد أو الوافضة الجماعة
 وهي الصاعقة بسبع وعشرين درجة لكن لم
 ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المجدد فالحال
 أن كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه أفضل
 والاحتياط في النية فإن ينوي التراويح أو
 ينوي قيام الليل أو ينوي سنة الوقت أو قيام
 رمضان لأن الشايخ قد اختلفوا في جواز أداء
 السنة بنية مطلق النقل أو مطلق الصلوة
 قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول
 أبي حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عاقتهم
 يجوز ركعتين بنية صلاة الليل ثم تبين
 أي ظهر أنه كان أي الشان قد طلع الفجر قال بعضهم
 وهو أكثر المتأخرين ينوب ذلك الذي صلاه
 عن سنة الفجر وهو قولهما أي قول أبي يوسف
 ويحمد بل هو ظاهر الرواية عن أمثالهم و
 تلك الرواية عن أبي حنيفة شاذة غير ظاهرة

وإن شك بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل
 في طلوع الفجر لا ينوب ما صلاه عند سنة الفجر
 بالاتفاق لأن اليقين لا يسقط بالشك وإن
 نوى التراويح صلاة مطلقة فحب أي من غير
 أن يعين صفة من الصفات المذكورة قالوا
 أي بعض الشايخ الأصح أنه لا يجوز وهو
 اختيار قاضي خان وهو خلاف ما اختار
 صاحب الهداية وقد تقدم في بحث النية ووقته
 أي وقت التراويح ذكر ما عتبار الفعل أو النقل
 المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت
 بعد الوتر أو قبله وهو المختار لأنها نافلة شرعت
 بعد العشاء فكانت تبعاً لها كسنتها وقيل
 وقد ألبس كل ولو قبل العشاء وقيل ما بين العشاء
 والوتر ولا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم
 ويثبت عليه أنه لو صلى العشاء بإمام وصلى التراويح
 بإمام آخر ثم علم أن الإمام الأول كان قد صلى
 العشاء على غير وضوء أو علم فسادها بوجه الوجوه

يعيد العشاء والتراويح تبعاً لها كما يعيد شربها
 ولا يلزمه إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند أبي
 حنيفة إن كان صلاتها مع التراويح لعدم
 تبعيته للعشاء وعدم وإنما يلزم تقديم العشاء
 للترتيب وعندها يلزم إعادة أيضاً لأنه تبع
 لها عندها ويبني على أنها تجوز بعد الوتر
 أم لا أنه إن فاتته مع الإمام تروية أو تروى
 تحتان أو أكثر هل يقضي بذكر في التخيير قال
^{قبل الوتر أو يقرأ ثم يقضي}
 اختلفوا مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر مع
 الإمام ثم يقضي ما فات من التراويح وقال بعضهم
 يصلي التراويح المتركة ثم يوتر ولا شك أن
 تأخير الوتر أولى وكذلك الأفراد به وأما الاسترا
 في أثناء التراويح فيجوز بكل تروية حتى مقدار
 تروية أي بعد كل أربع ركعات قدر أربع ركعات
 وكذا بين الأخيرة والوتر المراد الانتظار وهو
 يخبر فيه أن شاء جلس أو شاء هلل أو سجد
 أو قرأ أو صلى نافلة منفرد وهذه الانتظار مستحب

لعادة أهل الحرمين فإن عادة أهل مكة أن يطوفوا
 كل أربع أسبوعاً ويصلوا ركعتي الطواف وعادة
 أهل المدينة أن يصلوا أربع ركعات وإن استراح
 على خمس تسليمات عقيب عشر ركعات قال
 بعضهم لا بأس به أي لا يكره وقال أكثر المشايخ لا
 يستحب ذلك أي يكره تنزيلاً لأن إدخال ما ليس به
 في العبادة مكروه ومن الكرم ما يفعله بعض الجهال
 من صلوة ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لأنها
 بدعة مع مخالفة الإمام والصف والافضل للأمام
 تعديل القراءة أي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل
 المساوات والعدل لئلا تكون أحدهما أطول
 من الأخرى ولو لم يفعل لا بأس به وإنما كانت
 الافضل كون التعديل بين التسليمات لئلا يشغل
 قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلوة وإن صلى قائماً
 بعده جاز من غير كراهية وإن كان الإمام قائماً
 بعده والقوم قائمين جاز من غير كراهية ولا
 يستحب لو صلى التراويح بتسليمية واحدة

وقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز
 ذلك عن التراويح وهو الصحيح من مذهب
 أبي حنيفة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمة
 واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز عن أربع تسليمات
 وقوله الصف واليك لانه اكل مخالف كما ذكر في
 الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل بجزء
 المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة الا عن تسليمة واحدة
 عند الجرح وابي يوسف واما عند محمد فلا يجوز
 ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد
 لم يجز الا عن تسليمة واحدة عند الجرح وابي يوسف
 واما عند محمد فلا يجوز عن تسليمة ايضا بل تقصد
 واذا شكوا الى الامام والقوم في انهم هل صلوا
 بتسع تسليمات ثمان عشرة ركعة او عشر تسليمات
 فقيه اي في حكم هذا الشك اختلاف بين المشايخ
 قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى جماعة وقال بعضهم
 يوترون ولا يصلون تسليمة اخرى احتراز عن
 الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انهم

يصلون

يصلون بتسليمة اخرى اي يكون بها فرادى للاحتياط
 اذ فيه اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن
 النفل الذي روي عليها بالجماعة وذكر في الملحق انه
 بقراء في التراويح مقدار ما لا يؤدي الى تغير القوم
 عنها فقال بعضهم يقرأ في المغرب لانه اخف الواض
 وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانه ايسر لها
 وقال في الفتاوى نقلا عن بعضهم يقرأ في كل ركعة
 ثلثي آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات وقال بعضهم
 وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة
 عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا وبه
 تحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد آيات
 ركعات التراويح ثمانية وآيات القرآن ستة
 آلاف وشي وخ الحمد آية وغيرها السنة فيها
 الختم فلا يترك لكل القوم واذا كان امام مسجد
 لا يختم فله ان يتركه الى غيره ومنهم من استحبه الختم
 ليلة السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل آخره قيل
 لا يكره ترك التراويح فيما بقي لانها شرعت لاجل

كما يقرأ

الختم مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء وسئل أبو بكر
الاسكاف يجعل الامام الغريضة قراءة على حدة او
يخلط فيجعل البعض في الغايض والبعض في التراويح
قال ميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام
اذا فرغ من التشهد في التراويح ايزيد عليه ام يقص
قال ان علم انه لا يشغل القوم يزيد من الصلوة والا
ستغفار وان علم انه يشغل على القوم لا يزيد
ويأتي بالتشاء فكل شفع وفي شرح الهداية
انه لا يترك الصلوة على النبي عم في التشهد
واذا غلط فترك سورة او آية وقرا ما بعدها
فالمسقط ان يقرأ التروكة ثم يعيد القرعة يكون
على الترتيب ولا ينبغي ان يقدم في التراويح الخو
شفي ان بل يقدم ^{من صوته} ^{دس} سخوان فان الامام اذا
كان ^{من صوته} ^{دس} الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر
والفكر ولو كان الامام لحانا فلا بأس ان يترك سجدة
محمده وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحدة
في قاض خان ولو ام رجل في التراويح ثم اقتدى

لا يجوز

بآخر

بآخر في تراويح تلك الليلة لا يكره ذلك كما لو
صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى في استغلا وهذا لان
صلوة النفل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان
الامام والمقتدى معا متنفلين وكان على سبيل
التداعي بان يجتمع جمع كثير فوق الثلثة حتى لو
اقتدى واحدا واثنان لا يكره وفي الثلثة اختلافا
وفي الاربعة يكره اتفاقا ^{في الكافي} وفي غيره ولو
اتم في التراويح في مسجد واحد مرتين او صليها
ما مومنا في مسجد واحد مرتين كره وان كان في
مسجدين اختلف فيه واذا بلغ الضبي عشرين
قام ابالغين في التراويح يجوز في قول
نصر بن يحيى وذكر في بعض كتب الفتاوى
انه لا يجوز وهو المختار وقال شمس الائمة الشريفي
وهو الصحيح لان فيه بناء القوم على الضعيف
لان فعل البالغ اقوى لان شروعه ملوم بخلاف
الضبي وان صلى اربع ركعات بنسليم واحدة
ولم يقم على ركعتين من اقدر الشهد يحزني

الاربع عن تسليمته واحدة اي عن ركعتين عند
ابي حنيفة وابي يوسف وهو المختار والصحيح وقيل
تنوب عن تسليمتين وان قعد على رأس الركعتين
جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من
قراءة التشهد بنظر بفكر ان علم انه ان زاد عليه
يشغل على القوم ليزيد الدعوات المأثورة وفيه
اشارة الى انه يزيد الصلوة على ما قدمناه الا انه
يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
لانه المفروض عند الشافعي وبه تتأدى السنة
عندنا ولو تذكروا تسليمته كانوا قد سهوا
عنها فتذكروها بعد ما صلوا صلوة الوتر اختلف
الشافعية في انهم هل يصلون تلك التسليمة بمجاعة
او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
لا يصلون تلك التسليمة بمجاعة لانها فاتت عن
محلها وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال
نصلي تلك التسليمة بمجاعة لانه وقرا باق وقوله
يجوز ان يقال اشارة الى انه لا رواية في راعى الائمة

وقوله الصلوا اظهر ولو سلم الامام على رأس
الركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح ثم
صلى ما بقى منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك
الشفع قال مشايخ بخاري يقض الشفع الاول لا غير
لان فساد لا يؤثر فيما بعد وقيل مشايخ سمر
قد عليه قضاء الكل اكل التراويح لان سلام
وقع سهوا في جميع الاشفاع فلم يخرج به من
حرمة الصلوة وقد ترك الفعدة على رأس كل من
الاشفاع وقعد في اوساطها **فروغ** فائتت
ترويح او ترويحان وقام الامام الى الوتر
يوتر مع الامام ثم يقض ما فات واذا لم يصل
الغرض مع الامام قيل لا يتبعه في التراويح ولا
في الوتر وكذا اذا لم يصل معه التراويح لا يتبعه
في الوتر والصحيح انه يجوز ان يتبعه في ذلك
كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع
في التراويح فانه يصل الفرض اولا وحده ثم يتابعه
في التراويح وفي الغنية لو تركوا الجماعة في الفرض

ليس لهم ان يصلوا التراويح بجماعة نام المقتدى
 في القعود ثم استيقظ بعد السلام ولم يدرك قدر
 ما فات به تشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه
 قضاء شيء ما لم يعلم بفوت وتوصل التراويح
 قاعدا بالاعذر قيل لا تصح والصحيح الجواز مع الكراهة
 ولو قعد الامام واقتدوا به قياما الصحيح الجواز
 عند الكل وقيل بخلاف محذور يكره للمقتدى ان
 يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام الركوع قاعدا
 وكذا يكره ان يصلي مع غلبته النوم عليه بل ينصرف
 حتى يستيقظ ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي
 التراويح فاذا هو في الوتر يتركه ويضم رابعة
 ولو افسدها لشيء عليه والوتر تلك ركعات
 بسلام واحد عندنا بقراءة الفاتحة والسورة في
 جميع ركعاتها ويستحب قراءة سبع في الاولى وقل
 يا ايها الكافرون في الثانية والاحد عشر في
 الثالثة لما روى ابو حنيفة في مسنده عن عائشة
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى

سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون
 وفي الثالثة قل هو الله احد ويقت في الثالثة
 قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي فان
 عنده القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة
 بل في النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل
 المذكورة في الشرح والدعاء المشهور في القنوت
 اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك
 ونؤمل بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله
 نشكرك ولا نكفر بك ونخضع ونترك من يفرك
 اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك
 نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخشى عذابك
 ان عذابك بالكفار ملحق ويضم اليه قنوت الحسن
 على رضي الله عنهما اللهم اهدنا فيمن هديت و
 عافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت و
 بارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك
 تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت
 ولا يعز من عاديت تباركت وتعاليت وبزيد

دعاء قنوت

وتنوب اليك

ان شاء و صلى الله على النبي والوجه وسلم ومن
لا يحسن القنوت يقول ربنا انتا احسنه وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اذ يقول
اللهم اغفر لي بكره هانثا وفيل يقول يارب وكرها
فلما تنبيه لا يقنت في صلوة غير الوتر عندنا وقال
مالك والشافعي يقنت في الفجر ويجوز عندنا ان
وقعت فتنة او بليت ان يقنت في الفجر قال الطحاوي
ولا يصلي اى الوتر جماعة الا في شهر رمضان والمراد
انه يكرم بالجماعة خارج رمضان لانه لا يجوز
وفي رمضان قيل الا فضل الانفراد والصحيح ان
الجماعة فيه افضل الا ان سئلتها ليت كسنية
جماعة التراويح والمسبوق في الوتر يقنت مع الامام
بناء على ان القنوت يقنت وهو الصحيح واذا
قنت مع الامام لا يقنت بعدها اى بعد الركعة
التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضع القنوت
يقين وان شك انه في الركعة الثالثة من الوتر
ام في الركعة الثانية منه ولم يترجح احد الطرفين

يبني على الاقل فيصلي الركعة التي هو فيها ويقعد
ثم يصلي اخرى ويقنت مرتين اى يقنت في كل من
الركعتين المذكورتين لان تكرار القنوت في
موضعه مكروه كما في المسئلة الاولى وفي المسئلة
الثانية لم يقع في موضعه كذا في بعض النسخ وفي
بعضها لم يقع الا احدهما في موضعه وهو المناسب
والمقصود كذا الحكم لو شك انه في الاولى او الثانية
يقنت في كل ركعة يحتمل انها ثالثة وذكر في
الروحية انه ان قنت في الاولى او في الثانية ساهيا
لم يقنت في الثالثة وهو مخالف للمسئلة الشافعية
ولكن بينهما فرق وهو ان الساهي قنت على انه موضع
القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك وفي الخلاصة
عن الصدر الشهيد ان الساهي هو ايضا يقنت
ثانيا وهو الاوجه وقد حققناه في الشرح
وهل يصلي في آخر القنوت على النبي دم ام لا قال
الفقيه ابو الليث يصلي للزام سنن الدعاء
وقد تقدمت الرواية بها في حديث قنوت الحسن

وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلي فظاهر
 هذا ان الاول تركها وكلام ابو الليث يدل ان
 الاول الاتيان بها وقيل ان صلى في القنوت لا
 يصلي بعد التشهد وكذا ان صلى في التشهد الاول
 سرّاً لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل عليه
 فلا يعتبر واختلفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت
 ام يخافت به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يخافت كذا العبادة اي بالخافتة في مسجد الامام
 ابو حفص الكبير البخاري والظاهر انه مختار وهو
 هو الله الاصح وقيل يجهر عند محمد لا عند ابي
 يوسف وقيل بالعكس وقال صاحب الذخيرة برها
 الذين استخفوا اي المشايخ والمراد بعضهم الجهر
 في بلاد العجم ليتعلموا وقال في الترخيع لا يسجد
 يكون ذلك الجهر في القنوت دون جهر القراءة
 وقا بين الكن وغيره في الصفة ومختار صاحب
 الهداية واكثر العلماء هو الخافتة لانه دعاء
 ثناء والافضل فيها الاخفاء كما في الثناء

التأني

الدخيلة

والتأني وسائر الاذكار وقولهم ليتعلموا قلنا
 الصلوة ليست محل التعليم والتعلم والنقد بخير
 بين الجهر والاخفاء والافضل الاخفاء واما
 المقتدي فهو مخير ان شاء فنت مخافتة وهو
 اختيار الاكثرين وان شاء امن وان شاء سكت كل
 اي كل المذكور من الامور المذكورة الثلاثة مروي
 عل وجه الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد ف قيل
 عند ابي يوسف يقرأ وعند محمد لا يقرأ وقيل
 عند ابي يوسف يسكت وقيل يختر عند ان
 سكت سكت وان شاء فقرأ وعند محمد ان شاء
 فقرأ وان شاء امن ومثل عن ابي يوسف ايضا
 وعنه في رواية يقنت الى قوله ملحق ثم يسكت وعن
 محمد يقنت الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن والمقتدي
 بمن يقنت في الفجر لا يقنت معه عند ابي حنيفة
 ومحمد بل يقف ساكناً في الاظهر وقيل يقعد
 قال ابي يوسف يقنت وان فنت المقتدي او امن
 لا يرفع صوته بالاتفاق حتى لا يثوثر غيره

او تر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانياً
 لقوله لم لا وترين في ليلة ولا تروى عنه وم افته
 كان يصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو
 جالس جراً فريماً اذا زلزلت وقل يا ايها الكافرون
تتمت من النوافل صلوة الكسوف وهي مما
 اجتمع على شرعيةها بالجماعة من غير كراهة وصحتها ان
 يصلي الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا
 اذان ولا اقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر
 الصلوة وبطلان فريماً القراءة في كل ركعة من
 نحو البقرة ويخفى القراءة عند ابي حنيفة وعندها
 يجهر وعن محمد كقول ابي حنيفة ثم يدعو بعد
 الصلوة حتى تسجل الشمس وان لم يحضر امام الجمعة
 صلى الناس فرادى وكذلك في خسوف القمر يصلون
 فرادى وكذلك عند حدوث فرع من شدة ظلمة
 او ريج او خوذك وعند الائمة الثلاثة صلوة
 الكسوف كل ركعة بركوعين والدلائل المذكورة في
 الشرح **وهنا** صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع

الطر مع الحاجة اليه ولا تن في الجماعة عند حنيفة
 بل يصلون وحداناً احبوا والاستسقاء عند
 انما هو الدعاء والاستغفار وعند محمد يسن ان
 يصلي الامام او نائبه ركعتين بجماعة كما في الجمعة
 يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية لا يجهر وابي يوسف
 معه في رواية وهو الاصح ففي رواية مع ابي حنيفة
 ويخطب بعدها خطبتين عند محمد كما في العيد
 وهو المشهور عن ابي يوسف وعنه في رواية
 خطبة واحدة ويقوم على الارض لا على المنبر
 وينتحي على قوكي او سيف او عصا ويقلب
 الامام رداءه على قول محمد ولا يقلبه على قول ابي
 حنيفة واختلف عن ابي يوسف والتفقوا على
 ان السنة الخروج الى الاستسقاء ثلاثة ايام متتالية
 ان تأخرت السقياً مشاة في ثياب بيضاء مستذللين
 متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وكف
 قد قدموا التوبة وردوا الظالم ويقدمون الصدقة
 في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يهتفون

لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفاراً
 الآية ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم استسقى ولم يرد عنه الصلوة
 هداية

قبله ثلثة أيام والدلائل في الشرح والاحسن في
 صفة قلب الرادوان امكن جعل اعلاه اسفل
 والاجعل عينه عن يساره ويستحب الدعاء بما
 ورد عنه عليه السلام انه كان يقول اللهم اسقنا
 غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدقا مجللا يسجيا
 عامما طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا
 من القانطين اللهم ان بالبلاء والعباد والخلق من الآلاء
 من الاولاد والاضك ما لا تشكو الا اليك اللهم
 انبت لنا الذرع واود لنا الفرع واسقنا من
 بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم
 اننا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء
 علينا مدمارا وفي المغيثات عن ابي يوسف ان
 دفع يديه وان شأنا اشار بالمسحيتين وخرجوه
 بالقيان والبراهيم ولا يحضر معهم اهل الكفر
 ولا يمكنون ان يتسقا وخدمهم ومزارعتهم
 شكر الوضوء على ما تقدم في اداب الوضوء
 ومزارعتهم تحية المسجد وفي مختصر البحر ودخول

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 بعد ذلك
 في صلاة ركعتين
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية

المسجد

للمسجد بنية الفرض والاقتداء ينوب عن تحية
 المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخل لغير
 صلوة وكيفيه لكل يوم ركعتان ولا تكثر بتكرار
 الدخول ومنها صلوات الاقايين بعد المغرب وقد
 تقدم بيان فضيلة الاربع والست وعنه عليه
 السلام ومن صلى بعد المغرب عشرين ركعة
 بنى الله له في الجنة ومزارعتهم الاستخارة
 عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها
 كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم
 بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل
 اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك
 واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر
 ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
 اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني
 وعاشي او قال عاجل امري واجله فاقدّر
 لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم

الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 بعد ذلك
 في صلاة ركعتين
 في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشرة
 في الركعة الثانية عشرة
 في الركعة الثالثة عشرة
 في الركعة الرابعة عشرة
 في الركعة الخامسة عشرة
 في الركعة السادسة عشرة
 في الركعة السابعة عشرة
 في الركعة الثامنة عشرة
 في الركعة التاسعة عشرة
 في الركعة العشرون

او الله يقصده من نجاح
 او مسافرا وغيرهما من الحاجات

اعانة امري

ان هذا الامر شرعي في ديني ومعاشي وعاقبة
 امري او قال عاجل امري واجله فاصرفه عنى
 واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضى
 به قال ويسمى حاجته وينبغي ان يجمع بين الواجبين
 فيقول وعاقبة امري وعاجله واجله ثم يفعل
 ما ينشرح له صدره وينبغي ان يكررها سبعاً
 منها ركعت السجدة من مقطم المقدم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جئوا احد
 عنده اهل افضل من ركعتين يركعهما عند غروب
 يريد سفر او منها ركعتا القدم من السجدة
 كعب ابن مالك كان ابن مالك كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا نهاراً في التضي
 فاذا قدم بدأ بالسجدة فصل في ركعتين ثم جلس
 فيه ومنها صلوة التسيب وصقرا على يارواه
 الترمذي من رواية ابن المبارك ان يكثر ثم يقرأ
 سبحانك اللهم الى اخره ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ

ويسئل ويقراء الفاتحة وسورة ثم يقولهن عشر
 مرات ثم يركع فيقولهن عشر ثم يرفع من الركوع
 فيقولهن عشر ثم يسجد فيقولهن عشر ثم يرفع
 من السجود فيقولهن عشر يسجد الثانية فيقولهن
 عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذا
 في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس سجود
 نسيحة وفي الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود
 سبحان ربّي الاعلى وقيل لابن المبارك ان سها
 في هذه الصلوة هل يسيح في سجدة الشهوة عشر
 عشر قال لا انما هي ثلثمائة نسيحة ومنها صلوة
 الحاجة عن عبد الله بن ابي او في قال رسول الله
 عليه وسلم من كانت له حاجت الى الله او الى احد
 من بني آدم فليستوضا وليحسن الوضوء ثم ليصل
 ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي ثم ليقل
 لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان ربّي العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين اسالك موجبات رحمتك
 وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة

من كلام لا تنفع في ذنبا الاغفره ولاهما الا فرجة ولا
 حاجتك لك في هارضق الا قضيت يا ارحم الراحمين
 ومنها صلوة الضحى وقد تقدمت ومنها قيام
 الليل والاخبار فيه كثيرة جدا والصلوة خير من
 ما لم يلزم منها ارتكاب كراهية واعلم ان التفضل
 بجماعة على سبيل التداي مكره على ما تقدم ما
 عد التراويح وصلوة الكسوف والاستسقاء فعمل
 ان كلاما من صلوة الغائب وصلوة البراء وصلوة
 القدر بجماعة مكره على ما صرح به البرازي
 وغيره والاحاديث فيها موضوعة صرح به ابن الجوزي
 وغيره على ما يتناه بتمامه في الشرح قال في مختصر البحر
 لو اراد ان يصل نوافل يتذرها يصليها وقيل
 يصليها كما هي قال شرف الائمة المكي اداء التفل بعد
 النذر بافضل من اداؤه دون النذر **فصل**
 فيما يفسد الصلوة واذ انكلم المصلي في **الصلوة**
 يكلم الناس ناسيا او عامدا تفسد صلاته والمراد
 من التكلم التلفظ بحرفين او اكثر لا الكلام الخوي

وعن

وعند الشافعي الكلام ناسيا لا يفسد وعند
 مالك واحمد الكلام ناسيا او لا صلاح للصلوة
 لا يفسد **ودليلا** نقول له عليه السلام ان هذه
 الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو
 التسبيح والتكبير وقرأة القرآن وقامه في الشرح
 وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مسوعا
 لنفسه اي التكلم وان لم يول **المكلم** حروف
 اي حروف الكلام او بشرط ان يكون التكلم **مصححا**
 للحروف وان لم يسمع الكلام يعني يشترط وجود
 احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل
 تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد احدهما
 دون الاخر تفسد وفيه نظر فقد ذكر في الحقايق
 انه ان صحح الحروف ولم يكن مسوعا لنفسه
 لا تفسد اتفاقا **فصل** في المفسد حصول كلا الامرين
مصححا الحروف او يكون مسوعا هو **الضحي**
 لا احدهما على ما حققناه في الشرح وان نام المصلي
 في صلاته فتكلم او ضحك وهو نائم تفسد

لم يفتح

والصحيح ان
 والسمع

صلاته كذا في عامة الفتاوى واختار في الألام
عدم الفاء وقد تقدم في نواقض الوضوء وإن
أنه الصلوة في صلاة بان قال اه بقصر الهززة مفتوحة
أو تاق بان قال اه بفتح الهززة وتشديد الواو
مفتوحة ويقم الهززة وإن كان الواو أو قال
اه بمد الهززة أو بكى فيها فارتفع بكاءه أي حصك
منه صوت سموع أن كان ذلك الأني أو التاوة
أو البكاء من ذكر الجنة أي بسبب تذكير الجنة أو النار
أو نحو ذلك مما هو من الأمور الأخروية لم يقطعها
أي لم يفسد صلاته لأنه بمنزلة الدعاء بالجنة والعفو
وإن كان ذلك من وجع حصل في بدنه أو مصيبة
أصابته في أهل بيته لم يقطعها لأنه بمنزلة الشكاية
فكانه قال في وجع أو أصابته في مصيبة وهو
من كلام الناس يفسدها وعن محمد أنه إن كان
شديد الوجع بحيث لا يمكن نفسه لا تفسد ولا
فوق الحكم المذكورين قوله أو أي التاوة
بين قوله اه بالقصر أي لا ينزع عند أي حنيفة ومحمد

وهو قول أبو يوسف الأول وهو ظاهر الوضوء
عنه وقال أبو يوسف آخر لا تفسد صلاة في نواه
وإف وتفا مما هو شتمل على حرفين فقط أحدهما
أو كلاهما من حروف الزيادة العشر ويجمعها قولك
سالتوني بالضم والهمزة واللام والتاء والميم والواو
والنون والياء والراء والالف فقوله أه حرفان كلاهما
من الزوائد وقوله أف وتف مخففا حرفان أحدهما منها
بما لو كانت ثلثة أحرف من الزوائد أو غيرها
أو حرفين من غيرها فتفسد بالاتفاق وذكر
في المتن أن الصلوة إذا تسعة الحية فقال بسم الله الرحمن
الرحيم تفسد صلوة عند محمد وفي الخلاصة عند
خلاف لا أبي يوسف لأنه بمنزلة البكاء بالصوت
بسبب الوجع وروى عن محمد أنه قال إن كان
المريض لا يمكن نفسه من شدة الوجع وقال بسم
الله الرحمن الرحيم أو إن أو تاق لا تفسد صلوة
وكذا عن أبي يوسف لأن ما لا يمكن الامتناع عنه
يكون عفوا كما يجشي أو عطس فارتفع صوته

أي قه زكري أن ينسركي

وحصل به خوف حيث لم تفسد صلاته بذلك
 اجماعاً لعدم امكان الاستناع عنه ذكره في
 الفتاوى الحاقانية المنسوبة الى قاخان و
 ذكر في الزخيرة انه اذا قال المريض يارب اوق
 بسم الله لما يلحقه من المشقة اى الالم لا تفسد
 صلاته ولم يذكر خلافه والاصح انه قول ابي يوسف
 وعندهما تفسد كما تقدم ولو اجاب المصلى لمن
 قال مع الله الا بلا اله الا الله او اخبر المصلى بما يست
 او بما يسوء او بما يعجبه فقال جواباً بالخبر يعجبه
 سبحان الله او قال جواباً بالخبر بما يست الحمد لله
 او قال جواباً بالخبر بما يسوء لا حول ولا قوة الا
 بالله تفسد صلاته عندهما خلافاً لابي يوسف
 لانه ذكره فلا يفسد الصلوة ولما انه قصد به
 الجواب فصار كلام الناس وذكر القاضى
 الامام فخر الدين في الجامع الصغير قوله اى
 قوله محمد اجاب يعنى قيل له هل اله غير الله
 فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلمه انه في

من
 قال
 سبحان
 الله

الصلوة لا تفسد ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال
 جواباً ان الله وانا اليه راجعون قيل تفسد اتفاقاً
 والاصح انه على الخلاف المذكور ولو عطر المصلى
 فقال الحمد لله لا تفسد صلاته لانه لا يتغير يقصده
 عن كونه ثناءً ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة
 ان هذا اذا حمد في نفسه من غير ان يتحرك شفاهه
 فان حرك فسدت والاقل هو الظاهر ثم الذي
 ينبغي للعاطس هو ان يسكته وقيل يحمده في نفسه
 ولو عطر رجل اخر فقال المصلى الحمد لله يريد
 اى مديراً استفهامه اى طلب الفهم للعاطس اى
 يريد ان يفهم الحمد او يذكره اياه تفسد صلوة
 الحامد لقصد التفهيم وهذا مخالف لما في
 الهداية وغيرها من انها لا تفسد لكن ذكر في
 القنية عن ابي حنيفة رواية انها تفسد والاصح
 انها لا تفسد لانه لم يتعارف جواباً وآماً
 لو قال للعاطس يرحمك الله فانها تفسد
 الا في رواية شاذة عن ابي يوسف ولو عطر

رجل في الصلوة فقال له اخرج برحمتك الله فقال
 المصلي العاطس آمين تفسد صلاته لانه اجابة
 ولو كان يجب المصلي العاطس مصلي آخر فقال
 له رجل ليس في الصلوة برحمتك الله فقال المصليان
 آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة لا
 صلوة الآخر لانه تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوى
 قاض خان وان فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة
 سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن
 ان يقال على غير امامه تفسد صلوة لانه تعليم وتعلم
 وهو من كلام الناس هذا ان قصد الفتح اما لو
 قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للقاري
 لانفسه وشرط في الاصل للفاد التكرار بان
 يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير
 وهو الصحيح وان فتح على امامه فقد قيل ان
 فتح بعد ما قراء الامام مقرا بما يجوز به الصلوة
 تفسد صلات الفاتحة وان اخذ الامام بقوله
 تفسد صلوة الكل وهو القياس والصحيح

انه لا تفسد صلوة الفاتحة و صلوة الامام ان
 اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح صلاته
 لاحتمال ان يجري على لسان الامام ما يفسدها
 لو لم يفتح عليه والصحيح انه ينوي الفتح دون
 القراءة لانه ممنوع عنها لا عنه وان انتقل الامام
 الى آية اخرى ففتح عليه المقيم بعد الانتقال فقد
 قيل تفسد صلوة الفاتحة وان اخذ الامام بقوله
 تفسد صلوة الكل لانتهاء الحاجة وعمامة المشايخ
 على عدم الفدا مطلقا وهو الصحيح قال
 في الكافي الا انه الاول ان لا يجعل بالفتح والامام
 ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء آية او ينتقل
 الى آية اخرى ذكره في الهداية والمراد باوانه
 بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد
 قراءة السجدة وهو الظاهر قال ابن الهمام في شرح
 الهداية والاول ان يرد بعد قراءة قدر الواجب
 وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح تفسد
 صلوة لانه تعلم وهو عمل كثير وان اكل المصلي

فصلاته او شرب عامدا او ناسيا انه في صلوة
تفسد صلاة لانه عمل كثير ولا يعذر بالنسيان
لانه هيئت مذكرة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير
والقليل اذ لم يكن بين اسنانه حتى لو ابتلع سمسة
من الخارج تفسد وكذا يفسدها العمل الكثير مما
يسرى من اعمالها ولم يكن لاصلاحها وكل عمل لا يشك
بسببه الناظر الى المصلي انه ليس في الصلوة فهو
عمل كثير وما دون ذلك بان يشك انه في الصلوة
ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل يعمل باليد
عرفا وعادة فهو كثير ولو قدر انه عمل بيد واحدة
وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر
ولو وقع انه عمل باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص
بما هو من اعمال اليد والاول اعم وذكر في الملقط
انه لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين اى
حقيقة ولكن تعتبر القلة والكثرة اما باعتبار
غلبة طوع الناظر او بكونه مما يعمل في العادة
باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكنى المصلي

فكثير

فكثير والاف قليل وعمامة المشايخ على القول الاول
وهو المختار ولو ادهن المصلي يدهن اخذه من اناه
او كان في يده فاخذ بيده الاخرى فدهن به
راسه او لحيته او غيرها من جسده او شرب شعير
سواء شعير راسه او لحيته تفسد صلاة وكذا لو
اكتحل او اخذ ماء الورد فجعل على شيء من اعضاءه
ولو كان الدهن او نحو في يده مسح براسه او بعضه
اخرى غير ان ياخذ باليد الاخرى لا تفسد صلاة
لانه عمل قليل وان جلت المرأة في الصلوة صبيحة
فارضعت تفسد صلاتها لانه عمل كثير وان
صبت ثدي امرأة تصلي ينظر ان خرج بمصه
اللبى تفسد صلاتها لانه ارضاع وهو عمل كثير
ولا يشترط في تفسد الصلوة الاختيار فان
من دفع فشي خطوات بسبب الدفع من غير
ان يملك نفسه تفسد صلاته وكذا لو حمل رجل المصلي
فوضعه على الدابة او اخرجته من مكان الصلوة
والاى وان لم ينزل منها اللبى فلا تفسد صلاتها

فيما صح

فمنحه

منه

مضى صح

هذا ان مضى مئة او مئتين فان مضى ثلاث
 مئتين تفسد وان لم ينزل ذكره قاضى خان وغيره
 وان صالح المصلحة احدا بيدي يديرها السلام تفسد
 صلاته ولو رفع العمامة او القلنسوة من رأسه
 ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على
 رأسه او نزع القميص او تعمر وفعل كل واحد من
 المذكورات بيد واحد من غير تكرار متوال لا تفسد
 صلاته لكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع
 العمامة ووضعها فظاهر واما نزع القميص
 فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التعميم المذكور
 في الفتاوى انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة
 اذا تخمرت وان انتقضت كور عمامة فسواء مرة
 او مرتين لا تفسد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي
 ان يحمل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة
 على رأسه خوفا من البرد او الخوف ان يضره لا يكره
 لانه بعذر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته نجاسة
 فنزع لاجلها وذكر في فتاوى الحجة ان رفع

القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت
 افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما
 لو انحلت او احتاج في رفعها الى عمل كثير ولو
 ضرب انسانا بيد واحدة من غير الية او ضربه
 بسوط او نحو تفسد صلاته كذا ذكره في المحيط وغيره
 لانه خاصة او تاديب او ملاعبة وهو
 عمل كثير وذكر في الذخيرة ان المصلحة على الدابة
 اذا ضربها لا استخراج السيرة اي لطلب سرعة سيرها
 تفسد صلاته وهو يتناول الضربة الواحدة
 كما في ضرب الازن وبعض المشايخ قالوا اذا
 ضربها مرة او مرتين لا تفسد صلاته وان ضربها ثلاث
 مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيد
 في الخلاصة تفسد وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد
 فيه من التكرار لبصر كثير الخلاف ضرب الانسان
 فان ضرب في حقه بمنزلة التعليم والاعلام وهو
 مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه
 سوط فمضاهى اي شطرا وحركا به للسيرة وفي نسخة

من نسخ الذخيرة بدل فقهها فقهياً هاية ^{الطريق}
المسير ^{والخبر} لا تفسد صلاته بذلك اذ لم يتكرر ثلاثاً
متوالية وهو موافق للقوله قبله ولو هدي به
اي بالسوط اي ارشدها بالاياء به الى الطريق
اي حركه لاجل ذلك ومنه سميت العصا بالهاوية
وضرباً مع ذلك تفسد صلاته لان فيه تعليمًا و
ضرباً فكان عملاً كثيراً وان حرك المصلي الى اكسب
رجلاً واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل مرة
او مرتين في الركعة الواحدة لا تفسد صلاته
وان حرك كلتا رجليه معاً تفسد اعتباراً بها
باليديين وقال بعضهم ان حرك رجله معاً قليلاً
اي ضعيفاً بحيث لا يدركه الغير لا يمتثل لا تفسد
اذ لم يوال التكرار وروى عن ابي بكر انه اجاب
في مسألة من قال له اي المصلي كم صليتم فاشار
اليه المصلي بيده باصبعين ^{منها} الى انهم صلو ركعتين
او ثلاثاً او لا اثم صلو ثلاثاً ونحو ذلك لا تفسد
صلاته لانه عمل قليل ومثل مروي عن عائشة رضي

الله عنها وان كتب المصلي ما يستبين اي تظهر حروفه
ان كان اقل من ثلاث كلمات لا تفسد صلاته
لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا يستبين حروفه
بان كتب على هو او ماء او باصبعه جافة على
نحو ثوب او حجر لا تفسد صلاته بل يكره لانه عيب
وينبغي ان يقيد بما اذ لم يكسب بحيث يظن ان
انه ليس بالصلوة وان زاد في كتابه ما يستبين
حروفه على اقل من الثلث بان كان ثلاثاً او اكثر
تفسد لانه كثير في الملقط ولو قال المصلي
مثل قال المؤذن تفسد صلاته اي اذا قصد
اجابة المؤذن خلافاً لابي يوسف وقال في
الفتاوى الحاقانية ان اذن في الصلوة يريد
اي بالتأذيين الاذان اي الاعلام بدخول الوقت
تفسد صلاته عند ابي حنيفة وقال ابي سفيان لا تفسد
ما لم يقل حي على الصلوة حتى الفلاح لانه اعلام
وعند ابي سفيان هو ذكرى لكون الجملة خطاباً وكون
سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله

أو نحو ذلك من الفاظ التعظيم أو مع اسم النبي
 عليه السلام فقال صلى الله عليه وسلم إن أراد به أي
 قصد بذلك أجابته أي أجابة ذكر الاسم تفسد
 صلاته لأجل ذلك القصد وإن لم يرد به جواب
 بل قصد ثناء وصلاة على سبيل الاستيناف لا
 تفسد لأنه لا ينافي الصلوة ولو انشأ أي تبت
 ونظم شعراً أو خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه
 لا تفسد صلاته لأنها لا تفسد بمجرد أفعال القلب
 ولكن قد أساء الشئ الأساوة لتركة الخشوع و
 اشغال قلبه بغير الصلوة خصوصاً ما ليس من
 جنس العبادة ولورد المصلي السلام بيده أو
 برأسه أو طلب منه شئ فافهم برأسه أو عينه
 أو حاجبه أي قال نعم أو لا فإن صلاته لا تفسد
 بذلك وكذا لو أراه أن فادرها وقال جيت
 هو فافهم بنعم أو لا لعدم العمل الكثير في جميع
 ذلك وفي الذخيرة والابأسان يكلم الرجل
 مع المصلي قال الله تعالى فنادته الملائكة وهو

قائم

قائم يصلي في المصلي وفي أحكام القرآن للحلواني
 ولا بأس للمصلي أن يجيبه برأسه أما لو قيل للمصلي
 تقدم فتقدم أو دخل في فوجته الصف أحد بجانب
 المصلي فوسعه لم فتفسد صلاته لأنه امتثل في
 غير أمر الله وينبغي أن يكت ساعة ثم يتقدم برأيه
 ولو قال في الصلوة اللهم اكمني أو قال اللهم
 انعم علي أو قال اللهم أصليح امرئ أو قال اللهم
 ارزقني العافية أو قال اللهم اغفر لي ولوالدي
 وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد الصلوة في جميع
 ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي أو اللهم اغفر
 للمؤمنين والمؤمنات والأصل أن كل ما يستحيل طلبه
 من المخلوق فالدعاء به لا تفسد ^{الصلوة} وجعل في الهداية
 اللهم ارزقني من قبيل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم
 بأنه مفسد والأظهر أنه لا يفسد إذا أطلقه وأنت
 حقيقته بالمال ونحوه تفسد وإنما قوله اللهم اكمني
 أو انعم علي فهو على اختيار صاحب المحيط لا تفسد
 لأن معناه موجود في القراءة والاختار إذا ما هو

في القرآن او الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما
اعتبر فيه الاصل المتقدم ولو قال اللهم اغفر لاني
ففيه اختلاف المتأخرين والظاهر عدم الفساد
ولو قال اللهم اغفر لعمي او لخالتي او نحو ذلك
تفسد اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في الآثار
وعدم استحالة طلبه من الخلق ولو قال اللهم
ارزقني رزقيك او جنتك او حج بيتك لا تفسد
لانه لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني
رأيتك او رزقيك او رزقيك ^{بغيرك} او رزقيك ^{بغيرك} او رزقيك ^{بغيرك} او رزقيك ^{بغيرك}
اللهم اقض ديني تفسد لعدم استحالة طلبه
من الخلق ولو نظر المصلي الى كتاب او مكتوب
وفهم ما فيه ان نظر غير مستغفر اي غير قاصد لغفر
ما فيه لا تفسد صلاة بالاجماع وان نظر الى
مستغفرا اي قاصدا لغفره فقد ذكره الملتقط
انها تفسد وهو مروي عن محمد وذكر في الاجناس
انها لا تفسد عند اي يوسف وبه اخذ مشايخنا
والصحيح انها لا تفسد بالاجماع ذكره في الهداية

والكافي وان قرأ المصلي القرآن من المصحف
او من الخراب تفسد صلاة عند ابي حنيفة ^{خلاف}
لهم فان عندهما لا تفسد لكنه يكره لما فيه من
التشبه باهل الكتاب وانما تفسد عند ابي حنيفة
لان فيه تقليب الاوراق وهو عمل كثير والان
فيه تعلما وهو عمل كثير ولا فرق على قوله بين
قليل وكثير وقيل لا تفسد بالم يقرأ قدر الفاتحة
وقيل مالم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن
حافظا لما قرأه فان كان حافظا لم لا تفسد با
لاجماع لعدم التعلم ولو خذ المصلي حجرا فربى به
طائرا او نحو تفسد صلاة لانه عمل كثير ولو كان
مع حجر فربى به الطائر او نحو لا تفسد لانه عمل قليل
وقد اسألا اشتغاله بغير الصلاة ولو روى بالحجر الذي
معه انسا نأينبغي ان تفسد كما لو ضرب بسوط
او بيده لما فيه من الخاصة وقال في الاجناس
ان روى با طرف اصابعه واحدا اي حجرا واحدا لا تفسد
وكذا لو روى حجرين لانه عمل قليل وان روى بسهم

لأنه كثير ولو حرك المصلي جسده مرة أو مرتين
متواليين لا تفسد لقلته وكذا لا تفسد إذا فعل
الحك مرارا غير متواليين بأن لم يكن في ركع واحد
ولو فعل ذلك مرارا متواليات تفسد لأنه كثير وهذا
إذا رفع يده في كل مرة أما إذا لم يرفع في كل مرة فلا
تفسد لأنه حكمة واحد كذا في الخلاصة وذكر
في الأجناس إذا قتل القملة مرارا أي بقتلات
متعددة أو قتل قملات متعددة إن قتل قملات
متدرا كما بأن لم يكن بين كل قتلين قدر ركن
تفسد صلاته وإن كان بين القتلات فرصة
أي مهلة قدر ركن لا تفسد ولكن الكف عنه أفضل
وكذا لا تفسد الصلوة لو روج المصلي مراحته
أو بثوبه مرة أو مرتين ولو روج مرات متواليات
تفسد على نسق ما تقدم ولو تنحج المصلي
يريد به إعلامه على الطالب له أنه في الصلوة
وسمع حروفه أي حروف التنحج وكذا أن سمع
منه حرفا لا نحو آح بالفتح والضم أو تنحج تحسيرا

٢٣٢
الضوء من غير أن يكون مضطرا إليه تفسد صلاته
عند أبي حنيفة وأبي يوسف كذا ذكر في الأجناس
وصوابه عند أبي حنيفة ومحمد كما هو في جميع
الكتب والفقهاء قول أسامة بن عمار الزاهد واليه ميل
صاحب الهداية وقال غيره لا تفسد قال
أبي الهمام وهو الصحيح وفي مبسوط شيخ الإسلام
أن ما هو لتحسين الضوء لا تفسد أما إن كان
بعذر بأن كان مضطرا إليه فلا تفسد اتفاقا
لعدم إمكان الترخز وكذا إن كان للاجتماع البزاق
في حلقه ولو استأذن رجل المصلي أي طلب
منه الأذن في الدخول وكذا لو ناداه فجهر المصلي
بالقرآن ليعلم أنه في الصلوة وقال الحمد لله لأجل
ذلك أو قال الله أكبر لا تفسد صلاته وكذا لو
سبح لأجل الإعلام لقوله عليه السلام من ناب
شيء في صلاته فليستج وان قبلت المصلي امرأة
ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلاته
تامة ولو قبل هو أي المصلي امرأته بشهوة

او بغير شهوة فسدت لان من رآه يظنه
في غير الصلوة ولو قبل المصليته زوجها بشهوة
او بغير شهوة تفسد صلاتها والفرق ذكرناه في
الشرح ولو نظر الى فرج المطلقة الى جميعه ^{بشره}
يصير راجعا ولا تفسد صلاته في المختار المصل
اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة
الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امره
امور الاخر لا تفسد صلاته وان كان في امره
من امور الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة لان
الوسوسة الم فانه حوّل بسبب امر آخر في
الاول وبسبب امر ديني في الثاني الصلة اذا اراد
ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكر
انه في الصلوة فسكت ولم يقل عليكم تفسد صلاته
لانه تلفظه على قصد الخطاب وذكر في الذخيرة
الشيء في الصلوة اذا كان اي ^{المشي} حال المشي مستقبل
القبلة غير منحرف عنها لا تفسد الصلوة اذا لم يكن
متلاحقا اي بعضه لاحق ببعض من غير ^{الاشياء} او تاخر

٣٣١
ولم يخرج من المسجد اذا كان المصلي فيه وان كان
في الفضاء اي الصحراء لا تفسد غير المتلاحق
بالم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذا مشى في
صلاة الى جهة القبلة شيئا غير متدارك بان شي
قد صيف ثم وقف قدر ركعتين ثم مشى قدر صف
آخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد
صلاة الا ان خرج من المسجد ^{الكل} ان كان فيه
او تجاوز الصفوف ان كان في الصحراء فامشى شيئا
متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة
او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء
فسدت صلاته وان لم يكن قد دامه صفوف
في الصحراء فالعبرة بمجاورة موضع سجوده
والبيت للمراة كالمسجد عند اي على النسي و
كالصحراء عند غيره وبعض الشايخ قالوا في رجل
راى في جهة في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف
الذي هو فيه وهو الذي قد دامه ليس بينه وبينه
صف فتش الى اي الى تلك الجهة فسدها

لا تفسد صلاته ولو مشى الى الصف الثالث ^{صلواته}
هو الذي بينه وبين صف تفسد وهذا
القول ان حمل على اطلاقه اي سواء مشى الى الثا^{لث}
متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله وان
قيد بكونه متلاحقا فلا هذا التفصيل كله اذا لم يكن
الماشي في الصلوة مستديرا القبلة بان مشى قدما
او يمينا او يار او فقهرا اما اذا استدبر القبلة
فقد فسدت صلاته سواء مشى قليلا او كثيرا او لم يش
كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رجع
او سبقه حدث آخر ثم تبين انه لم يكن رجع ولا
احدث فان صلاته قد فسدت بالاستدبار
وان لم يخرج من المسجد لانه استدبار وقع لغير
ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفرا فلو مضى
العكس او مضى الهليلج في الصلوة تفسد وان
لم يتبعه وهذا اذا كان بان توالى ثلث مضغ
ولو لم يضر الهليلج لكن دخل خلقه منه شيء
يسير لا تفسد ولو كان فيه سكر او فايد فابتلع

بمنهستان اركانه
سقيز

ذوبه تفسد وان لم يمضغه لانه كذلك يوكل ولو
ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك
لانداع على قدر الحمصة تفسد صلاته وكذا ان كان
قدرها وان كان اقل من قدر الحمصة لا تفسد
صلاته ولا يفسد صومه وقد تقدم في فصل ما
يكرمه ولو اكل طوا فبقى في فيه طعم الخلاوة وهو في
الصلوة وابتلع ريقا لا تفسد لانه يسير جدا
فروع ولو نفع في الصلوة ان كان غير مسموع
لا تفسد لكن يكره وان كان مسموعا ان كان له
حروف مبهجات كاف وثفا تفسد وان عطر
فحصل به حروف كذا اطلقه قاضي خان وقيد
في الكافي كاصرب ونحوه لا تفسد لانه اضطراري
وكذا العجشي فحصل به حروف كذا اطلقه قاضي
خان وقيد في الكافي بما اذا كان مدفوعا اليه
فان لم يكن مدفوعا اليه تفسد ولو تشاوب
فحصل به حروف لا تفسد ولو قرع الباب فقال
ومن دخله كان آمنا يريد الاذن تفسد وكذا لو

قيل له من اين جئت فقال ^{المصير} وبني معطلة وقمر
 مشير او قيل له ما بال ك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب ^{استفهام} تفسد وان جرى على لسانه نعم
 فان كان عادة له يجرى على لسانه شيئا في غير الصلوة
 تفسد لانه من كلامه والافلا لانه قرآن ولو قال
 بالفارسية ارى فهو على هذا التفصيل كذا في
 الفتاوى ولو قراء من الانجيل او التوراة تفسد
 ان لم يكن ذكر او لو انشد شعرا تفسد وان فيه ذكر
 ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لا تفسد ثم يكنى
 ملاء الغم وكذا الوقاء اقل من الليم فعاد الى جوفه
 وهو لا يملك اسنانه ولو رفع الفتيلة من السراج
 لا تفسد وكذا لو تردى برداء او حمل شيئا خفيفا
 يحمل بيد واحدة او حمل صبيئا او ثوبا على عاتقه
 لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها
 لا ولو غلق الباب لا تفسد ولو فتح الغلق الى
 القفل تفسد ولو لبس القميص تفسد ولو تنعل
 او خلج نعليه لا ولو لبس الخف تفسد الا ان يكون

اور

واسعا

واسعا لبس بيد واحدة وكذا نزع ولو اخرج
 الدابة او اسرجها او نزع السرج تفسد وان اسرك
 او خلج اللجام لا وان شد الازار او السراويل
 تفسد وان خلعهما لا تنويل في الحدث في الصلوة
 من سبقه الحدث السماوي من بدنه الموجب
 للوضوء في الصلوة انصرف من فور وتوضا
 من غير ان يشتغل بشئ غير ضروري في وضوءه
 وبني على صلاته عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها
 خلافا للائمة الثالثة لقوله من اصابه قى
 او رعا ف او قلر او مذي فليصرف فليتوضا
 ثم ليبس على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي
 رواية ثم ليبس على صلاته ما لم يتكلم والاستيناف
 افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء
 في حق الامام والمقتدى افضل احرار الفضل
 الجماعة الا ان يمكنهما الاستيناف بجماعة
 اخرى ثم المنفرد ان شاء الله تعالى في مكان وضوءه
 ان امكن او قرب الموضع اليه ان لم يكن وان

فلو سجد في الغزاة جوف وبغار القطن ما فسد من الخلق
 ملاء الغم او دوز و ليس بفقير فان عاد فهو الفقي امر

شأنه رجع إلى مصلاه والمقتدى يعود إلى مكانه
البيتة أن لم يفرغ إمامه فلو أتم في غيره لا يصح إذا
كان بينه وبين إمامه ما يمنع صحة الاقتداء وإن
كان إمامه قد فرغ تخير كالمنفرد والإمام حكمه
حكم المقتدى لأنه يصير مقتدياً بهن يستخلفه ثم
استخلاف الإمام غيره إذا سبقه الحدث جائز
أجماعاً لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه دخل
في الصلوة ثم أخذ بيد رجل وانصرف ثم قال
لما دخلت في الصلوة وكبرت رأيت شيئاً فلمست
بيدي فوجدت بلة فوجدت ثم جواز النساء
مقتدياً بهن ينصرف على فوهة فأن مكث بعد الحدث
في مكانه قدر دكن فسدت إلا إذا حدث بالنوم
فمكث زماناً ثم انتبه وإن قرأ في زهابه أو يابسه
فسدت في الصحيح وقيل القراءة في الأياب
لا تنفد وقيل في الزهاب لا تنفد والذكي
لا يضر في الأصح ولو أحدث ركعاً سمعاً فسد
وكذا إن أحدث سلجداً فرفع مكبراً بنية إتمامه

أو بدون نية وإن نوى بالانصراف لا تنفد
ولو قطعها أو سال دمه لشجرة أو عضة ولو منه
لنفسه استأنف لأنه ليس بسماوي وكذا الواص
نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلافاً
لأن يوسف فإن كانت النجاسة من حدثه بنى
اتفاقاً ولو من حدثه ^{أصحاب} غيره لا يبني ولو اتحد
بعضهما وكذا لا يبني لسيلان دمل غمرها فإن
سال لسقوط شيء من غير مسقط فقبل يبني
لعدم صنع العباد وقيل على الخلاف واختلف
فيما لو سبقه لعطاسه والظاهر أنه يبني لكونه
سماوياً وإن يتنجس فلا طهرانه لا يبني ولو سقط
كوسفره بغير صنع مبلول بنت بالاتفاق وإن
يتجر كرافعة الخلاف وإن لم يكن الحدث من بدنه
كالأغنام والجنون لا يبني وكذا إن كاد من حباً
للغل كالاحتلام وإن اشتغل بفعل غير ضروري
بأن جاويز ماء يقدر على الوضوء منه إلى البعد
منه لا يبني وإن يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً في الأصح

ويأتي بسائر سنن الوضوء ولو وجد في الحوض
 موضعاً للتوضوء فتجاوز إلى موضع آخر لا يعد
 كضيق المكان الأول بنى والأفلا ولو قصد الحوض
 في منزله ماء أقرب منه أن كان البعد قدر صفتين
 لا تفقد وإن كثرت فدت وإن كان عادة التوضوء
 من الحوض فذهب إليه ونسي ما في بيته بنى ولو
 كان بعيداً وبقرية ماء يترك البراءة الترخيع يمنع
 البناء على المختار وقيل لا يمنع أن عدم غيره و
 أن عرض له ما ينال في الصلوة من كلام ونحوه أو
 كشف عورة لا يبني حتى لو كشف رأسه للمسح
 أو ذراعاً للفعل لا يبني في الصحيح وكذلك كشف
 هو أو هي الاستنجاء في ظاهر المذهب وقيل ولم
 يكن منه بد يبنى والستة أن ينصرف محدثاً
 بالظهر ممسكاً بأنفه يوم أنه رجع والاستخلاف
 للإمام أن يأخذ بثوب رجل إلى الخراب أو يشير
 إليه وله أن يستخلف ما لم يخرج من المسجد أو
 يجاوز الصفوف في الصحراء فإنه لم يستخلف

بصر

ح

حتى جاوز أو خرج بطلت صلاة القوم أن لم
 يستخلفوه هم قبل خروجهم وفي بطلان صلاته
 روايتان والأظهر عدم البطلان لأنه في حق
 نفسه المنفرد وبشرط كون الخليفة صالحاً للامامة
 ولو سبقوا ولو لم يكن مع الإمام الواحد
 تعين للاستخلاف من غير تعين أن كان صالحاً
 للامامة والأبان كان صيماً أو امرأة فقيل يتعني
 فتفقد صلاته وصلاة الإمام والأصح أنه لا
 يتعني فتفقد صلاته فخب ولو حصل سبق
 الحدث في ركوع أو سجود يجب اعادتهما
 في البناء لانه الانتقال من ركن إلى ركن مع
 الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما حدث
 فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف ما لو تذكر فيهما
 سجدة فسجد ما حيث لا تجب اعادتهما بل تسحب
 وعن أبي يوسف نلزم اعادة الركوع لأن القومة
 فرض عند الله سبحانه أعلم **فصل**
 في سجود التهوية سجدة التهوية واجبة الصواب

ان يقال سجود السهو واجب فكانه اراد بان
 السجدة بمعنى السجود ولم يرد الوحدة فان الواجب
 سجدة واحدة وهذا هو الصحيح وقيل وهو ستة لا
 يجب سجود السهو الا بترك الواجب من واجبات
 الصلوة فلا تجب بترك السنن والمستحبات كالنعمات
 والتسبيحات والابتناء الفرائض لان تركها
 ان لم يتدارك فيعاد او بتأخيرها اي بتأخير الواجب
 عن محله او بتأخير ركن عن محله اما بترك
 الواجب فهو كما اذا نسي اي تركه وقت
 قراءة الفاتحة في الوتر او التشهد في إحدى
 القعدتين الاولى والاخرة فانه واجب فيها
 في اظهر الروايات وهو الصحيح وقيل هو ستة
 في الاولى وكما اذا نسي تكبيرات العيدين وكما اذا
 جهل الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهل
 واما المنذور فلا يجب عليه بالخافته في الجهرية لانه
 مختبر وكذا الوجه في موضع الخافته في ظاهر
 الرواية وخرواية النوادر يجب عليه السهو

واليه

واليه مال ابن الهمام لان الخافته واجبة عليه
 وقيل ان جهرا كجهر الامام تجب وان جهرا فقد
 ما يسمع نفسه فلا وذكر في الذخيرة ان سجود السهو
 يجب بستة اشياء فيجب بتقديم ركن نحو ان يركع
 قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل من
 صاحب الذخيرة غير واقع في محله لان الركوع قبل
 القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفرض
 اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود
 بعد الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم
 الركن نعم اذا فعل فعل ذلك يجب سجود
 السهو لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زاد
 فليست مثل او يجب بتأخير ركن هذا ثاني الستة
 نحو ان يترك سجدة صلبية بضم الصاد منسوبة
 الى الصلب لاختصاصها بصلب الصلوة بخلاف
 سجدة التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة
 من ركعة سهوا فتذكرها في الركعة الثانية بعد
 تلك الركعة او فيما بعدها فيسجد هافق اخر

ها

وكنا عن عمله أو يؤخر القيام إلى الركعة الثانية
بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة
الأولى ثم يقوم كما هو مذموم الشافعي وهذا
إذا لم يكن به عذر من ضعف أو وجع أو يؤخر القيام
إلى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في
القعدة الأولى على ما تروى في مسعى وإن شاء الله تعالى
ويجب بتكرار الركعة هذات الستة نحو أن يركع
مرتين أو يسجد ثلاث مرات ويجب بتغيير الواجب
من صفة إلى صفة وهو أربع الستة نحو أن يجهر
بالقراءة فيما يخاف فيه أو يخاف فيما يجهر فيه
ويجب بترك الواجب وهو خامس الستة نحو
أن يترك القعدة الأولى أو القنوت أو تكبيرات
العبد أو غير ذلك من الواجبات ويجب
بترك الستة المضافة إلى جميع الصلوات
وهو السادس نحو أن يترك قراءة التشهد
في القعدة الأولى فإنه يقال تشهد الصلوة
ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركعة

٢٣٧
ونحوه فإنه يضاف إلى الركوع وهذا على رواية
كون التشهد الأول سنة وقال بعض المشايخ
التشهد في القعدة الأولى واجب وهو ظاهر
الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه بشئ واحد وهو ترك
الواجب قال صاحب الزخيرة وهذا جمع ما
قبل فيه لأن الوجه كليها يخرج عليه لأن الأتيان
بالركن في محله واجب فلو تقدم أو تأخر تركه
لكرار الركعة يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر
ولو جهل الإمام فيما يخاف أو خاف فيما
يجهر قد تجاوز به الصلوة يجب عليه سجود الترتيب
وهو أي التقدير بما تجاوز به الصلوة الأتم والآ
أي وإن لم يكن ذلك مقدار ما تجاوز به الصلوة
فلا يجب عليه سجود التسهو ولم يفرق في ظاهر
الرواية بين الجهر والخافتة وذكر في رواية
النوادر أنه إن جهر فيما يخاف فعليه سجود
التسهو قل ذلك أكثر وأن خاف فيما يجهر
أن خاف الفاتحة أو أكثرها أو خاف من

التور ثلاث ايات قصار واية طويلة فعيل
السهو وان خافت آية قيرة يجب عنده اي عند
الحنيفة خلافا لهما ففرق في النوادر بين الجهر
والخافتة لان الخافتة في موضع الجهر اخف
من عكسها اذا الخافتة مشروعة في بعض الجهر ايات
كالغروب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوات
الخافتة وتامة في الشرح ثم ادنى الجهر ان يسمع
غيره وادنى الخافتة ان يسمع نفسه هذا هو
المختار في القنية وقد تقدم في بحث القوافي
ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة او قعد
بعد رفع رأسه من السجود في الركعة الثالثة
او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة فيه او
في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة الاولى في
جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو بمجرد
القيام في صورة ونمجرد القعود في صورته
لتأخير الواجب وهو التشهد والسلام في
صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في

صورة

صورة القعود وان نهض الى الركعة الثالثة
ساهيا ان كان الى القعود اقرب يقعد لانه
بمنزلة القاعد وفي وجوب سجود السهو عليه
مع اختلاف بين الشايخ والاضح عدم الوجوب
لان فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فرق
في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخرة بخلافه
اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود
اقرب اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط
والاضح ما ذكره بدر الدين الكردوي انه ان انتصب
النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب والافهم
الى القعود اقرب فان كان الى القيام اقرب لم
يقعد بل يمضي على صلوته كما لو لم تذكر الا بعد تمام
القيام ويسجد للسهو وتركه واجبا وهو
القعود الاولى ثم هذا التفضيل رواية عن ابى
يوسف واختارها مشايخ بخاري اما في ظاهر
الرواية فمالم يستوفيا ما يعود وان استوى
قائلا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام

وهو الأصح ويؤيد قوله إذا قام الإمام في الركعتين
 أن ذكر قبل أن يستوي قائماً فيجلس وأن استوي
 قائماً فلا يجلس ويجد سجدتين للسهو ثم لو عاد
 بعد ما صار إلى القيام أقرب قيل تفسد صلاته
 والتصحيح أنها لا تفسد وإن عاد بعد ما استوي
 قائماً فسدت في الأصح لتكامل الجناية برفض الركعة
 بعد ما شرع فيه لأجل ما ليس بفرض وفي القنية
 لو عاد الإمام يعني بعد ما قام من القعدة الأولى
 لا يعود معه القوم تحقيقاً للمخالفة وذكر بعضهم
 أنهم يعودون معاً انتهى وهو يفيد عدم الفساح
 بالعود وغير المقتدي بنسي التشهد في القعدة
 الأولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويتشهد
 بخلاف الإمام والمنفرد للزوم المتابعة يمكن أدرك
 الإمام في القعدة الأولى فعوده فقام الإمام
 قبل شروع السجود في التشهد فإنه يتشهد تبعاً
 لتشهد ما منه فكذلك هذا ولو كرر الفاتحة في ركعة
 من الأوليين منوالياً أو قرأ القرآن في ركعة

على تكرار الفاتحة في ركعة من الأوليين

أو في سجوده أو في موضع التشهد يجب عليه
 سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو السجود
 في الصلوة الأولى والقرأة في غيرها شرعت فيه في الواجب
 والتحرز عن ذلك واجب وإن قرأه الفاتحة
 ثم السورة ثم الفاتحة لا يلزم السهو وقيل يلزم وكذا
 لو قرأ الفاتحة الأخرى ثم أعادها لسهو عليه كذا
 في الخلاصة وإن قرأ الفاتحة في إحدى الأخرين
 مرتين أو ضم فيها إليها سورة أو قرأ السورة دون
 الفاتحة أو قرأ التشهد مرتين في القعدة
 الأخيرة أو تشهد قائماً أو ركعاً أو ساجداً
 لسهو عليه كذا المختار لعدم ذلك واجب
 في ذلك كله لأن الفاتحة لم تتعين وحدها
 في الأخرين على سبيل الوجوب والقيام
 والركوع والسجود محل الثناء والتشهد
 ثناء وقيل إن تشهد في القيام بعد قرأة
 الفاتحة فعليه السهو وصحة السجود
 وقيل لو تشهد في ركوعه أو سجوده يلزم

السهو ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى
 ان قال اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد يجب
 عليه سجود السهو بالاتفاق لناخير الفرض
 وروى عن أبي حنيفة انه ان زاد حرفاً واحداً
 يجب سجود السهو وروى عنهما انه ان قال
 اللهم صلى على محمد لا يجب ما لم يقصد وعلى آل
 محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان سكت
 في الركعتين الاخرين متعمداً فقد اساء و
 ان سكت سهواً يجب السهو هذا بناء على
 وجوب الفاتحة في الاخرين وقال ابو يوسف
 لا سهو عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم
 الكلام عليه في القراءة وان قرأ القرآن بعد
 قراءة التشهد في القعدة الاخرة لا سهو عليه
 لانه محل الدعاء والثناء والقرآن مشتمل عليهما
 وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى
 القيام لقراءته ولا يقرأه بعد الوقوف من الركوع
 لفوات محله وان تذكر وهو بعد في الركوع

ففيه اي في العود روايتان قيل يعود وقت
 والتحجيج انه لا يعود ولا يقنت في الركوع
 وقال الناطقي سواء عاد او لم يعد يسجد
 للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عاد او لم
 يعرف او لم يقنت اما لو تذكر في الركوع
 انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود
 يقرأ ويعيد الركوع وان لم يعد تفسد
 صلاته لانه ارتفع بالعود والقراءة وان عاد
 ولم يقرأ ففارق فاض ركوعه روايتان
 الفرق المذكور في الشرح وان سلم على رأس
 الركعتين في الظهر على ظن انه اتمها ثم تذكر
 انه اتمها صلى ركعتين فقط بتمها ويسجد
 للسهو لان سلامه وقع سهواً وان سلم
 على رأس الركعتين على ظن انها اي صلات
 جمعة او فجر يستأنف صلاته لانه سلم عالماً
 انه صلى ركعتين فوقع سلامه عمداً فيكون
 قاطعاً وان سها عن القعدة الاخرة في

ذوات الاربع وقام الى الخامسة يعود الى
 القعدة ما لم يسجد للخامسة ويتشهد ويسلم
 ويسجد للسهولتا خير القعدة وان قيد الخامسة
 بالسجدة تحولت صلاة نفل عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وبطلت أصلاً عند محمد وعليه
 ان يضم اليها ركعة سادسة عندهما ليصير
 متنقلاً بست ركعات وقوله وعليه يفيد
 ان الضم واجب والاصح ان الضم ندب فلو لم
 يضم لا شئ عليه ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد
 السجدة في الخامسة عند ابي يوسف لان السجدة
 يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم
 يرفع رأسه لانها لا تتم الا بالوقع عنده و
 فائدة الخلاف انه لو سبق المحدث قبل رفعه
 يتوضأ ويتشهد ويصح فرضه عند محمد
 خلافاً لابي يوسف وقول محمد هو المختار
 ويسجد للسهولتا بعد تحوّلها نفل على
 قول بعض المشايخ والاصح انه لا يسجد قاله

في

في النهاية وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان
 يسلم يعود ايضاً ما لم يسجد ويسلم ولا يسلم قائماً
 ويسجد للسهولتا انه آخر واجباً فان سجد للثانية
 كان فرضه تاماً لتمام اركانها ويضم الى تلك الركعة
 ركعة اخرى ويكون الركعتان نافلة لبناء على
 صحة النفل بتجريمه الفرض وهل تنوبان عن
 سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح ان
 لا تنوبان والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب
 والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام الى الخامسة
 في الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو الضم
 في الظهر والعشاء والمغرب والكلام فيه
 لعدم كراهة النفل بعدها اما في العصر
 والفجر فقد قيل لا يضم الا في العصر في الصلوة
 الاولى وقيل يضم مطلقاً وهو المختار لان
 النهي انما هو عن التنقل القصدي لا الواقع
 من غير قصد وكذا لو تطوع آخر الليل فقامت
 صلته ركعتي الفجر لانه لم يتنقل بعد الفجر قصداً

الاولى ان ينهض
 في الركعة الاولى
 في صلاة الفجر
 ولا ينهض في الركعة الثانية

بالكثير من ركعتيه ويسجد للسهو استحيانا
 والقياس ان لا يسجد لانه في صلاة غير التي سر
 فيها وجه الاستحسان ان النقصان دخل وفرض
 يتوكل السلام فيه او بتأخيرها وادخال فعل
 ذات قبل وسهوا الامام يوجب السجدة عليه
 اصاله وعلى القوم تبعاله فان تركه الامام لا
 يسجد الموقوم وسهوا الموقوم لا يوجب السجود
 على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه لتلاصيق
 مخالفا لمامه وان سها عن السلام يعني
 بالسهو عن السلام انه طال القعدة الاخيرة
 ساكتا قدر ركن او اكثر على طم انه خرج
 من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم
 يسجد للسهو لتأخير الواجب وان سلم من
 عليه السهو يريد اي يريد بسلامه قطع
 الصلوة بعته انه لا يريد عند سلامه سجدة
 السهو اي ان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد
 له ثم بدله بعد ما سلم ان يسجد للسهو فلم ان

يسجد

يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم
 يستدبر القبلة فالحاصل ان نية عند السلام ان
 لا يسجد لا تمنع وجوب السجود ولا تسقط ما
 لم يعرض ما ينافي في الصلوة ومن شك في حال القيام
 انه هل كبر للافتتاح ام لا فتفكر في ذلك
 وطال تفكره قدر ادا ركن وعلم بعد ذلك
 انه قد كان كبرا او طم اي غلب على ظنه في الصورة
 المذكورة انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد
 قد كبر فعليه السهو للزوم تأخير الواجب وهو
 القراءة من تفكره وكذا ان شك هل هو في الظهر
 ام في العصر مثلا او انه صلى ثلاثا او اربعاً او خرج
 من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ ونحو ذلك
 يجب عليه السهو ان طال تفكره ثم الاصل في حكم
 التفكر انه ان منع عن ادا ركن كقراءة آية او ثلاث
 او ركوع او سجود او عن ادا واجب كالقعدة
 يلزمه السهو لا استلزام ذلك ترك الواجب
 وهو الاثبات بالركن او الواجب في محله وان لم

يمنع عن شيء من ذلك بان كان تؤدي الاركان
 ويتفكر لانه لا يلزم التهور وقال بعض المشايخ
 ان منعه التفكر عن القراءة او عن التسبيح يجب
 عليه سجود التهور والافلا فلهذا القول لو
 شغل عن التسبيح الركوع وهو كالمثل يلزم
 السجود وعلى القول الاول لا يلزم وهو الاصح
 وان سلم المسبوق ساهيا مع امامه اى على
 اثر تسليمه الاول كسائر المقتدين فانه لا يروى
 عليه لانه مقتد بعد وسهو مقتدى لا يوجب
 السجود وان سلم بعد اى بعد سلام امامه
 تجب عليه سجود التهور لوقوعه منه بعد ما
 صار منفردا وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا
 لسلامه فلا سهو عليه لانه مقتد وبعد يلزم
 لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراى بالمعينة حقيقته
 وهو نادر الوقوع وذكر في المنقطة ان المسبوق
 اذا سلم مع امامه وكبرايا من الشريفة تكبير الشريفة
 مع امامه سهو افعليه التهور لما قلنا انه صدر

منه بعد انفراد المسبوق يتابع امامه في سجود
 التهور وان كان وقوع التهور منه قبل اقتداءه
 بال التزام متابعته وكو ظن الامام ان عليه روا
 فسجد وتابع المسبوق ثم علم ان لا سهو عليه ففي
 رواية لا تفسد صلاة المسبوق وبها اخذ صدر
 الشهيد وفي رواية تفسد وهو الاصح لا يقتضى به
 في موضع الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام
 وقراء وركع ولكن لم يسجد حتى سجدا امام
 للسهو يتابع المسبوق فيه وان لم يتابعه لا
 تفسد صلاته ولكنه يسجد عند فراغه ويرتضى
 قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه لان انفراده
 لم يستحكم بعد فتلزم متابعته ويلزم اعاده
 ما فعل قبله حتى لو اعتبره وبنى عليه ولم يعد
 فسدت صلاته وان كان قد قعد الركعة التي
 قام اليها بالتجدي لا يتابع الامام في سجود التهور
 يسجد اذا فرغ وان تابعه فسدت صلاته واذا
 لم يتابع المسبوق الامام في سجود التهور يسجد

لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلاة استحساناً
 لانه آخر صلاته وان سها فيما يقضي بعد فراغ الامام
 يسجد السهو ايضا لانه منفرد والمنفرد يسجد
 لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم
 سها هو ايضا كفته سجدة تان عن السهوين لانه
 السجود لا يتكرر بتكرير السهو ولا ينبغي للسجود
 اى لا يباح له بل يكره تحريمًا ان يقع في قضاء
 ما سبق به قبل سلام الامام الا ان يكون القيام
 لضرورة صون صلاته عن الفساد كما اذا خشي
 ان انتظم ان تطلع الشمس قبل تمام صلاته في
 الجراو يدخل وقت العصر في الجمعة او تمضية
 مسجده او يخرج الوقت وهو صاحب عذر او
 يبدل الحديث او يخاف من الناس ويبيديهم
 ونحو ذلك فلا يكره سجده ان يقوم قبل سلامه بعد
 قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده
 قدر التشهد اصلاً فان قام قبل ان يفرغ
 الامام من التشهد اى قبل ان يقعد قدر التشهد

فالمسئلة تجزى على وجه مبني على ان ما يؤتيه من
 قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود الامام
 قدر التشهد لا يعتد به وان ما يقضيه اول صلاته
 في حق القراءة اذا علم هذا فليخ اتم ان يكون
 مسبقاً بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات
 او باربعة ركعات فان كان مسبقاً بركعة
 ينظر ان وقع من قرأته بعد فراغ الامام من
 التشهد مقدار ما تجزى به الصلاة على اختلافهم
 جازت صلاته والاى وان لم يقع من قرأت
 بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجزى به
 الصلوة فسدت صلاته ولا اعتداد بما قرأه قبل
 ذلك لان قيامه وقرأته قبل فراغ الامام من
 التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة فوض عليه في
 الركعة التي يقضيه اذا لم يبق من صلاته ما يمكن
 تلاوة القراءة فيه فتفسد وترك الفرض
 وكذا الحكم ان كان مسبقاً بركعتين لافتراض
 القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تلاوة ركعها

فيه بعدها بخلاف ما اذا كان مسبوقاً بالكثير من
ركعتين حيث لا تفسد صلاته بعدم وقوع ما
يجوز به الصلوة من قرأته بعد فراغ الامام من
التشهد لم تكن من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ
فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما يجزى به
الصلوة واعتد بها فراءه قبل فراغ الامام من التشهد
ومضى عليه تفسد صلاته ايضاً واعلم ان المسبوق
صومي وقع شروعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة
الاولى معه واللاحق من فاتته شيء مناهمه بعد
اقتدائه به والمدر كمن لم يقف مع الامام شيء
من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضاً انه
فيما يقضى كالمفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز
الاقتداء به اما لو نسي احد المسبوقين التساويين
قدما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير
اقتداء صح وثانيها انه لو كبرنا وبنا للاستيناف يصير
مستأنفاً قاطعاً للاولي بخلاف المفرد فان
لو كبرنا وبنا للاستيناف لا يصير مستأنفاً

مالم ينو صلاته اخرى غير التي هو فيها ثم ما تقدم
انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقليد التقييد
بالسجدة والنفرد لا يلزم التجرد لسهو غيره رابعها
انه ياتي بتكبير التشريق اتفاقاً والنفرد لا يجتنب
عندنا في حنيفة ولو قام المسبوق حيث يصح له
القيام وفزع قبل سلام الامام وتابعه في السلام قبل
تفسد صلاته والفتوى ان لا تفسد ولو تذكر ما
سجد تلاق فسجدها بعد قيام المسبوق قبل
ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع
الامام في سجدة التلاق ولو لم يتابعه فسدت
صلاته وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتا
ولو تابعه فسدت صلاته وان لم يتابعه قيل تفسد
ايضاً والاصح عدم الفسا ولو تذكر الامام سجداً
صليبتة يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت
وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة تفسد في
الوقايات كلها تابعه او لم يتابعه وان ادرك
مع الامام ركعة من المغرب بعواء في الركعتين

التي سبق بها السورة مع الفاتحة ويقعد
في اولها لانه يقضي اول صلاة في حق القراءة و
آخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا
لا يلزم سجود السهو لكونه اولى من وجه ولو ادرك
ركعة من الرباعية يقوم ويقضي ركعة بفاتحة
وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد وفي
الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان اما
ترك القراءة وقضاها في الاخرين وادرك
المسبوق الاخرين فالقراءة فيما يقضي فرض
عليها ايضا لانه تلك القراءة التحقت بحملها
من الشفع الاول فخلل الشفع الثاني منها
واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام
يكتم من اوله وقيل يكتم كلمة الشهادة وقيل
يسكت وقيل ياتي بالصلوة والدعاء والتحيم
انه يرسل ليفزع من التشهد عند سلام الامام
والتحيم انه لا ياتي بالتسليم في الصلوة المجهرة
حتى يقوم الى القضاء واما المقتدى اذا فرغ

من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت
قولا واحدا وان قام الامام الى خامسة فتابعه
المسبوق فان كان الامام قعد في الاربعة
فسدت صلاة المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن
قعدا تفد ما لم يقيد مع الخامسة بالتجدد
واما اللاحق فقد يكون بسبب ما فات النوم
او سبق الحدث والاشتغال بالوضوء او زحمة
حيث لم يجد مكانا وحكما ان يقضي ما فات له
او لا ثم يتابع الامام ان لم يكن فخرج وكس المسبوق
ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام
حكما ولذا الوسا لا يسجد للسهو وان سجد
الامام للسهو وهو لم يتم صلاة لا يسجد معه
بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه
مثله فنوى الاقامة لا تصير صلاة اربعا بخلاف
المسبوق في جميع ذلك وذكر في الفتاوى خاتما
فقال رجل صلى ولم يدرك اثلاثا صلى ام اربعا
قال ان كان اولها استقبل قيل اولها

في هذه الصلوة وقيل في سنة وقيل بعد بلوغه
وقيل بعد بلوغه وقيل يعني أو لم يمس في عمره وعليه
المر الشايخ وإن لم يمس ذلك الشك أي صادفه
ووقع له غير مرة يخرج أي يطلب ما هو الأحرى به
لعمل فإن وقع تحريم على أنه صلى ركعة من صلاة
ذات ركعتين يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد
للسرور وإن وقع تحريم على أنه صلى ركعتين في
الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد
للسرور وإن لم يقع تحريم على شيء أخذ بالاقول
لأنه المتيقن ومعنى الأخذ بالاقول أنه إن كان في
صلاة الفجر مثلاً وشك أنه صلى ركعة أو ركعتين
يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً
لاحتمال أنه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض
وقال في الذخيرة لو شك في زوات الأربع أنها
أي الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة الأولى
أو الثانية يقعد على رأس كل ركعة أي إذا لم
يقع تحريم على شيء فيجعل ذلك كأنها الأولى

فيصلتها

٢٤٧

فيصلتها ويقعد لاحتمال أنها الثانية ثم يصلي
أخرى ويقعد لأنها الثانية باعتبار ما أخذ
به ثم **ثم** أخرى ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم
يصلي أخرى ويقعد لأنها آخر صلاة فيعمل بالاحتياط
في جميع ذلك وفي فتاوى الفضلي إذا دار بين
ترد الصلوة بين الثانية والثالثة أي شك في قيامه
أن الركعة التي قام منها هل هي الثانية أو الثالثة
لا يقعد وهو الصحيح لأنها إن كانت ثالثة فظاهر
وإن كانت ثانية فقد تقدم أنه إذا قام عن القعدة
الأولى فلا يعود إلا في المغرب والوتر لاحتمال أنها
ثالثة والقعود فيها فرض فيها فيتشهد ويقوم
فصل ركعة لاحتمال أن تلك كانت ثانية ولو
شك في الفجر في قيامه أن التي قام إليها ثانية أو ثالثة أو في المغرب
أو الوتر أنها ثالثة أم رابعة أو في الرباعية أنها
رابعة أو خامسة فإنه يقعد ويتشهد ثم يقوم
فيأتي بركعة أخرى لاحتمال وكذا لو شك كذلك
في ركوعه أو بعد قبل تقيد بها بالسجدة أمّا

لو شك في السجدة الاولى اتمها صلاح صلاته على قول
محمد تبع لان تلك الركعة ان لم يكن زائدة فعليه
اتمامها وان كانت زائدة لا تفسد عنده لانه لما عرض
الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما لو سبق الخش
فيها في فرضا ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى
وان كان الشك بعدما رفع من السجدة الاولى
بطلت صلوة اتفاقا لاحقا لانها زائدة وقد
ترك الفعدة الاخيرة وان بدا المصلي بالسجدة
قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى او الثانية
فعليه السهو وان قراء حرفا واحدا كذا في
الحاقا نية لانه اخر واجبا ولم يعف القليل
لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر
ضد هو يعود ويقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا
لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر
في الركوع وسجدة السهو اي سجود السهو
سجدة ان يسجد بها بعد التلام وعند الشافعي
واحد قبل وعند مالك ان كان السهو

بزيادة



ية

بزيادة فبعده وان كان بقصدا فقبل وهو
رواية عن احمد والخلاف في الافضية حتى لو
سجد قبل السلام اجزاه عندنا على ظاهر الروا
ثم قيل يسجد بعد تسليمة واحدة وهو قول
الجمهور ومنهم من يخى الاسلام وفي الاسلام وقيل
بعد التسليمتين وهو اختيار شمس الائمة
وصدر الاسلام اخي في الاسلام وقال صاحب الهداية
هو الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد
والنبايع ويتشهد بعد السجدةتين ويسلم
لما رأى انه دم فعل كذلك ويأتي بالصلوة على
النبى وم والدعاء في كلتا القعدتين فعدة الصلوة
وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوى وقال
الكرخى ياتي بالصلوة والادعية في فعدة السهو
قال في الهداية وهو الصحيح وقيل عند ابي حنيفة
والابي يوسف في فعدة الصلوة وعند محمد في
فعدة السهو والوجه ما صححه صاحب الهداية
واعلم ان الاختلاف في الايتان بالصلوة و

الادعية سواء والمض فوق بينهما في الخلاف بقول
 ياتي بالصلوة في كلتا القعتين والادعية في قعتي
 الشرو وقال بعضهم ياتي بلادعية فيهما ولم اعثر
 على ما ذكر هذا الفرق وغيره والله اعلم **فوائد**
 صلى ركعتين تطوعاً فسهو فيهما وسجد للشهو
 ليس له ان يبني على تلك الترخيمه اخبرني لئلا يكون
 سجوده في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو
 فعل فلا فساد ويعيد في الصحيح اما المسافر
 لو صلى الظهر ركعتين وسجد ^{السجود} وسجد للشهو
 ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوته وان بطل به
 سجود الشرو لانه مضطر الى تصحيح صلوته نسي
 التشهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة
 التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته عند ابى يوسف
 خلافاً للمجد والفتوى كما قول محمد وعلي هذا لو
 نسي الفاتحة او السورة فخذكرها في ركوعه فواد
 لقرائتها فلم يقرأ وسجد قيل يفسد صلاته والاولى
 ان لا يفسد جهراً فيما يخاف او يخاف فيما يجر

فتذكر

فتذكر في بعض الفاتحة يعيد الفاتحة ^{مكرر} في
 الجهرية لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والمخافتة وذكره
 واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة قراها ^{التي}
 فقرأها سورة قبلها لا يلزمه الشرو سلام من عليه
 الشرو يخرج من الصلوة خرجاً موقوفاً عند ابى
 حنيفة وابى يوسف فان سجد للشهو عاد اليها
 والآفلان وعدم لا يخرج اصلاً ويستني على هذا انه
 لو اقتدى به احد بعد السلام بفتح اقتداؤه مطلقاً
 عندم وعندهما ان سجد للشهو والآفلان ^{صح}
 كان مسافراً فنوى الاقامة بعد السلام يصير
 صلاته اربعاً عندم وعندهما ان سجد ولو
 قهقه بعد السلام ينتقض وضوءه ^{مطلقاً} عندم
فصل في بيان احكام زلة القاري الواقعة في
 الصلوة الاصل فيه اي في الذلل والخطاؤه ان لم
 يكن مثله اي مثلك اللفظ في القرآن والمعنى اي
 والحالات ^{معنى} ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ
 القرآن متغير به معنى لفظ القرآن تغيراً فاحشاً

قوتاً بحيث لا مناسبة بين المعنى أصل التفسير
صلوته كما إذا قرأ هذا الصبار مكان قول هذا الفراء
وكذا إذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم عليه
بالبعد وبعد منه كما إذا قرأ يوم تبلى السرائل باللام
في آخره مكان الراء في السرائل وإن كان مثله في القرآن
والعنى أى معنى اللفظ الذى قرأه بعيد من معنى
اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيراً باللفظ
المقرون تغيراً فاحشاً تفسد أيضاً عند أبي ج
وم وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد
لعموم البلوى وهو قول أبو يوسف وإن لم يكن
مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيتامى
مكان قوتامى فالخلاف على العكس عند
أبي يوسف لا عندهما فالاعتبار في عدم الفساد عند
عدم تغير المعنى كثيراً وجود المثل في القرآن عند
والموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة
التقدمين في هذا الفصل وأما المتأخرون
فمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد

وابي بكر سعيد البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني
واتفقوا على أن الخطأ إن كان في الأعراب لا تفسد
مطلقاً وإن كان تمام اعتقاده كقولنا أكره الناس
لا يميزون بين وجوه الأعراب قال قاض خان وما
قاله المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط
لأنه لو تعدد يكون كفر أو ما يكون كفر لا يكون من
القرآن قال ابن الإمام فيكون مثلاً بكلام الناس
الكفار وهو مفيد كما لو تكلم بكلام الناس
سأهياً مما ليس ككفر فكيف وهو كفر أثرى واختلفوا
فيما إذا كان الخطأ بطلاناً في حرف على ما بيناه
في الشرح ويأتى بعضه ولا يقاس مسائل زلة القدر
بعضها تماماً يشكو عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين
على بعض مما هو مذکور الأبعد علم كامل في اللغة
والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه
التفسير ليعلم ما اعتقده كفر وما هو بعيد فحشاً
أو غير فاحش وما ليس كذلك على قول المتقدمين
وليعلم مخارج الحروف فيتم ما هو قريب من الخرج

بأبدال

خرابي

من غير على قول بعض المتأخرين وان يبدل القاري
 حرفا مكان حرفا كان الاصل فيم اي في ذلك التبديل
 انه ان كانا بينهما اي بين الحرفين قرب المخرج كالقاف
 مع الكاف او كانا من مخرج واحد كالسين مع الصاد
 لا تقصد صلاته وزاد في المحيط فيد الابداسه وهو
 ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فانه الجيم والباء
 والثين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما
 من الآخر كما اذا قرأ فاما التي لم فلا تكسر بالكاف
 مكان القاف في تقرر وذلك على القاعدة المذكورة
 وكذا على قول اي حنيقة ومحمد فانه الكسر في اللفظ
 بمعنى القصر وكذا لو قرأ ~~كلمة~~ كويش مكان قويش
 اما اذا قرأ مكان الذال المعجمة ظاء كما اذا قرأ تظا
 الاعين مكان تلذ أو تماظا مكان ذراء او قرأ
 الظاء المعجمة مكان الصاد المعجمة او على القلب كالمقظ
 مكان المعصوب وضم مكان ظفر فتفسد صلاته
 وعليه اي على القول بالفساد اكثر الائمة للتغير
 الفاحش في بعضها وعدم المعنى في البعض مع عدم

لا القاف مع الكاف
 لا تقصد فلا تكسر
 فم تقرر لا تقصد
 وهو ان كانا من مخرج واحد

لا يلاف

جواز

جواز ابدال الظاء من الذال وان كانا من مخرج واحد
 وهو يقيّد تقييد صاحب المحيط وروى عن محمد بن
 سلمة انها لا تقصد لان المعجم لا يميزون بين هذه
 الحروف وكان القاضي الامام الشهيد المحسن
 يقول الاحسن فيه اي في الجواب في الابدال المذكور
 ان يقول ان اللفظة ان جرى ذلك على لسانه ولم
 يكن مميّزا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في
 زعمه انه ادنى الكلمة على وجهها لا تقصد صلاته
 وكذا اي مثل ما ذكر المحسن وروى عن ابن مقار
 وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وهذا مع
 ما ذكره في فتاوى الحجة انه يفتى في حق الفقهاء
 باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز ونحوه
 وما ذكره في الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين
 اتحاد المخرج ولا قرب الا ان فيه اي في ابدال
 احدهما من الآخر بلوى عامة نحو ان ياتي بالذال
 المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرأ في تذليل مكان
 تضليل او نحو ان ياتي بالواو المحض اي الخالصة

مكان الدال المعجمة او الظاء اي ياتي بالظاء المعجمة
 مكان الضاد المعجمة لا تفسد عند بعض المشايخ
 وهذا فصل وهو ابدال احدهما المروف الثلاثة
 من غير منازع ولم اعثر على مسألة ابدال في الزاوية
 بالذال ولورد ما ذكر قاض خان من هذا الفصل
 قراء والعاديات فتحا بالظاء مكان الضاد تفسد
 ليفيظ بهم الكفار بالضاد او ليفيد بالذال مكان
 الظاء لا تفسد حذبا بالذال المهملة او المعجمة
 الضاد تفسد غير المغضوب بالظاء او بالذال
 تفسد ولا الضاليتين بالظاء المعجمة او بالذال المهملة
 لا تفسد ولو بالذال المعجمة تفسد هضم بالذال
 المعجمة او الظاء المعجمة مكان الضاد تفسد بظلام
 للعبيد بالذال المعجمة مكان الظاء المعجمة تفسد
 موتوا بغضكم بالضاد المعجمة مكان الظاء
 لا تفسد فظا غليظ القلب بالضاد المعجمة
 مكان الظاء في كل منهما تفسد وجاءكم
 التذير بالضاد المعجمة مكان الدال لا تفسد

وهو مكظوم بالضاد او بالذال المعجمتين تفسد
 ناضرة الى ربه ناضرة الاولى بالظاء المعجمة مكان
 الضاد والثانية بالعكس لا تفسد فخر بالظاء
 المعجمة مكان الضاد تفسد ذلك قطوفها تفسد
 بالضاد المعجمة مكان الدال تفسد ولو بالظاء
 المعجمة لا تفسد فظلت اعناقهم بالضاد المعجمة
 مكان الظاء او بالذال المعجمة لا تفسد وذلكناها
 لهم بالضاد المعجمتين مكان الدال تفسد ولو
 بالظاء المعجمة لا تفسد في تضليل بالذال المعجمة
 مكان الضاد لا تفسد وبالظاء المعجمة تفسد
 ان يتبعوه الا الظن وان الظن بالضاد مكان
 الظاء تفسد اذا عوا به بالضاد المعجمة مكان
 الدال لا تفسد من يضل الله بالظاء المعجمة
 مكان الضاد لا تفسد فرض عليكم القرآن بالظاء
 المعجمة مكان الضاد تفسد لجميع حاز
 روى بالضاد المعجمة مكان الدال لا تفسد
 اننا ضللتنا بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد

فرض في حق الحج بالظلمة المعجزة مكان الضاد
او بالذال المعجزة تفسد وذرا ظاهرا لانه بالظلمة
المعجزة مكان الذال او بالضاد المعجزة تفسد
وجعلوا الله تماذرا بالضاد او الظاء المعجزة
مكان الذال تفسد وتذال الاعيان بالضاد المعجزة
مكان الذال او بالظاء المعجزة تفسد واما ابوال
الوار بالذال المعجزة تفسد فينبغي ان يكون
التفصيل فيما في الالغاء كما يأتي ان شاء الله تعالى
واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعضها بان
اراد ان يقول الحمد لله فقال ال فانقطع
نفسه ونسي الباقي ثم تذكر فقال حمد لله او
لم يتذكر فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى
فقد كان الشيخ الامام شمس الدين الحلواني
يفتة بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا
لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس
والنسيان على هذا الوجه قصدنا ان
تفسد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان

ذكرى

ذكر كلها مفسدا فذكر بعضنا كذلك والافلا
قال قاض خان هو الصحيح وذكر انه لو قرأ
مطلع الفجر فلما قال الفج انقطع نفس فركع
لم يفسد صلاته ووفق بعضهم بين الاسم
والفعل فقال في الاسم لا يفسد وفي الفعل كان
اراد ان يقرأ يشكره فقال يش وتترك
الباقي تفسد لان اللام في الاسم زائدة لكن هذا
الفرق انما يستقيم على هذا اذا اتى باللام وحدها
اما لو ضم اليها شيئا اخر كما في الفج او الخ فلا
يستقيم وقال بعضهم ان كان للبعض المذكور
معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحتسب لا تفسد
والا تفسد والاولى الاخذ بقول العامة في
انقطاع النفس والنسيان وبما صحه قاض
خان وبهذا التفضيل الاخير في العهد اما
الوقف في غير موضعه والابتداء من غير
موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة
ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس

والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام
والجم وهذا عند عامة علماءنا وعند بعض
العلماء يفسد ان تغير المعنى تفسيراً فاحشاً
نحو ان يقرأ لا اله الا الله ووقفوا ابتداء بقوله
الا هو هذا مثال الوقف او قراء ولقد
صينا الذين اتوا الكتاب من قبلهم ووقفوا
وابتداء بقوله واياكم ان اتقوا الله او قراء يخرجون
الرسول ووقفوا ابتداء واياكم ان اتقوا الله
ديكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على
وقالت اليهود وابتداء عزرا بن الله او براته
مغلولة او وقف على لقد كفر الذين قالوا
وابتداء ان الله هو المسيح بن مريم او
ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم
الفتن في ذلك كله لما تقدم ولو وصل
حرفاً من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قراء
اياك نعبد واياك نستعين بوصول كاف
اياك بنون نعبد ونستعين او قراء انا

اعطينا

اعطينا كالكوثر بوصول كاف اعطينا ك بلام
الكوثر او قراء اذا جاء نصر الله بوصول هرة جاء
بنون نصر الله وما شبه ذلك فانه صلواته
لا تفسد على قول العامة من العلماء قال قاض
خان وان نعت ذلك وفي شرح التهذيب هو
الصحيح لانه من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال
آخر الاولى بقول الثانية قال في فتاوى اللجنة
المصلحة اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك
نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول
نعبد بل الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد
واياك نستعين وعما قبل بعض المشايخ
يفسد صلواته والظاهر ان مراد هذا القائل
انما هو عند التمسك على اياك ونحوها والآ
فلا ينبغي لها قل ان يتوهم فيه الفنا فضلاً
عن العالم وبعض المشايخ فصلوا وقالوا
ان علم القاري ان القرآن كيف هو اي
علم ان الكاف من الكلمة الاولى لاسيما الثانية

الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد
 صلاته وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك
 اى ان الكاف مثلاً من الكلمة الثانية تفسد
 صلاته لان ما قراه ليس باردة واذا اتفق ^{الينظم}
 فلا عيبه بالارادة وذكر في الملتقط انه لو قراء
 في الصلوة الصمد لله بالهاء مكان الحاء او قراء
 كل هو الله احد بالكاف مكان القاف والخال
 انه لا يقدر على غيره كما في الانترك ونحوهم
 يجوز صلواته ولا تفسد وكذا لو قال الحمد لله
 بالحاء للجمعة والذي ينبغي ان يكون الحكم الا لا تفسد
 على ما يأتي قبيلاً ان شاء الله تعالى ولو قراء
 قل اعود بالذال المهمل مكان المعجمة او قراء
 فاء صباح المندريه بكسر الذال لا تفسد
 صلاته لان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى
 الى فكأنه قال ارجع الى رب الفلق ولان
 صباح المندريه الى الوصل بمعنى نصيبهم
 على قورهم المكذبي وكذا لو قراء يعو دون

بقرآن نظراً الى ما اراده والضمير قول العامة لان هذه كلها تكتلنات

برجال

برجال بالذال المهمل او قراء فانظر كيف كان
 عاقبة المندريه بكسر الذال اى في نصرتهم على
 قورهم الكافرين ولو قراء الا لا تفسد باللام مكان
 رب بالآء لا تفسد الا لا تفسد بالباء والمثلثة بعد
 اللام من اللثغ بالتحريك وهو اللثغ بضم
 اللام وسكون الثاء وهو تحول اللسان من
 السين الى الثاء او من الاء الى الغين او الى اللام
 او الى الباء او من حوف الى حرف ذكره في القاموس
 والمختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد
 دائماً في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان
 كان لا ينطق لسانه فان لم يجد آية ليس
 فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه يجوز صلواته
 به ولا يؤثم غيره فهو بمنزلة الاء في حق من
 يحسن ما عجز هو عنه واذا امكنه اقتداؤه
 بمن يحسن لا يجوز صلاته منوذاً وان وجد
 قدراً ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه ذلك
 الحرف الذي عجز لا يجوز صلواته مع فوات

فيه كالحكم في

الحرف ذلك لان جواز صلوة مع التلفظ بذلك
الحرف ضرورة فيقدم بانعدام الضرورة هذا
هو الصحيح في حكم اللشغ ومن بمعناه من
تقدم اتفاقا عن ابي حنيفة فيمن قراء واذا ابتلى
ابراهيم ربه بضم اليم وفتح الباء او قراء الخالق
الباري المصور بفتح الواو او قراء وهو بطعم
بفتح العين في الاول وكسر هاء في الثاني انه لا يفسد
صلاته على ان الراء باتل دعاء وبالضمير في وهو
غير الله وعلى ان المصور مفعول الباري وهذا
اذا لم يرفع المصور فان رفعه نفسه وتام
تحقيقه في الشرح وان زاد القاري في الصلوة
حرفا نظرا ان لم يتغير المعنى بان قراء وامر
بالعروف وانراى عن المنكر بزيادة الالف
في اللفظ او قراء ومن يعصى الله ورسوله
ويتعد حدوده يدخلهم نار ابزياة ميم
الجمع لا يفسد صلوة اتفاقا وان غير المعنى
نحو ان يقرأ القرآن الحكيم وانك لم تر سليمان

بزيادة

بزيادة الواو وكذا لو قراء وان سعيكم لشتي
ونحو ذلك فقد قالوا تفسد صلوة لانه جعلوا
القسم سماعا فينبغي ان لا يفسد لانه ليس بتغير فاحش
ولو نقص حرفا فان كان من اصل الكلمة وتغير المعنى
تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد كما لو قراء ومما
رذلتهم بحذف الراء او الزا او قراء وليقولوا
درست بغيره وال او خلقنا بغير خاء او جعلنا
بغير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول ويكون
حذفه يؤدي الى ما اعتقاده كقربان حذف
شلا في العاق من وما خلق الذكر والانشى تفسد
واما اذا كان الحذف على وجه الترخيم بان
قراء ياما لك بحذف الكاف لا تفسد اجماعا
وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قراء الواو
بغيرها او من الاصول ولم يتغير المعنى بان
قراء تعالى جذ ربنا بغير نا وذكى في كتاب
ذلة القاري للشيخ الامام حسام الدين
ابي سعد النسي ان لو قراء الله السعد بالسين

اصور

مكان الصاد لا تفسد صلوة وهو اختيار
 الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص عمر النسفي
 هذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين
 وكذا على قول المتقدمين لصحة المعه فان
 التمدد العلق والتكثير واعلم ان الصاد والستين
 والذاء من مخرج واحد وكثير ما يبدل بعضها
 من بعض فلنذكر ما اوردناه قاض خان على قول
 المتقدمين منها قراء اذا جاء نسر الله بالستين
 او يعوق ونصرا بالله لصلا لا تفسد كالتمدد
 بالستين قال شمس الامنة السرخسي لا يفسد اصل
 بالصاد مكان التي لا تفسد خاسا وهو
 حصير بالصاد لا تفسد لانفام الرب بالستين
 مكان الصاد تفسد فهل عصية بالصاد مكان
 التي لا تفسد وكذلك فان عسوك مكان
 عصون لا تفسد للخائنين خسيما بالتي
 مكان الصاد تفسد سيد دناكم مكان صد دناكم
 لا تفسد طلون بالتي مكان الصاد لا تفسد

بنيام

بشي

٧ سورة

بشي بجر مكان بخس لا تفسد صرا مكان
 سرا تفسد نصبا مكان نسا تفسد السخرة
 مكان الصخرة تفسد بخسفا مكان يخصفا
 تفسد صورة مكان لا تفسد صوط عذاب
 مكان سوط تفسد من قصورة مكان قسورة
 تفسد افسح متى لسانا مكان افسح لا تفسد
 ليسال السادقين عن صدقهم مكان الصاد
 عن صدقهم لا تفسد فيه نظر وكانوا يترقبون
 على الخبث مكانا يترقبون لا تفسد وقولوا قولا
 صديدا مكان سديدا تفسد فالمغيرات سبحا
 مكان صبحا تفسد وتواسوا بالستين مكان و
 تواسوا بالصبر تفسد رحلة الشتاء والستين
 مكان الصيف تفسد حله اذا حصد مكان
 حاسدا اذا حصد ثم عمل وسوا مكان صموا
 تفسد لنسفا بالناسية ناسية بالستين فيهما
 مكان الصاد لا تفسد وكذا لنسفا مكان
 لنسفا حصوا مكانا حصوما تفسد

لينا خالصا مكان خالصا لا تقسدي كذا
صانفا مكان صانفا وفيه ما نظر قل كل مترس
فترسوا بالشيء فيهما مكان الصاد تقسدي
صحفا مكان صحفا منشرة تقسدي ولو قراء عتي
بالعين المزملة مكان حنة لا تقسدي لانها لغة
فيرا ولو قال سمع الله مل حمك باللام مكان
النون يربح الا لا تقسدي لقوب المخرج و
الظاهر ان حكمه حكم الالبع ولو قراء يدع
اليتيم بتسكين الدال او بضم الدال وترك
التشديد في العين لا تقسدي لعموم البلوى
فيدي نظر ولذا حكم عليه قاضيان بالفساد
في تسكين الدال بخلاف ترك التشديد فانه
لا يغير المعنى ولو قراء ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات ووقفوا قراء بعد الوقف
التام او تلك اصحاب المحيم او تلك هم
شر البرية او قراء والذين كفروا وكذبوا
باياتنا او تلك اصحاب الجنة هم في خالدين

وما

وما شبه ذلك مما تفتري حكم الله على احد
الفريقين بضده لا تقسدي لصيغة الكلام
مبتداء به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم با
لضد ولو لم يقف وصل قال عامة المشايخ
تقسدي لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به
ولو اعتقد يكون كفا وعنه عبد الله بن ابي
المبارك وابي حفص الكبير البخاري ومحمد بن
مقاتل وجماعة من الراوية جمع مروزي
نسبة الى مروزي على غير قياس انه اي الشان
لا تقسدي صلاته لانه فيه ضرورة بقول اللسان
وكذا افق ابو نصر المازيني قاضيان في
الصحيح هو الاول ولو قراء ان الله بريء
من المشركين ورسوله بكسر اللام تقسدي عند
واما عند المتقدمين فذكر قاضيان فيه
الف لانه اعتقاده كفر لكن ذكر في الكشف
انه قراءة والجر في رسوله على القسم والجوار
ولو قراء اننا كنا منذرين بفتح الذال

الناصري

تفسد على قول المتقدمين وكذا لو قرأوا وانت
خير المنزليين بفتح الذال وقرأوا نحن
بفتح القاف وقد تراءى بفتح وجعلنا وانزلنا
بفتح اللام فهما أو قرأوا ومن يغفر الذنوب
إلا الله أو وما يعلم تأويله إلا الله بفتح الهاء
فهما أو قرأوا ولا يغرنكم بالله الغرور بكسر الراء
كل ذلك تفسد عند المتقدمين لا المتأخرين
وذكر في فتاوى قاضي خان لو قرأ يديع اليتيم
بتسكين الدال تفسد صلاة عكس المراد وكذا
ذكر في الوفاء يتخلو بالتاء مكان الدال
في يدخلون تفسد ولو قرأ نحن خلقنا في أعنا
أغلا لا مكان أنا جعلنا أو قرأ أياك نعبد
بترك التشديد لا تفسد صلاة عند المتأخرين
هذان فصلان الأول ذكر كلمة مكان كلمة والآل
أنه ان تقارب الكلمتان معنى ومثله في القرآن
لا تفسد وان تقاربتا ولم يكن المبدلة في القرآن
فكذلك عندهما وعن أبي يوسف روايتان

وان

وان لم يتقاربا والمبدلة في القرآن تفسد على
قياس قولهما لا قول أبي يوسف وان لم يكن
المبدلة مثله في القرآن وليس مما اعتقده كغير
تفسد اتفاق الامام لم يكن ذكرا وان كان في القرآن
لكن مما اعتقده كغير وصل تفسد عند عامة
المشايخ وقال بعضهم على قياس قول أبي يوسف
لا تفسد والصحيح أنها تفسد اتفاقا مثال
الأول العلم مكان الحكيم والخير مكان البصير والعكس
ونحوه ومثال الثاني آية مكان أقامه والتيا بي
مكان التوا بي ومثال الثالث سطح مكان
نصبت وبالعكس وخلقت مكان رفعت
وبالعكس ومثال الرابع الغبار مكان الغراب
ونحوه ومثال الخامس غافلي مكان فاعلين
الفصل الثاني تخفيف المشدد وتشديد
المخفف والأصل فيه أنه ان كان لا يغير المعنى
كان قراء وقيلوا تقتيلوا ويسئلونك عن
الساعة بالتخفيف في قتلوا والساعة

بفتح الراء

وكذا يدرككم الموت وراؤكم اليك ونحوه
لا تفسد وان غير المعنى بان ترك التشديد في
العلق ونحوه او في ظلالنا عليهم الغمام او في
الامارة بالسوء فاحتيا رعاة المشايخ انها
تفسد وقال ابو علي النسي لا تفسد بترك
التشديد الا في رب العالمين واياك نعبد
فعلم ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين
وهو الاحوط وحكم تشديد الخفف حكم
عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ افقينا با
لتشديد لا تفسد اهدنا الصراط باظهار
اللام لا تفسد وكذا ما يشابه ما ودعك
بالتحفيف لا تفسد تنبيه ومن ذكر كلمة
تغير السب فلوقرأ عيسى بن لقمان تفسد
ولوقرأ موسى بن منم لا تفسد ولوقرأ
موسى بن عيسى لا تفسد على قول ابي يوسف
وعليه عامة المشايخ وكذا لوقرأ موسى بن
لقمان ولوقرأ عيسى بن سارة تفسد وكذا

لو قرأ موسى بن بنت غيلان جميع هذا المخرج على ما تقدم
من الاصل ولوقرأ الاما ضطررتم بالذاء او بالطاء
او بالذال مكان الصاد تفسد و لو قرأ اضررتم
بالتاء مكان الطاء لا تفسد ولوقرأ الامن خطف
الخطفة بالتاء مكان الطاء فيهما يفسد لعدم المعنى
وهذا افضل اخر وهو ابدال هذه الاحرف الثلاثة
التاء والذال والطاء بعض من بعض فلنورد ما ذكره
قاضي خان من ذلك قراءة الطحيات او الدرجيات
مكان النحيات قال ابو علي النسي لا تفسد بذكر ما سبق
من القنوط او بالعكس تفسد وعند الوجع
مكان وعنت الوجع تفسد لانتم اشد رهبطا
بالطاء مكان التاء لا تفسد نبشش التبش
الكبرى مكان الطاء فيهما تفسد واتع مكان اطفى
لا تفسد الصرات مكان الصراط لا تفسد بتر
مكان بطل لا تفسد تلعرها هضم مكان طلعها
لا تفسد امترنا عليهم مكان امطرنا مرامكان مطرا
تفسد والتور مكان والطور تفسد مستورا

مكان مسطور لا تفسد لولا ان ربنا مكان
 ربطنا تفسد لوت مكان لوط لا تفسد وما
 ينتق مكان ينطق لا تفسد كصاحب الخوط مكان
 الخوت لا تفسد لم يجتلك مكان يجرك تفسد
 ولا يسطشون مكان يشنون لا تفسد حمالة
 الحتب مكان الحطب تفسد رحلة الشطاء مكان
 الشطاء تفسد امنط طائفة مكان آمنت لا تفسد
 ولوقراء تائفة مكان طائفة تفسد كاذبة
 خائنة مكان خائنة لا تفسد هل طوى مكان
 ترى من فتور مكان فطور لا تفسد والطين
 مكان والتي تفسد لعل اطلع مكان اطلع لا
 تفسد فتاف عليها تائف مكان فطاف عليها
 يتخلون مكان يدخلون تفسد ولوقراء فحل
 عسيتم بالصاد لا تفسد وقد تقدم ولوقراء
 الشيطان بالتاء مكان الطاء لا تفسد وقد
 تقدم ايضا ولوقراء قل هو الله احب بالتاء
 مكان الدال تفسد لعدم المعنى وكذا لوقراء

لم يلت ولم يولت بالتاء مكان الدال ولوقراء
 اللهم سل علي محمد بالسين مكان الصاد لا تفسد
 لفتح كونه من السلوان وعلى بمعنى الباء اي
 سلنا محمد عن غيره من امور الدنيا ولوقراء ما
 ودعك بترك التشديد لا تفسد لانه بمعنى ^{الترك}
 ولوقراء التشديد في الرب تفسد وقد تقدم
 ولوقراء لم يجعل كيدهم في تطيل بالظاء مكان ^{الظاء}
 تفسد ولوقراء بالذال المعجمة مكانها لا تفسد
 لبعء الفاحش في الاول وصحة في الثاني
 ولوقراء حمالة الحتب بالتاء مكان الطاء تفسد
 وقد تقدم ولوقراء من الجنة والناس
 بنصب الجيم بفتحها لا تفسد لان ماء خمد
 الاشتقاق واحد **قوله** لو قدم بعض
 حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصف
 او سرخ مكان خسر تفسد ان غير المعنى وان
 ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعنى كما لو
 قراء وما تدرى نفس ما تكسب غدا فترك

المعجمة ع

..... الله اعلم ع

ذا او قراء ولئن اشتهت احوارهم من بعد ما
 جاءك من العلم وترك من او قراء وجزاء سيئة
 سيئة مثلها بترك سيئة التالى نية لا تقصد
 وان تغير المعنى بان قراء فالحكم لا يؤمنون وترك لا
 او قراء واذ قراء عليهم القرآن لا يسجدون
 وترك لا فانه تقصد صلاة عند العامة وقيل
 لا تقصد والاول هو الصحيح وان زاد كلمة في
 آية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى
 بان قراء لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا
 وبرادى القربى او قراء ان الله كان غفورا
 رحيمًا عليهما لا تقصد وان تغير المعنى وبكرنا
 في القرآن بان قراء من آمن بالله واليوم الآخر
 وعمل صالحا وكفر فالحكم اجرهم او قراء واما من
 نخل واستغنى وآمن وكذب بالحسن ونحو
 ذلك مما يكفر معتقده تقصد صلوة وكذا اذا لم
 يكن في القرآن وتغير المعنى اما اذا لم يكن في القرآن
 ولا يتغير المعنى بان قراء من ثمة اذا اثمر واستحصل

او قراء فيها فاكهة ونخل وتفتح ورتان فلا
 تفسد صلاة الكل من فتاوى قاضخان
تتمت فيما يكره من القراءة في الصلوة وما لا
 يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة السلاوة
 ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف
 عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه الترخيص عن حجر البعض
 والمستحب قراءة الفصل والافضل ان يقرأ في كل
 ركعة سورة تامة ولو قراء بعض السورة في ركعة
 وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح انه لا يكره اذا اراد
 ان يقرأ آخر سورة في الركعتين وسورة تامة
 فاكثرها افضلها واذا اراد ان يقرأ آية طويلة
 او ثلث آيات فالصحيح ان الثلث اذا بلغت
 مقدار اقص سورة افضل وان قراء آخر سورة
 في ركعة قبل يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في
 الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قالا قاضي
 وكذا لو قراء في الاولى من وسط سورة او من
 اولها ثم قراء في الثانية من وسط سورة اخرى

او من اقلها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن
 الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا
 الانتقال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة
 لا يكره اذا كان بينهما ايتان او اكثر لكن الاولى
 ان لا يفعل بلا ضرورة ولو قراء في كل سورة وترك
 بين السورتين سورة يكره الا ان تكون السورة
 اطول من التي قراها بحيث يلزم اطالة الركعة
 الثانية على الاول اطالة كثيرة ولو ترك بينهما
 تلك سور لا يكره ولو ترك سورتي فكذا
 لا يكره وهو الصحيح ولو جمع بين سورتي
 في ركعة واحدة الاولى ان لا يفعل في الفرض
 ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او
 اكثر ولو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية
 يكره وان كانا بينهما ايات بلا ضرورة فانها
 ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الايات وآت
 كتر آية واحدة مرارا ان كان في تطوع يصلح
 وحده لا يكره وفي الفريضة يكره حالة الاختيار

لا حالة الضرورة والنسيان كذا في المحيط ولو
 قراء في الثانية سورة فوق التي قراها في الاولى
 يكره الا ان يكون بغير قصد وقيل في النقل لا يكره
 وسئل علي بن احمد عن قراء في الاولى من الظهر
 سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله فلما بلغ الله
 الصمد تذكر ان عليه اه يقراء قل اعوذ برب الناس
 فقال يتم سورة الاخلاص وفي الخلاصة افتتح
 سورة وقصده سورة اخرى فلما قراء آية او آيتين
 اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها
 يكره واذا قراء في الاولى قل اعوذ برب الناس
 ينبغي ان يقراءها في الثانية ايضا قال البرزقي
 لانه النكرار هو من القراءة منكوسا وفي الواجبة
 الحجة من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوي
 في ركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية
 ويقراء بفاتحة الكتاب وبشي من سورة البقرة و
 في فتاوى الحجة القراءة على ثلثة اوجه في الفرائض
 على التؤدة والترسل والتدبر حرفا حرفا وفي

التراويح بقراءة الأئمة بين التوبة والسرعة
 وفي التوافل بالليل ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم
 والقراءة بالروايات السبع كلها جائز لكن الاول ان
 لا يقرأ بالقراءة العجسبة والروايات الغربية لان
 بعض السلفاء ربما يقعون في الاثم فلا يقرأ عند
 العوام مثل قراءة ابي جعفر وابن عامر وحمزة و
 الكسائي صيانة لدينهم فربما يستخفون او
 يضحكون وان كان كلها صحيحة فصيحة طيبة
 ومشايخنا اختاروا قراءة ابي عمرو وحفظ
 عن عاصم كذا في فتاوى الحجة **اما القراءة** خارج
 الصلوة فاعلم ان حفظ ما يجوز به الصلوة فرض
 على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
 واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وستة
 عبي افضل من صلوة النظر وقراءة القرآن من
 المصحف افضل لانه جمع بين اجماده في القراءة
 والنظر في المصحف ويستحب ان يقرأ على طهار
 مستقبل القبلة لابس احسن ثياب ويستعيد ويسمي

والتعوذ يستحب مرة واحدة مالم يفصل بعمل ديني
 حتى رد السلام واجاب المؤذن او سجد او هزل
 ليس عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوى الحجة
 ولا يستحب في اول براءة وقيل ان ابتداءها يستحب
 وان وصلها بالانفال لا يستحب ذكره في التوازل
 ثم قيل الاول ان يختم القرآن في كل ركعة اربعين
 وقيل يختمه في الستة مرتين وقيل ان اراد ان
 يقض حقه يختمه في كل اسبوع وقيل في كل شهر
 وبه افق ابو عصمة قال ابن المبارك يعجبني ان
 يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول
 الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من
 ثلثة ايام لقوله ولم لا يفقه من قراء القرآن في
 اقل من ثلث وقرأه قل هو الله احد ثلث
 مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض
 المشايخ وقال ابو الليث هذا شيء استحسنها
 اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان
 يكون الختم في المكتوبة فلا يزيد على مرة ولا باس

بالقراءة مضطجعا اذا ضم رجله والقراءة ماشيا
 او هو في عمل ان لم يشغل الشئ والعمل قلبه لا يكره
 ولا يكره وسئل البقال قراءة القرآن في الاوقات التي
 يكره فيها الصلوة افضل ام الصلوة على النبي عزم و
 الذك والتسبيح فقال الصلوة على النبي عزم والدعاء
 والتسبيح افضل والقراءة في الحمام ان لم يكن ثمة
 احد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا يجوز
 جهرا وخفيا وان لم يكن كذلك فان قراء في
 نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تركه القراءة في
 المسح والمقتل والمقتل وموضع الخجاسة
 ويكره عند القبور عند ابى يوسف حنيفة و
 لا يكره عند محمد وبقره اخذ المشايخ رجل
 يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن ولا
 يمكن للكاتب الاستماع فالاثم على القاري لقراءة
 جهر في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى
 هذا القراء على السطح في الليل جهرًا والناس
 نيام ياتهم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر

صبي

رون

صبي يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل يعذر
 وترك الاستماع ان افتحو العمل قبل القراءة
 والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو
 كان القاري في المكتب واحد يجب على المارين
 الاستماع وان كان اكثر ويقع الخلل في الاستماع
 لا يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة
 تتضمن ترك الاستماع والانصات وقيل
 لا بأس به العمل في القنية والاصل فيه ان الاستماع
 للقرآن في من كفاية على ما حققناه في الشرح
 رجل يقرأ الى جنبه رجل يدثر او يكره رفعها
 ولا يكره الاستماع للقاري فالاثم على المتأخر
 ولا يكره قيام القاري للمقارئ اذا كان مستحقا
 للتعظيم ذكره في القنية واستماع القرآن افضل
 من قراءته وكذا من الاشتغال بالنطوع لانه
 يقع فضا والفرض من النقل والجهر بالقراءة
 افضل ان لم يكن عند مشغولين مالم يخالط
 ربا وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها

يكره القوم ان يقرأ القرآن جهرًا

مطلوب
وعلى تعلم القرآن ثم

من الاعمال الخيرية وقيل يكرم تعلمها منه لان صوتها
عورة كذا ذكره ولا بأس بتعليم الكافر القرآن
او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمتزج المصحف
بالم يغتسل عند محمد ومطلقا عند ابي موسى
تعلم القرآن ثم نسيه يا ثم والنسيان ان لا يمكن
القراءة من المصحف رجل يقرأ ويلحن يجب
على السامع ان يترده الى الصواب ان علم انه
لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والافواه
في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين
بقراءة الفراه عند عامة المشايخ لانه تشبه
بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف
واما اللحن المغير فحرام بلا خلاف ويكره تصغير
المصحف وكتابتة بقلم رقيق وكتابتة القرآن
على ما يغرض وكتابتة على الجدران والمحاريب
غير مستحسنة ولا بأس بتلحين المصحف وكذا
نقطه وتفسيره واذا صار المصحف بحيث لا
يقرأ فيه يجعل في خرقة طاهرة ويدفن في ارض

طاهرة

طاهرة ولا يجوز ان يجلد به القرآن وقيل ان
كواعد الاخبار يجوز استعمالها في تجليد
المصحف وكتب الفقه دون كتب النسخ ويكره
توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز للمحفظ ان يجوز
الكتابة على جوالق هو فيها للضرورة **وانما**
سجدة التلاوة فاذا قراء آية السجدة وهي في
اربعة عشر موضعا آخر الاعراف وفي الوعد
النخل والاسراء ومرهم واولي الحج وفي الفرقان
والنمل والشمس والقصص وفصلت والنجم والانشاق
والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط
الصلوة الا التحريم سجدة بين تكبيري مستحبة
وعند الشافعي ثمانية الحج منها وص ليست
منها وعند مالك الثلاث الاخيرة ليست
منها وعند الاثني الثلاثة هي سنة وليس فيها
رفع يد ولا تشترط والسلام وتجب على التالي
وعلى السامع سوا قصد السماء او لم يقصد
وتجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها

فان لم يسجد بها الامام لا يسجد المؤمن وان
سمعا لانه تبع ولو تلاها المؤمن لا تجب عليه
ولا على من سمعها منه ممن هو معه في تلك
الصلوة وعند سجده يسجدون بعد الفراغ من
الصلوة وتجب على من سمعها منه ممن ليس في
صلاته اجماعاً ولو سمعها المصلي ممن ليس
في صلاته يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها
في الصلوة ولو سجد بها في الاضطراب عنه
ولا تفسد الصلوة وتجب على من سمعها من
حائض ونفساء او كافر او مجنون او صبي
وكذا من نائم في الصحيح ولو سمعها من الطائر الملقم
او الصدى لا تجب ولو رخص بالاجابة عليه ولا على
من سمعها وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من
غير تلفظ واذا تلاها او سمعها كباها ان اذواها
بالايماء وان تلاها او سمعها غير راكب لا تجوز
الايماء بها راكب الا من عذر يسبح في الفرض
ولو تلاها وهو قادر على السجود حتى يجزعه

فلم يسجد بها بموضع

بموضع ونحو جان الايماء بها ولا يلزمه اعادةها
اذا صح كما في قضا والصلوة ويستحب ان يقوم
في سجدها من القيام وكذا القيام بعد الرفع
منها ويستحب ان يتقدم التالي ويصف التالي
خلفه ولا يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك
بان يسجد واحد حيث كان ولو قد اتم او يسجدوا
او يرفعوا قبله ولو ظهر فساد سجدة للتالي
لا تفسد سجدة ثم ويستحب للتالي اخفاءها
اذا لم يكن السامع مرتباً للسجود وان كان
مرتباً يستحب جهرها ولا تجب على الفوق
حتى لو سجد لها بعد سنة او اكثر تقع اداء
لا قضاء الا انه يكره تأخيرها من غير ضرورة
ويشترط نية السجود للتلاف ولا التعيين
حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه
ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان
هذه السجدة لاية كذا وهذه لاية كذا ويبطلها
ما يبطل للصلوة من التكلم والقهقهة والحديث

قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح خلافا
 لابن كوس ومن سمرها من مصل واقتدى به
 قبل ان يسجد المصلي لها يسجد معه وان
 اقتدى بعد ما يسجد لها فان كان اقتداه
 في الركعة التي تليتها سقطت عنه ان ادرك
 معه الكوع والافلابد من سجوده لها بعد
 الصلوة كما لو لم يقتد به وكل سجدة وجبت
 في الصلوة ولم تؤدى فيها لا يقضى ابدأ وإذا
 تلاها في الصلوة فوكم ونواها فيه ولم ينو
 فسجد للصلوة سقطت عنه اذا لم يقرأ بعدها
 اكثر من تلك ايات وفيما اذا قراء تلكا خلافا
 فان قراء اكثر من تلك فلا بد من السجود
 لها قصد ولا تتأدى بالكوع ولا بسجود
 الصلوة ولو تليت بالعربية يجب على من
 سمرها ولم يفهمها اذا اخبرها اجماعا ولو تليت
 بالفارسية يلزم على من سمرها ولم يفهمها اذا
 اخبر عند ابي حنيفة خلافا لهما ولا يجب

على

على من سمرها ولم يفهمها اذا اخبر عند انا كان
 في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود
 الصلوة هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا
 ان كان وعد ربنا لمفعولا واختار بعض
 المتأخرين وقيد بعضهم بما اذا لم يكن في صلوة
 الفرض ولو كرر تلاوة آية في مجلس حد كفته
 سجدة واحدة سواء كان بعد جميع التلاوة
 او بعد بعضها فلو تبدل المجلس والاية تكررت
 السجدة وتبدل المجلس حقيقي بان ينقل من مكان
 في الصحراء او ما هو في حكمها تلك خطوات
 او اكثر وحكي بان يشرع في عمل آخر بان اكل تلك
 لقحات او شرب تلك جرعات او تكلم تلك
 كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد
 الحقيقي ظاهر والحكي هو الكافي بين اجزاء ما
 يطلق عليه مكان واحد عرفا كالمسجد والبيت
 والحانات وكذا اذا قل من تلك خطوات
 في نحو الصحراء اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد

حقيقة او حكما عند تكرار آية كفته سجدة واحدة والاولا ولا من شئ خطوة او خطوتين او اكل لقمته او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى او رداً سلاماً او شمت عاطساً ثم كورتها كفته سجدة واحدة بخلاف تسدية الثوب والياسة والكواب والانتقال من عضو الى عضو وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد نكاحاً او بيعاً او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطل المحلوس عن غير الايت تغل بشغل مما تقدم ثم كورت لا تجب عليه تكرار التجو ولو كورتها ركناً سائراً يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كورتها في الصلوة لا يتكرر سواء في ركعة او اكثر وهو قول ابو يوسف وهو المصحح وعندم ان كورتها في ركعة اخرى يتكرر والتفينة كالبيت ولو تبدل المجلس

التامع

التامع دون الثاني يتكرر الوجوب على التامع اجماعاً ولو تبدل المجلس الثاني دون التامع يتكرر على التامع ايضاً عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصح في الكافي الاول وفي الهداية وفي فتاوى قاض خان الثاني وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة على النبي دم عند ذكر اسم على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة على النبي دم ينقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا ينقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس فقرأها في ركعة او سجدة كفته هذه السجدة عن التلاوة في وسجد الاولى لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة في وان لم يسجد الاولى

في عدم تكرار الوجوب

واللثانية حتى خرج من الصلوة سقطت وفي
 النواذر ان الاولى لا تسقط والاولة اصح ولو
 تلاها في الصلوة اولاً وسجد لها ثم قراءها
 بعد ما سلم قيل يسجد ثانياً ولا يكفيه الاولى
 وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل
 قراءتها يكفيه الاولى وان تكلم لا ولو قراءها
 في الصلوة ولم يسجد لها حتى تسلم فقرأها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه
 الاولى وقراء سجدة ثم سمعها في ذلك المكان
 من آخر ثم من آخر وهلم جرا كفته سجدة واحدة
 سواء كان هو في الصلوة او على ظاهر الرواية
 والسبوق اذا سجدها مع امامه ثم قراءها
 فيما يقضي لا يسجد على مقتضى قول ابي يوسف
 خلافاً للمحدث ولو لم يكن سجدها مع الامام يسجد
 اتفاقاً واذا تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ
 بعدها فوق تلك آيات فان شاء نفاها
 في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلالاً

وان قراء بعدها فوق تلك آيات فلا بد من
 السجود لها استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل
 الاستقلال بركه ان يقوم ويركع من غير
 ان يقرأ بعدها شيئاً بل يقرأ شيئاً ثم يركع
 فان كانت ختم السورة يقرأ آيات من سورة
 اخرى وان بقي منها آيتان او تلك آيات كسورة
 بني اسرائيل والانشقاق فكذا ينبغي ان يوصل
 بها سورة اخرى وان لم يوصل فلا يركع والله اعلم
 ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في الصلوة
 يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة والعيدين
 الا ان يكون في آخر السورة بحيث يؤدي
 بركوع الصلوة او سجدتها وينبغي ان لا
 ينورها في الركوع لتؤدي بالسجود من الجميع
 ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة
 لانه يشبه القرار من السجود ولا يكره ان يقرأ السجدة
 وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب
 ان يقرأ معها آيات او آية دفعاً لتوهم التفضل

والله سبحانه اعلم **الحقا**ق منها مباحث الامامة
الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة
وفي البدائع يجب على العقلاء البالغين الا
حوار القادر على الجماعة من غير حرج ان يرى
والادلة تساعد على ما ذكرناه في الشرح والاعتراف
التي تبيح التخلف عنها المرض الذي يبيح التيمم
ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف
او مغلولاً والمطر والطبي والبرد الشديد
والظلمة الشديدة في الصحيح وكذا الاستخفاء
من سلطان او غريم وهو معسر ولا يستطيع ان
او اعى واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة
فان تساؤوا في العلم فافواهم فان تساؤوا
فيها فاورعهم اي اكثرهم تحملاً عن الحرام فان تساؤوا
في الاوصاف الثلاثة فاكثروهم سناً فان تساؤوا
في الاربعة فاحسنهم خلقاً والمراد بحسن الخلق
الحلم والرفق والحياء ثم ان تساؤوا في الخمسة
فقيل اصحهم وجراً وقيل اشهرهم فان تساؤوا

افراج بينهم ويكره تقديم الفاسق كراهة محرم
وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد
وكذا المستدع ويكره تقديم العبد والاعمى ولو
لد الذنا والاعمى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة
وفي المحيط لا بأس بان يؤتم الاعمى والبصير ولو
علم ان العبد والاعمى او ولد الذنا عالم فلا كراهة
والمستدع من يعتقد شيئاً على خلاف معتقد
هل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به
مع الكراهة اذ لم يؤد ما يعتقد الى الكفر فانه
اوتي الى الكفر فلا يجوز اصلاً الاقتداء به كغلاة
الروافض ومن يقذف الصديق او ينكر خلافة
الصديق او صحبته او يبسب الشيعي وكالجرمية
والقدرية والمشبعة القائلين بان الله تعالى جمع
كالاجسام ومن ينكر الشفاعة والروية او عدا
القبور والكرام الكاتبي ائمة من يفضل علياً
ولا يبسب فهو ممن يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة
وكذا من يقول انه يقالي جسم لا كالا اجسام

او يقول لا يرى لجلاله وعظمته وعن ابي ^{يحيى} قال
 لما يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قبل المراء
 به من يناظره دقايق علم الكلام وقيل من يريد ذلك
 خصه عند المناظرة في الكلام فانه كونه لا يخبى كل
 خصه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل
 مع الكراهة وقيل من غير كراهة اذ لم يتحقق منه
 ما يفسد الصلوة على راي المقتدي ولا يصح اقتداء
 الرجل بالمرأة ولا بالصبي في الصحاح ولا اقتداء
 العاقل بالعتوه ولا اقتداء القاري بالاي
 ولا الاي بالآخرى ولا مستور العورة بمكشوفها
 ولا غير الموى بالموى ولا الموى قاعدا بالموى
 مستلقيا وعلى جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر
 ولا صاحب عذر بصاحب عذر آخر فان اتحد في
 العذر جاز ولا يقتدي المقرض بالمتنفل
 ولا من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا آخر ويجوز
 اقتداء المتنفل بالمقرض ولا يصح اقتداء الناذر
 بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت

تلك

المندورة

٢٧٢

تلك المتبعة التي نذرها فلان ويجوز اقتداء
 الخالف بالخالف وبالناذر دون العكس ومصليا
 ركعتي الطواف كالناذرين لا يجوز اقتداء احدهما
 بالآخر ولو اشتركا في نافلة فافداها صح اقتداء
 احدهما بالآخر في القضاء بخلاف ما لو افداها
 بعد الشروع غير مشتركين حيث لا يصح اقتداء
 احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر
 ونوى كل ايامه الاخرى صحت صلواتهما ولو نوى
 كل الاقتداء ^{واحد} بالآخر فسدت ويجوز اقتداء
 من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة
 قبلها وكذا سنة العشاء بالتراويج وكذا
 اقتداء من يرى الوتر واجبا على من يراه
 سنة عديم بن الفضل والاولى عدم الجواز
 ويجوز اقتداء الغاسل بالماسح وكذا اقتداء
 المتوضئ بالمستتم والقائم بالقاعد خلافا
 لمحمد فيها وكذا اقتداء القائم بالاحدب الذي
 بلغت حدوبه حد الركوع ولو لم يصل

ويجوز اقتداء الغاسل بالماسح
 مصليا

المحدث الكوع فالأصح الجواز اتفاق ويجوز
 إمامة الخنثى المشكل للنساء وكذا إمامة المرأة
 لمرأى لكن يكره أن يصلي وحدهن جماعة وأن
 فعلوا يكره أن يتقدم الإمام عليهن بل تقف
 وسطهن كما إذا أم العارى العراب ويجوز
 اقتداء الآخر سبباً لا متى دون العكس والآخر
 مع الأمتى كالأمتى مع القارى وفي المحيط أن القارى
 إذا كان على باب المسجد ويجوز المسجد الأمتى
 في المسجد يصلي وحده أن صلته جائزة بلا خلاف
 وكذا إذا كان القارى في صلاة غير صلاة الأمتى
 جاز للأمتى أن يصلي وحده ولا ينتظر فراغ
 القارى بالاتفاق أما إذا صلى القارى في ناحية
 والأمتى في ناحية وصلواتهما متوافقة فقد
 ذكر أبو حاتم عدم الجواز على قول الأمتى حنيفة
 وفي رواية الجواز والاول بناء على ما لو افترق
 قارى وأمتى بآتى حيث تفرد صلاة كل واحد
 أى ح وعندهما صلاة القارى فقط ولا يجوز

تقدم

تقدم المؤمن على إمامه خلافاً للمالك والمفتي
 القدم حتى لو كان المفتي أطول من إمامه يقع
 سجوده قدام الإمام لكن قدمه غير مقدمة عليه
 يجوز والمفتي في القدم العقب حتى لو كان عقب
 المفتي غير مقدم على عقب الإمام لكن قدمه
 أطول يقع أصابعه قدام أصابعه يجوز ومن
 صلي مع واحد يقيم عن يمينه وأن صلي مع اثنين
 تقدم عليهما وعن محمد أن الواحد يجعل أصابعه
 عند عقب الإمام وعن أبي إسحاق أنه يتوسط الاثنين
 فلو أقام الواحد خلفه أو عن يمينه يكره
 وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكره وتوسط
 الأكثر يكره ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 والخنثى المشكل يقوم قدام النساء والرتب
 بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح
 أما بينهم وبين النساء فرض عندنا حتى لو
 حاذت امرأة أو صبى مشاة رجلاً أو تقدمت
 عليه قدر ركن وصلواتهما مطلقة مشتركة تحرمة

واداء واحد المكان والجهة بلا حائل وتوقيت
 امامت افسدت صلوة الرجل ففسد المحازاة
 المفسدة عشرة على ما قالوا الاول كونها بالغة
 اوصية مشتبهة وهي بنت تسع مطلقا او
 ثمان او سبع اذا كانت غلبة وتسميته فلو لم
 يكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين المحرم وغير
 الثاني كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها
 لا تفسد الثالث ان يكون المحازاة قدر ركن
 عندم واداء الركن معا شرط عندنا في
 الرابع ان يكون الصلوة مطلقة اي ذات
 ركوع وسجود فلا تفسد المحازاة في صلوة
 الجنائز وسجدة التلاوة الخامس كون
 الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبني
 المرأة تحريمها على تحريم الرجل ويبني تحريمها
 على تحريمه ثلث فلا تفسد المحازاة فيما اذا
 صلينا صلوة واحدة منفردين او مقتديا
 احدهما بالامام ثم يقتدي بالآخر السادس كون

الصلوة

عم ٨٧

الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون
 الرجل اماما لها او كان لهما امام فيما يؤتيانه
 تحقيقا كالمقتدين او تقدير كالأحقيين
 بعد فراغ الامام فلا تفسد المحازاة اذا كانا منفردين
 قاما الى قضاء ما سبق السابغ اتحاد المكان
 لو كان احدهما على ركن قدر قامة والآخر على
 الارض لا تفسد الثامن اتحاد الجهة فلو اختلفت
 بانه كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة
 غير جهة الآخر لا تفسد المحازاة التاسع عدم
 الحائل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة
 ونحوها لا تفسد والفرجة التي تسع انسانا
 كالحائل العاشر ان ينوي الامام امامة النساء
 فانه لم ينوها لا يفتح اقتداؤها به فلا تفسد
 محازاة او قيل محازاة الامر مفدة كالمراة
 وهو غير الصحيح ويشترط الصحة الاقتداء اتحدا
 مكان الامام والمقتدي حكما فلو كان بينهما
 حائط فان كان قصيرا دون القامة لبيلا

عرض غير ذلك على ما بين الصفيين لا يمنع ولا
فان كان فيه بلب او قوة يمكن الوصول الى الامام
منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وان كان الباب
مسدودا او الكوة صغيرة لا يمكن التفتوح منها
او مشبكة فان كان لا يشبه عليه حال الامام برؤية
او سماع لا يمنع على اختيار الخلو في حال في المحيط
وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما
ذكر بان كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب يمنع
وان لم يكن بينهما حائط فكن بينهما اوبى المقدر
وبين الصف الذي قد اتم بعد فان كان اقل
تاما يمكن فيه صف وتمر فيه العجلة لا يمنع مطلقا
وان كان قدر ما يقوم فيه صف فانه كان في
المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا
ان يقوم فيه ثلاثة فانهم صف يحصل اتصال
من وراءهم بمن قد اتم بالاتفاق بخلاف
الواحد فانه لا يحصل الاتصال بالاتفاق
كذا الاثنان عندهما خلافا لا يرفان الاثنان

عند

عند كالثلاثة في ذلك وفي حكم انعقاد جمعة الامام
معهما وفي حكم محاربة التنازع وقد قالوا ان
المسجد اذا كان كبيرا جدا كمسجد القيد المشتمل
على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصى
من غير اتصال الصفوف لا يجوز ولو اقتدى
من سطح المسجد قال كلام فيه كما لو اقتدى من
وراء الجدار وكذا المئذنة ولو اقتدى على
جدار بينة متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام
جاء بخلاف ما لو قام على سطح حيث لا يجوز
وان كان لا يخفى عليه حال الامام ولو صلى على مكان
خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والّا
فلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع او غيره
نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع
والصحيح ان الصغير لا يمكن فيه سيرا الذي ورد في
وان امكن فهو كبير ومصلّى العيد كالمسجد في
الحكم **فصل فيما يتابع المقتدى في الامام**
وما لا يتابعه لا خلافا في لزوم المتابعة في الاركان

او حقيقا

الفعلية وأما الزكوة القولية وهو القراءة فلا
 يتابع فيه عندنا بل يستمع وينصت سواء كان
 الإمام يجهر بالقراءة أو لا وعند الشافعي يلزم
 المتابعة في الفاتحة مطلقاً إلا إذا خاف فوج
 الركعة وعند مالك وأحمد في المخافة دون الجهر
 وأما جواز القراءة خلف الإمام فقال به محمد
 في الشربة وعندهما يكره فيها أيضاً كراهة تحريمية
 وقيل بعد القراءة من الأركان يتابعه أي يأتي به
 المقتدي كما يأتي به الإمام ويتبني على ذلك لزوم
 المتابعة في الأركان أن المقتدي لو رفع رأسه
 من الركوع أو السجود قبل الإمام ينبغي أن
 يعود ولا يكون ذلك ركوعين ولو رفع الإمام
 رأسه من الركوع أو السجود قبل تسبيح المقتدي
 ثلاثاً لا صح أن يتابع الإمام أما لو قام إلى الثا^{لث}
 قبل أن يتم المقتدي تشهد فانه يتم ثم يقوم
 وإن لم يتم وقام جاز وكذا لو سلم في القعدة
 الأخيرة قبل أن يتم المقتدي تشهد فانه يتم

ثم

ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل إتيان
 المقتدي بالصلوة والدعاء يتابعه لا ترأسه ^{الشهد}
 واجب وكذا لو تكلم الإمام بعد تمام القعدة قبل أن
 المقتدي تشهد بتمه ويسلم بخلاف ما لو أحدث
 الإمام عمداً في هذه الحالة فانه لا يتم بل إن كان
 قعداً ما يمكن فيه قراءة تشهد تحت صلوته وآلا
 فلا ولو ركع في الوتر قبل أن يتم للمقتدي القنوت
 يتابعه إن كان قراء شيئاً منه وإن لم يكن قراء شيئاً
 يقرأ قدر ما لا يفوته الركوع معه وفي نظم الذ^ن
 خمسة أشياء إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم
 القنوت وتكبيرات العيد والقعدة الأولى
 وسجود التلاوة وسجود التهو وأربعة أشياء
 إذا فعلها الإمام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة
 أو زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات العيد
 وكان المقتدي يسمع التكبير منه أو زاد على
 الأربع في تكبيرات الجنازة أو قام إلى الخامسة
 ساهياً فإن كان قعداً على الأربعة ينتظم المقتدي

ندو

قاعداً فان عاد سلم من غير إعادة التشهد وسلم
المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم
المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان
عاد تابعه وان قيد الخامسة بالسجدة فسدت
صلواتهم جميعاً ولا يفيد المقتدى تشهده و
سلامه وتسعة اشياء اذ لم يفعلها الامام لا يتركها
القوم رفع اليدين في التسمية والثناء مادام الامام
في الفاتحة فان شرع في السورة لا يفعل المقتدى
ايضا عند خلافه لا في تكبير الكوع و
التجويد والتسبيح فيهما والتسبيح وقراءة التشهد
والسلام وتكبير التثنية **فصل في قضاء الفوت**
من ترك صلوة لزمه قضاءها سواء تركها بعد
غير مسقط او بغير عذر ويقدمها على صلوة
الوقت لان الترتيب بين الفاتحة والوقفية
وبين الفوائت شرط عندنا خلافاً للشافعي
الا انه يسقط بالنسيان ويضييق الوقت وبكثرة
الفوائت فلو صلى فرضاً ذكر ان عليه فاتحة

قبله

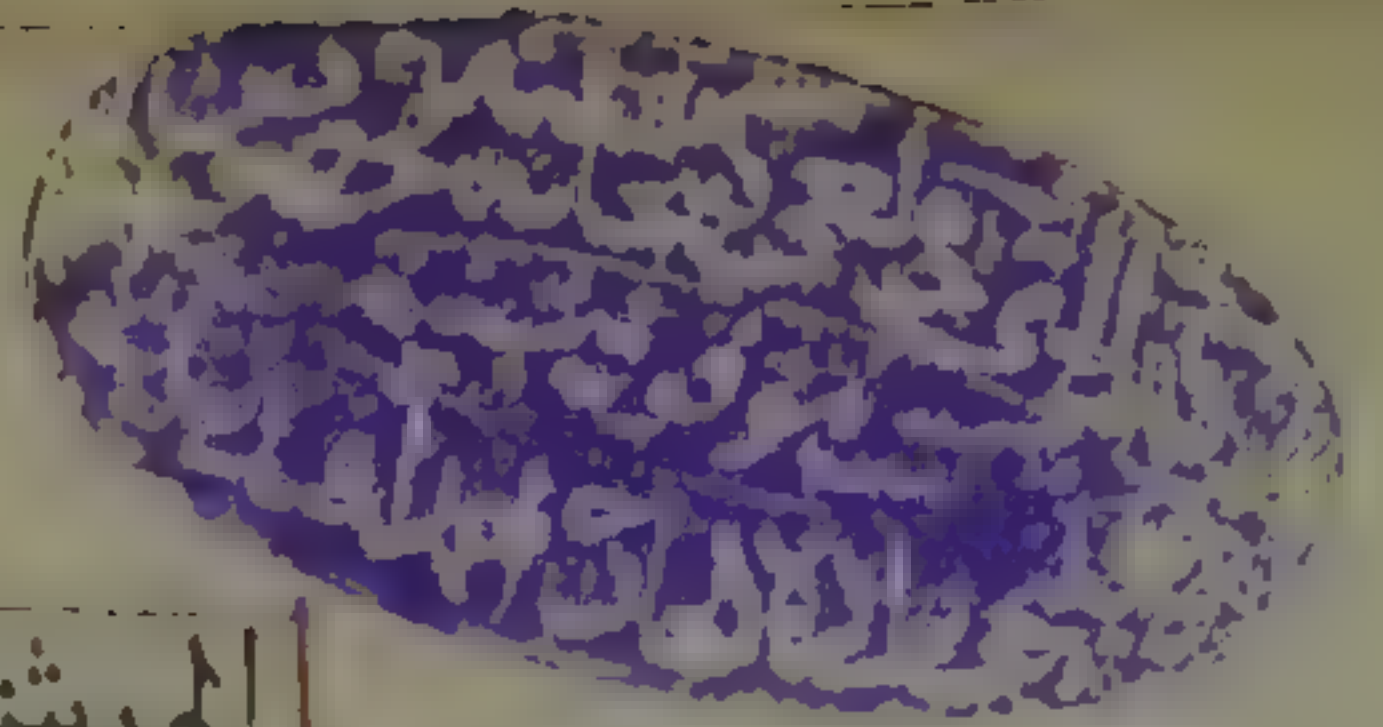
قبله فسدت في ضرفاً موقوفاً عند الخفيف
وبأنه عندهما ومعنى الوقف عنده انه ان لم يقض
الفاتحة حتى صلى ستاً وهو ذكر لها عاد الكل
صحيحاً مثاله فاتحة صلوة الفجر فصلى الظهر و
العصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني
وهو ذكر الفاتحة في كل واحدة من هذه الخمسة
فاسدة فاداً موقوفاً عنده فان صلى الظهر من
اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاتحة صحته الظاهر
والجزم قبلها وان قضا الفاتحة قبل ظهر اليوم
الثاني فقد فسد الجنس وهذا معنى قولهم
صلوة تصح خمساً وصلوة تفسد خمساً فالتصحيح
هي ظهر اليوم الثاني اذا اديت قبل الفاتحة
والتي تفسد هي الفاتحة اذا صليت قبل ظهر
اليوم الثاني والتذكر في خلال الصلوة كالتذكر
في اوقاف الحكم المذكور وان استمر النسيان
الى ان سلم تحت لسقوط الترتيب بالنسيان
وضيق الوقت بان يكون ما بقي منه لا يبلغ الفاتحة

والوقتيّة معاً بل كان بحيث لو صلّى الفايضة يخرج قبل
تمام الوقتيّة مسبقاً للترتيب فيقدم الوقتيّة ولو
كان الفايضة متعدّدة والوقت يسع بعضها مع الوقتيّة
دون كلها فلا بدّ من تقديم ذلك حتّى لو فاتت
العشاء والوتر وقد بقي من وقت الفجر ما لا يسع
خمس ركعات فلا بدّ ان يقضى الوتر عند ابح
ثم يصلّى الفجر ثم العتبر حقيقة اتساع الوقت لا
غلب الظن حتّى لو طوّى من عليه العشاء ضيق
وقت الفجر فصلاها وفي الوقت سعة تكرّرها
الحال تطلع الشمس وفرض ما يلي الطلوع وما قبله
تطوع وقيل يشرع في العشاء فان طلعت قبل
الفراغ صحت فجره والا فلا كما في شرح الزاهدي
ولو قدّم الفايضة عند ضيق الوقت صحّ لكنه
يأثم ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت المستحب
حتّى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر
وعلم انه لو اشتغل بقضاء ما يقع العصر في الوقت
المكروه يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد لا

عندنا

عندنا وموافق في رواية ولو بقي من المستحب ما
لا يسع الظهر تمام ما يسقط الترتيب بالاتفاق فيصلي
العصر ويؤخر الظهر الى بعد الغروب ولو شرع في
العصر والشمس حمراء ذكر اللفظ ثم غربت وهو فيها
انتهى وقال ابن ابيان يقطعها ثم يركب ثم العبرة
لوقت الافتتاح حتّى لو افتتح الوقتيّة اول
الوقت وهو ذاك للفائتة والمحال حتّى تضيق
او خرج لا يصحّ قال الزاهد في ويراى الترتيب وان
لم يقدر على اداء الوقتيّة الا بالتخفيف في قصر الفواة
والافعال ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والكثرة
المسقط للترتيب صيرورة الفوات ستاً
هـ يخرج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول
وقت السادسة والاوّل هو الصحيح ثم الفوات
نوعان قديمة وحديثة فالجديثة تسقط الترتيب
عند الكثرة اتفاقاً واختلف في القديمة كمن ترك
صلوة شري ثم ندم وشرع يصلّي ولم يقض تلك
الصلوة حتّى ترك صلوة ثم صلّى اخرى ذاك اللفظ

بيان
واطال



الحديث لم يجره البعض وجعل الماضي من الفوات
 كان لم يكن وجوزه الاكثر من وعليه الفتوى
 لوقضى بعض الفوات حتى زالت الكثرة عاد الترتيب
 عند البعض بان ترك صلوة شررت قضاها حتى
 بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية ذاك لما بقي لم يجره
 عند هؤلاء والاصح الجواز لانه الساقط لا يعود
 فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصورة
 ما لم يقض جميع الفوات ترك صلوة من صلوة
 يوم وليلة ونسرا ولم يقع تحريم على شيء يعيد
 صلوة يوم وليلة يخرج عما عليه يتبعني وان ترك
 صلوتين من يومين ونسرا ما يعيد صلوة يومين
 وكذا لو نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام او اربعاً
 من اربع قال عمرو بن ابي عمرو وسالت محمد بن
 نسي سجدة صلوتية ولم يدرك من اى صلوة هي
 قال يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوات
 من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام
 صبي صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه

اعادتها



عادتها وهي واقعة بن الحسن سألها اباحيفة
 فاجابه بذلك فقضاها ومن فانه صلوات في
 الصحة قضاها في الموضع بحسب حاله من تيمم او قعود
 او ايماء فان صح بعد ذلك لا يلزمه اعادتها والا
 قضا الفاتنة في البيت ستر لذنبه شك في صلوة
 انه صلاتها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان
 خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه ومن مات
 وعليه صلوات فاعطى بال معي كفاية
 صلواته لزم ويعطى لكل صلوة كالفطر والوتر
 كذلك وكذا الصوم لكل يوم وانما يلزم
 تنفيذها من الثلث وان لم يوص فتنزع به
 بعض الورثة جاز وان كانت الصلوات كثيرة
 والحنطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة
 يوم وليلة مع الوتر مثلاً لفقير ثم يدفعها
 الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا
 يفعل مراراً حتى يستوعب الصلوات ويجوز
 اعطاؤها لفقير واحد دفعة بخلاف كفارة

يعطى

اليوم والنهار والافطار وكوفي عن صلوات
في مرضه لا يصح كذا في التاتارخانية ومن اراد
ان يقضى الصلوات التي صلاها فان كانت لاجل
نقصان دخلها فحسن والا فقليل يكره وقيل لا يكره
الا بعد الفجر والعصر لانه نفل **فصل في صلاتي**
المسافر اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام
من اقصر ايام السنة بالتسير الوسط وهو مشي الاقدام
والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف
يمان واكثر الثالث وصح صاحب الرياية انه لا يعتبر
التقدير بالغراسي لكن قال المرغيناني وعامة
المشايخ قد مررها بالغراسي فقلل احد عشر
وسنحا وقل ثمانية عشر وسنحا قال المرغيناني
وعليه الفتوى وقال العتاني في جوامع الفقه
وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو
ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام
وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصر او قرية
ناويا بالذهاب الى موضع بينه وبين ذلك

الموضع

الموضع المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل
الا يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي
خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن
المصر وقد كانت متصلة فلا يصير مسافرا ما لم
يجاوزها وان جاوز عمران من جهة خروج
وكان بحذاء محلة من الجانب الاخر يصير مسافرا
اما فناء المصر فان كان بينه وبين الفناء اقل من غلوة
ولم يكن بينهما من رعة تعتبر مجاوزته ايضا ولا
فلاشم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كباحة
الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلثة ايام
وسقوط وجوب الجمعة والعيد والايحية
ومن ذلك قصد ذوات الاربع من الصلوات
فان فوضه في كل من ركعتان والقصر عندنا لازم
حتى انه يكره الاتمام وان اتم فان قعد في الثانية
قدر الشهادتين والآخران نافله له ويصير
مسببا لتأخير السلام ولكونه بني النفل على تحريم
الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه

فوضا كما في الفجر والجمعة وكذا لو ترك القراءة في أحد
الأوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل
وطنه أو ينوي إقامة خمسة عشر يوماً بموضع أو
من مصر أو قرية غير وطنه ولا يشترط نية الإقامة
في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه أقل من خمسة
عشر يوماً لا يذول حكم السفر وكذا إذا نوى خمسة
عشر يوماً بموضعين مكة ومكة أو مكي أو مكي أو مكي
في أحدهما وإذا كان يقول غدا أخرج أو بعد غد
أخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيماً عندنا ولو
بقي سبباً عديدة وفي الغائبة المسافر إذا دخل
مصر على عديم أنه منته حصل غرضه خرج لا يصير
مقيماً إلا إذا كان مقصوداً يعلم أنه لا يحصل في
أقل من خمسة عشر يوماً فإنه يصير مقيماً وإن
لم ينو الإقامة ولا يتحقق نية الإقامة من العسكر
في دار الحرب بخلاف من دخل إليهم بأمان حيث
تصح منه ولا يتحقق نية الإقامة في الصحراء أو أهل
الأنبياء فانهم لو نزلوا في موضع ونووا هناك

وعندهم

٢٨١
وعندهم من الماء والكلام ما يقيم مدته صار
مقيماً ولو أراحلوا عنه ونووا الذهاب
إلى موضع بينه وبين مسافة السفر صاروا
مسافرين والأفلا الكافي في دار الحرب إذا سلم
وهو على إقامته ولو خاف ففر منهم يريد سفر
ثلاثة أيام تعتبر نية ويصير مسافراً في الصحيح
والمعتبر في السفر والإقامة نية الأصل دون التبع
كالخليفة والأمير مع الجند والزوج مع زوجته
والإمام مع عبده والمستاجر مع أجير والاستاذ
مع تلميذه والفرق في الجند مع الأمير بين أن
يكون مردوداً من الأمير أو من بيعة المال وقد أمر
السلطان بالتوجه معه هو الصحيح بخلاف التطوع
بالمجاهدة ومن حمل رجلاً ظملاً ولا يدري المحمول
أين يذهب به فإن سأل فلم يجبه يتم حتى يسير
ثلاثاً ثم يقصر وكذا الأسير في يد العدو وكذا ينبغي
أن يكون حكم كل تابع إذا لم يعلم قصد متبوعه
يسأل فلم يجبه فإنه يعمل بالأصل الذي كان عليه

من اقامته او سفره حتى يتحقق خلافه وتعذر
السؤال بسبب من الاسباب بمنزلة السؤال
مع عدم الاخبار والمديون ان حجبته ان كان
معسرا يقصر ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا
وعلم ان يقضيه او لم يعلم شيئا فان علم ان
لا يقضيه يتم لانه بمنزلة نية الاقامة كذا في المحط
وعن ابي سنان ان كان معسرا يتم وكذا ان كان
موسرا الا ان يوطن نفسه اذ ان العبد بين
شريكين مقيم ومسافر ان تباحذته يتم في نية
المقيم ويقصر في نوبة الآخر وان لم يترتبا يفرض
عليه ان يقعد على رأس الكعنين ويتم احتياطا
وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم اصلا في
الوقت ولا خارجة والخليفة كغيره في ان طاف
ولا يسهل بلانية سفره وان قصد مسافة السفر
فيما يقصر هو الصحيح خلافا لما ذكر في الخلاصة لان
النبي دم والخلفاء الراشدين كانوا يقصرون اذا
ذهبوا من المدينة الى مكة كافر خرج قاصداً الى السفر

فاسلم في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلثة
ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه فبلغ
في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام
في الكافرانة يقصر بخلاف الصبي وقيل يقصر ان
والحائض اذا ظهرت وقد بقي الى مقصده اقل
من ثلثة تتم في الصحيح ثم اعلم ان الصلوة مادام
وقرا باقيا فهي قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير
حال العبد ما لم توفد فاذا خرج تقدرت في الذمة
على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر
في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يتقوس
قدرا يسع قوله الله اكبر وصلوة المسافر
تتغير من الكعنين الى الاربع بنية الاقامة
مادام في الوقت وكذلك بالاعتداء بالمقيم ان
تم الاقتداء فلو اقتدى المسافر بالمقيم في
الوقت صح وكثره الاتمام وان اقتدى به
خارج الوقت لا يصح لتقدر الصلوة في رتبة
وكعنين فلا يتغير بالاقتداء بالمقيم كما لا

بتغير بنية الإقامة فيلزم اقتداء المفترض بها
للتفعل في حق القعدة ولو اقتدى به في الوقت ثم
فسدت صلوة فانه يصلي ركعتين لذوال الا
قتداء ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح في الوقت
وخارجه فاذا صلى المسافر ركعتين يسلم ويقوم
المقيم فيتم صلوة بغير قراءة في الاصح وقيل
بقراءة ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول اتموا
صلواتكم فانا قوم سفل وانى مسافرو من
فاته صلوة وهو مقيم فسا فرضاها اربعا
ومن فاته صلوة وهو مسافر فاقام قضاها
ركعتين لما تقدم والوطن اما اصلي او وطن
اقامة او وطن سفر والاصلي هو مولد الانسان
او موضع ناء قلبه ومن قصده التغير لا
الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده
وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنا له
وفي البسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه
او تاهل به فقول او توطن فيه يتناول ما عدا

الفرار

الفرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتاهل ولم تزوج
المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فقيل لا يصير مقيما وقيل
يصير وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدين فانه اذا دخل
صار مقيما فان ماتت زوجته في احدهما وبقي له
فراة دور وعقار قبل لا يتق وطنا له وقيل تبقى
وطن الإقامة برا ينوي فيه الإقامة خمسة عشر
يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له به اهل ووطن
السفر ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة يوما
من ذلك ويسمى وطن السكنى والمحققون على
عدم اعتبار وطن الاصلى ينتقض بثل
حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن
غيره حتى خرج عن كونه وطنا له حتى لو دخل
بعد ذلك لا يلزمه الاقامة ما لم ينو الإقامة
ولا ينتقض بوطن الإقامة ولا بالسفر واما
وطن الإقامة فينتقض بوطن إقامة اخرى
وان لم يكن بينهما مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر
وان لم يصير عليه إقامة ثم السفر ليس بشرط

ثبوت الوطن الأصلي بالاجماع وكذا الثبوت
وطن الإقامة في ظاهر الرواية وعمام أنه شرط
حتى لو خرج من مصر لا قصد السفر فوصل الى
قوة وتوى إقامة خمسين يوماً لا يصير وطن
اقامة له وكذا لو قصد السفر قبل ان يسير
هذه اقام بقرينة لا يصير وطن اقامة له وعلى
ظاهر الرواية نصير في الصورتين **ويخص المسافر**
ترك السنن وقيل لا والاعدل ما قال الهندواقي
ان فعلها افضل حالة النزول والترك افضل
حالة السير **الاستسنة** الفجر والعاصم والمطيع
في سفره في الشخص سواء عندنا وعند الثالثة
ليس للعاصم بسفره كالأبق او في سفره كقاطع الطريق
انما يترخص بالخص المشروعة للمسافر ولا يجوز
الجمع بين صلوئتين عندنا في وقت واحد سوى
الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمذنب
لغة وعند الثالثة يجوز بين الظهر والعصر وبين
المغرب والعشاء في وقت واحد بعد السفر

او المطلق تعديماً او تأخيراً بان يصح التأخير في وقت
المنقذمة او يؤخر المتقدمة فيصليها في وقت
المنأخرة والدلائل في جميع المذكورة في الشرح **فصل**
في صلوة الجمعة صلوة الجمعة فرض عين على من جمع
شرائطها ولها شروط للوجوب زائدة على شروط سائر
الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة
عن الحيض والنفسا وشروط الاداء زائدة على
شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها
اما شروط الوجوب فستة اولها الذكور فلا
تجب على المرأة والثاني الإقامة فلا تجب على المسافر
والثالث الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له
المولى فيها قيل تجب عليه وقيل يتخير والمكاتب تجب
عليه وكذا معتق البعض دون الماذون وقيل
للمستأجر ان يمنع الاجير عنها والاصح انه لا يمنع
لكن يسقط منه من الاجير قد اشتغاله ان كان
بعيداً وان كان قريباً لا يسقط عنه شيء والاربع
الحجة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف

زيادة المرض او بطو البر بالذهاب اليه او مثل
الشيخ الكبير الضعيف عن السعي والخامس سلامة
العيني فلا تجب على الاعي مطلقا وعندهما ان وجد
قاعداتجب عليه والسادس سلامة الرجلين فلا تجب
على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمل
والمرض كالمريض ان بقي ضايقا بذهابه على الاصح
فالتمريض من جملة الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة
والجماعة وكذا الخوف من ظلم ونحوه والمطرا والثلج
والوحل ونحوها فهو لاء الذين لم يستكملوا
الشرائط لا يجبر عليهم الا انهم لو حضروا و
صلوا اجزأتهم عن فرض الوقت كالفقير اذا حج
واقام شروط الاداء فستة ايضا الاول المص
او فناء فلا تصح في القرى عندنا واختلفوا
في تفسير المصير والصحيح ما اختاره صاحب
الهداية انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ
الاحكام ويقيم الحدود والمراد القدرة على
اقامة الحدود وصرح به في تحفت الفقهاء ولا بد

جيشي

من كون الموضع المذكور ذاسكنا ورسايق
صرح به فينا ايضا الا ان صاحب الهداية تركه
بناء على ان الغالب ان الامير والقاضي شأنه القد
على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون
الا في بلد له رسايق واسواق وسكك والمسجد
الجامع ليس بشرط فتجوز في فناء المص وهو متصل
به معدا للمصلحة من ركض الخيل وجمع العسا
والمناضلة ودفن الموتى وصلوة الجنائز ونحو
ذلك ويجوز اقامتها بيني في الموسم اذا كان هناك
الخليفة او امير الحجاز خلافا لمحمد بخلاف ما
اذا لم يكن الا في الموسم اي امير الحاج فانها بالاتفاق
لا يجوز ولا يصح بها السعيد اتفاقا ايضا
للاشتغال به بامور الحج وانما يجوز اقامة الجمعة
في المص في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية
عن ابي حنيفة وعنه كقولهم انما يجوز في مواضع
معددة قبل وهو الاصح وعن ابي حنيفة
بموضعين لا غير وعنه لا يجوز بموضعين الا

ان يكون بينهما نهر فاصل ثم على القول بعدم جواز
 التعدد لو تعددت فالجمعة لمن سبق بالفراغ
 والصحيح بالافتتاح فان صلواتها او وقع الـ
 شتبه فسدت صلوة الكل وعن هذا وعن
 الاختلاف في مصر قالوا في كل موضع وقع الشك
 في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات بنيت
 آخر ظهر ادركت وقتة ولم يسقط عنه بعد حجة
 ان صحت الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والا
 فنفل والاولى ان يصلي بعد الجمعة سنتا ثم الازم
 بهذا السنة ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت
 يكون قد أدت سنتا على وجهها والافقد صلى
 الظهر مع سنة وينبغي ان يقرأ السورة مع
 الفاتحة في الاربع التي بنيت آخر ظهر ان لم
 يكن عليه قضاء فان وقع فضا فالسورة
 لا تضر وان وقع نفلا فقرأة السورة واجبة
 ومن هو في اطراف مصر ان لم يكن بينهما فوجبة
 بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه

وبين مصر فوجبة من المزارع والمراعي فلا جمعة
 عليه وان كان يسمع النداء وعن من ان يسمع
 النداء فعليه الجمعة وان دخل القروى في مصر
 يوم الجمعة وان نوى الملك الى وقتها لذمة
 وان نوى الخروج قبل دخوله لا يلزمه وان
 نواه بعد دخوله وقتا يلزمه وقال الفقيه
 ابو الليث لا يلزمه وهو مختار قاضى خان
 والشرط الثاني كون الامام فيها السلطان
 او من اذن له السلطان ولو قلد العبد على
 ناحية فصل لهم الجمعة جاز والمنقلب الذي
 لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيئة
 الامر او يجوز له اقامتها وليس للقاضى ان يصلي
 بهم اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا صاحب
 الشريعة وعن ابو يوسف يجوز لصاحب الشرطة
 ان يصلي دون القاضى فان مات والى مصر
 فصلى بهم خليفة قبل اتيان الآخر صح وكذا
 لو صلى القاضى او صاحب الشرطة فان لم يكن

احدهما هو لا فاجتمع الناس على واحد فصلا
 بهم جازع وجود احدهم لا يجوز الابدان
 للضرورة هناك لاهنا وتومات الخليفة ولم
 اقواء وولاة على اشياء من امور العامة كان
 لهم اقامة الجمعة لا تهم لم ينزلوا بموتهم ولو شرع
 المأمور بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضي عليها ولو
 حضر قبل شروع لا يصح شروع المرأة اذا كانت
 سلطانة يجوز امرها باقامة الصلاة لا اقامة الصلاة
 بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الا
 ستخلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر
 وعدمه ولا بين الخطبة والصلوة على ما حققناه
 في الشرح والاذن في الخطبة اذن في الصلوة
 بالعكس الشرط الثالث الوقت فانها لا تنجز
 بعد بخلاف سائر الصلوة ووقتها وقت الظهر
 اجماعا ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن
 حنبل ولا بعد دخول وقت العصر خلافا لما لاك
 ولو خرج الوقت وهو فيها يستأنف الظهر ولا

ينبيه عليها عندنا خلافا للشافعي الشرط الرابع
 الخطبة وعليه الجمهور وشرطها كونها في الوقت
 لا تنجز قبل وان يكون بحضرة الجماعة فلو خطب
 وحده ثم حضرت الجماعة فصلى بهم لا يجوز
 ولا بشرط الا حضورهم عند ما لا سماعهم
 لها. بعد ان يكون لا جبر راحة لو بعدوا او ناموا
 او كانوا صما اجزاء وركنهم مطلق ذكواته ينجزها
 عند ابى حنيفة وعندهما ذكرى طويل يسمى خطبة
 واجبا كونها مع الطهارة والقيام وسنن
 العورة وسنن كونها خطبتين يجلسه يسرها
 تشتمل كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة
 على النبي وم والاولى على تلاف آية والوعظ
 الثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بدل
 الوعظ وهذه كلها فرائض عند الشافعي فلو
 قال الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله
 نحو ذلك اجزاء اذا كان على قصد الخطبة عند ابى
 حنيفة بخلاف ما لو عظم فحمد لاحله فانه لا يجزئ

عزاً وبكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام
 الدنيا فلو خطب ففر من كان حاضراً وجاء
 آخرون فصل فيهم اجزاهم ولو خطب ثم ذهب
 فتوضأ في منزله ثم جاء فصل يجوز ان
 تغدي فيه او جامع فاغتسل استقبل الخطبة
 وقيل في التغدي لا يستقبل ولو خطب جنباً فا
 غتسل استقبل الكل في شرح الهداية للشيخ
 الشوط الخا من الجماعة واقدم ثلثة سوى
 الامام وعند ابي اسحاق سواه وعند الشافعي
 اربعون وهو ظاهر مذهب احمد وعند
 مالك من يقرئ بهم قريه وفي رواية ثلثون
 ويشترط كونه الجماعة رجالاً عقلاً فلا تنعقد
 بالنساء والصبيان لا كونهم احواراً ومقربين
 فتعقد بالعبيد والساقيين وتصح امامتهم
 فيها وكذا المرضى ونحوهم من المعذورين
 خلافاً لما في عنده لا تصح امامة من لا يجب عليه
 فيها ويشترط بقاء الجماعة الى السجدة الاولى

عند

عند ابي حنيفة فلو نفروا قبلها او تفصلوا
 يستقبل من بقي الظهر وعندهما يشترط بقاؤهم
 الى التيمم فلو نفروا بعدها يتم من بقي الجمعة
 وعند زفر يشترط بقاؤهم الى القعود قد
 التشهد فيها الشرط السادس الاذن العام
 حتى لو اذن السلطان ونحوه اغلق باب قصر
 وصلى فيه بختمه لا يجوز جمعة وان فتح واذن
 للناس بالدخول جازت سواء دخلوا اولاً
 ويستحب التكبير الى الجمعة والغسل والتطيب
 والشواك وبسوا من الثياب ويجب السعي
 وترك الاشتغال بالاداء الاولى وهو
 الذي هو المنارة بعد دخول الوقت وقيل
 الذي بين يدي المنبر والاوّل اصح واذا صعد
 الامام المنبر يجب على الناس ترك الصلوات ^{فلا}
 وترك الكلام عند ابي حنيفة وقال يباح الكلام
 حتى يشرع في الخطبة وبكره والخطيب في الخطبة
 قراءة القرآن ورد السلام وتسمية العاطس

واذا صعد الامام المنبر

وكذا الأكل والشرب وكل عمل وإذا قرأ الخطيب
 أن الله وملائكته يصلون على النبي ومن الآية
 فعن أبي حنيفة ومن أنه ينصت وعن أبي إسحاق
 أنه يصل على سرائره أخذ بعض المشايخ والأكثر
 على أنه ينصت وفي الحجة لو سكت فهو أفضل
 وعن أبي حنيفة إذا عطس بحمد الله تعالى في
 نفسه ولا يجهر وهو الصحيح ^{وكره الوشمت أو}
 رد السلام في نفسه جاز وكذا لو أشار برأسه
 أو عينه أو يده عند روية المنكر ولم يتكلم به
 بلسان الصحيح أنه لا يكره وقال بعضهم يجب
 الانصات إلى أن يشع في مدح الظلمة فلا
 يجبح وإذا ذهب بعضهم إلى أن البعد في
 زماننا أفضل كيلا يسمع مدح الظلمة لكن
 الصحيح أن القرب أفضل والبعيد يجب عليه
 الانصات في الصحيح وقيل يجوز له القراءة
 ونحوها وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في
 كتابه ويصلي بالقلم وإذا جلس الإمام على المنبر

أذن المؤذنون بين يديه الأذان الثاني ويستحب
 للقوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة لكن الوسم
 الآن أنهم يستقبلون القبلة للحج في تنوية
 الصفوف لكثرة الدحام كذا في شرح الهداية
 للبرقي وإذا فرغ من الخطبة أقاموا وصلى
 بهم ركعتين على ما هو المعروف بقراءتها قد
 ما يقرأ في الظهر ^{مسألة متفرقة} ومن أدرك
 للإمام فيها صلى معه ما أدرك وبني عليه الجمعة
 وهو أدرك في الشهادتين في الجنح والشهو
 قال من أن أدرك معه ركوع الثانية بنى عليها
 الجمعة وأن أدركه فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر
 وأن صعود الخطيب على المنبر لا يستلزم على القوم
 عندنا خلافا للشافعي وأحمد في كل بلد فتح
 بالله سيف يخطب فيها بالسيف ككة والتي
 أسلم أهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بلا
 سيف وفي البنا بيع الجهم في الخطبة الثانية
 دون الجهم في الأولى وكبره أشد الكراهة وصف

السلطاني بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة
بالعصية وهي الكذب ومن صلى الظهر يوم
الجمعة قبل صلى الامام الجمعة ولا عذر له
صحت ظهره خلافا لذكره والثالثة وكنت يكون
عاصيا بترك الجمعة ثم ان ابداله ان يصلي
الجمعة بعد ذلك فتوجه اليه قبل الفراغ منها
بطلت ظهره بمجرد التسبيح سواء ادركها
اولا حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذ لم يدرك
الجمعة او بداله ان يرجع فوجع وقال ابو
يوسف وم لا يبطل ظهره ما لم يشترع في الجمعة
وفي رواية ما لم يتم الجمعة ولو كان من صلى الظهر
معذورا كالمساخر ونحوه فسعى اليه قبل لا
يبطل ظهره بالسعي اتفاقا والصحيح من الزعم
عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو كان
في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر
جاز ظهره لا ينتقض والذي ينبغي انه ان شرع
في الجمعة ينتقض ويكره للمعذورين والمسجونين

اداء الظهر بجماعة في المصير يوم الجمعة سواء
كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده ويستحب
للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من
الجمعة لوجاء البرء في كل ساعة والاولى ان لا يصلي
الا في خطبة ولو صلى غير مجاز وان تذكر الفجر
في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطوعا ويصلي
الفجر ان كان في الوقت سنة وان فاتت الجمعة
صلى الظهر وقال محمد ان خاف فوت الجمعة
لا يطعمها ومن حضر المسجد ملاونا ان
تخطى يؤذي الناس لا يتخطى وان كان لا يؤذي
احدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسدا لا بأس بان
يتخطى ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر
عن اصحابنا لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام
في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى هذا يجوز التخطي
مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤذي احدا
والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة كمن ينبغي
ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا اما اذا لم يجد

وفي القدم كان خال فلا يتخطى اليه للفرقة
وتكره تطويل الخطبة بان يزيد الخطبتان على
سورة من طوال المفضل لاسيما في ايام الشتاء
وتكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل
ان يصليها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح
فضل في صلاة العيد صلاة العيد واجبة
على من فرض عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب
ويشترط لاجميع ما يشترط للجمعة وجوباً
وآداء الا الخطبة فانها ليست بشرط لهما
بل هي سنة بعدها ويستحب يوم الفطر
ان ياكل شيئاً قبل الصلوة والاولى ان يكون
تمراً ان يقتصر والآخر شيئاً حلواً ويوم الاضحى
بؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق
من يصلي في حق غيره والاول اصح والآخر ان
لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه هناك
ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر
ويستحب التوجه الى المصلي ما شيئاً ان قد روي

يكره

ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير
جهرًا في طريق المصلي يوم الاضحى اتفاقاً ويوم
الفطر لا يجهر به عند الجحيفة وعندهما يجهر
وهو رواية عنه والاختلاف في الافضلية اما الكراهة
فمنفية عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوضوئه
الى الصلوة وقيل لا يقطعه ما لم يفتح الصلوة ويكره
التفعل قبل صلوة العيد وقد تقدم فاذا دخل
وقت الصلوة بارفع الشمس وخروج وقت
الكراهة يصلي الامام بالناس ركعتين بلا
اذان ولا اقامة يكبر تكبيراً الاحرام ثم يضع
يديه تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات
يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلاث
تسيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة
منهية ويرسلهما في اثنتين ثم يضعهما بعد
الثالث ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم
يكبر ويكره فاذا قام الى الركعة الثانية يبتدئ
بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلاث تكبيرات على

يسمع المبلغ يتبعه وأن جاوز الأقوال لكن
 ينوي بكل تكبير الدخول في الصلوة وكذا الآتي
 يكبر برأى الإمام بخلاف المسبوق نسي التكبير في
 الأولى حتى قراء بعض المفاخرة أو كلها ثم
 تذكر يكبر ويعيد المفاخرة وأن تذكر بعد المفاخرة
 والسورة يكبر ولا يعيد القراءة سبق بركعة
 بقراء في قضاء ما سبق أو لا ثم يكبر وقبل
 بالعكس الأول هو ظاهر الرواية النساء أن
 اردن أن يصلي صلوة الاضحى يصلي بعد
 ما صلى الإمام كذا في الخلاصة ويستحب تعجيل
 الصلوة في الاضحى وتأخيرها في الفطر وفي
 الفضة يقدم صلوة العيد على الجنازة وفي
 صلوة الجنازة على الخطبة ويندب لمن اراد
 أن يصلي تأخير تعليم الاطفال وخلق الرأس
 ولا يجب وإن استلزم التأخير الكراهة
 لا يوتر وهو ما زاد على الاربعين قال في
 الفينة الافضل أن يقلم الظفر ويقص شاربه

ويخلق

ويخلق عاتته ويتنظف بدنه بالاغتسال في كل
 اسبوع فان لم يفعل ففي خمسة عشر يوما والغدا
 في تركه ورأى الاربعين فالاسبوع الافضل والخمسة
 عشر هو الاوسط والاربعون الابعد ولا بأس
 بقوله الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا
 منك والتعريف الذي يفعل بعض الناس من الآتي
 عشية عرفه في الجوامع أو في مكان خارج البلد
 فيدعون ويتشبهون بأهل عرفه ليس شيء قيل
 أي ليس شيء مندوب ولا مكروه وقيل يكبر
 وهو الظاهر وتكبير التشريق عقيب الصلوة
 قيل ستة عندنا والأكثر على أنه واجب بشرط
 الإقامة والحرية والذكورة وكون الصلوة في
 أديت جماعة مستحبة في المص هذا كله عند
 إلى حنيفة فلا يجب على مسافر ولا عابد ولا
 امرأة إلا إذا اقتدوا بهن يجب عليه ولا يجب
 عقيب الواجب كالوتر وصلوة العيد ولا
 عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعذور

أو شيء من حديد ولا يوضع على بطنه المصحف
 ويكره القراءة عند حنّ يغسل ويسرع في تجزئته
 الكل في شرح الهداية للزوجي وفي المحيط للباس
 بجلوس الخائض والجنب عند الميت وإذا أراد
 غسلة يستحب أن يضعها على سريده أو لوح قد
 جُمِرَ أي أدبر الجمر بالنحو وحوله وتواثلتا ونجسا
 أو سبعا ويوضع على قفاه ورجلاه إلى القبلة
 إن أمكن والآفكيف ينشر ويجرد عن ثيابه
 عندنا وعند الشافعي أنه يغسل في قميصه
 وتستور عورته الغليظة فقط في ظاهر
 الزاوية وفي رواية تستر كل عورة من
 الشرة إلى الركبة وهو الصحيح المأخوذ به
 ويلف الفاسل على يدخرقة لا يستنجأ به
 وقال أبو يوسف لا يستنجأ أصلا ثم يوضئه
 فيبدأ بغسل وجهه ولا يضمض ولا يستنشق
 عندنا خلافا للشافعي لكن يمسح أسنانه و
 لمهاته وشفتيه ومنخره بخزقة يلفها على أصبعه

ويمسح رأسه في ظاهر الزاوية وهو الصحيح وقيل
 لا ولا يؤخر غسل رجليه هذا في حق البالغ والميت
 الذي يعقل الصلوة أما الذي لا يعقل فلا
 يتوضأ على ما قالوا ثم يغسل رأسه وحيتته بالخطمي
 أو شاقا الغراقي من غير تسريح ثم يفيض عليه
 ماء مغلا يسدّر أو حطمي إيشان قبل طمحه
 وهو المرض أو يصابون أن يتسرى من ذلك
 والآفمسخن قراح ويغسل ثلثا يجمع كل مرة
 على شقه الأيسر فيغسل شقه اليمين حتى يصل
 الماء إلى تحتة ثم على شقه اليمين فيغسل الأيسر
 كذلك ولا يكتب على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد
 بعد المرة الأولى أو بعد الموتين ويسند إلى حلي
 صدره أو بطنه أو ركبتيه ويمسح بطنه مسحا
 رقيقا فإن خرج منه شيء أزاله ولا يعيد غسله
 ولا وضوءه وفي البداية يغسل في المرة الأولى
 بالماء القراح ليبتل بدنه والجاسدة التي عليه
 وفي الثانية بماء السدر أو ماجري مجراه

وفي الثالثة بالقراح وشئ من الكافور
ولا يؤخذ شئ من شعر الميت ولا من ظفره ولا
لا يختن وقيل ان انكسر ظفره فلا بأس باخذه
ليس في غسل استعمال القطر وقيل يحش فيه وماء
به ويوضع على وجهه وقيل يحش بخار قرفة كافور
وفه وجوز به بعضهم في دبره واستحب مشايخنا
قال قاضيان واذا تم غسله ينشف بثوب
جعل الخنوط على رأسه وحية ويكره الذعفران
والورد في حق الجال ويجعل الكافور على
مواضع سجوده وهي جبهته وانفه ويدا
ركبته وقدماه ثم غسل الميت وتكفينه
الصلوة عليه ودفنه فرض كفاية ولو ماتت
امراة بين الجال تيمم ولا تغسل فحرم ما تيممها
بيده والا جنبى بخرقه وكذا الرجل بين النساء
تيمم ولا يجزئ الغرق بدلا عن الغسل والاولى
في الغسل ان يكون اقرب الناس الى الميت
فان لم يوجد فاهل الامانة والورع

ويتبغى للغسل ومن حضرا راى ما يجب الميت
ستره ان يستره ولا يحدث به من العيوب
الكائنة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد
وجهه ونحو الا اذا كان مشهورا ببذعة
فلا بأس بذكر ذلك تحذيرا للناس من بدعته
وان راى حسنا من امارات الخير كوضاء
الوجه والتميم ونحو ذلك يستحب له اظهاره
والسنة ان يكف الرجل في ثلثة اثواب قميص
وازار ولفافة والمرأة في ثمة ربع وخمار
وخرقة تربط على ثديها والكفاية في حقها ان
يقتصر على ازار ولفافة وخرقة على ازار
خمار ولفافة والغرض في حقها ثوب يستر
البدن واللفافة من القرن الى القدم وكذا الازار
والقميص من المنكب الى القدم والودع هو القميص
الذي فتحة على الصدر دون الكتف وعرض
الخرقة من اصل الثديين الى السرة وقيل الى الكبة
وهو استر وصفة التكفين ان تبسط اللفافة

وازار ولفافة صح

على باطن او حصر او نحو ثم يذرع عليها الطيب
ثم يسط الازار عليها او يذرع عليها الطيب ثم القيص
كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي نشفا فيه
فيقصر ويحفظ ثم يعطف الازار من جرته
اليسار ثم من اليمين ثم اللقافة كذلك ويربط
ان خيف انتشاره والمرأة تقصر ثم يجعل شعرها
ضفرتين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع
الحمار على راسها كالمقنعة منشور افوق ذلك
تحت الازار واللقافة كما مر ثم تربط الحرقه
فوق الكفان وقيل بين الازار واللقافة والامه
كالحره والمراهق والمراهقه كالبالغ والبالغة
وان لم يراهق يكفن في ازار ولفافه وان كفن
في ثوب واحد اجزاء وقيل الصبي يثوب و
الصبيته بثوبين وقال قاض خاں الاحسن
ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في
ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا
يلف في حرقة والخنثى المشكل كالانثى ولا يغسل

ثم يعطف الازار

بل

لنسخه للعلم كالانثى

بل نيتهم والمجد يد في الكفن والغسل ولو خلقا
سوار ويستحب فيه البياض ويجوز من القطن و
الكتان والبرود وان كان لها اعلام مالم يكن
تماثيل ويكره للرجال المذرف والمعصر والحديد
ولا بكرة للثياب فان لم يوجد للرجل الا الحرير
يجوز الكفن به لكن لا يزداد على ثوب للضرورة
ينبغي ان يكون الكفن في النقاسة مثل ملبوسه
في الجمعة والعيد والمرأة ما يلبس في زيارة اهلها
وقيل يعتبر اوسط ما يلبس في الحقيق وفي الغنيان
ان في المال اكثره وفي الورثة قلة فكفن الستة او
والا فالكفانية او مع جواز كفن الستة ونحو
الاكفان قبل ان يدبرج فيها الميت وتراصة او ثلثا
او خسا والمحرّم كغيره عندنا وعند الشافعي و
احمد لا يغطي راسه ولا يمس طيبا والكفن من
جميع المال مقدم على الدين والوصية واليرث
الا ان يكون الزكوة عبدا جانيا او شيئا موهولا
فان حق ولي الجنانية والمتهن على التكفين

واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من يجب عليه
 نفقة في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند
 البوكر ان كانت معسرة وقيل وان كانت مورة
 ايضا عند وقال الشافعي على من يجب عليه
 نفقة ان لم تترك مالا وهو الاوجه على ما
 حققناه في الشرح ولو كفنه من يرثه يرجع به
 في تركته وان كفنه من لا يرث من اقاربه بغير
 امر الوارث لا يرجع سوا راشهد بالوجوع
 او لم يشهد ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر
 وشرط صحتها شرائط الصلوة المطلقة واسلام
 الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذه
 القيد علم انها لا يجوز على غائب ولا حاضر
 محمول على دابة او غيرها لا خلافا للمكان
 لا موضوع تقدم عليه المصلي وركن القيا
 فلا تجوز قاعدا بلا عذر وكذا راكباً والتكبيرات
 سوى الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يتحمل
 الامام عن السبوق اذا خشي ان ترفع فاته

يكتفى

يكتفى بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى
 بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام
 الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب الارث
 وله ان يأذن لغيره اذا انتهى الحق اليه و
 ليس لغير المذكورين ان يتقدم بلا اذنه فان
 تقدم فله ان يعيد ان شاء وان صلح هو
 فليس لغيره ان يصلي بعد من السلطان فمن
 دونه وعند ابى س هو اولى من الجميع وهو
 قول الشافعي ورواية عن ابى حنيفة وفي
 فتاوى قاضيان قال الفقيه ابو جعفر
 اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان حضر
 والى المصد القاضي قالوا الى ان يقدم وان
 لم يحضر الوالى ولا القاضي وحضر امام الحي
 صاحب الشرطة فصاحب الشرطة اولى ان
 يقدم وان حضر خليفة والى المصراولى با
 لتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة
 وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر

الاولياء وامام الحق ينبغي للاولياء ان يتقدموا
امام الحق وان لم يحضر امام الحق وحضر المؤذن
فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالي او
الخليفة والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحق
والاولياء فابى الاولياء ان يتقدموا احدا
من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلم ذلك
ولهم ان يتقدموا من شاءوا ولا يتقدم احد
من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس قول ابي
حنيفة وابي يوسف وزفر بن احمد اخذ الحسن
ان ترى ثم عدم جواز صلوة غير الوالي بعد هذا
وبه قال مالك وقال الشافعي لم يصل ان
يصل وله في اعادة من صل قولان احدهما استحباب
عدمها وهي اربع تكبيرات بقراءة دعاء الاستغفار
عقيب الاولى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم كما بعد التشهد
عقب الثانية ويدعو لنفسه للميت وللمؤمنين
عقب الثالثة ويسلم عقب الاربعة من غير
ان يقول شيئا في ظاهر الركعة وقيل يقول

ربنا

ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك
رب العزة الى آخره وينوي بالتسليمتين
الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل
ينوي في التسليم الاولى فقط وصفة الدعاء
بعد الثالثة ان يقول اللهم اغفر حيتنا و
ميتنا وشهداءنا وعائنا وصغيرنا وكبيرنا
وذكرنا وانثانا اللهم من احببته متافاجه
على الاسلام ومن توفيت متافوتة على الايمان
وخض هذا الميت بالروح والراحة والمغفرة والرحمة
والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه
وان كان مسيئا فنجنا وزعنه ولفا الامن والبشرى
والكرامة والنفى برحمتك يا ارحم الراحمين
ويجوز غيره من الادعية اذ ليس في دعاء وموقت
وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن
توفيت متافوتة على الايمان اللهم اجعله
لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وزخرا اللهم

اجعله لنا شافعاً شافعاً يتم الدعاء له
والمؤمنين وفي الميعة ويدعوا لوالدي الطفل
وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم
اجورهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحق
بصالح المؤمنين والجنون كالطفل وينبغي
ان يقيد بالجنون الاصل دون العارضة
بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذا
حضر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة حال
حضوره بخلاف من كان حاضراً عند تكبيرة
سبقة الامام برافاته لا ينتظر وقال ابو يوسف
يكبر المسبوق ايضاً كما حضر تكبيرة الافتتاح
ويقوله ناخذ من جاء بعد ما كبر الامام
الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى تلك تكبيرات
عنده وعليه الفتوى وعندهما فاتت الصلوة
وذكر في المحيط ان مع ابو يوسف في هذه
الصورة ويقضى المسبوق ما فات من التكرار
متوالية من غير دعاء لئلا يرفع قبل فراغه فبطل

صلوة

صلوته فاذا رفعت على الاكتاف قبل فراغه
يقطع التكبير لا يبطل وقبل وضعها على
الاكتاف لا تبطل وان رفعت عن الارض ولا
ترفع الايدي في صلوة الجنازة الا في التكبير
الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ
بلخ اختاروا الترفع عند كل تكبيرة وهي
قول الائمة الثلاثة ويقوم الامام بخذاه صد
البيت ذكره كان او انى في ظاهر الرواية
عن ابى جح انه يقوم بخذاه وسط المائدة
وكذا للرجل في رواية واختار هو ظاهر الرواية
ويستحب ان يصفوا ثلاثة صفوف حتى لو كانوا
سبعة يتقدم اقدمهم للامامة ويقف وراءه
ثلاثة ووراءهم اثنان ثم واحد وفضل
صفوف الجنازة آخرها بخلاف سائر الصلوات
ولو اخطأ في الوضع فوضعه وارأسه مما
يلي يار الامام جازت الصلوة وان تعدت
فقد اسأوا وجازت وتكرار الصلوة عليه

في مسجد جماعة عندنا وقال مالك والشافعي
 واحد لا بأس به ولو وضعت خارج المسجد
 والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد
 والصفوف متصلة لا يكره ولو وضعت على
 باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف
 المشايخ فيه ومن دفن ولم يصل عليه صلى على
 قبره ما لم يغلب على الظن انه تفسخ ولا يصل على
 عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر
 الميت او النصف ومعه الرأس بخلاف ما لو
 وجد نصفه مشقوقا بالطول ولا يصل على باع
 ولا قاطع طريق اذا قتل حال الحرب ولا
 يغسلان وان قتل بعد وضع الحرب او زارها
 يصل عليه ما وحكم المقتولين بالعصية والمكاتب
 في مصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل احد
 ابويه لا يصل عليه ومن قتل نفسه صلى عليه خلافا
 لابن سبي ومن علمت حياته عند ولادته بالانثى
 سهلا او حركه غسل وصلى عليه وكذا لو خرج

الثر

الثر حيا ولا غسل ولا يصل عليه وان سبي حتى
 ومات فان لم يسب معه احد ابويه يصل عليه
 وان سبي معه احدهما لا يصل عليه الا ان اسلم احدهما
 او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام والسنه
 في حمل الجنان عندنا ان يحملها اربعة فخر من جوانبها
 الاربعة خلافا للشافعي ويسحب ان يحملها من كل
 جانب عشو خطوات لقوله من حمل جنازة
 اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة وينبغي
 ان يبدأ بمقدتها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها
 كذلك ثم يقدتها على يساره ثم مؤخر ذلك
 وحمل الصبي على الايدي او على حامل على الدابة
 ولا بأس ان يحمل رجل واحد على يده او يحمل على
 يده وهو راكب ولا بأس ان يحمل في سبط او طبق
 ويكره حمل الميت على الظهر او الدابة وسرعون
 في الشجر دون الحبيب وهو ضرب من العذوق
 دون العنق وهو الخطو الفسيخ والمراد
 الاسراع من غير ان تضرب ولا يكره المشي قدما

الآلة المشي خلفها افضل عندنا والراكب يسير
خلفها ولا يتقدمها الا ان يبعد كيلا يوقد بالآلة
الغبار والمشى افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا
مرت به الا اذا اراد ان يتبعها وما هو مرد في الا
حدديث من القيام لها منسوخ ولا ينبغي ان
يرجع حتى يصل عليها وبعد ما صلى قالوا لا يرجع
الا باذن وفي المحيط قبل الوفق ان يسعد الرجوع
بغير اذنهم وهو الوجه والاولى وينبغي
للمتبع ان يكون متخشعا متفكرا في ماله متعظا
بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحد
الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود رجلا
يضحك في جنازة فقال له انضحك وانت في
جنازة لا كلمك ابدا وينبغي ان يطيل الصمت
ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن
كراهة تحريم وقيل ترك الاولى وليذكر في نفسه
وليقراء في نفسه ولا ينبغي للثاء ان يخرج منها
بل يكره كراهة تحريم في زماننا ويحرم التلويح

ولا ينبغي
للمتبع ان يمشي
في الجنازة وشق

وشق الجيوب وخمش الخدود ولطمها ونحو ذلك
لقوله لم يسمن من شق الجيوب وخمش الخدود
ودود عابد عوى الجاهلية ولا بأس بالبكاء بما
بارسال الذروع في الجنازة وفي المنزه لبقوله
وم ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن
القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او
يرحمه وان كان مع الجنازة صابحة او نائحة تزجر
فان لم تنجز لا يترك اتباع الجنازة لذلك وينكر
بقلمه واذا انتهت الجنازة الى القبر يكره الجلوس
قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت
يجلسون ويكره القيام ذكره قاضيان
هو محقيد بعدم الحاجة والضروقة والافضل
في القبر التحديق امكن والا فالشق وذلك
بان يكون الارض رخوة والحدان يحفر في
جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها
الميت وينصب عليه اللبن والشق ان يحفر
حفرة كالنهر ويبني جانبها باللبن او غيره

ويوضع الميت بينهما وسيقف عليه باللبن أو الخشب
ولا يمتد السقف الميت قال في المنافع اختاروا
السقف في ديارنا إلى خاوة الأرض حتى اجازوا الأجر
والخشب واتخاذ التابوت وهو من حديد ومثل
في البسوط ويكون التابوت من رأس المال إذا كان
الأرض رخو أو ندية مع كون التابوت في غيرها
مكروها في قول العلماء قاطبة وينبغي أن يفرش فيه
التراب وتطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل
اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليضرب له
الحد وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ
التابوت للنساء يعني وهو لم يكن الأرض رخو
ومقدار عمق القبر قيل قدر نصف قامته وفي
الذخيرة إلى صدر الرجل أو وسط القامة فإن زادوا
فهو أفضل وإن عمق مقدار قامته فهو أحسن
فعلم أن الأدنى نصف القامة والأعلى تمامها
ويوضع الميت في القبر وضعا من جهة القبلة قبل
القبلة عند وضعه ولا يسئل سلا بآداب يوضع عند

رجل

رجل القبر ثم يسئل من قبل رأسه منحرا خلفا
للشافعي وأحمد ويقول واضع بسم الله وعلى ملة
رسول الله ولا تعيين في عدد الواضعين من وتر
أو شفع بالمعتبر حصول الكفاية وذو الأثر المحرم
أولى بوضع المرأة فإن لم يكن فاهل الصلاح من الأ
جانب فلا يدخل القبر امرأة ولا كافر وإن
كانا قريبين ذكرا كان الميت أو أنثى ويستحب تسجئة
قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسوي اللبنة
ونحوه على الحد ولا يستحب في حق الرجل خلفا
للشافعي ويوجه الميت في القبر إلى القبلة على شفة
اليمين ولا يلقي على ظهره وتحمل العقدة وهي
الينابيع الستة أن يفرش في القبر التراب
بعده في الأرض الترة قال النووي وفي كتب
الشافعية والحنابلة يجعل تحت رأسه لبنة
أو حجر ولم أقف عليه لأصحابنا انتهى ويكره أن
يوضع تحته مضرية أو محدة ويسند الميت من
وراءه بتراب أو نحو ذلك لينقلب ويسوق باللبنة

على اللحد اى يقيم اللبن عليه من جهة القبلة و
تسد شقوقه كيلا ينزل عليه التراب من اولا باس
بالقصب قال الوبرى يستحب اللبن والقصب
والخشيش في اللحد واختلف في وضع البور
بناء فوق اللبن قيل يكره وقيل لا ويكره الآخر
والخشب وقيل لا باس به عند رخاوة الارض
ثم يرال التراب ولا يزداد على التراب الذي خرج
القبر ويكره الزيادة وعن م لا باس به او يستحب
حتى التراب عليه ثلثا ولا باس برش الماء عليه
ويستتم القبر عليه ولا يسطح عندنا خلافا للشافعي
وفي المحيط تسنيم القبر قدر اربع اصابع او
شبر وفي البدائع قدر شبر او اكثر قليلا ويكره
تجصيص القبر وتطينه لما روى انه وم نهى
عن تجصيص القبور وان تكتب عليها وان
يبني عليها وان توطنها وفي منية المفتي المختار
انه لا يكره التطين وعن ابى حنيفة يكره ان
يبني عليه بناء من بيت اوقية او نحو ذلك

وكذا

وكذا يكره وطؤه والجلوس عليه وكره ابو يونس الكتابة
ابضا **فصل في الشهيد** والمراد به الحكمي
اى الذى يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع
الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي
الذى وعد الله الثواب المخصوص فليس ممن
يتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد انه الذى
قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيل
والشهيد الحكمي على قول ابى حنيفة مسلم مكلف
طاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب به مال ولم يورث
وعلى قوله ما يتوكل قيد التكليف والطهارة فلهذا
شامل لمن قتل اهل الحرب او البغى باى شئ كان او
باى سبب كان ولكن قتل غيرهم اذا لم يجب بنفس
القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله
في دار الحرب عند ابى حنيفة وقتل السيد عبده عند
الكلى او وجب لغارض كقتل الاب ابنه او
التصالح على العمد وشبه ذلك وخرج من قتل
من البغاة وقطاع الطريق واهل المعصية

صفة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك
وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من الكفا
لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم و
يتبع جنازته من بعيد ان شاء الله اذ لم يكن كف
بالار ترداد اما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالحطب
من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي
انتقل اليه ما يتولى وليس له مال ولا من يجب كفنه
عليه وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب
في بيت المال فان لم يكن او منع ظمنا سألوا من الناس
فان فضل مما سألوا شيء صرف الى كفن آخر ان لم
يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم
يوجد بيت آخر تصدق به بنسب الميت وهو
طريق كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم
ماله فعلى الورثة لا على الفقراء كفن رجل ميتا
من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل او اقرس
الميت شيع فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج
من الميت شيء بعدما ادرج في كفنه لا يغسل منه

او تارة

شيء

شيء عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع
ما دامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته
عندنا خلافا للثلاثة ولا ان تغسله لو انقضت
عدتها بالولادة خلافا للمالك والشافعي وكذا
لو بان من قبل موته او ارتدت قبل او بعد او
قبله ابنة او اباه او وطئت بشبهة والمطلقة
الوجعية تغسله خلافا للشافعي وام الولد
لا تغسل سيدها وان كانت في العدة هو الاصح
وفي رواية عن ابي حنيفة وهو قول زفر
مالك واحمد ولو غسل الميت وكفن ونسقا
عضو لم يصبه الماء ينقض الكفن ويغسل العضو
وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا
بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يمال التراب
ولو اهيل لا ينشئ ولا يخرج وسقط غسله
عادة الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط
عنده ويضلع على قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل
اصلا او لم يكفن فانه لا ينشئ بعد ما اهيل

م ٥٠٤

التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض
الكفن خلافاً للمحمد ولو علم ذلك قبل التكفين
غسل اتفاقاً ولو دفن بثوب او درهم للغير او
في ارض مفسوبة او اخذت بشقعة يخرج
ولو وقع في القبر متاع فعلم به بعد ما هيل
التراب ينشر وخرج ولا يجوز نشر القبر
لغير اذكر مات فلم يجدوا ماء فبقيتموا وصلوا
عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه
ثانياً وقيل لا تعاد الصلوة والحي او الحي بالتوب
المشرك بينه وبين الميت او الموروث
ان كان مضطراً لبرد او سبب يخشى منه التلف
والا فالمت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه للعطش
قدم على غسل الميت بالافلا ولا يجوز الجمع
بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز
الشافعية والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز
دفن الاثنين او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة
وتحيجهم ليزم حال من التراب او صان يصنع

عليه

عليه فلان فالوصية باطلاً فليس عليه ان يتقدم الا
برضى الاولياء وكذا الوصية بفعله وادخال القبر
وقر رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى النساء
وحدتهن على الجنازة جازت وسقط بها الفرض
ويستحب ان يصلين منفردات معاً ويجوز جماعة
ولو اجتمعت الجنائز جاز ان يصل عليهم صلوة
واحدة ويجعلون واحداً خلف واحد ويجعل
الرجال تمايل الى الامام ويستوي فيه الحر والعبد
وظاهر الرواية ثم الصبيان ثم الخنساء ثم النساء
وان شاءوا جعلوهم صفواً واحداً وجاز ان
يصل على كل واحدة على حدة وهو الافضل ولو
كبر على جنازة فحى باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى
والاولى واذا اختلف موت المسلمين او موت المشركين
فان وجدت علامة عمل بها قيل علامة المسلمين
الختان والخنساب وقض الشارب ولبس السواد
لكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهودي
واما لبس السواد فكثير في الكفار من الافرنج و

غيرهم فلا يكون علامة وأما قضا الشارب
 ينبغي ان لا يكون علامة لانه يندب للغاذي ^{غير}
 الشارب في دار الحرب وان لم توجد علامة وكان
 المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوي
 المسلمي وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل
 عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى وقيل لا واما
 الدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر
 المشركين وقيل في مقابر على حدة ويستوى
 قبورهم ولا تسنم وأصل الاختلاف في كتابت
 تحت مسلم ماتت حية لا يصلى بالاجماع واختلف
 الصحابة في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر
 المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن
 عامر واثله بن الاسقع يتخذ لها قبر على
 حدة وهو الاحوط وفي بعض كتب المالكية
 يجعل ظهرها الى القبلة لانه وجه الجنين الى ظهرها
 قال السروجي وهو حسن ولو وجد قتيلا
 في دار الاسلام فان كان عليه سماء عمل بها والا

قيل

عليها

ففي

ففي رواية بفصل ولا يصلى والتجريح انه يصلى عليه
 تبعاً للدار كما لو وجد في دار الحرب ولا علامة فالتجريح
 انه كافر يحكم الدار ولو حضرت الجنازة في وقت
 المغرب قدم صلاة المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب
 وقيل تقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت
 صلاة العيد قدمت العيد ثم هي على الخطبة ولو
 حضر الميت صبيحة الجمعة ذكره تأخير الوقت الجمعة
 ليصل عليهم جمع عظيم اما لو خافوا فوت الجمعة
 بسبب دفنه اخر وادفنه واتباع الجنازة افضل
 من التوافل ان كان لجوار او قرابة او صلاح
 مشهور والا فالنوافل افضل ويجوز الاستجار
 على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز غسل
 الميت وبعض المشايخ جوزوا ذلك ايضا
 ويستحب للقتيل والميت دفنه في مقابر المكان
 الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن قدر ميل
 او ميلين فلا بأس به ودل هذا على ان نقله الى
 بلد آخر مكراه وقيل يجوز فيما دون السفر

٣٠٨

وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا
يجوز اخراجه بوجه الا ان يكون الارض حقا للغير
وحيث ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوى
القبر وذرعه فوقه وفي القنية مقابر يبلغ اليها
عظم جحشون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر
ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان
صغيرا او كبيرا لان ذلك خاض بالانبياء ولا
يجوز لدفن آخر مالم يبل الاول فلم يبق له عظم
الا عند الضرورة بان لم يوجد في مجمع عظام الاول
ويجعل بينهما وبين الآخر حاجز من تراب
من مات في سفينة ليس قبرها ارض غسيل
كفن وصلي عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النيات
الوطب من اعلى القبر دون اليا ولوراي طريقا
وظن انه محدث وانه تحت قبر اكره المشي فيه
ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى
وكل مالم يعهد في السنة والمعهود ليس الا زيادتها
والدعاء عندها قائما ويقول السلام عليكم

دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للحقون
اسأل الله لي ولكم العافية واختلف في اجلاس
القاريين عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا
يكره الدفن ليلا ولستحب الزهراء امة ماتت
اضرب بالولد في بطنها وغلب على رأيهم انه حجة
بشق بطنها اما لو ابتلع لؤلؤة او مالا لانسرين
ف قيل لا يشق وقيل يشق قال ابن الهمام وهذا
اولى ولا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبور
هم قاله قاضيان ويستحب زيادة القبور
للرجال ويكره للتساء ويدعوا قائما مستقبلا
القبلة وقيل يستقبل وجه البيت وهو قول
الشافعي وكذا الكلام في زيادة عم وفي القنية
قال ابو الليث لانوف وضع اليد على القبر سنة
ولا مستحبا ولا نزي به بأسا وقال شرف الائمة
بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى ان يترى ولا
شك انه بدعة لانه في عدم ولا عن احد
من الصحابة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلثة

أيام وهو خلاف الأول وفيه في المسجد ^{يستحب} والتعزية بأن يقول أعظم الله أجرك وأحسن ^{عزائك} وغفر لبتك إن كان الميت مكلفاً وآلاً فلا يقول وغفر لبتك ويكره اتخاذ الضيافة من أهل الميت على ما قالوا ويستحب لجيران الميت والآل قرباء الأبا بعد رؤية طعام لهم وإن يلح عليهم في الأكل وذكر البرازي أنه يكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول والثالث وبعد الأسبوع ونقل الطعام إلى القبر في المواسم واتخاذ الدعاء بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة للحتم ولو آتت سورة الأنعام أو الأخرى قال والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لا جمل الأكل يكره وإن اتخذ طعاماً للفقراء كان حسناً انتهى ولا يخلو عن نظر جعل أرض مقبرة فيمنع فيها رجل بيتاً لوضع النعش واللبن ونحوهما إن كان في الأرض سعة لا بأس به ولا يهدم ويحفر فيه لأن صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبراً فلا راد

آخر

آخر في ميت فيه إن كان المقبرة واسعة وإن ضيقة جاز ويضيق ما انفق الأول وهذا كمن بسط بساطاً أو مصلح في مسجد أو مجلس إن كان المكان واسعاً كره لغيره أن يزله والآفل ومن حفر لنفسه قبراً فلا بأس به ويوجر عليه وقيل يكره والذي ينبغي أن لا يكره ترثيته نحو الكفن لأن الحاجة إليه متحققة غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأني أرى تموت وذكر البرازي عن الصغار أن كتب على جهة الميت أو عمامته أو كفه عهداً أنه يرحم إن يغفر الله سبحانه للميت وعن بعض المتقدمين أنه أوصى أن يكتب في جبرته وصدراً بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم قرأ في المنام وسئل عن حاله فقال لما وضعت في القبر جأشتني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوباً على جبرتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قالوا آمنت من العذاب والله سبحانه أعلم **فصل** في أحكام المسجد يجب صيانته المسجد عن ادخال الواجبة

مطلوب
هذا نازع الميت

الكويته لقوله من اكل الثوم والبصل والكراث
فلا يقوتن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى
منه بنو آدم وعن حديث الدنيا وعن البيع و
الشراء وانت دالا شعار واقامة الحدود
ونشدان الصالة والمروءة لغير ضرورة ورفع
الصوت والخصومة وادخال المجاني والصبيان
لغير الصلوة ونحوها بجميع ذلك ورد النهي
منه ومن وبياح البيع والشراء بقدر الحاجة لله
للمعتكف لا للتجارة والكسب والمراد من انشاء
الشعر ما ليس نوع ذكر وعبادة ويكره التوضؤ
فيه الا اذا كان فيه موضع اعتد لذلك وكذا الخياط
فيكره الا اذا كان لضرورة حفظه عن الصبيان
ونحوهم انا الكاتب ومعلم الصبيان فان كان
باجر يكره وان كان حبة فقيل لا يكره والوجه
كراهة التعليم ان لم يكن ضرورة ويحرم السؤال
فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يتخط الرقاب
ولم يمر بين يدي المصل لا يكره الاعطاء والاول

احوط

احوط ولا يبرق على حيطان المسجد ولا على ارضه و
لا على البواري وكذا الخياط ولكن ياخذ بطرف
ثوبه ويدلك بعضه ببعض وان اضطر يدفنه
تحت الحصى وفوق البواري اخف لانه لا يست
من اجرائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من الطين
بجائط المسجد واسطوانته وان مسح بتراب جموع
فيه او خشبة موضوعة فيه فلا بأس وان مسح بقطعة
حصير ملقاة فيه لا يصلح عليها فلا بأس ايضا وان
الاولى ان لا يفعل وان كان التراب مغروشا فيه
كره المسح فيه ولا يحفر في المسجد بؤما وان كان
قدما ترك ويكره غرس الشجر فيه الا ان كانت
ارضه نرة لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس ان
يتخذ فيه بيت لوضع الحصى ومتاعه وان تطرق
المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع اعد الملاحنة
ويكره ان يطيق بطين نجس او يصيح فيه بذهن
نجس الكلام المباح فيه مكروه وكذا النوم في غير
المعتكف وقيل لا بأس للغريب ان ينام فيه

والاولى ان ينوي الإقامة لا اعتكاف ليخرج من
الخلاف ويتخير من خروج شيء من ريج ونحوه
ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه
يكوه وكل ما يكره في المسجد كرهه فوقيه ايضا وفضل
المسجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد
بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم
ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضيان وغيره ان الاقدم
فضل فان استويا في القدم فالاقرب فان استويا
قربا وقوم احدهما اكثر فان كان فقيرا يقتدى
به يذهب الى الذي جماعته اقل وغير الفقيه يختار
فالافضل ان يختار الذي امامه اصلح وأفقه
ومسجد حية وأن قل جمع افضل من الجامع وأن
كثرت جمع وأن فاتت الجماعة في مسجد حية فان
اتى الى مسجد آخر يدركها فيه فهو افضل الا في
المسجد الحرام ومسجد النبي وم ينبغي ان يستثنى
المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في
مسجد آخر فمسجد حية اولى قضاء لحقه ولحمدا

لو لم تحضر جماعة يصلح المؤذن فيه وحده
ولا يذهب الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة
لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم
احدهم وكذا الوفاة احد هم تكبيرة الافتتاح
او ركعة او ركعات ويمكن ادراكها في غيره لا
يذهب اليه وان كان امامه يصلح العشاء قبل
غيا ب البياض فالأفضل ان يصلّيها وحده
بعد البياض وفي النظم ومسجد استاذة للدر
اول سماع الاخبار افضل بالاتفاق وذكر
قاضي خان اذا كان امام المني زائيا او اكل
ربوا له ان يتحول الى مسجد آخر وكذا ينبغي
اذا كان فيه حصة يكره امامته وان دخل
رجل مسجد او اقيم في مسجد آخر لا يخرج من الاول
حين يصلّي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه
ما لم يصلّ الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينتظم
امن جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في
مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعد ما صلّ

تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الله الظهور
العتاء لئلا يتوهم بالوفض مع ان الاقتداء مستقلاً
مباح في هذين الوقتين ومصلى العيد والجنائز
له حكم المسجد عند الفقيه ابي الليث والاصح عدمه
عند الشرحسي ووافقا ضحان بان له حكمه عند
اداء الصلوة حتى يحق الاقتداء وان لم يكن الصفوف
متصلة وليس له حكم في حق المرور وحرمة دخوله
الجنب والحائض وفناء المسجد حكمه حتى لو اقتدى
منه صح وانه لم يتصل الصفوف ولا امتلاء المسجد
ويتبغى ان يختص بهذا الحكم دون حرمه دخول
الجنب ونحو وفناءه هو المكان المتصل به ليس
بينه وبينه طريقا والمساجد التي على قوارع
الطريق ليس بها جملة رتبة في حكم المسجد لكن
لا يعتكف فيها دار فيها مسجد ان كانت لو اغلقت
كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احدا من
الصلوة فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه جميع احكام
المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت

لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة
فليس مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون من
الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق تثبت
فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ
في بينه موضعاً للصلوة فليس له حكم المسجد أصلاً
ولا بائس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل ولا
يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط لواقف
او كان معتاداً في ذلك الموضع ويجوز ان يذكر
الكتاب بضوء قبل الصلوة وبعدها مادام
الناس يصلون فيه واذ لم يكن للمسجد امام ومؤذن
راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة
بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكره
تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعند
ابح لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلثة يكره
التكرار والا فلا وعن ابي ساذالم يكن الجماعة
على هيئة الاولى لا يكره والا يكره وهو الصحيح
وبالعدل عن المحراب يختلف الهيئة رجل

بنى مسجداً في ارض غصب لاباس بالصلوة فيه ذكره
 في الاجناس وذكر في الوقعات رجل بنى مسجداً
 على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق الله
 فلم يخلص لله تعالى كالمبنى في ارض مفسوبة
 ضاق المسجد على الناس وجنبه ارض لرجل توخذ
 ارضه بالقيمة جبراً ذكره في المحيط رجل بنى مسجداً
 وجعل لله تعالى فهو احق بمرمته وعمارتها
 وبسط الحصر ونحوها والقناديل والاذان
 والاقامة والامامة ان كان اهلاً وان لم يكن اهلاً
 فالواي فيه ذلك اليه وكذا ولد الباقي وعشرة
 من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباقي
 في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان
 كان من اختاره اولى من الذي اختاره
 الباقي فاخيارهم اولى وان استويا فاخيار
 الباقي اولى سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن
 او الحصر للمسجد ايها افضل قال هما سواء
 قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجاً الى احد هما

فهو

فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء
 في الثواب ويكره غلق باب المسجد والاضح عدم
 الكراهة في زماننا صيانة لمتاعه عن الشراق ولا
 باس بنقش المسجد بالجص والساج وما والذ
 ومحمل الكراهة التكلف بدقايق النقوش ونحوه
 خصوصاً في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه
 اما للتولي فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا
 ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض
 فوق السواد للنقاء ضمن كذا في الغاية **فصل**
 في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الحائز الصلوة
 في داخل الكعبة جائزة فوضاً ونظراً خلافاً لما لا
 في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهراً
 الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره
 الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه
 يكره المواجهة بلا حائل وان كان ظهراً الى وجه
 الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجهاً الى جهة
 توجه الامام وهو اقرب الى الجدار منه واذا صلى

ونحوه كما لا بأس بنقش
 للصحن لكن تركه اولى لان منعه من كونه

الامام خارج الكعبة في السجدة الحرام وتحلق
المقتدون حولها جازلن في غير جهة ان يكون
اقرب الى راسه لان كان في جهة والصلوة
فوقها جائزة عندنا مع الكراهة وقال مالك
لا يجوز اصلا وعند الشافعي واحمد لا يجوز
مالم يكن بين يديه سورة ذكره الزاهد في شرح
القدوري السجدة خمس صلوية وهي فرض
وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان و
سجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة
تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عندنا في حجة
خلافه لا بأس وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن
الحج انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازي
معناه ليس واجب ولا مستنون بل هو مباح
لا بدعوى عنه انه كرهها قال ولكننا نستحبها
اذا اتاه ما يشتره من حصول نعمة او دفع نعمة
وبه قال الشافعي فيكثر مستقبل القبلة وسجدة
فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فيه رفع

رأسه اما بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه ومبا
يُفعل عقيب الصلوة فمكروه لانه الجهال يعتقدون
سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكروه انتهى
والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا
واجبة ولا مكروهة واما ما ذكره المضرب ان النبي
ص قال لغاطمة رضي الله تعالى عنها ما من مؤمن
ولا مؤمنة بسجدة سجدتني الى آخرها ذكر في حديث
موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الشرح
وذكر قاضينا ان لا بأس ان يصل على البسط و
الفوش والتبد والصلوة على الارض او ما تشبهه
الارض افضل اراد ان يصل في بيت غيره فالأفضل
ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا بأس ولو
صلى في بيت رجل يؤتم باذن من له السكنى رفع
رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عادا
لتزول المخالفة بالوافقة معه ثوب ريباج
ظاهر وثوب كرواس فيه من النجاسة قد مانع
وليلى ما ينزلها به صل بالدتياج شرع منفردا في

صلوة جهرية فقرأ الفاتحة مخافتة ثم اقتدى
بوجهه بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزم
لوجه المنفرد في موضع المخالفة يكون مسيئاً ولا
يلزمه السهو او سهواً ويكره له الجهر في نوافل
الزوار أيضاً وكفاية الشعبي يخافت الامن
عذر وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلبه
النوم ويكره رب الذباب والبعض من الاعد
الحاجة بعمل قليل وفي الحجة الصلوة في النعلين
تفضل على صلوة الحافي اضعافاً مخالفة للرو
سري الامام فخافت بالفاتحة ثم تذكر بجهراً
بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية او اكثر
يتمها جهراً ولا يعيد خاف ان ضم السورة ان
يخرج الوقت جاز ان يقتصر على ادنى الفرض
وحقق في الاسلام هذا بالفجر وقيل تراعى سنة
القراءة في غير الفجر وان خرج الوقت والانه
ان يراعى قدر الواجب في غيرها امام قراء
فانتقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان

غيره

غيره نحو ان قراء مكان اهلكم تشكرون قليلاً ما
تشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان
آية او اكثر ان انتقل الى فوقه والا فلا وقيل
يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية
اصابه وجع سى لا يطيقه الا بامساك شئ في
فيه وضاق الوقت يقتدى بغيره فان لم يجد
صلى بغيره قراءة وبعذر شك انه قراء الفاتحة
ام لا ان قبل السورة بقراءة هاتم السورة وان
بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر انه قراءها
وان كان له رأى عمل به تلا سجدة وسجد فظن
المؤمنون انه ركع فركعوا وسجدوا لم يفد
صلواتهم وان سجدوا اخرى فحدث الاشتغال
بالجماعة لتلا نفوته ركعة افضل من ابلاغ الوضوء
تلاوا والوضوء ثلثا اولى من ادرك لتكبيره الاول
شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم
يكن صلحاً ترتيباً لم يأتى بالطمانينة
لا يهذر في الاقتداء به ويقتدى بمن يأتى بها

ولا ينهوا عنه في الركعة منفردة
ولا ينهوا عنه في الركعة منفردة

نسي القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه
وقنت وركع وتابعوه فسدت صلواتهم أدرك
الامام راعيا ان قام في الصف الاخير يدرك
الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها الا يمشي
وان كان بحيث لو مشى الى الصف فاتته الركعة
وان قام وصده لا تقوت بمشه ولا يقوم
وحد وفي القنية امام يترك الامامة لزيادة
اقداره في الرضا اسبوعا او نحوه او لمصلحة
او استراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة
والشرع ان ترى والظاهر ان المار به وقوع ذلك
في الستة مرة تبين للامام ان يصل بغير وضوء
يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب
خاف ان يصل ستة الف مرة على وجهها فأت
الجماعة وان اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة
في الركوع والسجود يدركها فلا يقتصر وكذا
ترك الشاء والتعود ومثلها ستة الظهر
اقام المؤذن ولم يصل الامام ستة الف مرة

يصليها

يصليها ولا تعود الاقامة شرع في النقل على ظن
سعة الوقت ثم ظهر انه ان اتم شفعاً بقوت
الفرض لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم خرج
الخطيب افتتح التطوع قائماً ثم قصد ثم افسد
فقضاها قاعداً جاز ولو افسد قبل القعود
لم يحز قال في المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه
لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن البرازي
انه لا يعود قبل هذا قول الى حنيفة والاول
قول محمد ويسجد لله على كل حال وان لم يكن
نوى اربعاً يعود اتفاقاً وان لم يعد تفرد
كذا في القنية الا لم يتم الركوع والسجود ويؤمر
بالفضاء في الوقت لا بعده وقيل مطلقاً وهو
الاصح صل خلف امام يلحقا ينبغي ان يعيد لم يجد
الاجل ميتة غير مدبوغ لا يستتر به للجاسية
الاصلية بخلاف الثوب النجس يجوز حمل نعل في
الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه نجاسة
فلا فضل ان يضعه قدماً لئلا يشتغل قلبه

شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الرياء
 فالعبرة للسابق امكنه النظر في العلم زهارة
 والصلوة في الليل فعل والآفة كان له ذهن
 ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل
 الصلوة لارضاء الخصوم ولا يفيد بل يصل
 لوجه الله تعالى فاذا لم يعف خصمه يؤخذ من
 حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لدا
 ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة الكل في البرازية
 ترك تكبير القنوت قيل يجب سجود التسهو
 وقيل لا الاشتغال بقضاء الفوائت او طواها
 من التوافل الا السني المروفة وصلوة الضحي
 وصلوة التسيح والصلوات التي رويت فيها
 الاخبار فترك تلك تصل بنية النفل وغيرها بنية
 القضاء كذا في فتاوى الحجة تلامس اول السجدة
 اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه
 السجدة لم يسجد وان قراء الحرف الذي فيه السجدة
 ان قراء ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية

قضاء الفوائت

يجب

يجب والافلا وقال الفقيه ابو جعفر اذا
 قراء حرف السجدة ومعها غير ما قبلها او بعدها
 ما فيه امر بالسجدة يسجد وان كان دون
 ذلك لا يسجد وهذا اقرب وفي الملتقط
 تاخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة
 ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها
 مكروه وفي الحجة يستحب للناسي والسماع
 اذا لم يمكن السجود ان يقول سمعنا واطعنا
 غفرانك ربنا واليك المصير واذا صلى من
 الدواعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة
 ثم اقيمت بجماعة واحب ان يجعل ما صداه
 نفلا ويؤدي الفرض بالجماعة فالخيلة ان يترك
 القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم
 اليها سادسة او يصل الى الرابعة فاعداً لتقلب
 صلواته نفلاً عند الحرج ذكر ان يصل في
 ركعتين بغرطهاة فنذرهما باطل عند
 وقال ابو يوسف يلزم ان يصلها بالطهارة

٣٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس

ولو نذر ان يصليها بالطهارة بغير قراءة لزمته
بالقراءة عندنا وقال زفر لا يلزمه شيء ولو نذر
ان يصلي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وقال
زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلثًا لزمه
ان يصلي اربعًا عندنا وعند يرمى ركعتاه
ولو قال لله علي ان اصلي كذا في المسجد الحرام
جاز ان يصلي في اى مكان شاء وقال زفر
يلزمه ان يصلي فيه ولو نذرت امرأة ان تصلي
غدا كذا او ان تصوم غدا فحاضت فيه لزمها
فصاء ذلك اذا طهرت خلافا لـ زفر ويوم
الصبى بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها
اذا بلغ عشرة وورد الحديث وكذا من فحج
يتم له ان يضرب اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة
وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك
الصلوة والنفق في الاصح كما ان له ان يضربها
على ترك الزينة اذا ارادها والاحابة الى فراشه
اذا دعاهما والخروج بغير اذنه وان لم تنته

عن

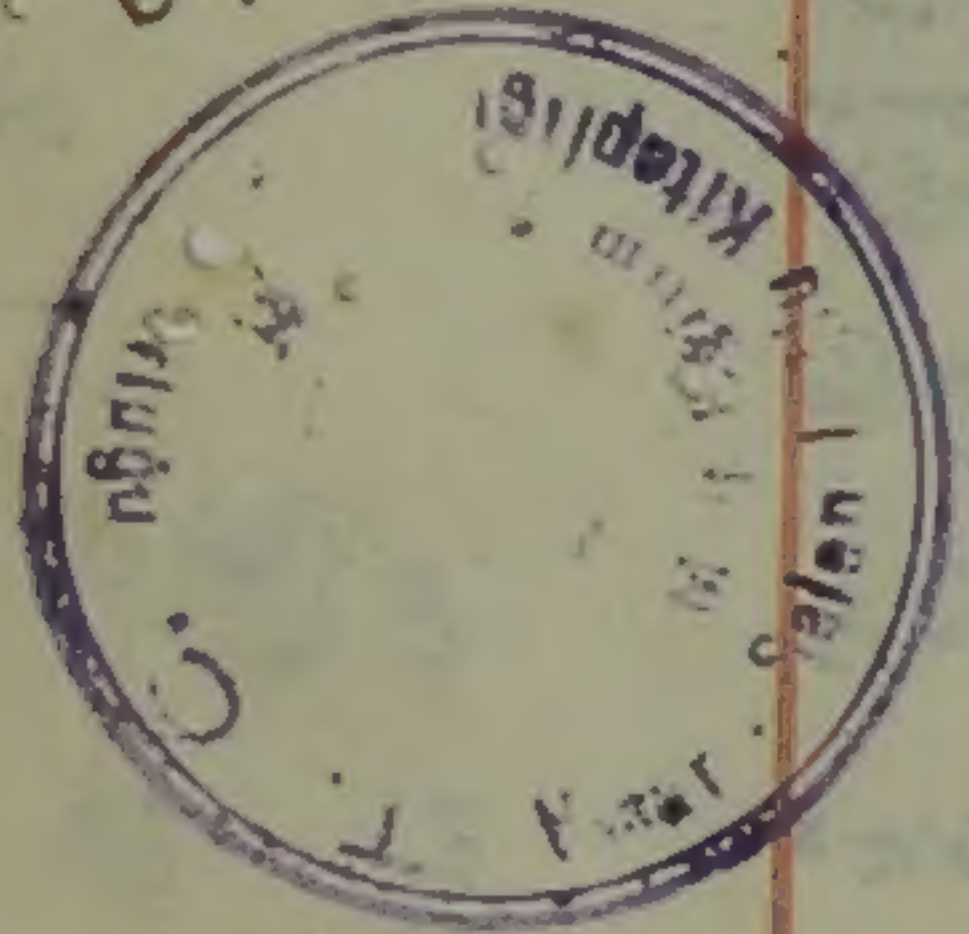
عن تركها بالضرب يطلقها ولو لم يكن قادرا
على مهرها ولان يلقي الله تعالى ومهرها في رزقه
خير له من ان يطاء امرأة لان صلح قال الله تعالى
وامرأه لك بالصلوة وامر طبر على الانساء لك
رزقاً نحي نرزقك والعاقبة للتقوى
ونسأل الله تعالى حسن العاقبة لنا
ولوالدنيا ولاخواننا واحبائنا
وجميع المسلمين ائمة خير رسول واكرم
مامول وله الحمد اولا وآخرا وظاهرا
وباطنا وسرا

وعلانية على كل حال
على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم دائما
متصلا الى يوم
الحشر والتوال

تم
تم
تم
تم

هذا كتاب شرح منه

6739



وعدوهم هم ياتي اونا واحد
 منكم ياتي واحد اولوا انما كونه
 حارب اياه

بلك هر قتي حيون كم طفره عن المسه بوني يازه باشم بقلبه
 طوفره عن آله لسم الله الرحمن الرحيم منها خلقناكم ومنها
 نعیدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى بحق وبحق القرآن
 العظيم وكلامه القديم برحمتك يا ارحم الراحمين ثم
 باب قول يا قراوش فرادته بينه عود ايه ايه الكرسي نقطة
 واعرابه يارب برافاجه آصه قويه بد تاخير كله نوع آخر
 فراديدن قول بينه عود ايه سلام قولاً من رب الرحيم
 بشيوز كنراوقيه ان شاء الله تعا عود ايه نوع ديكر
 اكبر قول وجاريه فاجه سورة والضحى ووجدك
 ضالاً فهدى وارحمه يارب بعد قچان قول وجلوه اسند ياز
 اند فكله بقرآن سورة آخره دكن ياز كلام قدیم اچند
 قويه ان شاء الله تعا التي ايلق يولده ايه كله بعناية البارها
 نوع ديكر برحمتك قولى وياخذت كاري ويا برنشيه
 ضايع اولسه اوچ كره سورة انا انزلناه صواوقيه بعده
 يدي كره بامع الناس ليوم لا ريب فيه اجمع على جناتى
 ديه ان شاء الله تعا بولنه غايتله بحر بدر هم كه هم هم هم

حان
 حان
 نوع
 صبح

J. J. J.